الأكاديمية العربية في الدانمارك

كلية الاقتصاد والإدارة

الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد السوري

وأثرها على تشوُّه القطاعات الاقتصادية

أطروحة مقدمة إلى مجلس كلية الدراسات العليا في الأكاديمية العربية بالدانمارك كجزء من متطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في الاقتصاد

إعداد الطالب

محمد حاج بكري

إشراف

د. صلاح نيّوف

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

بسم الله الرحمن الرحيم

(اقْـرَأْ بِاسْـمِ رَبِّـكَ الَّـذِي خَلَـقَ ﴿١﴾ خَلَـقَ الْإِنْسَـانَ مِـنْ عَلَـقٍ ﴿٢﴾ اقْـرَأْ وَرَبُّـكَ الْأَكْرَمُ ﴿٣﴾ الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ ﴿٤﴾ عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ)

صدق الله العظيم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى سوريا الحبيبة

إلى معلمي ابي العزيز

إلى نبع الحنان امي الغالية

إلى اخوتي

إلى زوجتي وأبنائي

إلى الأصدقاء ورفاق الدرب

يدا بيد لبناء سورية

سورية وطن الحب والعدل والسلام

سورية منارة العلم والعلماء ومنبر الحضارات ومهد الابجدية

سورية يا من ترخص ارواحنا لأجلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

لا يغيب عن ذهني ابدا ان اتوجه بالشكر والتقدير للاستاذ الدكتور وليد الحيالي وللاكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك التي يرأسها على مدى اهتمامهم وعنايتهم للسوريين كافة وخاصة في الظروف التي يعيشونها من خلال التواصل الدائم للاطلاع على المشاكل التعليمية والصعوبات والمعوقات والمساعدة على حلها وتقديم كل ماهو مستطاع وكذلك الشكر والتقدير للدكتور صلاح نيوف المشرف على اعداد هذه الاطروحة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفهرس

الفهرس ٥

مدخل عام ١٢

إشكالية البحث: ١٥

فرضية البحث: ١٦

منهجية البحث: ١٦

أهمية البحث ١٧

الفصل الاول: دراسة واقع الاقتصاد السوري ١٨

المبحث الأول: المسار التاريخي للاقتصاد السوري ١٨

تمهيد: ١٨

مرحلة من عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٦٦ ..... ٢٠

مرحلة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠ ..... ٢٧

مرحلة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٠ ..... ٣٣

مرحلة الممتدة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠ ..... ٣٧

من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠ ..... ٤١

مرحلة توريث بشار الاسد ووصوله الى السلطة ٤٦

المبحث الثاني: توصيف للاقتصاد السوري ٤٧

مقدمة: ٤٧

أولاً : المظاهر القوية في الاقتصاد السوري ٤٩

بشريا ٤٩

الأهمية الجغرافية والارض والمناخ ٥١

الموارد الطبيعية ٥٣

الثروات الباطنية ٥٩

التأقلم مع المتغيرات الإقليمية و الدولية ٦٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصاد السوري اقتصاد متنوع ٦٥
انخفاض المديونية الخارجية..... ٦٦
ثانياً: الاقتصاد السوري ونقاط الضعف ٦٨
نمو سكاني مرتفع..... ٦٨
التدني في المستوى التكنلوجي ٦٨
الصناعة السورية متخلفة بشكل كبير ٧٠
السوء الإداري ٧٢
السمات العامة للاقتصاد السوري في الوقت الراهن ٧٥
ضعف البنية ٧٥
الخصائص شبه الريعية ٧٦
ضعف الكفاءة البشرية لقوة العمل..... ٧٦
قلة حجم الادخار ٧٧
ضعف الكفاءة الداخلية و الخارجية..... ٧٧
عدم العدالة في توزيع الدخل..... ٧٨
المبحث الثالث الإصلاح الاقتصادي في سورية..... ٧٩
الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي ٨٣
أولا: أهداف الإصلاح الاقتصادي و منطلقاته ٨٦
ثانيا: منطلقات الإصلاح الاقتصادي..... ٨٨
ثالثاً: تحديات الإصلاح الاقتصادي في سورية..... ٨٩
رابعا: لمحة تاريخية عن عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية ٨٩
خامسا: تجارب مختلفة في الإصلاح الاقتصادي..... ٩٣
سادساً: واقع الإصلاح الاقتصادي في سورية خلال القرن الحادي و العشرين ١٠١
سابعا: أهم القرارات والقوانين والمراسيم التي رافقت تلك الإجراءات كانت..... ١٠٥
المبحث الرابع الخطة الخمسية التاسعة..... ١١٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم ما تضمنته الخطة الخمسية التاسعة ١١٣
في مجال الصناعات التحويلية و الاستخراجية ١١٤
في مجال قطاع الصناعة..... ١١٤
في مجال قطاع النقل و المواصلات..... ١١٥
في مجال التجارة الخارجية..... ١١٦
أهم المؤشرات الاقتصادية في سورية..... ١١٦
أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي..... ١١٦
ثانياً: التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص)..... ١٢٠
ثالثا: التجارة الخارجية..... ١٢٢
رابعا: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ١٢٥
خامسا: السياسة النقدية..... ١٢٦
سادسا: المالية العامة ١٢٧
الفصل الثاني:..... ١٣٠
السوق الاجتماعي والاقتصاد السوري..... ١٣٠
مقدمة:..... ١٣٠
المبحث الأول ماهية اقتصاد السوق الاجتماعي ١٣٣
المقدمات التاريخية لاقتصاد السوق الاجتماعي ١٣٣
المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي ١٣٦
مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي..... ١٣٨
الفرق بين اقتصاد السوق و اقتصاد السوق الاجتماعي..... ١٣٩
دور الدولة الاقتصادي و دورها الاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي ١٤٥
نظام اقتصاد السوق الاجتماعي قابل للتحقق ببعديه الاقتصادي و الاجتماعي ١٤٧
آليات اقتصاد السوق الاجتماعي..... ١٤٨
نتائج تحليل اقتصاد السوق الاجتماعي..... ١٥١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني ألمانيا واقتصاد السوق الاجتماعي وهل يمكن تطبيقه في سورية؟ ١٥٣
ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية ١٥٣
المعجزة الاقتصادية في ألمانيا ١٥٤
الدروس المستخلصة من التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي ١٦٢
إمكانية تطبيق التجربة الألمانية في سورية ١٦٤
المبحث الثالث كيفية الانتقال الى اقتصاد السوق الاجتماعي ١٧٥
خطوات الإصلاح الاقتصادي المتخذة على أرض الواقع ١٧٥
في المجال الاستثماري ١٧٥
في المجال الصناعي والتجاري ١٧٦
في المجال الزراعي ١٧٨
في مجال الإيداعات النقدية ١٧٩
في مجال قطاع التأمين ١٧٩
في مجال الرواتب والأجور ١٨٠
أهم التشريعات والقوانين والمراسيم ١٨٣
عناصر نجاح التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية والتطبيق المثالي له ١٨٧
المبحث الرابع الخطة الخمسية العاشرة ١٩٣
مزايا الخطة الخمسية العاشرة ١٩٤
أهداف الخطة الخمسية العاشرة المتعلقة بالتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ١٩٤
المحاور الاستراتيجية التي ترتكز عليها الخطة الخمسية العاشرة ١٩٩
اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل الخطة الخمسية العاشرة ٢٠١
تقييم الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٩
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ٢١٠
دراسة القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في سورية ٢١١
التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص) ١٩٩

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي ٢٠٠
الموازنة العامة للدولة ٢٠١
السياسة النقدية ٢٠٤
التجارة الخارجية ٢٠٦
حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢٠٩
معدلات البطالة ٢١١
الاستثمارات الأجنبية ٢١٢
الرواتب والأجور مقارنةً مع التضخم ٢١٤
ملاحظات على أداء الخطة الخمسية العاشرة ٢١٦
الفصل الثالث: ٢١٨
أفاق الاقتصاد السوري في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي ٢١٨
المبحث الأول الخطة الخمسية الحادية عشر ٢١٨
وثائق الخطة الخمسية الحادية عشر ٢١٨
أهداف الخطة الخمسية الحادية عشر ٢٢٠
أولويات الخطة الخمسية الحادية عشرة انطلاقا من نتائج تقييم الخطة الخمسية العاشرة .. ٢٢١
مكونات الخطة الخمسية الحادية عشرة ٢٢٢
مكونات الاقتصاد الكلي في الخطة الخمسية الحادية عشر ٢٢٤
الأهداف الكمية للاقتصاد الكلي ٢٢٤
معدلات النمو ٢٢٦
الاستثمار ٢٢٨
توزيع الاستثمارات ٢٢٨
فعالية الاستثمار (كفاءة عوامل الإنتاج) ٢٢٨
النمو المحابي للفقراء ٢٢٩
الموازنة العامة للحكومة ٢٣١

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حجم الكتلة النقدية ٢٣٣
الميزان التجاري ٢٣٣
الصناعة التحويلية ٢٣٣
الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الحادية عشرة في قطاع الصناعة التحويلية هي ٢٣٤
الإصلاح الإداري والوظيفة العامة ٢٣٤
المبحث الثاني مصاعب السوق الاجتماعي في سورية ٢٤١
التحديات التي دفعت الحكومة السورية إلى انتهاج نظام اقتصاد السوق الاجتماعي..... ٢٤٤
التحديات الاجتماعية والبشرية..... ٢٤٤
ضعف التأهيل والحاجة إلى تطوير الموارد البشرية ٢٥٠
تحدي نضوب النفط وانعكاساته المالية والاقتصادية ٢٥٠
التحديات الاقتصادية ٢٥٢
تحدي النجاح في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي..... ٢٥٣
تحدي الفساد ٢٥٤
تحدي العولمة ٢٥٦
تحديات أخرى ٢٥٩
المبحث الثالث محددات الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية ٢٦٢
الفرضيات..... ٢٦٣
فرضيات اقتصادية كلية استنباطية..... ٢٦٣
فرضيات جيو-بوليتيكية وجيو-اقتصادية ٢٦٤
فرضيات مؤسسية ٢٦٤
فرضيات سوسيولوجية..... ٢٦٥
أهم المؤشرات الاقتصادية في سورية..... ٢٦٥
تركيب الناتج المحلي الإجمالي ونسب المساهمة ومعدلات النمو السنوية..... ٢٦٥
التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص)..... ٢٧٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموازنة العامة للدولة..... ٢٧٦
السياسة النقدية ٢٧٩
التجارة الخارجية..... ٢٨٣
معدل البطالة..... ٢٨٦
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ومعدل نموه ٢٨٧
ملخص ٢٨٩
النتائج والتوصيات ٢٩٠
النتائج ٢٩٠
التوصيات..... ٢٩٤
المراجع: ٣٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدخل عام

يعد الاختلال الهيكلي في ماهيته اختلالا في علاقات التناسب بين عناصر الهيكل الاقتصادي ومكوناته أو هو تغير في ميزاته الرئيسية التي تؤثر على النمو الاقتصادي فضلا على أنه اختلال في التوازن العام وعلاقاته أو تغيير خصائصه الأساسية إلى حد يؤثر في استقرار الاقتصاد ومن ثم فقدانه لحالة التوازن العام لذا فإن الاختلال يصيب وإلى حد بعيد تقسيمات الهيكل الاقتصادي ومكوناته الرئيسية وقد يكون داخليا أو خارجيا عند مصاحبته للاقتصاد القومي.

عانت سوريا كاقتصاد نامٍ مثل كثير من الدول العربية من الاختلالات التي ظهرت ملامحها في حقبات زمنية متعددة مما نتج عن ذلك اختلالات سلعية ومالية ونقدية حيث عانت وما زالت من عجز في مواردها المالية اللازمة لتمويل مشارعها الانتاجية والاستثمارية لذلك كان لزاما عليها وضع سياسات تنموية قصيرة أو طويلة المدى لمعالجة الاختلالات ولكن هذا الامر يحتاج الى الاستقرار السياسي والاجتماعي في المقام الاول وبناء الانسان ومن دون هذا الاستقرار والبناء فإن كل الجهود المبذولة لوضع برامج الانقاذ والتصحيح للمسار الاقتصادي لا جدوى منها .

وعلى الرغم من المزايا المادية والبشرية وتنوع المحاصيل الزراعية مقارنة بالاقتصاديات الاخرى فهي تعيش منذ زمن بعيد تحت ضغوط إزمة بنيوية حادة نجمت عن فشل الخطط والبرامج وقد تفاقمت هذه الازمة بفعل التوجهات غير العقلانية للسياسة الاقتصادية التي تم تبنيها بالاستغلال الكبير للموارد النفطية والثروات الباطنية وتوجهها الى جيوب الفساد إو إلى الأمن والعسكر على حساب الاستثمارات التنموية المادية والبشرية. قاد هذا الى انتكاسات خطيرة أدت الى انحراف مسار النمو الاقتصادي وتعميق الاختلالات الهيكلية في ظل تفشي آفة الفسادوغياب القانون (قانون المحسوبيات) أصبح الاقتصاد السوري متمثلا بالبحث عن المال بشتى الوسائل غير المشروعة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يُظهر التاريخ الاقتصادي المعاصر لسوريا اختلافات متعددة وتفسيرات متعارضة إلى حدٍ كبير. تقود هذه الاختلافات إلى نتائج غامضة حول قراءة وفهم الاقتصاد السوري وطبيعة الشروط التي تَكوّن في داخلها وبالتالي غموض في طريقية توحيد الوسائل والظروف الجوهرية من أجل تحقيق النمو والتطور الاقتصادي. إن النتائج الكمية والعناصر الرئيسية لبنية الاقتصاد السوري (بالأرقام) خلال الأربعين عاما الأخيرة تسلط الضوء على العديد من المتغيرات الجذرية والكبيرة في مختلف الأنشطة الاقتصادية ومصادر الدخل.

تُشِير معدلات النمو الإجمالي أو الناتج المحلي الإجمالي للفرد إلى أنه بالإمكان وضع سورية بين "الدول النامية" وذلك مع دخلٍ للفرد وصل إلى ٧٨٠ دولار عام ١٩٧٦ وفق البنك الدولي، وفي هذه الحالة تُوجَد سورية في الثلث الأعلى من البلدان "متوسطة الدخل" إلى جانب البيرو، تونس، وتقريبا تركيا. وصل معدل النمو السنوي إلى ٧% بين عامي ١٩٧٠ و١٩٧٦ وبذلك تجاوز متوسط النمو في مجموعة الدول ذات الدخل المتوسط أي قبل المغرب والجزائر والمكسيك. وإذا أخذنا بعين الاعتبار التقلبات الاقتصادية الناتجة عن المناخ السياسي الإقليمي (زيادة عبء التسليح على الاقتصاد السوري) الذي وصل إلى ١٦% من الناتج المحلي الإجمالي، فإنه لا يمكننا أن نغفل هذه النتائج المهمة للاقتصاد السوري.

إذا أجرينا مقارنة بين إمكانيات البلاد والأهداف المعلنة التي وضعتها السلطة السياسية وكيفية ترجمتها إلى مخططات مفصلة وفق كل قطاع اقتصادي وترجمتها أيضا إلى تحسين حقيقي للوضع المعيشي للسوريين فإننا نجد غموضا كبيرا في المقارنة. نجد تأخرا اقتصاديا كبيرا في القطاع الحكومي، عجز في الميزانية، ديون خارجية واعتماد متزايد عليها رغم التبرعات العربية والتي شكلت بدورها جانبا مقلقا للتنمية الاقتصادية في سورية. تهدف هذه الدراسة وبشكل أساسي إلى تحليل الاتجاهات الرئيسية وظروف تطور الاقتصاد السوري،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحليل للزراعة والصناعة مع قراءة عامة للحالة الاقتصادية انطلاقا من النتائج الكمية للمعطيات والبيانات حول هذا الاقتصاد.

سوف يضع البحث هذه القراءة العامة ضمن رؤية لتحولات النظام الاقتصادي والمراحل الكبرى لتطور هياكل وبنى السياسات الاقتصادية، بالتالي لا بد من الأخذ بالاعتبار لما نسيمه في الاقتصاد "الخلل الديناميكي" للاقتصاد السوري والقيود التي يفرضها على النمو.

حقيقة ماهو النهج الاقتصادي الذي يناسب المجتمع السوري ويلبي طموحات وتطلعات غالبية الشعب السوري ماهي القواعد والاسس الاقتصادية والسياسية التي يجب اعتمادها.

لماذا يبدو من الاهمية بمكان اعادة صياغة هوية ونهج اقتصادي واضح المعالم والابعاد بكل بساطة حتى لا نضيع في لجة المتاهات فإنه ليس من الحكمة الولوج في طور حقبة جديدة من تاريخ سوريا بدون هوية اقتصادية واضحة.

من البديهي والمؤكد بان النهج الاقتصادي الذي تتبعها أي دولة ليس معادلة خطية جاهزة للتطبيق بقدر ماهو منظومة اجتماعية متكاملة لها ابعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية تتشكل وتتبلور في سياقها التاريخي التفاعلي وبتوافق بين كل المكونات والقوى الفاعلة في المجتمع.

يعود هذا التسارع بشكل كبير إلى التحول الكبير في الاقتصاد بين عامي ١٩٧٤ـ١٩٧٥ حيث وردت أموال هائلة من الدول العربية بعد حرب تشرين عام ١٩٧٣. إن اعتماد سورية على العامل الخارجي في دعم الاقتصاد بشكل غير مسبوق هو الذي يفسر التباطؤ الاقتصادي بين عامي ١٩٧٦ـ١٩٧٧ والذي يُتَرجم مكانة الدعم العربي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إشكالية البحث:

يوجد العديد من السمات التي يمكن أن نضعها للاقتصاد السوري منذ الاستقلال وحتى اليوم ولا سيما بعد عام ١٩٦٣ فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وعلاقته بالاختلالات الهيكلية في الاقتصاد. ازداد الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧،٣% في العام بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٦ وهذا ما يشكل مستوى لا يمكن اغفاله بالنسبة للقيمة المطلقة والتي تسمح لنا كما أشرنا سابقا لوضع سورية في الدول السائرة في النمو. أيضا، ازداد نصيب الفرد من الدخل خلال نفس الفترة بنسبة ٤،٤% حيث انتقل من ٨٠٠ ليرة سورية عام ١٩٦٣ إلى ١٤٠٠ ليرة عام ١٩٧٦ وفق قيمة الليرة في هذا العام. يُشار هنا إلى أن معدل النمو الإجمالي الذي كان مخططا له بين عامي ١٩٦٦ و١٩٧٠ هو ٧،٢% وبالتالي كانت النتيجة قريبة من المعدل. أما الفترة بين عامي ١٩٧١ ـ ١٩٧٥ وهي الخطة السورية الثالثة تتميز بتسارع النمو والذي وصل إلى ١٠،٥% في العام في حين أن المعدل المتوقع كان ٨،٢%.

إذا أجرينا مقارنة بين إمكانيات البلاد والأهداف المعلنة التي وضعتها السلطات السياسية المتعاقبة وكيفية ترجمتها إلى مخططات مفصلة وفق كل قطاع اقتصادي وترجمتها أيضا إلى تحسين حقيقي للوضع المعيشي للسوريين فإننا نجد غموضا كبيرا في المقارنة. نجد تأخرا اقتصاديا كبيرا في القطاع الحكومي، عجز في الميزانية، ديون خارجية واعتماد متزايد عليها رغم التبرعات العربية والتي شكلت بدورها جانبا مقلقا للتنمية الاقتصادية في سورية.

إذاً، يوجد اختلالات هيكلية متعددة للاقتصاد السوري أثرت على البنية الكلية لهذا الاقتصاد، وانطلاقا من ذلك تشكل رؤية وتحليل هذه الاختلالات الهيكلية وتأثيرها على القطاعات الاقتصادية الإشكالية الرئيسية للبحث مع العمل على تناول هذه الإشكالية من خلال التغيرات المتعاقبة التي أصابت الاقتصاد السوري

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبشكل خاص التغيرات الناتجة عن الإيديولوجيات الاقتصادية ـ السياسية المختلفة التي عرفتها البلاد.

فرضية البحث:

بعد دراسة لتاريخ الاقتصاد السوري والتقلبات البنيوية التي أصابته منذ النصف الثاني من القرن العشرين وحتى الآن تبلورت فرضية البحث حول جانبين: الأولى، أن غياب هوية حقيقية وواضحة للاقتصاد السوري هي من أهم العوامل التي أدت إلى الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها، الثانية، أن الاقتصاد السوري خضع وبشكل كبير لتغيرات طبيعة السلطة السياسية والإيديولوجيات التي اتصفت بها هذه السلطة.

منهجية البحث:

اعتمد هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي من خلال عرض المعلومات وتحليلها وتوضيحها وبيان أثرها على الاقتصاد السوري. تكمن أهمية هذا المنهج في أنه يفكك الموضوع المطروح ويحوله إلى مجموعة من العناصر الرئيسية والفرعية من أجل متابعة وتحديد العلاقات والمعطيات التي تربط بين العناصر. بالإضافة إلى ذلك، إن استخدام هذا المنهج يساعد في إدخال مقاربات أخرى على علاقة به كاستخدام التحليل الكمي والكيفي بهدف تفكيك الكلِّي للوصول إلى طبيعة وتأثيرات العناصر المكونة لهذا الكلِّي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من حيث تغطيته لفترة زمنية طويلة من تاريخ الاختلالات الهيكلية للاقتصاد السوري ومحاولته تقديم المحاور والتحديات الكبرى التي يوجهها هذا الاقتصاد. بالإضافة إلى ذلك، إن التركيز على الاختلالات الهيكلية ودورها في تشوُّه القطاعات الاقتصادية له أهمية خاصة من خلال قدرته على تحديد أماكن الخلل واقتراح العوامل والبرامج التي تساعد على تصحيحه.

إذاً، يهدف البحث الى تقديم عرض نظري للاختلالات الهيكلية وتحليل واقع هذه الاختلالات في سوريا وتحديد مدى خطورتها وانعكاساتها مع مجمل القوانين الاقتصادية الصادرة والعوامل التي ساعدت على تفاقم المشاكل الاقتصادية وايجاد الحلول المناسبة لها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الاول:

دراسة واقع الاقتصاد السوري

المبحث الأول: المسار التاريخي للاقتصاد السوري

تمهيد:

واجهت سوريا صعوبات كثيرة في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مما ادى الى ظهور الاختلالات الهيكلية والتي تمثلت في ضعف كفاءة القطاع العام وانخفاض انتاجية العمل و رأس المال وضعف الترابط الداخلي بين الفروع الاقتصادية المختلفة وانتشار الفساد والمحسوبيات مما ادى الى نمو غير متوازن في القطاعات الاقتصادية ومن ثم ظهور عدد من المشاكل والصعوبات في الاقتصاد القومي وعجز الموازنة العامة بسبب عدم تحقيق التوازن بين إيرادات الدولة ونفقاتها فضلا عن عجز الميزان التجاري كما ان اخفاقاتها في عملية التنمية وضعف البنية التحتية والتعليم والصحة وانخفاض مستوى الدخل وغياب الاستراتيجيات الصحيحة ادى الى اختلال هيكلي وان كان هناك بعض الطفرات الاقتصادية في النمو فذلك مرده الى ارتفاع اسعار البترول والمساعدات الخارجية

إذا أردنا ان نفهم واقع الاقتصاد السوري فعلينا قراءة مراجعة لتاريخه والمراحل المتعددة التي مر بها حيث كانت شعارات بلا مضمون او أي خطة اقتصادية واضحة المعالم وقابلة للتطبيق لمعالجة المشاكل بدءا من مشكلة البطالة المتفاقمة وتنمية الموارد البشرية وغيرها الكثير ورغم ارتفاع اسعار البترول والمساعدات الا ان حجم الفساد والحكم التسلطي (الامن والعسكر) كانت هي محور فكر النظام من كافة النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكانت مرجعية الحكم هي العنصر الاهم والهدف الاول والاخير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة من عام ١٩٤٦ وحتى عام ١٩٦٦

تمتد هذه المرحلة من عام ١٩٤٦ ، أي منذ الاستقلال وبعد جلاء القوات الفرنسية عن دمشق ، وحتى عام ١٩٥٨ وهي بداية تغيير المنهج الاقتصادي للبلاد ، حيث اعتمدت سورية على الاقتصاد الرأسمالي الوطني ، وتشير الدراسات إلى أن الاقتصاد السوري سجل خلال هذه الفترة - منذ نهاية الأربعينيات والنصف الأول من الخمسينيات - تطوراً ملحوظاً فبلغ معدل النمو الاقتصادي ما يقارب ١٢ % سنوياً ، معتمداً بصورة مباشرة على مصادره الداخلية وبعض المساعدات الخارجية "[١] .

ازداد الدخل القومي السوري من نحو (١٦٠٠) مليون ل.س عام ١٩٥٣ إلى نحو (٢٣٠٣) مليون ل.س عام ١٩٥٦، كما قدر متوسط دخل الفرد " في سورية عام ١٩٥٣ نحو (٥٣٠) ل.س. وازداد متوسط الدخل الفردي ليصل عام ١٩٥٦ إلى (٦٠٨) ل.س، استمر بالارتفاع حتى بلغ عام ١٩٥٧ نحو ٦٢٦ ل.س[٢]. كانت سورية في طليعة بلدان الشرق الأوسط آنذاك من حيث مستوى المعيشة، وكان قطاع الزراعة هو الأول في تكوين الدخل الوطني بنحو (٤٤ %) في معظم سنوات الخمسينيات. والقطاع الثاني هو القطاع المالي والتجاري بنحو (١٦ %) في عام ١٩٥٧. وكان القطاع الثالث هو قطاع الصناعة التحويلية بنسبة تراوحت بين (١٥,٧ %) عام ١٩٥٤ و (١١,٦ %) عام ١٩٥٦، ولم يكن ثمة صناعة إستخراجية. أما القطاع الرابع فهو قطاع النقل والمواصلات بنسبة (٩%) ثم قطاع الإنشاءات يساهم بنحو (٣,٢ %) في سنوات الخمسينيات. و ساهمت قطاعات الإنتاج السلعي (الزراعة و الصناعة و الإنشاءات) في الدخل الوطني

---

[١] – مرزق، نبيل،٢٠٠٤– (الفقر والبطالة في سورية). (قضايا إستراتيجية). المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد٤١، دمشق، ص٨.

[٢] – خواجكية، هشام، ١٩٧٤– (الاقتصاد السوري والعربي). منشورات جامعة حلب، حلب، ص٧٧، ص٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بنحـــو (٥٧,٥ %) ، و القطاعـــات الخدميـــة بنحـــو (٤٢,٥ %) فـــي ســـنوات الخمسينيات[١].

بالنسبة للاستثمار فقد حقق نموا كبيرا، و خاصة خلال فترة الحرب العالمية الثانية نتيجة نفقات جيوش الحلفاء ، و حقق نقص السلع الاستهلاكية حينذاك فرصة كبيرة للربح . ثم جاء ما عرف بفورة زراعة القطن في سورية، في الخمسينيات ، خاصة في منطقة الجزيرة الذي ارتفعت أسعاره أثناء الحرب الكورية و توسعت زراعته . توزعت الاستثمارات على العديد من القطاعات الإنتاجية بشكل خاص على الصناعة والزراعة. ازدادت إجمالي الاستثمارات خلال الفترة ١٩٥٠ – ١٩٥٣ بمعدل نمو سنوي وسطي (٩%). و قدرت بعثة البنك الدولي نسبة الاستثمار من مجمل الإنتاج القومي غير الصافي بنحو (١٣ %-١٤ %) كمتوسط سنوي خلال الفترة نفسها (١٩٥٠ -١٩٥٣)، و كانت الاستثمارات الخاصة هي المسيطرة . فقد بلغت عام ١٩٥٠ نحو (٩٠%) ، و تراجعت عام ١٩٥٣ إلى (٨٢%) مقابل (١٠% و ١٨%) للاستثمارات الحكومية على التوالي[٢].

فيما يتعلق بعلاقات الإنتاج في الزراعة ما قبل الستينات: كان ما يقارب (٦٥%-٧٥%) من السكان يشتغل في الزراعة ويعيشون منها كما كانت تسهم بأكثر من ثلثي الصادرات السورية. اتسمت الزراعة بالتفاوت الكبير في توزيع ملكية الأرض مما ينتج فروقا كبيرة في دخل المشتغلين فيها. اعتمدت على النظام الإقطاعي، فقد كانت معظم الأراضي الزراعية الخصبة في أيدي ملاكين كبار. وكان إلى جانبها ملكيات متوسطة وصغيرة في أيدي مالكين أصغر. وكانت غالبية العائلات المالكة الكبيرة منحدرة من عائلات الباشاوات أو كبار موظفي

[١]– الحمش، منير، ١٩٨٣– (تطور الاقتصاد السوري الحديث). دار الجليل، دمشق، ص٦٣.

[٢]– فيكتوروف. ف.ب، ١٩٧٠–(اقتصاد سورية الحديثة "مشكلاته وآفاقه). ترجمة: هشام الدجاني، ، دمشق، ص٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدولة العثمانية أو ضباط الإنكشارية في زمن العثمانيين[1]. لم تكن الزراعة تدار بعقلية رأسمالية حديثة، وكانت الإنتاجية ضعيفة فلم تسهم بخلق حركة قوية لتحديث الزراعة السورية ورسملتها. خضع القطاع الزراعي لعوامل السوق وشروط العرض والطلب على المنتجات الزراعية من حيث الإنتاج والتسعير والتصدير[2].

بالنسبة لعلاقات الإنتاج في الصناعة ما قبل الستينات، شهد قطاع الصناعة التحويلية في هذه المرحلة توسعاً و نمواً كبيرين و سريعين، تشير الإحصائيات المتوفرة عن تطور القطاع الصناعي في مرحلة ما قبل الستينات أن قيمة الاستثمارات فيه حتى عام ١٩٤٥ لم تكن تصل إلى ٢٥ مليون ليرة سورية، و أن عدد الشركات الصناعية المساهمة كان خمسة شركات برأسمال قدره ٢٢ مليون ليرة، ليصبح في عام ١٩٥٧ (٤٨) شركة ، رأسمالها الإجمالي (١٦٤,٣) مليون ليرة سورية .ازداد دخل الصناعة بين عامي ١٩٥٣و ١٩٥٧ ، بنسبة نمو سنوي وسطي (٢٥%) و تراوحت مساهمة الصناعة في الناتج المحلي بين (١٢-١٤%) في سنوات الخمسينيات ، و بنسبة (١٦%) عام ١٩٥٤.

كان قطاع الغزل و النسيج هو القطاع الأكبر إلى جانب الصناعات الغذائية ، و الإسمنت و الزجاج[3] . و نفذت سياسة صناعية حكومية، تعتمد على الحماية و الدعم و التشجيع . برزت الرأسمالية الوطنية الصناعية ذات التوجه التنموي (و كان أبرز ممثليها خالد العظم) . من خلال إصدار المرسوم التشريعي(٦٠)، القاضي بمنع استيراد عدد كبير من المواد التي لها مثيل مصنع محلياً ، و من خلال إصدار قانون تشجيع الصناعة رقم (١٠٣) عام ١٩٥٢ (يعتبر قانون

---

[1]- لمزيد من التفصيل راجع: صياغة، نايف، ١٩٩٥-(الحياة الاقتصادية في دمشق في القرن التاسع عشر). دراسات اجتماعية، دمشق وزارة الثقافة، ص٢٥- ص٣٥.

[2]- مرهج العماش، حسين،١٩٩٢- (تجاوز المأزق منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية). دمشق، ص٢٧.

[3]- عرودكي، يحيى، ١٩٧٢- (الاقتصاد السوري الحديث). منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي دمشق، ص٢٥٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار الأول) ، القاضي بإعفاء المشروعات الوطنية من دفع الرسوم الجمركية على الآلات و مواد البناء ، كما أعفيت من الضرائب لمدة ست سنوات

و أعفيت من دفع ضريبة الدخل على ١٠% من الأرباح المعاد استثمارها و من ضريبة التمتع ، في هذه الفترة منع استيراد بعض البضائع الأجنبية التي تنافس الإنتاج المحلي ، و قدمت تسهيلات للتصدير[١].

أما عن علاقات الإنتاج في التجارة الخارجية ما قبل الستينات: اتخذت الحكومات السورية المتعاقبة بعد الاستقلال العديد من الإجراءات الاقتصادية، بهدف تثبيت دعائم الاقتصاد الوطني المستقل. وفقاً للأفكار البرجوازية الوطنية ، التي كانت تطمح إلى بناء اقتصاد سوري مستقل ، لكن ضمن مفهومها و بما يحقق مصالحها ، فعملت السلطة الوطنية على تنظيم الاستيراد والتصدير، لمصلحة الاقتصاد الوطني ، و أخضعت الاستيراد إلى إذن مسبق ، و شجعت استيراد المنتجات التي تحتاجها البلاد ، لاسيما المواد الأولية الزراعية و الصناعية و الآلات ، و منعت استيراد المنتجات التي تنتج محلياً كالزجاج و الكبريت و الصابون و الموبيليات و الجوارب و المعجنات ، و الفواكه المحفوظة و السكاكر و الملابس الداخلية ، و شجعت تصدير القطن بعد تأمين حاجات الصناعة المحلية ، كما عمدت إلى إقامة علاقات تجارية مع البلدان العربية ، و الرأسمالية و غيرها من الدول الأخرى[٢].

يمكن أن نلاحظ خلال هذه الفترة ما يلي: ازدادت صادرات سورية و لبنان، قبل انفصالهما الجمركي، بين عام ١٩٤٥ و عام ١٩٤٩ بمعدل نمو سنوي وسطي (٣٨%). و استمرت الزيادة في الصادرات السورية بعد الانفصال الجمركي عن لبنان عام ١٩٥٠، و كانت الزيادة متصاعدة باستمرار من عام

[١]- الحمش، منير، ١٩٨٣-(تطور الاقتصاد السوري الحديث). مرجع سبق ذكره، ص٢٧٣.

[٢]- المرجع السابق، ص٤٠٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٥١ حتى عام ١٩٥٧ بمعدل نمو سنوي وسطي (١٦%)[١]. حيث كانت أهم صادرات سورية في معظم سنوات الخمسينيات : المنتجات الزراعية ، النباتية

[١]- سعيفان، سمير، ٢٠١٠ – (الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية) . ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرين، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ص٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(القطن الخام و القمح) و الحيوانية (الأغنام الحية و الصوف) ، و المواد النسيجية ، و الصناعات الغذائية . كانت تتجه الصادرات السورية في معظم سنوات الخمسينيات إلى : لبنان و فرنسا و إيطاليا و بريطانيا ، و في أواخر الخمسينيات انضم إلى هذه الدول الاتحاد السوفييتي لكن في المرتبة الأولى . و ازدادت مستوردات سورية و لبنان ، قبل انفصالهما الجمركي بين عام ١٩٤٥ إلى عام ١٩٤٩ بمعدل نمو سنوي وسطي (٧٣%) . لكن مستوردات عام ١٩٥١ بعد الانفصال الجمركي ، كانت أقل من مستوردات عام ١٩٤٩. ثم عادت الزيادة في قيمة المستوردات السورية ، و كانت متصاعدة باستمرار من عام ١٩٥١ حتى عام ١٩٥٦ بمعدل نمو سنوي وسطي (١٢%)[١]. و كانت أهم المستوردات السورية في معظم سنوات الخمسينيات : الآلات و الأجهزة ثم المعادن و السيارات ثم الأجهزة الكهربائية . و ظل الميزان التجاري خاسراً طيلة هذه الفترة ، منذ الاستقلال حتى أواخر الخمسينيات ، على سبيل الذكر نجد أن عجز الميزان التجاري لسورية و لبنان (كانت هناك اتفاقية وحدة اقتصادية بينهما استمرت حتى عام ١٩٥٠) وصل إلى ٤٠٥,١ مليون ل.س عام ١٩٤٩، بعد أن كان ٢٧٩,١ مليون ل.س عام ١٩٤٧[٢].

هنا لابد من الاعتراف بأن الانفصال الجمركي السوري اللبناني في ١٣-٣-١٩٥٠ أدى إلى بزوغ مرحلة جديد في الاقتصاد السوري كانت أبرز سماتها :

أ- إخضاع المبادلات التجارية السورية اللبنانية لترتيبات خاصة ، بهدف الحد من الاعتماد على المنشآت و المؤسسات التجارية غير السورية .

ب- إخضاع الاستيراد في سورية للترخيص المسبق و لمبدأ الاتصال المباشر مع بلدان المنشأ ثم صدور المرسوم التشريعي رقم ٦٠ بتاريخ ١٣-٣-١٩٥٢، بشأن تنظيم عمليات الاستيراد و التصدير ، ثم صدور المرسوم

---

[١]- الحمصي، عبدو، ١٩٩٨- (الصناعات التحويلية في القطاع العام ودورها في الاقتصاد السوري). مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٤، العدد٢، ص١١٩.

[٢] - **("The Economic Development of Syria")** , p235 -Baltimore1955.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت-التشـــريعي رقـــم ١٥١ بتـــاريخ ١٢-٤- ١٩٥٢، بشـــأن تنظـــيم الوكـــالات ، التمثيـل التجـاري للشـركات ، المحـلات الأجنبيـة فـي سـورية ، و الـذي قضـى بـأن يكـون هـؤلاء الـوكلاء و الممثلـون مـن الجنسـية السـورية. و فـي حـال كونهم شركات مساهمة أن تكون أكثرية أسهمها مملوكة للسوريين.

ث-أتاحـت سياسـة الحمايـة العاليـة ، المتمثلـة برفـع معـدلات الرسـوم الجمركيـة علـى بعـض السـلع و المنتجـات المسـتوردة ، أو منـع اسـتيرادها كليـاً ، التـي اتبعتهـا السـلطات المتعاقبـة علـى الحكـم خـلال هـذه الفتـرة ، إلـى تشـجيع أصـحاب رؤوس الأمـوال الوطنيـة ، و الأجنبيـة و بصـورة خاصـة اللبنانيـة ، لإقامـة بعـض المشـروعات الصـناعية لإنتـاج عـدد مـن السـلع الاسـتهلاكية ثـم الاتجاه نحو الزراعة .

ج- و تبعـاً لمتطلبـات المرحلـة الجديـدة ، التـي تميـزت بازديـاد عـدد المشـاريع الصـناعية المقتصـرة علـى المـدن ، اتسـاع المسـاحات المزروعـة ، امتـداد النشـاط التجـاري ، اعتمادهـا علـى الاتصـال المباشـر مـع بلـدان العـالم الأخـرى ، دعـت الحاجـة لتوسـيع مرفـأ اللاذقيـة ، و إنشـاء مرفـأ جديـد إلـى جانبـه ، كمـا دفـع تزايـد اسـتهلاك المشـتقات البتروليـة ، إلـى إقامـة مصـفاة حمـص عـن طريـق اسـتخدام جـزء مـن الـنفط الخـام العراقـي المـار عبـر الأراضـي السـورية قرب حمص و الذي تم فعلاً وكان من نصيب تشيكوسلوفاكيا .

مـن خـلال العـرض السـابق نلاحـظ أن هـذه الفتـرة تميـزت بتطـور نـوعي وكمـي للاقتصـاد السـوري فـي مختلـف النشـاطات الاقتصـادية ، وسـادت فـي هـذه الفتـرة علاقـات السـوق ومبـدأ الحريـة الاقتصـادية إلـى جانـب نمـوٍ فـي القطـاعين العـام والخـاص بصـورة متوازنـة تقريبـاً مـع توجـه أكبـر نحـو حمايـة الصـناعة الوطنيـة ودور تدخلي للدولة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة من عام ١٩٦٠ حتى عام ١٩٧٠

تبدأ هذه المرحلة من تاريخ الوحدة السورية المصرية (١٩٥٨-١٩٦١) و حتى عام ١٩٧٠. قام الرئيس الراحل جمال عبد الناصر بأولى التحولات الاجتماعية بإجراءات التأميم و الإصلاح الزراعي. لكن القوى المعادية له ما لبثت أن استخدمت آخر قواها المتبقية في الجيش ، مستغلة الأخطاء الكثيرة للوحدة ، فقامت بانقلاب عسكري و أعلنت انفصال سورية عن مصر[١]. و لم يدم عهد الانفصال طويلاً ، إذ سرعان ما جاء حزب البعث إلى السلطة بعد آذار ١٩٦٣. فقامت السلطة وقتها بموجة من الإجراءات الاجتماعية العميقة بين عامي ١٩٦٤ و ١٩٦٥ . وبدأت الدولة تمارس دوراً يتسم بالتدخل الواسع المكثف في النشاط الاقتصادي للبلاد فعمدت إلى:

١- تأميم معظم الصناعات التحويلية ، كامل الصناعة الإستخراجية ، معظم التجارة الخارجية ، و تدخلت الدولة في التجارة الداخلية . كما تم تأميم المصارف و شركات التأمين ، تأميم التعليم بكافة مراحله ، و كانت هذه التحولات الاجتماعية و الاقتصادية التي أصابت البنية الاقتصادية في القطر ، إثر تأميم كبريات المؤسسات الإنتاجية و التجارية و المالية بداية مرحلة تحول اجتماعي عميق في البلاد . تتسم بتحمل الدولة للعبء الأساسي في مجال التخطيط و الاستثمار [٢] . و الجدول التالي يبين رؤوس أموال الشركات الصناعية المؤممة خلال فترة الستينيات :

الجدول رقم (١) رؤوس أموال الشركات الصناعية المؤممة وفق الأنشطة الصناعية النوعية ونسبة التأميم وعدد العمال خلال فترة الستينيات

---

[١]- د. القاضي، حسين، ٢٠٠٢- (الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين؟). دار الرضا للنشر، دمشق، ص٢٩.

[٢]- د. مروان السمان، محمد، ١٩٨٢-(اقتصاديات التجارة الداخلية). منشورات جامعة حلب، حلب، ص١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شطة صناعية	نسبة التأميم ١٠٠%			نسبة التأميم ٩٠%			نسبة التأميم ٧٥%		
	عدد الشركات	رأس المال ألف ل.س	عدد العمال	عدد الشركات	رأس المال ألف ل.س	عدد العمال	عدد الشركات	رأس المال ألف ل.س	عدد العمال
غزل نسيج	١٥	٧٣٩٢٢	١٣٧٦١	١٢	١٢٤٧٧	١١٦٢	٢٠	٩٤٠٣	١٣٠١
ندسية كيميائية	١٦	٦٩٨٦٢	٣٧٣٤	٧	٥٧٣٧	١٠٧٨	١٩	١١٥١٧	١٠٣٦
ذائية	٦	٣٨٦٤٣	٢٢٧٣	٨	٦٢٨٩	١٠٧٩	٥	٢٤٧٧	١٨٥
جموع	٣٧	١٨٢٤٢٧	١٩٧٦٨	٢٧	٢٤٥٠٣	٣٣١٩	٤٤	٢٣٣٩٧	٢٥٢٢

المصدر : (خواجكية ، هشام ، ١٩٧٤)-(الاقتصاد السوري و العربي) ، (منشورات جامعة حلب)، حلب ، ص ٢٤٨

٢- تطبيق نظام نقد غير قابل للتحويل الحر و خاضع لرقابة شديدة ، نتيجة للإجراءات السابقة تراجع دور القطاع الخاص حتى غدا في أواخر الستينات لا يملك أكثر من (٣٠%) من القدرات الصناعية تتوزع في ورش و مشاغل بالدرجة الرئيسية[١].

الجدول رقم (٢) يبين نسبة رأس مال كل من القطاع الخاص والعام في كل فرع من فروع الصناعة في أواخر الستينيات:

[١]- الحمش، منير، ١٩٨٣- (تطور الاقتصاد السوري الحديث). مرجع سبق ذكره، ص٤٩٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٢-١) الصناعة السورية (قطاع عام + قطاع خاص) أواخر الستينات

القطاع الصناعي	إجمالي رأس المال المستثمر(مليون ل.س)	نسبة رأس مال القطاع العام	نسبة رأس مال القطاع الخاص
الغزل والنسيج	٢٠٢	%٤٧,٥	%٥٢,٥
الصناعات الهندسية	٧٣	%٥٨,٥	%٤١,٥
الصناعات الكيميائية	١١٧	%٦٢,٠	%٣٨,٠
الصناعات الغذائية	٨٤	%٨٢,٦	%١٧,٤
صناعة تكرير النفط	٦٥	%١٠٠	-
المجموع	٥٤١	%٧٠	%٣٠

المصدر : (الحمصي ، عبدو ، ١٩٩٨) – (الصناعات التحويلية في القطاع العام و دورها في الاقتصاد السوري) ، (مجلة جامعة دمشق) ، المجلد ١٤، العدد ٢، ص ١٢١

٣- تطبيق إصلاح زارعي جرى فيه نزع الملكية الكبيرة للأراضي الزراعية ، توزيعها على الفلاحين ، بما يتناسب مع قدرة المالك على الاستثمار الكامل دون استثمار جهد الآخرين ، تحت إشراف الدولة وفق برنامجها الاقتصادي العام ، فبلغت مساحة الأراضي المستولى عليها (١٤٠١,٣) ألف هكتار ، وزّع منها على المنتفعين من قانون الإصلاح الزراعي (٤٦٦,١) هكتار ، و منح الفلاحون حق الانتفاع الدائم بها دون تمليكها قانونياً حتى اليوم ، في حين تم تخصيص (٢٥٤) هكتار لأغراض استخدامات مختلفة ، و استبعِد أو بِيع (٣٢٩,٨) هكتار للقطاع الخاص و

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- بقي (٣٥١,٤) هكتار غير موزعة تحولت كأملاك دولة . و قد جاءت هذه الإجراءات بدون دراسة . بسبب بطء عملية توزيع الأراضي المصادرة من كبار الملاك على الفلاحين ، و تحول ما لم يوزع منها إلى أملاك الدولة فإن نحو ١٨٠٠٠٠ عائلة ريفية بقيت دون قطعة أرض . في حين توسعت شريحة الفلاحين الصغار المستفيدين من الإصلاح الزراعي ، إذ بلغت نسبة الحيازات الصغيرة استناداً للتعداد العام للعام ١٩٧٠ نحو ٧٥ % من نسبة الحيازات الإجمالية[١]. و هذا التشتت للملكية قلص كفاءة استخدام المكنة الزراعية وكبح نمو الإنتاجية و زيادة التكاليف و انخفاض الدخل .

٥- تركيز جزء كبير من الدخل الوطني في يدها ، قامت بتوسيع التعليم المجاني ليصل أعماق الريف ، تم الإقرار على أن التعليم بكل مراحله مجاني للمواطنين جميعاً ، إلزامي في المرحلة الابتدائية[٢]، توسعت الخدمات الصحية المجانية للمواطنين ، توسعت شبكة الطرق و شبكة الكهرباء لتصل لأطراف الريف . اتبعت الدولة سياسة دعم أسعار السلع و الخدمات الأساسية للاستهلاك الشعبي ، دعم القطاع الزراعي بالقروض بشروط ميسرة ، و بالسماد و البذار المحسن و المبيدات و الآلات الزراعية بأسعار مدعومة ، مما ساهم في رفع مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي . و توسع القطاع الاقتصادي الحكومي ، طبقت الدولة سياسة التشغيل الاجتماعي بما يفيض عن حاجة القطاع الحكومي الإداري و الاقتصادي ، مما ربط مصالح فئات واسعة من المجتمع بالدولة ربطاً مباشراً[٣].

---

[١]- حبيب، مطانيوس، ١٩٩٨- (المسألة الزراعية في سورية، واقعها وآفاق تطورها). مجلة جامعة دمشق، المجلد١٤، العدد٢، ص١٠٩ .

[٣] - الحمش منير،٢٠٠٢- (الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي). ندوة الثلاثاء الاقتصادي الخامسة عشر، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ٤/٩/، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق نجد أن فترة الستينات ، اتسمت بالتشدد و المركزية في قيادة الاقتصاد ، دعم القطاع العام ، حصر دور القطاع الخاص في مجال الصناعات الصغيرة و الحرفية ، و تجارة التجزئة ، تم في هذه الفترة تنظيم السوق و ضبط الأسعار ، رسم سياسات التجارة الخارجية بما في ذلك تحديد حصص الاستيراد ، إلى جانب سيطرة الدولة على القطع الأجنبي ، رسم سياسات التسليف و الائتمان و الفوائد ، و ذلك تحت شعار التحول الاشتراكي ، لكن الصفة الموضوعية لهذا الاقتصاد هي الاقتصاد المختلط مع إحكام سيطرة الدولة على السياسات الاقتصادية و المالية و التجارية و النقدية . كما اتسم دور الدولة ببروز الجانب الاجتماعي و السياسي في إدارة الاقتصاد (من خلال الادعاء بالرغبة في تحقيق العدالة في توزيع الدخل ، رفع إنتاجية المجتمع ، استخدام الطاقات الكامنة ، الاستفادة المثلى من الموارد البشرية و الطبيعية ، تدعيم التعليم ، تحسين المستوى الصحي ، بما يؤدي إلى تحقيق مستوى أعلى من الرفاه و المعيشة) ، لكن هذه السياسة أدت إلى نزوح رأس المال الوطني ، و الإحجام عن الاستثمار من قبل الأفراد و رأس المال العربي و الأجنبي . بالإضافة الى المنازعات السياسية ، و هزيمة ١٩٦٧ حيث كان وزير الدفاع حافظ الأسد و بعدها قام بالقضاء على كافة منافسيه ، تمهيدا للوصول الى الحكم.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة من عام ١٩٧٠ حتى عام ١٩٨٠

منذ انطلاق ما يسمى الحركة التصحيحية في تشرين الثاني عام ١٩٧٠ ، نمى توجه لمنح دور أوسع للقطاع الخاص ، أطلق شعار التعددية الاقتصادية. و تم فتح الاقتصاد بصورة أكبر بتخفيف بعض القيود على مستوردات القطاع الخاص ، صدر تشريع يشجع رؤوس أموال السوريين المغتربين التي هربت إلى الخارج ، إثر موجة التأميم في النصف الأول من الستينيات للعودة للاستثمار في سورية في محاولةٍ لتجاوز حالة الركود الاقتصادي الموروثة عن فترة (١٩٦٦-١٩٧٠) ، و تم إحداث المناطق الحرة بالمرسوم /١٨/ لعام ١٩٧١ لتشجيع الصناعات التصديرية ، بنفس العام انضمت سورية إلى منظمة ضمان الاستثمارات العربية ، عملاً بالمرسوم رقم /٥٠/ . سمح للقطاع الخاص في عام ١٩٧١ باستيراد سلعٍ معينةٍ شريطة الحصول على تسهيلاتٍ ائتمانيةٍ خارجيةٍ لمدة ٣٦٥ يوماً على الأقل من المصدّرين الأجانب تُدفع من حساباتهم الأجنبية ، كما أحدثت في نيسان / أبريل ١٩٧١ سوق موازية للقطع إلى جانب السوق الرسمي ، لكن مع الإبقاء على نظام مراقبة القطع . و حصل سعي لتحسين العلاقات مع الدول العربية عموماً و خاصة السعودية و دول الخليج ، تخفيف التوتر الذي نشأ في النصف الثاني من ستينيات القرن الماضي مع الدول العربية و الغربية[١] .

تم تعميق الاتجاه الاشتراكي نظريا بعد استيلاء حافظ الأسد لمقاليد السلطة في سورية عام ١٩٧١ ، بالإضافة إلى بعض الإجراءات الاقتصادية الصارمة لمنع التأثيرات الخارجية كتحويل العملات و تحديد أسعار الصرف ، لكن ما يجب الإشارة إليه هنا أن الاقتصاد السوري حقق خلال فترة السبعينيات معدلات نمو عالية ، أكدتها دراسة بعنوان "الاقتصاد السوري يتعرض لتحديات

[١] – نيال، عبد القادر،١٩٩٨– (الانفتاح الاقتصادي في سورية..لماذا؟... والى أين؟). دراسات عربية، العدد ٦، ص٧٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خارجية تفرض عليه زيادة قدرته التنافسية "[1] ، مما جاء في الدراسة : " أن الاقتصاد السوري حقق خلال فترة السبعينيات معدلات نمو عالية بلغت حوالي ١٠% سنوياً ، كان الفضل في تحقيق هذه المعدلات العالية يعود إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية ، و تقديم الدول العربية النفطية مساعدات كبيرة لها لإعادة الأعمار إثر حرب تشرين عام ١٩٧٣، مما ساعد سورية على التوسع في الخدمات العامة و في إقامة بعض الصناعات[2] . تم توظيف المساعدات في استثمارات عامة ضخمة و طموحه أدت إلى تزايد كبير في معدلات النمو التي بلغت ٢٥% أو حوالي ٣٠% من الدخل القومي ، قام بمعظمها القطاع العام ، و كان التمويل الأساسي لهذه الاستثمارات يعتمد على مصادر خارجية لرؤوس الأموال من الدول العربية الخليجية و مؤسسات التمويل التنموية العربية بدرجة أقل ، إضافة إلى رأس المال التفاني أي المعونة الفنية من الدول الاشتراكية التي كانت قائمة و ذلك خلال السنوات (١٩٧٥- ١٩٨٥)[3]. لذلك فقد لوحظ أن فترات النمو و الرخاء الاقتصادي اقترنت بتدفق المعونات المذكورة و اقترنت سنوات الركود بانقطاعها[4].

بعد حرب تشرين ١٩٧٣ استعدت سورية للعودة إلى اقتصاد السوق الرأسمالي . حيث أن المساعدات التي حصلت عليها سورية من الدول العربية التي بلغت نحو ١,٥ مليار دولار سنوياً ، وظفت في إقامة مجموعة من الاستثمارات العامة و الخاصة ، و ذلك من خلال نفقات الحكومة الاستثمارية لإقامة مشروعات كثيرة للبنية التحتية ، أو بناء مصانع و إقامة شركات أو

---

[1] – لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة، سورية: أربع مراحل تنتهي بالركود، مقال منشور على الموقع التالي:
http://209.85.129.132/search?q=cache:solR7ZZ_Xl8J:www.islamonline.net

[2] – مرزق، نبيل،٢٠٠٤– (الفقر والبطالة في سورية). مرجع سبق ذكره ، ص٨.

[3]- سكر، نبيل، تموز٢٠٠٣– (الاقتصاد السوري إلى أين). مجلة الاقتصادية، السنة الثالثة، العدد١٠٤٦، دمشق، ص ص ١٥–١٦.

[4] – علي دانون، سهام، ٢٠٠٨– (جغرافية سورية العامة). منشورات جامعة دمشق ، دمشق، ص٧٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشـتريات حكوميـة أخـرى ، كمـا شـكلت سـاحة عمـل واسـعة أمـام القطـاع الخاص الذي اندفع بقوة بعد نحو عقد من التأميم والتضييق[١].

غيـر أن هـذا التوجـه نحـو اقتصـاد السـوق قـد جـرى قطعـه لأسـباب سياسـية و وفقـاً للظـروف التـي تعيشـها سـورية و المتغيـرات الإقليميـة و الدوليـة . فبعـد توجـه الـرئيس المصـري أنـور السـادات لإقامـة صـلح منفـرد مـع إسـرائيل و زيارتـه لهـا و خطابـه فـي الكنيسـت ١٩٧٧ ، بـدأت سـورية تغيـر سياسـتها الاقتصـادية و عـادت لـتحكم قبضـة الدولـة علـى الاقتصـاد و أوقفـت توسـيع خطـوات التحـول نحـو اقتصـاد السـوق دون أن تتراجـع عمـا قامـت بـه مـن خطـوات. و توجـت هـذه العـودة بمـؤتمر فـي بغـداد ١٩٧٨ ثـم بتوقيـع اتفاقيـة الصـداقة السـورية السـوفيتية ١٩٨٠ أو التبعيـة للاتحاد السوفييتي .

ممـا سـبق نجـد أن: التجربـة السـورية للتنميـة فـي السـتينات والسـبعينات قامـت علـى عدد من العناصر أهمها:

أ- تزايـد حجـم الملكيـة العامـة لوسـائل الإنتـاج وتنـامي دور الدولـة فـي النشـاط الاقتصادي.

ب-تنامي الإنفاق العام و الاهتمام بالجانب الاجتماعي .

ت-اعتماد سياسة دعم أسعار بعض السلع الاستهلاكية.

ث-التخطيط المركزي لإدارة التنمية والنظام الاقتصادي.

ج- دعم و تنامي قواعد البيروقراطية السورية .

ح- إضعاف دور قوى السوق و آلياته .

خ- عـدم الاهتمـام الكـافي بقطـاع الزراعـة و التركيـز علـى الصـناعة و اتبـاع سياسـة الإحـلال محـل الـواردات ، علـى حسـاب الجـودة و الميـزة النسـبية للصناعة السورية .

---

[١] – الحمش، منير،٢٠٠٠– (مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية). بحوث اقتصادية عربية، القاهرة، العدد ٢٠، ص١٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- انعـــزال الصـــناعة الســـورية وراء أســـوار الحمايـــة و إغـــراق الاقتصـــاد السوري في المحلية و إضعاف قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية .

مرحلة الممتدة من عام ١٩٨٠ حتى عام ١٩٩٠

ظهـر خـلال هـذه المرحلـة جملـة مـن الأحـداث السياسـية والتـي كـان لهـا تـأثير كبير على الاقتصاد السوري ، من أهمها[١]:

١- توقيـع اتفاقيـة كامـب ديفيـد بـين مصـر وإسـرائيل (١٩٧٩)، والتـي واجهـت معارضـة كبيـرة مـن قبـل كـل الـدول العربيـة ، عقـد بعـدها مـؤتمر فـي بغـداد تـم فيه عزل مصر وأحزابها عن جامعة الدول العربية.

٢- نشوب حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران

٣- حـرب لبنـان الهادفـة إلـى اسـتنزاف قـدرات لبنـان وسـورية . بالتـالي تـدخلت سورية لحل أزمة لبنان

إن موقـف سـورية مـن الأحـداث السـابقة أدى إلـى تزايـد الأعبـاء العسـكرية بعـد تـدخل سـورية فـي لبنـان ، وتقلـيص مسـاعدات الـدول العربيـة النفطيـة لسـورية ، بسـبب موقـف سـورية المؤيـد لإيـران فـي حربهـا مـع العـراق إضـافة إلـى هبـوط أسـعار الـنفط ، فتراجعـت أمـوال الـداعم التـي كانـت تقـدمها البلـدان العربيـة لسـورية مـن ١,٥ مليـار دولار سـنوياً فـي السـبعينات إلـى ٣٠٠ مليـون دولار فـي الثمانينـات[٢]. بـذلك تراجعـت إيـرادات الخزينـة مـع ظهـور الفسـاد بشـكل مرتفـع. كمـا تراجعـت موجة الاستثمار الخاص. واجتمعت تلك الظروف الخارجية مع ظروف داخلية

---

[١]- الحمش منير،٢٠٠٥- (قراءة في الواقع السوري في ظل التحديات والتطورات الإقليمية والدولية). المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، دمشق العدد٢٣، ص١١، ص١٢.

[٢]- سكر، نبيل، ٢٠٠٠- (الإصلاح الاقتصادي في سورية). ندوة الثلاثاء الاقتصادية، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ص٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتسمت بتنامي البيروقراطية الحكومية والفساد وفشل الإدارة الحكومية في إنتاج قطاع عام فعال، الذي كبد الموازنة العامة خسائر فادحة [1].

إن الأحداث السابقة الذكر كانت مقدمات لحدوث أزمة اقتصادية في سورية ، التي تصاعدت لتنفجر عام ١٩٨٦. وكان من أهم مظاهر هذه الأزمة توقف نمو الاقتصاد الوطني وتراجعه ، انتشار التضخم ارتفاع الأسعار ، توقف المعامل وغيرها. ويمكن هنا أن نستعرض ابرز الإختلالات التي عانى منها الاقتصاد السوري في تلك الفترة بما يلي:

١- الاختلال بين الإيرادات و نفقاتها ، بحيث أن الإيرادات الفعلية لم تتجاوز ٧٠% من النفقات الفعلية ، مما أدى إلى تزايد عجز موازنة الدولة الذي كان قد بدأ منذ الخطة الخمسية الرابعة (١٩٧٦-١٩٨٠) إلى أن بلغ نحو (٤١ مليار ل.س) أو ما يعادل ٤٩% من مجمل الإنفاق الحكومي الجاري والاستثماري. فلجأت إلى الاستدانة من المصرف المركزي أو من المصارف العامة (سحب على المكشوف) فزادت مديونية الدولة للمصرف المركزي من (١٨مليار ل.س) في العام ١٩٨٠ إلى (٧٤ مليار ل.س) في نهاية العام ١٩٨٥ بعد أن كانت أقل من (٦ مليارات ل.س) في العام ١٩٧٦، أي بزيادة قدرها أربع مرات خلال خمسة أعوام. مما أدى إلى زيادةٍ كبيرةٍ في الكتلة النقدية وبمعدل ٢٧ %، خلال الفترة (١٩٨٠-١٩٩٠)[2]، أما معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، بالأسعار الثابتة ، لم يتجاوز ٢,٤ % طوال نفس الفترة[3].

---

[1]- مرهج العماش، حسين، ١٩٩٢-(تجاوز المأزق منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية). مرجع سبق ذكره ص٥٤.

[2]- سعيفان، سمير، ٢٠١٠- (الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية) ، مرجع سبق ذكره ، ص٨.

[3]- طالاس، مسلم، ٢٠٠٤- (السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري). بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، إشراف د. طالاس، جمال، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص٤٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- ارتفع التضخم بنسبةٍ قدرها ٢٤٤ %، وتزايد العجز في الميزان التجاري من ٧٩١٥ مليون ل.س عام ١٩٨٠ إلى ٩٩٤٧ مليون ل.س عام ١٩٨٨، بذلك تكون القوة الشرائية الداخلية للنقد قد انخفضت في العام ١٩٧٨ إلى أقل من ٤١ % عما كانت عليه في العام ١٩٧٠. حيث تدهورت قيمة العملة السورية بأكثر من عشرة أمثال من ٣,٩ ل.س للدولار الواحد في السبعينيات إلى قرابة من ٤٥ ل.س للدولار الواحد في نهايات الثمانينيات و ارتفعت في التسعينيات حتى ٥٠ ل.س[١]. فارتفعت الأسعار بينما لم ترتفع الأجور سوى بنسب أدنى بكثير من ارتفاع الأسعار. وزادت معدلات البطالة. فأدى هذا إلى تدهور واسع للفئات الوسطى في سورية لتنضم إلى الفئات الفقيرة (خروج رفعت الاسد وسرقته لكامل اموال الدولة سبب رئيسي لارتفاع الدولار)

٤- الاختلال بين الادخار والاستثمار ، حيث أن الادخار المحلي لم يستطع أن يغطي سوى ٥٠ % من الاستثمارات ، مما أدى إلى انخفاض النمو الاقتصادي وجعله بحالة عدم استقرار[٢].

٥- ارتفع الدين الخارجي المدني تقريباً من (٢١٠٧,٣ مليون دولار) في العام ١٩٨١ إلى (٣٠٦٠,٣ مليون دولار) في العام ١٩٨٦[٣] ، بلغت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي في العام ١٩٨٦ نحو (١٧,٧ %) . كما انخفضت خدمة الدين العام الخارجي من (٣٧٤ مليون دولار) في العام ١٩٨٠ إلى (٢٩٧ مليون دولار) في العام ١٩٨٦[٤].

---

[١] - نيال، عبد القادر، ١٩٩٨- (الانفتاح الاقتصادي في سورية.. لماذا؟... والى أين؟). مرجع سبق ذكره ص ٧٧.

[٢] - سعيفان، سمير، ٢٠١٠- (الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية). مرجع سبق ذكره ، ص٩.

[٣]- طاهر، جميل، ١٩٩٢ – (أزمة الديون الخارجية وآثارها على الاقتصاديات العربية).: دراسة تحليلية ، المجلة العلمية ، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد٣، عمان، ص١٧٢.

[٤]- المرجع السابق ص١٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضمن هذه الشروط أصبحت سورية بحاجة أكبر لدور القطاع الخاص ليساهم في تخفيف وطأة الأزمة الاقتصادية ، كانت سورية قد حافظت دائماً على قطاع خاص صغير و متوسط . كان يسيطر على عدد من القطاعات مثل الزراعة و الصناعة الحرفية النقل التجارة الداخلية وجزء كبير من التجارة الخارجية و غيرها ، لذلك لم يكن من الصعب أن يستعيد حيويته.

منذ منتصف ثمانينيات القرن العشرين اتخذت الدولة بعض الإجراءات التي أفسحت المجال أكثر أمام شركات القطاع الخاص ، للمساهمة في التجارة الخارجية ، و تخلت الحكومة عن بعض احتكاراتها للقطاع الخاص . و قامت بإصدار قرار المجلس الأعلى للسياحة رقم ١٨٦ لعام ١٩٨٥ الذي يشجع الاستثمار السياحي ثم صدر القانون ١٠ لعام ١٩٨٦ الخاص بالشركات الزراعية المشتركة ، بين الدولة التي تقدم الأرض و بين القطاع الخاص الذي يقدم رأس المال[١].

---

[١] – طالاس، مسلم، ٢٠٠٤ – (السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري). مرجع سبق ذكره ص٤٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من عام ١٩٩٠ وحتى عام ٢٠٠٠

ظهرت في هذه الفترة مجموعة من المتغيرات الدولية و الإقليمية و التي من أهمها :

١- انهيار الاتحاد السوفيتي ، سيطرت الأحادية القطبية الأمريكية ، سيطر اقتصاد السوق بنموذجه الليبرالي اقتصادياً . بدأت عمليات الترويج لعولمة الاقتصاد ، بما فيها من حرية الأسواق و الانفتاح و التبادل التجاري الحر .

٢- حرب الخليج الثانية التي قام بها الرئيس العراقي السابق صدام حسين ، التي أدت إلى أضرار كبيرة على المستوى المحلي و الإقليمي و الدولي ، بالتالي بداية تاريخ مأساوي للمنطقة . و كانت دول الغرب و إسرائيل بانتظار هذا الخطأ لتحشد تحالفاً دولياً لإخراج العراق من معادلة الصراع العربي _ الصهيوني .

٣- قيام منظمة التجارة العالمية عام ١٩٩٤ ، و تعزيز سيطرة الولايات المتحدة على قرارات و سياسات كلٍّ من صندوق النقد و البنك الدوليين ، بذلك أصبح بإمكان الولايات المتحدة الأمريكية التحكم بالنظام الاقتصادي العالمي عن طريق المؤسسات الدولية الرئيسية (الصندوق و البنك الدوليين و منظمة التجارة العالمية) [١].

٤- ظهور الإقليمية الجديدة الهادفة إلى ربط الدول النامية بعجلة القوى الرأسمالية الكبرى ، المتمثلة بمشروع الشرق الأوسط الجديد الأمريكي ، و مشروع الشراكة الأوربية _ المتوسطية الذي دعت إليه أوروبا ، الذي انطلق بقوة بعد إعلان برشلونة(١٩٩٥)[٢].

---

[١]- بنك الإسكندرية، ٢٠٠٠، (النشرة الاقتصادية). المجلد ٣٢، القاهرة، ص٤٨.

[٢]– الحمش، منير، ٢٠٠٠–(مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية). مرجع سبق ذكره ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن هـذه التحـولات و المتغيـرات الدوليـة و الإقليميـة أدت إلـى : انفتـاح الأسواق ، إزالة الحدود و القيود أمام انتقال السلع و البضائع و الأموال . بناءً

علـى ذلـك سـعت سـورية للتكيـف مـع هـذه التحـولات و المتغيـرات تجنبـاً للمخـاطر و بـدافع مصـالح الفئـات الصـاعدة . فانضـمت سـورية إلـى التحـالف الـدولي الرامـي إلـى إخـراج صـدام حسـين مـن الكويـت . فحصـلت علـى مسـاعدات ماليـة عربيـة و فُتحـت أسـواق عمـل الخلـيج أمـام العمالـة السـورية . ضـمن هـذه الأجـواء صـدر القـانون رقـم ١٠ لعـام ١٩٩١ ، " و اتضـحت معـالم السياسـة الاقتصـادية الجديدة للحكومة من خلال[١]:

١- تخفيـف القيـود علـى عمليـات الاسـتيراد تبسـيط إجـراءات خدمـة العمليـة الإنتاجية .
٢- إطلاق قوى التصدير إلى أبعد حدود .
٣- تطوير السياسات المالية و النقدية بما يتلاءم مع هذه الأهداف ."

قـد أدت الأجـواء السياسـية مـع قـانون الاسـتثمار إلـى موجـة مـن الاسـتثمارات فـي النصـف الأول مـن تسـعينات القـرن العشـرين فـي الصـناعة ، و النقـل علـى نحـو خـاص . كانـت هـذه الانطلاقـة الأكبـر للقطـاع الخـاص حتـى تاريخـه . بسـبب تزايـد مـوارد الخزينـة بعـد تزايـد إنتـاج الـنفط ، و حصـول سـورية علـى بعـض المسـاعدات العربيـة بعـد حـرب الخلـيج الثانيـة ، و فـتح أسـواق الخلـيج أمـام العمالـة السـورية . عـاد إنفـاق الدولـة للتحسـن ثـم عـادت الحيويـة إلـى شـركات القطـاع العـام بعـد أن توقفـت فـي الثمانينـات . كمـا تحسـنت الزراعـة بسـبب الـدعم الـذي قـدم لهـا و نقـل الأسـد المقـربين إليـه إلـى مصـاف الأثريـاء مـن خـلال المشـاريع الكبيـرة أمثـال ذو الهمـة شـاليش و أيمـن جـابر و آل الأخرس وال النحاس وحمشو . ..

[١]- المرجع السابق، ص١٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هنـــا يجـــب أن نميـــز بـــين مـــرحلتين مختلفتـــين و متناقضـــتين كليـــا مـــر بهمـــا الاقتصاد في فترة التسعينيات :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الأولى: و الممتدة من تاريخ صدور قانون الاستثمار رقم /١٠/ و حتى أواخر عام ١٩٩٥ ، تميزت هذه المرحلة بدرجة كبيرة من تحرير الاقتصاد ، و فتح الباب بشكل أوسع أمام القطاع الخاص و خلق فرص عمل أكبر . و أيضاً خفض الضرائب على الأرباح المرتفعة من٩٢% إلى٦٢% تقريباً . كل هذا أدى لأن يشهد الاقتصاد السوري خلال هذه الفترة معدلات نمو مرتفعة بلغت خلال السنوات ١٩٩٠-١٩٩٥ نحو ٧,٣٣% وسطياً مقارنة مع معدل النمو السكاني البالغ خلالها ٣,٢%[١]. و ارتفعت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٦,٥% لعام ١٩٩٠ إلى ٣٠% لعام ١٩٩٤، ساهم القطاع الخاص بنحو ١٧,٤% من الاستثمارات إلى الناتج . وصل فيها معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسطياً إلى ٦% ، تم تأمين خلال هذه الفترة عدد من فرص العمل ، بمعدل نمو توظيف بلغ ٧% (و بالأخص لدى القطاع الخاص في الزراعة و الصناعة و البناء والتشييد)[٢] .

المرحلة الثانية: و تمتد من أواخر عام ١٩٩٥ حتى عام ٢٠٠٠ ، حيث تركت الدولة قانون تشجيع الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ يتيماً ، فلم تضع برنامجاً للإصلاح لخلق مناخ شامل مشجع للاستثمار . استمرار تجميد الأجور مضيقاً السوق الداخلية ، تراجعت الاستثمارات فضعف خلق فرص عمل جديدة و زادت معدلات البطالة و معدلات هروب رؤوس الأموال . كما تراجع التضخم إلى حد أنه أصبح سلبياً و تراجعت الأسعار في السوق . و قد تراجع معدل النمو خلال النصف الثاني من تسعينات القرن العشرين و خاصة منذ ١٩٩٧، بسبب السياسة الانكماشية التي اتبعتها الحكومة ، و تراجع إنتاج النفط بمعدل ١,٥% (٩٦- ٩٧) ، و انخفاض أسعاره لعام ١٩٩٨ تراجع الإنتاج الزراعي بمعدل ٥% و سوء

---

[١]- السعيدي، ناصر،٢٠٠٢- (إصلاح القطاع المالي في سورية). ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية ، ص٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الظروف الجوية ، نمو الصناعة بمعدل ٠,٥% (١٩٩٧) مقارنة مع معدل نمو ١٤% (١٩٩١ –١٩٩٥) ، تراجع البناء و التشييد بمعدل ٤,٦ % (١٩٩٦) و النمو السالب للتجارة لأعوام ١٩٩٦-١٩٩٧ ، كذلك تراجعت استثمارات القطاع الخاص إلى ١٢,٨% (١٩٩٦) و٨% لعام ١٩٩٨*.

استمر الركود حتى عام ٢٠٠٣ و قد بلغ وسطي معدل النمو الاقتصادي خلال هذه السنوات نحو ٢,١٥%[١] أي دون معدل نمو السكان البالغ ٢,٧ %[٢] خلال هذه الفترة و قد وصل إلى السالب في عام ١٩٩٩ ، هذا التراجع أثر على مستوى الأداء الاقتصادي ، وولد انكماشاً على جميع المستويات الاقتصادية و الاجتماعية و المادية ، و ذلك بحكم المراهنة على نتائج المؤشرات الاقتصادية لاقتصاد العرض (التضخم ، عجز الموازنة ، الكتلة النقدية ، و تراجع الإنفاق و الدعم) ، بمعزل عن التبعات الاجتماعية التي تولدها هذه المؤشرات ، مما افقد الطلب الجماهيري زخمه ، فتراجعت القوة الشرائية ، تكدس العرض ، تراجع حجم التوظيفات و الإنفاق ، فزادت أعداد العاطلين عن العمل ، تزايدت الواردات على حساب تراجع الصادرات[٣].

* – المعطيات الإحصائية مأخوذة من حسابات المجموعة الإحصائية لعام ١٩٩٨، وتقرير البنك المركزي السوري لعام ١٩٩٨.

٢– المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٠– تم حساب المعدل من قبل الباحث اعتمادا على الجدول١٦/٤٩ ص٥٦٠.

[٢]– المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٠– جدول ٢/٤، ص٦٠.

[٣]– زيدان، رامي، ٢٠٠٤– (الركود الاقتصادي في سورية). مجلة التأمين والتنمية، العدد ١٨، مارس، ص٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مرحلة توريث بشار الاسد ووصوله الى السلطة

دخلت سوريا مرحلة جديدة عقب وصول بشار الأسد الى مقاليد الحكم في شهر يوليو عام ٢٠٠٠، و شكل هذا الانتقال للسلطة تسريعاً لعملية التحول في السياسة الاقتصادية للدولة . إضافة إلى مجموعة من التغيرات الدولية التي انعكست على السياسة الاقتصادية السورية ، لذلك كان لا بد من الحديث عن بناء حضاري لسورية الحديثة في ظل تشريعات و قوانين و سياسات تتناسب مع حجم تلك المتغيرات ، فطرح شعار الإصلاح الاقتصادي في سورية ، و رغم عدم وضع برنامج شامل مكتوب ، و موثق و معتمد و معمم للإصلاح الاقتصادي ، فإن الوجهة كانت اقتصاد السوق . لم تفصح الدولة عن توجهها هذا خلال سنوات (٢٠٠٠-٢٠٠٥) . حيث كانت أول إشارة رسمية لذلك تصريح محمد الحسين نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية عام ٢٠٠٤ "باستخدام آليات السوق" . في ٢٠٠٥ تم تبني "اقتصاد السوق الاجتماعي" في المؤتمر القطري لحزب البعث العربي الاشتراكي دون أن يتم تقديم أي توضيح أو تحديد للمقصود بهذا المفهوم حيث كان الاتجاه الضمني للنظام اعطاء امتيازات للأشخاص المرتبطين بالسلطة وشخص رئيس الدولة .

بسبب الحوار و الجدال و الصراع المكشوف و المخفي حول توجهات الإصلاح ، من ثم اقتصاد السوق الاجتماعي ، و نظراً لأهمية كلٍّ منهما ، سوف يخصص الباحث المبحث الثالث من هذا الفصل لدراسة سياسية الإصلاح الاقتصادي في سورية ، لمعرفة أهم الخطوات التي تم اتخاذها و التي تم التوصل إليها ، كما سيخصص الفصل الثاني من هذه الدراسة للحديث عن اقتصاد السوق الاجتماعي ، و أهم تداعياته الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية في سورية ، و من ثم التعرف على واقع الاقتصاد السوري في هذه المرحلة و هي مرحلة التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي .

من خلال استعراض مراحل تطور الاقتصاد السوري نلاحظ انه مرّ عبر خمسة مراحل وهي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- ما بعد الاستقلال وحتى عام ١٩٦٣ و تميزت بتغير المنهج الاقتصادي للبلاد .

٢- التجربة الاشتراكية : و تعمقت هذه المرحلة بعد ما يسمى الحركة التصحيحية و امتدت حتى منتصف الثمانينات .

٣- مرحلة الركود و تراجع النمو و ارتفاع التضخم (١٩٨٥ - ١٩٩٠).

٤- مرحلة بداية الانفتاح و الإصلاح الاقتصادي العميق (١٩٩٠ - ٢٠٠٥)

٥- مرحلة بداية التحولات من استئناف الإصلاحات الانتقائية إلى التحول نحو "اقتصاد السوق الاجتماعي " (٢٠٠٥ - حتى الآن) .

المبحث الثاني: توصيف للاقتصاد السوري

مقدمة:

تؤثر في تكوين السمات و الخصائص العامة لاقتصاد أي بلد من البلدان ، مجموعة من العوامل ، من أهمها[١]:

١- الأهمية الجغرافية و الارض و المناخ و الطبيعة و البشر في سورية .

٢- سوريا اقليميا و دوليا .

٣- الحركة التاريخية .

٤- ماهية السياسة و الاقتصاد في النظام .

٥- مرونة النظام بالعلاقات الدولية و حركة الاسواق و علاقة النظام بالعوامل الخارجية .

بتحليل العوامل السابقة يمكن أن نحدد نقاط الضعف و القوة في الاقتصاد السوري بالتالي التوصل إلى السمات و الخصائص التي يتصف بها الاقتصاد السوري في المرحلة الحالية . و ذلك على النحو التالي :

---

[١]- الحمش منير، ٢٠٠٣-"الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة". دار الرضا للنشر، دمشق، ص١٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : المظاهر القوية في الاقتصاد السوري

بشريا

إن التباين الكبير في مستويات التقدم الاقتصادي بين الدول ، و وقوع عدد كبير منها في أوضاع اقتصادية لا تحسد عليها ، يجعلنا في حاجة ماسة إلى التطرق إلى أحد أهم عناصر علم الاقتصاد السياسي (كما أطلق عليه الكاتب الفرنسي انطون دايمون كارتان في كتابه الصادر عام ١٦١٥، "الذي كان يرمي من ورائه إلى تحديد معالم السياسة التي يجب أن تتبعها الدولة للزيادة من ثروتها و من إغناء نفسها ".) ألا و هو العنصر البشري . على اعتبار أن كل اقتصاد هو في النهاية من نتاج بيئته و مجتمعه و أمته ، إن الظاهرة الاقتصادية هي ظاهرة لصيقة بالإنسان تتأثر و تؤثر به[١] . فالإنسان هو الهدف النهائي للنشاط الاقتصادي الذي يسعى إلى إشباع رغباته و تحقيق رفاهيته الاقتصادية و الاجتماعية ، كما أن الإنسان في الوقت نفسه يعتبر عاملاً من عوامل الإنتاج ، إذ أنه يقدم العمل المادي و غير المادي ، و يعتبر المصدر الأول للقيمة .

بالنظر إلى اختلاف مفهوم الثروة بين العديد من الدول والنظريات على مر العصور ، التي تمثلت عند الميركانتيليين بما تملكه الأمة من المعدنين الثمينين (الذهب و الفضة) ، أما عند الفيزوقراطيين الذين اتسمت أفكارهم بالدفاع عن الحرية الفردية التي وضعوا لها شعاراً "دعوه يعمل دعوه يمر " . فقد احتل العقل البشري المكانة الأولى عندهم حيث اعتبروا أن الأرض و الطبيعة مصدر كل الثروات[٢] ، إلا أن الانكليزي آدم سميث مؤسس المدرسة الكلاسيكية أو ما يسمى بمدرسة الاقتصاد الحر ذهب إلى أن العمل البشري و الطاقة البشرية هي

---

[١]– سنان، نذير، ٢٠٠٧–(الاقتصاد السوري بين المطرقة والسندان). مجلة الاقتصادية، العدد٣٣٤ ، دمشق، ص١٨.

[٢]– سعيد فرهود، محمد، ٢٠٠١– (العدالة الضريبية اقتصاديا). مجلة الحقوق، العدد٤، الكويت، ديسمبر، ص١٠٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإمكانية الاقتصادية الأولى التي قد تمتلكها الأمم . و إن ازدهار الاقتصاد إنما يتحقق على مدى تحقيق الاستخدام الكامل فيه[1].

بغض النظر عن اختلاف الآراء بين المؤيدين و المعارضين لهذه النظريات إلا أنه كان لابد من التطرق إلى هذه النظريات للتأكيد على أهمية العمل و العنصر البشري في اقتصاد أي دولة و أي مجتمع في العالم شاملاً مستقبل سورية الاقتصادي و الاجتماعي .

وفقا لإحصائيات عام ٢٠١٠ بلغ عدد سكان سورية المسجلين في سجلات الأحوال المدنية بداية العام ٢٠١٠ حوالي ٢٣,٦٩٥ مليون نسمة منهم ١١,٩٠٣ مليون نسمة ذكور و ١١,٧٩٢مليون نسمة إناث[2]. معدل النمو السكاني حوالي (٢,٤٥%)[3] ، بشكل عام نجد أن الشعب في سورية هو شعب فتي و أغلب سكانه من العناصر الشابة ، هو ذو كفاءة و خبرة ، أثبت وجوده و كفاءته على مختلف الأصعدة ، لذلك فإن استغلال هذا العدد الكبير بما يخدم التنمية الاقتصادية في سورية يشكل عامل قوة في الاقتصاد السوري ، شريطة أن يوضع الرجل المناسب في المكان المناسب ، لكن يجب الإشارة إلى معدل النمو السكاني في سورية يعتبر معدل مرتفع ، إن سكان سورية يتضاعفون مرة واحدة كل ٢١ سنة ، مما يشكل عقبة بوجه التنمية ، لذلك يجب معالجة هذه المسألة من خلال زيادة معدل النمو الاقتصادي السنوي بنسبة اكبر من نسبة تزايد السكان ، إضافة إلى إتباع السياسات السكانية الخاصة بتنظيم الأسرة .

---

[1]- شعبان، إسماعيل، ٢٠٠٣- (العلاقات الاقتصادية الدولية). منشورات جامعة حلب، حلب، ص١٤٧.

[2] - المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠١٠- جدول رقم ٢/١، ص٣٥.

[3]- المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، لعام ٢٠١٠- جدول ٢/٦، ص٤٠ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأهمية الجغرافية والارض والمناخ

الجغرافية

تقع الجمهورية العربية السورية على الساحل الشرقي للبحر المتوسط ، تحدها تركيا من الشمال ويبلغ طول الحدود معها ٨٤٥ كم. العراق من الشرق التي يبلغ طول الحدود معها ٣٥٦ كم ، فلسطين و الاردن من الجنوب ويبلغ طول الحدود معهما على التوالي ٧٤ كم ، ٣٥٦ كم ، لبنان والبحر المتوسط من الغرب ويبلغ طول الحدود معهما على التوالي ٣٥٩ كم ، ١٨٣ كم. وهكذا يبلغ مجموع طول الحدود السورية ٢٤١٣ كم. تشكل سورية منذ القديم عقدة مواصلات دولية بين الشرق و الغرب ، وهي نافذة عريضة على البحر المتوسط للعديد من الدول الواقعة في غرب آسيا. بالتالي تقع في مكان مناسب يتوسط العالم تقريباً مما يساعدها على اقامة علاقات اقتصادية مختلفة مع دول الجوار ، ويجعلها مؤهلة لأن تلعب دوراً متميزاً على صعيد العلاقات الاقتصادية العربية. وبحكم هذا الموقع المتميز ، يمكن أن تتنامى في القطر الخدمات التجارية والمالية بين الشرق والغرب بما فيه مصلحة لجميع الاطراف ، بقصد تسهيل عمليات المبادلة وتسهيل مرور البضائع و الاشخاص[١].

طبيعة الأرض

تبلغ المساحة العامة لأراضي الجمهورية العربية السورية ١٨,٥١٧,٩٧١ هكتار منها حوالي ٦ ملايين هكتار أراضي زراعية والباقي جبال وبادية، وتتميز البادية السورية بأنها صالحة لإنبات الأعشاب وتستعمل كمراع عندما تهطل كميات كافية من الأمطار[٢] .

[١]- الحمش، منير، ١٩٨٣- (تطور الاقتصاد السوري الحديث). مرجع سبق ذكره، ص٢٦.

[٢]- المكتب المركزي للإحصاء، (المجموعة الإحصائية السورية). ٢٠٠ - ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يمكن تقسيم سورية من الوجهة الجغرافية الطبيعية إلى أربع مناطق هي[1] :

المنطقة الساحلية: المحصورة بين الجبال والبحر.

المنطقة الجبلية: التي تضم الجبال والمرتفعات الممتدة من شمال البلاد إلى جنوبها موازية لشاطئ البحر المتوسط.

المنطقة الداخلية أو منطقة السهول: تضم سهول دمشق وحمص وحماه وحلب والحسكة ودرعا وتقع شرقي منطقة الجبال.

منطقة البادية: هي السهول الصحراوية الواقعة في الجنوب الشرقي من البلاد على الحدود الأردنية والعراقية.

المناخ

يسود في سورية من وجهة عامة المناخ الخاص بمنطقة البحر المتوسط وهو يتصف بشتاء ممطر وصيف جاف يتخللهما فصلان انتقاليان قصيران .

تقسم سورية من ناحية مناخها إلى أربع مناطق تتطابق مع المناطق الجغرافية الآنفة الذكر، إذ أن العامل المحدد في هذا التقسيم هو كمية الأمطار المحددة بوجود سلاسل الجبال المذكورة وسلسلة جبال لبنان الغربية، تتصف المنطقة الساحلية بأمطار غزيرة خلال فصل الشتاء ودرجة حرارة متوسطة ورطوبة عالية خلال فصل الصيف. أما المنطقة الداخلية فتتصف بهطول الأمطار في فصل الشتاء وبصيف حار وجاف بالإضافة إلى تغيرات يومية كبيرة في درجة الحرارة. أما المنطقة

[1]-خواجكية، هشام، ١٩٧٤- (الاقتصاد السوري والعربي). مرجع سبق ذكره، ص ٣٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجبلية وهي الواقعة على ارتفاع يزيد عن ألف متر عن سطح البحر فتهطل فيها الأمطار بغزارة قد تزيد عن (١٠٠٠مل متر) خلال فصل الشتاء ويكون الطقس فيها معتدلا خلال الصيف . أما منطقة البادية فتتصف بأمطار قليلة خلال فصل الشتاء وبصيف حار وجاف[١].

الموارد الطبيعية

تتميز سورية بمجموعة كبيرة من الموارد الطبيعية و من أهمها :

المصدر المائي

إن إمكانية زيادة المساحات المزروعة تتوقف على زيادة إمكانية الري و أجراء أعمال الاستصلاح . يمكن تقسيم الموارد المائية في سورية بشكل عام إلى موارد تقليدية تشمل (مياه الأمطار - المياه الجوفية – المياه السطحية) . و موارد غير التقليدية و تشمل (تحليه مياه البحر - مياه الصرف الصحي و الزراعي و الصناعي - الاستمطار الصناعي)[٢].

المصادر المائية الطبيعية وهي

أ- الأمطار

أن وسطي ما يهطل سنويا من الأمطار يبلغ حوالي (٥٧) مليار م٣*، تبعا لكون السنة جافة أم مطيرة ، أن أكثر من ثلثي الهاطل المطري يضيع في

---

[١]- الحامض، خالد،١٩٨٠-١٩٨١ – (التخطيط الزراعي). جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، ص٢٦ – ص٢٨.

[٢]- محمد السليمان، يوسف،١٩٩٩- (الأمن المائي في سورية: دراسة تحليلية وآفاق مستقبلية) بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، إشراف، شعبان، إسماعيل، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص١٠ .

* – تم حساب هذه القيمة من قبل الباحث اعتمادا على المتوسط السنوي للهطول المطري في سورية ، ثم حساب المتوسط العام للسنوات من ٢٠٠١ وحتى ٢٠٠٩، وذلك اعتمادا على النشرات المطرية الصادرة عن وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي للأعوام المذكورة، الباب الأول الجدول الأول " كمية الأمطار الهاطلة حسب المحطات المطرية خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٠٩)" لمزيد من التفصيل يمكن مراجعة الموقع الالكتروني لوزارة الزراعة والإصلاح الزراعي: http://www.syrian-agriculture.org/

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التبخـر(٣٨ مليـار م٣) ، يشـكل الجريـان السـطحي حـوالي ٩% مـن ذلـك الهاطـل المطـري يـذهب منـه حـوالي (١,٥مليـار م٣) إلـى البحـر[١] ، أي مـا يعـادل ٥,١٣ مليـار م٣ ، وبهـذا يكـون الرصـيد المطـري المسـتفاد منـه بحـدود (١٧,٥مليـار م٣) .

يفيـد الهطـول المطـري عمليـا فـي توزيـع الزراعـات البعليـة و بنـاء عليـه قسـمت الأراضي في القطر إلى خمس مناطق مطرية ، و هي[٢]:

١- منطقـة الاسـتقرار الأولـى : أمطارهـا أكثـر مـن (٣٥٠) مـم/ سـنويا ، و تنـتج بشـكل أساسـي القمـح ، البقوليـات ، المحاصـيل الصـيفية ، الأشـجار المثمـرة و الحراجية .

٢- منطقـة الاسـتقرار الثانيـة : معـدل أمطارهـا مـا بـين (٢٥٠-٣٥٠) مـم/ سـنويا ، و لا تقـل عـن ٢٥٠مـم فـي ثلثـي السـنوات المرصـودة ، و تشـكل مسـاحتها (١٣,٣%) مـن مسـاحة القطـر . و قـد يـزرع فيهـا القمـح و البقوليـات و المحاصيل الصيفية و الأشجار المثمرة و الحراجية .

٣- منطقـة الاسـتقرار الثالثـة : معـدل أمطارهـا لا يزيـد عـن ٢٥٠مم/سـنويا و لا يقـل عـن هـذا الـرقم لنصـف السـنوات المرصـودة ، تشـكل مسـاحتها (٧,١%) مـن مسـاحة القطـر . قـد تـزرع فيهـا البقوليـات و تصـلح بشـكل أساسـي لزراعـة الشعير .

٤- منطقـة الاسـتقرار الرابعـة : معـدل أمطارهـا بـين (٢٠٠-٢٥٠) مم/سـنويا فـي نصـف السـنوات المرصـودة تشـكل مسـاحتها (٩,٩ %) مـن مسـاحة القطـر و تسمى المنطقة الهامشية ، لا تصلح إلا للشعير أو المراعي الدائمة .

---

[١]- رسول آغا، واثق، ١٩٩١- (التطور السكاني والأمن المائي في الجمهورية العربية السورية). مقالات ومحاضرات في التنمية والسكان والبيئة، لجنة البيئة والسكان، مجلس الشعب، دمشق ص١٤٨.

[٢]- إسماعيل شعبان،١٩٩٣- (مشكلات اقتصادية معاصرة) . منشورات جامعة حلب، حلب، ص ٣٠٤ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- منطقة الاستقرار الخامسة (البادية) : معدل أمطارها أقل من ٢٠٠مم تشكل مساحتها (٥٥,٢ %) من مساحة القطر و هذه لا تصلح حتى للزراعة البعلية .

هنا يجب التأكيد على أن العائد من موارد الأمطار في سورية محدود عموماً ، معظمها يتعرض للتبخر والضياع في البحر ، لذلك يجب اتخاذ التدابير اللازمة لزيادة العائد من مياه الأمطار ، عن طريق الإدارة السليمة لتلك الموارد.

ب- مصادر المياه السطحية والجوفية

تقسم الجمهورية العربية السورية هيدرولوجياً إلى سبعة أحواض مائية هي من الجنوب إلى الشمال (اليرموك – دمشق – العاصي – البادية – الساحل – الفرات - دجلة والخابور)، تعتمد هذه الأحواض في مصادرها المائية على المياه السطحية متمثلة في موارد الأنهار ، وما تحجزه السدود أمامها من مياه. من أهم الأنهار في سوريا [١]:

١- الأنهار الساحلية : معظمها موسمية تنبع من سفوح الجبال القريبة من البحر تكاد تجف صيفا مثل (نهر الكبير الشمالي ، نهر الكبير الجنوبي ، نهر السن ...الخ).
٢- الأنهار الداخلية : التي من أهمها (نهر بردى - نهر الأعوج - نهر الخابور وروافده - نهر بانياس في الجولان السوري)
٣- الأنهار الكبير المشتركة مع دول أخرى: من أهمها (نهر الفرات - نهر العاصي - نهر قويق - نهر دجلة – عفرين – اليرموك ، جعجع - الكبير الجنوبي)

[١]- المرجع السابق، ص٣٠٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بشكل عام نلاحظ أن إجمالي الموارد المائية المتجددة والمتاحة للاستعمال يتوقع أن تبلغ حوالي ٢٦,٣٣٨٥ مليار متر مكعب في عام ٢٠١٠، تشكل المياه السطحية منها ١٨,٨٣٣ مليارم٣، يشمل هذا الرقم حصة سورية المؤقتة من مياه نهر الفرات والبالغة ٦,٦٢٧ مليار م٣/السنة وفق البروتوكول السوري- التركي لعام ١٩٨٧، أما المياه الجوفية فقدرت بنحو ٧,٩٣٨ مليار م٣/السنة، تشكل حوالي ٣٠% من إجمالي الموارد المائية[١].

هنا يجب ملاحظة أن استخدامات المياه لمختلف الأغراض تتزايد بإستمرار ، الجدول التالي يوضح تطور استهلاك المياه في الفترة الواقعة ما بين عام ١٢٠٠٠كسنة أساس و عام ٢٠٢٥.

الجدول رقم (٣) الموارد المائية والطلب عليها لمختلف الأغراض في سورية مقدر بـ(مليار م٣) .

البيان	الموارد المائية المتاحة	استعمالات الموارد المائية					الفائض أو العجز
السنوات		الزراعة	المنزلية والشرب	الصناعة	فواقد البخر	المجموع	
2000	18.8235	13.1	1.118	0.28	1.738	16.239	2.5875

[١]- أشلق، منير، ١٩٩٩- (المسألة المائية في الجمهورية العربية السورية للفترة بين ٢٠٠٠-٢٠٥٠: تحديات المستقبل). معلومات دولية، العدد٦١، ص١٤٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.8017	17.551	1.738	0.323	1.29	14.2	19.3527	2005
7.1405	19.198	1.738	0.372	1.488	15.6	26.3385	2010
5.9108	20.686	1.738	0.43	1.718	16.8	26.5968	2015
4.5865	22.265	1.738	0.485	1.942	18.1	26.8515	2020
3.3348	23.784	1.738	0.549	2.197	19.3	27.1188	2025
1.9835	25.444	1.738	0.621	2.485	20.6	27.4275	2030
0.6963	27.066	1.738	0.705	2.823	21.8	27.7623	2035
-0.7016	28.814	1.738	0.795	3.181	23.1	28.1124	2040
-2.033	30.536	1.738	0.899	3.599	24.3	28.5030	2045
-3.4941	32.43	1.738	1.02	4.072	25.6	28.9359	2050

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على: (أشلق، منير، ١٩٩٩)-(المسألة المائية في الجمهورية العربية السورية للفترة بين ٢٠٠٠-٢٠٥٠): (تحديات المستقبل)، مجلة معلومات دولية، العدد٦١، ص١٥٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الجدول السابق أن عام التوازن المائي يتوقع أن يكون بين عامي (2035-2040) أي تقريباً عام 2037 ، بعد هذا العام سيظهر العجز المائي و سيزداد بشكل سنوي . لذلك يجب على الحكومة السورية (حتى تبقي على المياه كمصدر من مصادر قوة الاقتصاد السوري) أن تعمل على :

أ- زيادة حصتها من مياه الفرات بصورة عادلة و وفق أحكام قانون المياه الدولي .

ب-رفع درجة تنظيم الموارد المائية في الأحواض المائية السبعة .

ت-الاستمرار في رفع كفاءة و صيانة المشاريع المائية القائمة ، و التي قيد التنفيذ ، و المخطط لتنفيذها ، و ترشيد استهلاك المياه لمختلف الأغراض .

ث-زيادة عدد السدود في سورية للاستفادة من المياه في السنوات المطيرة .

الموارد المائية غير الطبيعية

تتمثل الموارد المائية غير التقليدية في مياه الصرف الصحي و الصناعي و الزراعي و تحلية المياه المالحة ، و الاستمطار الصناعي ، و قد قدرت كمية الموارد المائية غير التقليدية بنحو١٩٦٧ مليون م٣ ، تشكل رواجع الصرف الصحي و الصناعي منها (٦٩٥) مليون م ٣، أما بالنسبة لرواجع الصرف الزراعي فقد قدرت بنحو ١٢٧٢ مليون م٣ موزعة على الأحواض المائية السبعة[١] . و هذا المورد يعتبر من صناعة الإنسان لذلك يجب السعي لزيادة كميته بجميع السبل و مختلف الإمكانات الممكنة .

[١]– داوود، ماجد، ١٩٩٧ –(المياه الدولية والأمن الغذائي النسبي في سوريا). مجلة المهندس العربي، العدد١٢٥، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثروات الباطنية

النفط و الغاز

يعتمد الاقتصاد السوري بشكل أساسي على النفط ، حيث يشكل وحده خمس الناتج المحلي الإجمالي ، تمثل عوائد تصدير الخام و مشتقاته ثلاثة أرباع عوائد التصدير ، و تمول ما يقارب نصف الموازنة العامة للدولة . بالإضافة إلى بروز الغاز كمكون رئيسي في ميزان الطاقة السوري ، و قد ساهمت الاكتشافات النفطية لشركات عقود الخدمة منذ عام ١٩٨٤ بتلبية الطلب الداخلي على المشتقات و تحقيق عوائد تصدير بالغة الأهمية خاصة في تمويل الاستثمارات العامة[١] .

إن ظهور النفط في سورية بدأ باكتشاف حقل كراتشوك عام ١٩٥٧ ، ثم حقلي صخرة و الرميلان في شمال شرق البادية ، بدأت الدولة بالإنتاج الفعلي للنفط في ١٩٦٨/٥/١ ، و رُفع حينها شعار استثمار النفط وطنياً . تبع ذلك اكتشافات عديدة في السويدية و الجبسة و غيرها . بلغ إنتاج النفط في شهر أيار ١٩٦٨ بنحو١١٣٤٤٤٧ م٣ ثم وصل عام ١٩٧٠ إلى ٤٧١٤ ألف م ٣. في عام ١٩٨٠ وصل الإنتاج من النفط إلى ٩٢٠٣ ألف م٣ و بعد الاكتشافات الجديدة ارتفع إنتاج النفط إلى ١٥٥٧٥ ألف م٣ عام ١٩٨٨ ، و إلى ٢٠١٤٢ ألف م٣ عام ١٩٨٩[٢]. و بلغ إجمالي النفط المنتج في سورية عام٢٠١٠ ما مقداره ١٤٠,٩٣١ مليون برميل من النفط الخفيف و الثقيل[٣] . بلغ الاحتياطي من النفط لعام ٢٠٠٨ في سورية نحو ٢٥٠٠ مليون برميل و تشكل تقريباً ٢٠% من الاحتياطي

---

[١]- محمود، يوسف وآخرون،٢٠٠٧- **(مستقبل النفط في سورية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني). مجلة بحوث جامعة تشرين، المجلد ٢٩، العدد الأول، ص١١٧.**

[٢]- مجموعة من المختصين،١٩٩٢- **(الاستثمار في سورية أسئلة وأجوبة).** إشراف د. منير الحمش، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، **ص١٨، ص١٩.**

[٣]- **تقرير عن المؤسسة العامة للنفط في سورية نشر على الموقع الالكتروني:**
http://www.syrialife.org/?page=show&select_page=2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العالمي[1] . لكن يجب الإشارة إلى أنّ كمية الإنتاج من النفط قد انخفضت من ٣٤٢٧٧٠٠٠ طن عام ١٩٩٥ إلى ٢٤٤٩٤٠٠٠ طن عام٢٠٠٥ و إلى٢١٢٤١٠٠٠ طن عام ٢٠٠٩ [2] ، و هي في انخفاض مستمر حتى الآن ، إن أهم أسباب الانخفاض سياسة التهاون مع الشركات التي مورست حتى عام ٢٠٠٣ ، التي أدت إلى الجور في الاستجرار دون مراعاة إمكانية نضوب الآبار ، لذلك حتى نحافظ على النفط السوري كعنصر من عناصر قوة اقتصادنا ، يجب اتخاذ مجموعة من التدابير التي من شأنها الحد من الاستخدام المفرط للنفط ، و منها على سبيل المثال لا الحصر[3]:

١- الاعتماد على تطوير مصافي النفط لزيادة الإيرادات النفطية .
٢- إقامة شبكة من الخزانات الاستراتيجية للنفط الخام .
٣- استخدام الطاقة الشمسية و طاقة الرياح .
٤- تخفيف الهدر الكبير في القطاع العام .
٥- زيادة الاستثمارات الحقيقية و فرض رقابة عليها .
٦- وضع استراتيجية مناسبة للإصلاح الضريبي .

فيما يخص الغاز الطبيعي نجد أن إنتاجه قد تطور بشكل ملحوظ ، فبعد أن كان لا يتجاوز الإنتاج ٤٠٥مليون م٣ عام ١٩٨٠ ، وصل إلى ٥١٢ مليون م٣ من الغاز الطبيعي النظيف ، و١٩١٨٠٦ طن من الغاز المنزلي المسيل[4] . و نلاحظ أن إنتاج الغاز الطبيعي في تزايد مستمر . مما يزيد من أهمية تطوير هذا القطاع (النفط و الغاز) لزياد إنتاج المشتقات النفطية ، و المساهمة في تطوير الناتج المحلي الإجمالي .

---

[1]- اللجنة الاجتماعية والاقتصادية لدول غرب آسيا، (المجموعة الإحصائية لدول غرب آسيا لعام ٢٠١٠). جدول رقم (٦/١) ص٥٤.

[2]- المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية للأعوام ١٩٩٦، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، جدول رقم ٥/٥، الصفحات ١٧١، ١٧٣، ١٤٩ على الترتيب.

[3]- محمود، يوسف وآخرون، ٢٠٠٧- (مستقبل النفط في سورية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني). مرجع سبق ذكره ، ص١٢٩.

[4]- مجموعة من المختصين،١٩٩٢- (الاستثمار في سورية أسئلة وأجوبة). مرجع سبق ذكره، ص١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفوسفات

بدأ إنتاجها عام ١٩٧١ في منطقة خنيفيس بالقرب من تدمر وفي عام ١٩٨٩ بلغ الإنتاج من الفوسفات حوالي ٢٢٥٠ ألف طن ، بلغ إنتاجه لعام ٢٠٠٥ حوالي٢٩٢٥ ألف طن ، بلغ إنتاجه لعام ٢٠٠٨ حوالي ٢٦٢٩ ألف طن ، كما ينتج منه حالياً حوالي٢١٢٨ ألف طن[١] ، يستخدم قسم من الفوسفات في بعض الصناعات المحلية كالأسمدة الفوسفاتية ، يمكن إقامة صناعات جديدة عديدة يستخدم فيها كمادة أولية . هذا و يبلغ احتياطي الفوسفات ٦٥١ مليون طن[٢] .

خامات أخرى

أهمها خامات الحديد الرسوبية في مناطق عديدة من القطر مثل راجو القدموس و الزبداني ، كذلك الكروم ، الكبريت ، مواد البناء ، الحديد الاسفلتي ، الجص الذي وصل إنتاجه لعام ٢٠٠٩حوالي (٤٠٣ ألف طن)[٣] ، الرمل البحصي ، الأحجار ، الكتل الرخامية ، إضافة إلى الملح الصخري الذي يوجد بكميات كبيرة بالقرب من دير الزور و بلغ إنتاجه عام ٢٠٠٩ حوالي (٧٨ ألف طن)[٤] و يشكل الملح مادة أولية أساسية للعديد من الصناعات إلى جانب استخدامه للاستهلاك البشري .

---

[١]- المكتب المركزي للإحصاء، (المجموعة الإحصائية السورية). للأعوام٢٠٠٦، ٢٠٠٩، ٢٠١٠، جدول رقم ٥/٥، الصفحات ١٧٣، ١٥٠، ١٤٩، على الترتيب.

[٢]- مجموعة من المختصين،١٩٩٢- (الاستثمار في سورية أسئلة وأجوبة). مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

[٣]- المكتب المركزي للإحصاء،(المجموعة الإحصائية السورية) .لعام ٢٠١٠، جدول رقم ٥/٥ ، ص١٤٩ .

[٤]- المرجع السابق مباشرة، ص ١٤٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التأقلم مع المتغيرات الإقليمية و الدولية

إن عولمة الاقتصاد تدعو إلى ضرورة تحرير التجارة ، تحديد قواعد المنافسة ، تحديد فرص الصناعة المحلية ، نظام الأسعار ، إضافة إلى تحرير حركة رأس المال و الاستثمار ، كذلك التقانة و التكنولوجيا التي أصبحت تحدد التنافس بين الاقتصاديات المختلفة ، التي من شأنها تحقيق معادلة السوق و الربح ، و هي رفع الإنتاجية و تخفيض التكلفة[1] ، بناء على ذلك يجب على جميع الدول أن تتأقلم مع الوضع الجديد و أن تسعى جاهدة لتحقيق الاستفادة الأكبر من مزايا العولمة ، لأن الانكفاء و الانعزال عن الغير في هذا الوقت يؤدي إلى الضعف و التفكك ، فعمدت سورية من أجل التأقلم و الاستفادة من هذه الأوضاع إلى[2] :

- الدخول في نطاق منظمة التجارة العالمية .
- الدخول في نطاق منظمة التجارة الحرة العربية .
- العمل على تحقيق الاتحاد الجمركي العربي .
- السعي إلى تحقيق الشراكة السورية – الأوربية .

غير أن متطلبات انضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية لا تختلف في جوهرها عن متطلبات الإصلاح الاقتصادي ، و عن متطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة الحرة العربية و الشراكة السورية – الأوربية ، التي تهدف إلى تسريع و تأثر النمو الاقتصادي في سوريا عن طريق استثمار عوامل الإنتاج في سوريا ، و مميزاتها النسبية و الاستخدام الأمثل لما فيه مصلحة شعبنا و رفاهيته .

[1] – المجلس الأعلى السوري اللبناني، ١٩٩٩– ندوة بعنوان: (العولمة وآثارها الاقتصادية على الدول النامية، وخصوصاً على الاقتصاديين اللبناني والسوري). كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٥–١٦ نيسان، ص١٢ .

[2] – الحمش، منير، ١٩٩٧– (الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين). دار مشرق مغرب ، دمشق، ص١٩١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على صعيد النشاط الاقتصادي نجد أن تفاعل سوريا مع المتغيرات السابقة ، و تحرير التجارة الخارجية سيكون له تأثيراً إيجابي على مجمل النشاط الاقتصادي حسب النظرية الاقتصادية وما أثبتته تجارب الدول النامية في تحرير تجارتها الخارجية ، وفقاً لدافيد ريكاردو "أن لكل بلد ميزة نسبية مقارنة مع غيره من شركائه" و يمكن لكل بلد بموجب هذه النظرية ، أن يربح من المتاجرة مع غيره حتّى و لو لم يكن يتمتّع بأيّ ميزة إنتاجية [١] .

من جملة المزايا التي يمكن أن يحققها الاقتصاد السوري في ظل هذه المتغيرات يمكن أن نذكر [٢] :

١- إن تحرير التجارة الخارجية له تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي :

أ- تحرير المستوردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية ، و تطويرها و تحديثها عن طريق توفير وسائل الإنتاج الضرورية الأمر الذي يؤدّي إلى تخفيض الأسعار .

ب- تحرير المستوردات يؤدي إلى تحفيز الإنتاج الوطني و بالتالي دخول المنافسة الدولية.

٢- دفع الإنتاج الوطني إلى الأعلى نتيجة توفير الأسواق الخارجية للمنتجات السورية و تمكينها دخول الأسواق الأخرى .

٣- تحسين شروط نقل التكنولوجيا نتيجة التزام سوريا بحماية الملكية الصناعية و بالتالي تحسين مناخ الاستثمار ، حيث أن سوريا ملتزمة بقواعد ثابتة شفافة .

٤- على صعيد المتحصلات الجمركية : سوف يؤدي إلى ارتفاع في المتحصلات الجمركية نتيجة تحرير التجارة الخارجية و استبدال التعريفة

---

[٢]- عكروش، محمد، وآخرون، ٢٠٠٥- (الآثار المتوقعة لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد السوري). مجلة بحوث جامعة تشرين، المجلد ٢٧، العدد الأول، اللاذقية، ص١٥٢- ص١٥٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحالية بتعرفه جمركية توفّر حماية الصناعة الوطنية ، تراعي وضع ميزان المدفوعات . بالرغم من ذلك فإن انضمام سوريا إلى منظمة التجارة

٥- العالمية لن يحول دون إمكانية لجوئها إلى إجراءات الوقاية التي أقرتها منظمة التجارة العالمية في حال حدوث حالات طوارئ تُخل بميزان المدفوعات .

٦- على صعيد المنتجات الزراعية[١] : إن ارتفاع أسعارها في الأسواق الدولية ، و انعكاس ذلك على أسعار هذه المنتجات في سوريا ، سيوفر للمزارعين السوريين حوافز هامة لزيادة الإنتاج....الخ.

هنا لا بد من الإشارة إلى أن الانفتاح الاقتصادي حتى يكون عنصر من عناصر قوة الاقتصاد السوري يجب أن يدفع الحكومة السورية إلى[٢] :

١- إعادة هيكلة الصناعة السورية ، تقوية قدراتها التنافسية في إطار اقتصاد السوق إطلاق المبادرات الوطنية لقوى الإنتاج ، بهدف زيادة الإنتاج و تحسين نوعيته وجودته ، مما ينسجم مع معايير الجودة العالمية .

٢- السعي لزيادة الاستثمارات العامة ، لاسيما في مشاريع البنية التحتية ، و المشاريع الأخرى التي تطور القدرة التنافسية للصناعات السورية باعتمادها على التكنولوجيا الحديثة ، و تزيد من خبرات الرأسمال البشري .

٣- رفع معدلات الادخار المحلي ، بدلاً من التعويل على القروض و المعونات الخارجية و الاستثمارات الأجنبية ، الاعتماد على الرساميل الوطنية ، و إزالة جميع العقبات التي تعيق الاستثمار ، سواء ما يتعلق منها بالقوانين السارية و تعديلها عند الضرورة ، أم المعوقات الأخرى المتمثلة في البيروقراطية و الفساد .

---

[١]- عكروش، محمد، وآخرون،٢٠٠٥- (**الآثار المتوقعة لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد السور)** مرجع سبق ذكره، ص١٥٢.

[٢]- **أبا زيد، ثناء وآخرون٢٠٠٣- (الآثار الاقتصادية المتوقعة للشراكة السورية- الأوربية). مجلة بحوث جامعة تشرين، المجلد٢٥ العدد٥، اللاذقية، ص١٥٣.**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- جذب الأموال السورية المهاجرة بدلاً من اللجوء إلى الاقتراض من الخارج أو الاعتماد على الاستثمار الأجنبي ، إذ تقدر المصادر المطلعة أن حجم هذه الأموال الموظفة في الخارج يقدر بأكثر من ٨٠ مليار دولار ، يمكن عند الحاجة الاستعانة بالاستثمارات الأجنبية غير المشروطة و ضمن الخطة الاستثمارية للحكومة ، على أن تُدخل تلك الاستثمارات التكنولوجيا المتطورة إلى مختلف قطاعاتنا الإنتاجية الصناعية منها و الزراعية ، و الاستعانة بالأسواق العربية و الإقليمية ، لمواجهة التحديات التي تفرضها عولمة الأسواق ، و إعادة توزيع عوائد النمو الاقتصادي بشكل عادل بين الفئات الاجتماعية المختلفة كي تتأكد هذه الفئات أنها المعنية بعملية التنمية .

٥- إعادة النظر بالسياسة الضريبية على نحو يؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من الضرائب المباشرة ، و غير المباشرة من الفئات المقتدرة و المستفيدة أكثر من غيرها من عملية الإصلاح الاقتصادي (الفئات التي تحصد أرباح التحول نحو اقتصاد السوق)[١] .

الاقتصاد السوري اقتصاد متنوع

إن من أهم عناصر القوة في الاقتصاد السوري أنه اقتصاد متنوع، حيث يعتمد الناتج المحلي فيه على الصناعة الاستخراجية و الصناعة التحويلية، والسياحة، والاستثمار والقطاع المالي وكذلك على القطاع الزراعي، بالتالي فان هذا التنوع في الموارد يعطي قوة للاقتصاد من جهة، وعلى النظام المؤسساتي من جهة أخرى. أما عن الجانب الآخر وهو الاستقرار السياسي، نجد انه ساد البلاد حكم القبضة الأمنية وا ن نهج التحديث و التطوير اللذي ادعاه بشار الأسد بعد وصوله الى رئاسة الجمهورية في شهر تموز من عام ٢٠٠٠ المتمثل في متابعة مسيرة الفساد و الامن و العمل على تطويرهما ادى الى التخبط الاقتصادي في سورية مع متابعة القرارات و التشريعات الوهمية و ادعاء الاستمرار في

---

[١]- المنير، بشار،٢٠٠٧- (التنمية في ظل عولمة الاقتصاد). بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=3803&Itemid=29

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاصلاح الاقتصادي المعتمد على دعم القطاعين العام والخاص لتحسين أدائهما وزيادة إسهام كل منهما في بناء الاقتصاد السوري .

انخفاض المديونية الخارجية

في مجال العلاقات المالية الخارجية، نجد اليوم أن سورية هي واحدة من أقل دول العالم مديونية، إذ قامت الدولة وخلال الفترة السابقة بإعادة جدولة جميع الديون الخارجية المترتبة على سوريا. حيث تم تسوية جميع ملفات الدين الخارجي على القطر لتصبح سورية واحدة من أفضل دول المنطقة تبعاً لمؤشرات الدين العام.

أعلنت سوريا في أواخر نيسان ٢٠١٠ أنها أغلقت بشكل كامل ملف الديون الخارجية التي تترتب عليها، وذلك بعد توقيع اتفاقية تسوية مع بلغاريا لحل ديون تبلغ قيمتها ٧١ مليون دولار. صدر القانون ١٧ لعام ٢٠٠٥ المتضمن تصديق اتفاقية التسوية المالية مع حكومة روسيا الاتحادية بشطب ٧٣ في المائة، أي ٩,٨ مليارات دولار، من صافي ديون سورية لموسكو البالغة ١٣,٤ مليار دولار[١]، وكانت سوريا قد وقعت سلسلة من الاتفاقيات المماثلة لمعالجة ديونها مع الكثير من دول الكتلة الاشتراكية السابقة، بإصدار القانون رقم ١٨ لعام ٢٠٠٥ المتضمن تصديق اتفاقية التسوية المالية مع حكومتي التشيك والسلوفاك والشركات التابعة لهما، والقانون ١٩ لعام ٢٠٠٥ المتضمن تصديق اتفاقية التسوية مع شركة سترويج اكسبورت التشيكية ومن ثم مع رومانيا[٢].

---

[٢]- غصن، زياد، ٢٠٠٩- (القطاع المالي والسياسية الضريبية والمديونية الخارجية). مجلة الاقتصادية، العدد٢٢١، دمشق، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وإذا دققنا في الإحصاءات المنشورة نجد انخفاض الدين العام الخارجي لسورية بنسبة ١٢,٩% في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى حوالي٤,٧ مليار دولار. كذلك انخفضت نسبة الدين العام الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٠,٩% عام ٢٠٠٨ إلى ٨,٩% لعام ٢٠١٠[١].

بالتالي فإن انخفاض المديونية للخارج يعطي قوة للاقتصاد السوري لأن تلك الديون تؤدي إلى تبعية اقتصادية ومالية وتجارية للغير. حتى نحافظ على انخفاض المديونية ومن ثم التخلص منها بشكل نهائي، يجب العمل على[٢]:

١- التركيز على الصناعة وتفعيل العناقيد الصناعية المتكاملة أمامياً وخلفياً.
٢- تصنيع المواد الأولية المتاحة بما يضمن لنا تحسين الميزان التجاري بالتالي ميزان المدفوعات ويؤمن لنا الاكتفاء الذاتي والتأقلم الإيجابي مع المتغيرات الدوليّة ونتمكن من زيادة الاحتياطيات النقدية ومن ثمّ استثمارها بما يخدم الانطلاقة الاقتصادية
٣- ترشيد المستوردات والتركيز على توطين التكنولوجيا الاستثمارية مع التوجه نحو إنتاج وتصنيع وسائل الإنتاج
٤- تشجيع الصادرات من خلال إعطاء حوافز لزيادتها مثل الإعفاء من الضرائب والرسوم
٥- إعداد الخريطة الاستثمارية بما يتناسب مع الموارد المتاحة بهدف تحويلها إلى منتجات صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، لأن القيمة المضافة تصنع في المراحل الأخيرة من العمليّة الإنتاجيّة.

[١]- صندوق النقد العربي، ٢٠١٠- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠ ، ص١٩٤، ص١٩٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- تفعيل المقدمات المادية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى اقتصاد المعرفة، وزيادة المكون المعرفي في السلع المنتجة، وهذا يحسن شروط التبادل التجاري والموقف التفاوضي مع الدول الأخرى.

ثانياً: الاقتصاد السوري ونقاط الضعف

عند استعراض عناصر القوة في الاقتصاد السوري، بيّنتُ أن هناك مجموعة من التدابير والإجراءات التي يجب على الحكومة السورية أن تتخذها في سبيل تعزيز قوة الاقتصاد السوري، مما يدل على أن الاقتصاد السوري تشوبه مجموعة من العيوب ونقاط الضعف، والتي من أبرزها، ما يلي:

نمو سكاني مرتفع

ارتفاع معدل النمو السكاني يحمّل الاقتصاد السوري الكثير من الأعباء، التي تُقتَطَع من مخصصات التراكم (مع العلم هذا المعدل المرتفع قد يعتبر من عناصر قوة الاقتصاد السوري إذا تم استغلاله بالشكل المناسب). حتى الآن لم تتجه الدولة بقوة لمواجهة هذه المشكلة، ولا تملك برنامج معلن، غير أن السنوات الأخيرة تظهر أن معدل التزايد بدأ بالتراجع، وهذه ظاهرة إيجابية. حيث بلغ معدل النمو السكاني لعام ٢٠٠٩، حوالي ٢,٤٥%، وهي نسبة منخفضة مقارنة مع معدل النمو السكاني للأعوام السابقة، والذي كان يقدر بشكل وسطي بنحو ٣,٣٠% في الفترة ١٩٨١-١٩٩٤، وبنحو ٢,٧٠% عن الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ [١].

التدني في المستوى التكنلوجي

تعتبر من أبرز نقاط الضعف، فالعلم والتكنولوجيا قاطرة التقدم. ويتمثل الضعف في اعتماد شبه كلي على استيراد التكنولوجيا، دون أية نجاحات تذكر في نقلها

[١]- المكتب المركزي للإحصاء، (المجموعة الإحصائية السورية).لعام ٢٠٠٩- ص٤٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتوطينهـا. انعكـس هـذا الضـعف فـي سـيادة صـناعات تحويليـة ذات قيمـة مضـافة ضئيلة، دخل وطني منخفض، انخفاض متوسط دخل الفرد ومستوى المعيشة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ضعف مردود مؤسسات البحث العلمي الحكومي، وغيابه التام عن نشاط القطاع الخاص، ضعف مستويات التأهيل والتعليم الجامعي، وعدم ارتباطه الجيد باحتياجات الاقتصاد الوطني، عزلة الجامعات عن المجتمع. إضافة إلى ما سبق نجد أن سورية لم تخصص أي نسبة من الناتج المحلي الإجمالي للإنفاق على البحث والتطوير في الفترة ٢٠٠٠- ٢٠٠٣[١]، في حين نجد أن الولايات المتّحدةُ مثلاً تُكرّسُ حالياً حوالي ٢,٦% مِنْ الناتج المحلي الإجمالي (حوالي٢٦٤ بليون دولار) للبحث والتطوير[٢].

الصناعة السورية متخلفة بشكل كبير

في الحقيقة يعاني القطاع الصناعي في سورية من مشاكل كثيرة والتي من أهمها:

أ- تمتع القطاع الصناعي الخاص بإجراءات حمائية قديمة تحتاج إلى تطوير دائم بما يتناسب ومستوى النمو الصناعي لكل مرحلة أو فترة زمنية وتحول قسم كبير من المستثمرين إلى الاستثمار في قطاع الخدمات بدلا من القطاع الصناعي ، بسبب ارتفاع مستوى الضرائب على الآلات و المعدات الإنتاجية الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، من ثم ارتفاع رسوم التصدير التي تصل إلى 10.5% من قيمة المنتج، ودفع هذه الرسوم مقدما قبل الانتهاء من عملية التصدير أدى إلى انخفاض نسبة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار المواد الأولية التي تقدمها الدولة للقطاع العام و الخاص، كل ذلك جعل السياسات الحكومية في تطوير القطاع الصناعي تفقد أهميتها و تضيع أهدافها الأساسية، مما يحتم إعادة النظر في إستراتيجية التصنيع و السياسات المتبعة في هذا المجال[٣].

---

[١]- تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٦- جدول رقم ١٣، ص٣٢٩.

[٢] - Suzanne Scotchmer,2004- **(Innovation and Incentives**). The MIT Press Cambridge, Massachusetts, p1

[٣] – حبيب، مطانيوس، ٢٠٠٤ - (قراءة في القطاع الخاص الصناعي في سورية). ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشر، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب-القطاع العام الصناعي يعاني من واقع مالي سيء يتجلى بعدم توفر السيولة المالية في شركات القطاع العام بسبب ترحيل الأرباح إلى الموازنة العامة، النقص الدائم في القطع الأجنبي بسبب عدم تصدير منتجات الشركات الصناعية إلى الخارج، كما أن القطاع الصناعي يعاني من ضعف الإنتاجية بسبب قدم الآلات و المعدات المستخدمة مما يؤدي لكثرة عمليات الصيانة، هذا يؤدي إلى خلق اختناقات متكررة في العملية الإنتاجية، من ثم يؤدي إلى انخفاض القيمة المتحققة في الصناعة، أضف إلى ذلك ما يعانيه هذا القطاع من فوضى إدارية أدت إلى ترهل هذا القطاع و سوء التخطيط فيه و عدم قدرة الأطر الإدارية على مواكبة التطور التقني العالمي[1]. ناهيك عن التحديات الخارجية المتمثلة بتعاظم دور الشركات المتعددة الجنسيات، والانفتاح الاقتصادي الكبير، وعدم القدرة على مجاراة الصناعات المنتجة في الدول المتقدمة وبالتالي ضعف القدرة التنافسية للقطاع الصناعي السوري بشكل عام.

السوء الإداري

إن غياب برنامج استراتيجي عام وبرامج قطّاعية توجّه جميع النشاطات باتجاه أهداف مرسومة، بأدوات مدروسة، يجعل معالجة المشاكل أقرب لإدارة الأزمات منه إلى الإدارة الاستراتيجية العلمية ، بحيث أصبحت المشاكل التي تنتج كل يوم أكثر من المشاكل التي يجري حلها . بالتالي فإن الضعف في الإدارة على مختلف المستويات ينتج القليل من الكثير ، و تحول القوة إلى ضعف ، و العكس بالعكس ، و يتمثل هذا الضعف في الجوانب التالية[2] :

[1]- رهبان، عبد الروؤف،٢٠٠٢ - (مقومات الصناعة السورية و معوقاتها). مجلة جامعة دمشق ، المجلد ١٨- العدد ٢، دمشق، ص١٤٤.

[2] - سعيفان، سمير ٢٠٠٣- (قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية). دار الرضا للنشر، دمشق، ص٣٧٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- قـدم التشـريعات و الأنظمـة و الإجـراءات و تعقيـدها و بيروقراطيتهـا و ارتفاع تكاليفها و بعدها عن أنماط الإدارة العصرية الحديثة .

٢- ضـعف تأهيـل الكـادر الإداري و تـدني كفاءتـه ، بسـبب تـدني مسـتوى الجامعـات و المعاهـد ضـعف التـدريب و غيـاب مراكـزه ، ضـعف معرفـة الكـوادر بالعـالم . موقـف غيـر ودي تجـاه العمـل عمومـاً ، و تلعـب مستويات الرواتب و الأجور المنخفضة دوراً سلبياً حاسماً .

٣- أنمـاط القيـادات غيـر المناسـبة ، عـدم تـوفر أعـداد كافيـة مـن الكـوادر المتميزة بكفاءتها و نزاهتها .

٤- تضـخم فـي الإدارة تضـخم فـي نفقاتهـا ، مـع مـردود لا يتناسـب و هـذا الإنفاق .

٥- ضـعف التجهيـزات المكتبيـة الحديثـة ، خاصـة شـبكات الحاسـوب ، و تدني مستوى الاستفادة من المتوفر منها .

٦- ضـعف المحاسـبة القانونيـة عـن عمـل الكـوادر فصـاحب المؤسسـة أو المصـنع أو غيرهمـا ، يفعـل مـا يريـد دون أن يسـأل عـن نتـائج عمـل مؤسسته ، فيما إذا لاقت نجاحاً أم فشلاً .

٧- تغطيـة القـرارات المتخـذة بـإجراءات روتينيـة طويلـة و مملـة ، لا تمنـع الاسـتغلال الشخصـي للصـالح العـام ، بينمـا تعرقـل ديناميكيتهـا و فاعليتهـا ، مما يلحق الأذى ، دون تحقيق الفوائد .

هنـاك عوامـل عديـدة تسـاهم فـي ضـعف الاقتصـاد السـوري و تعمـل علـى عرقلة عملية التنمية منها على سبيل المثال لا الحصر :

١- تخصـص جـزءاً كبيـراً مـن الـدخل الـوطني لمواجهـة تهديـدات إسـرائيلية مستمرة على مدى أكثر من نصف قرن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تدهور الموارد المائية ، كما بينت سابقاً ، و لأسباب كثيرة منها الهدر قلة المردود المائي من نهر الفرات ، عدم وعي المواطنين لأهمية المياه....الخ .

٣- عدم إعطاء القطاع الزراعي الأهمية المطلوبة ، حيث أن لدى سورية العديد من الموارد الزراعية التي إذا ما استغلت بشكل مناسب تغني سورية عن الاستيراد من الخارج بل و تصدر الفائض من منتجاتها للخارج ، فهناك مساحات كبيرة صالحة للزراعة و غير مستغلة ، إضافة إلى إمكانية استخدام الزراعة العضوية* التي تزيد من إنتاجية الأرض و تزيد من المنتجات الزراعية السليمة....الخ .

المحصلة الاقتصادية لكل ذلك هي انخفاض معدلات الادخار ، و معدلات الاستثمار و معدلات النمو إلى ما دون معدلات تزايد السكان ، مما يعني نمو اقتصادي سلبي ، بدلاً من أن يكون إيجابي .

مما سبق نجد أن نقاط الضعف في الاقتصاد السوري تعيق عملية التنمية الاقتصادية في سورية ، لكن هناك مجموعة كبيرة من الحلول يمكن أن تساعد على تجاوز تلك المعوقات ، مما يستدعي جهداً مبرمجاً كبيراً للتغلب على هذا الواقع .

من خلال التحليل السابق نجد أن إمكانات الاقتصاد السوري غير مستغلة على نحو رشيد ، بينما يمكن لهذا الاقتصاد أن يعطي نتائج أفضل بكثير ، و يخلق مستوى رفاه اجتماعي أعلى ، فيما لو تم تأمين الشروط التشريعية المناسبة و البنية التنظيمية المطابقة و الإدارة الحسنة .

* الزراعة العضوية هي استخدام المضادات الحيوية في الأراضي الزراعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السمات العامة للاقتصاد السوري في الوقت الراهن

من خلال استعراض نقاط القوة و الضعف في الاقتصاد السوري ، يمكن أن نستنتج أن أهم الخصائص و السمات التي يتمتع بها ، هي ما يلي :

ضعف البنية

يعاني الاقتصاد السوري من ضعف بنيته و هشاشتها و اختلالها ، مما يعيقه عن تحقيق معدلات نمو مرتفعة لاستيعاب قوة العمل و توفير مستوى من الدخل للمواطنين يلبي احتياجاتهم المتزايدة . و ليس هذا الخلل ظاهرة طارئة و سطحية بل متجذر في بنية الاقتصاد السوري . و الاقتصاد السوري هو اقتصاد صغير ، حيث بلغ ناتجه المحلي الإجمالي عام ٢٠٠٩ بسعر السوق للعام ٢٠٠٠ ما يعادل نحو ٢٢٦٥٤ مليون دولار أمريكي . و يشكل الناتج المحلي الإجمالي السوري عام ٢٠٠٥ نحو ٠,٠٦% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ، و ٠,٢% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي ، و ٢,٩٥ % من الناتج المحلي العربي ، و ٨,٢% من الناتج المحلي الإجمالي التركي . لا يتجاوز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ٢٠٠٠ ما يعادل ١٢٠٠ دولار أمريكي إلا بقليل . بالمقارنة مع أمثاله نجد أن متوسط دخل الفرد في العالم ٥٠٠٠ دولار ، في الدول متوسطة الدخل ٢٠٠٠ دولار ، في مصر ١٤٠٠ دولار ، في تونس ٢٢٠٠ دولار في لبنان ٤٢١٧ دولار[١] .

[١] - بارود، محمد جمال، ٢٠٠٨- (التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية ٢٠٢٥)). دمشق، ص٤٠، يمكن مشاهدة المزيد من التفصيل عن هذا التقرير على موقع هيئة تخطيط الدولة الإلكتروني التالي: http://planning.gov.sy

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخصائص شبه الريعية

تغلب في الاقتصاد السوري سمات الريعية على سمات الإنتاجية ، حيث يعتمد على القطاع الأولي (الزراعة و الصناعات الاستخراجية) إذ تبلغ مساهمة الزراعة و الصناعات الاستخراجية في الناتج المحلي نحو ٢٤% و١٧% على التوالي . و لا تزيد نسبة مساهمة الصناعات التحويلية عن ٦% من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق للعام ٢٠٠١ (انظر الجدول (٤)).

ضعف الكفاءة البشرية لقوة العمل

تشكل القوى العاملة نحو ٢٧,٤% من عدد السكان في عام ٢٠٠٥ ، تمثل القوة العاملة في القطاع الخاص نحو ٦٧,٧% من مجمل القوة العاملة ، منهم ٤٦,٨% يعملون في القطاع الخاص غير المنظم . يستدل من نتائج مسح القوة العاملة للعام ٢٠٠٢ مثلاً أن نحو ٦٦,٨% من المشتغلين يحملون شهادة ابتدائية و ما دون ، مما يؤكد تدني مستوى التعليم و المهارات التقنية لدى المشتغلين . تبلغ نسبة البطالة عام ٢٠١٠ نحو ٩,٥٨% من مجمل القوة العاملة في حين تشير التقديرات غير الرسمية إلى أن نسبة البطالة تصل إلى حوالي ٢٠% من مجمل القوة العاملة (انظر الجدول رقم (٢-١٠)).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قلة حجم الادخار

يتضح من بعض المؤشرات الاقتصادية الإجمالية ضآلة حجم الادخار (١٨,٢% من الناتج المحلي الإجمالي) ، تدني نسبة مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي (١٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠) . كما يلاحظ وجود عجز بين مجمل الإيرادات و مجمل النفقات يشكل نحو ٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي ، بالإضافة إلى عجز في رصيد الحساب الجاري في ميزان المدفوعات بنحو ٥,٤% من الناتج المحلي الإجمالي ، و هو موضح في المباحث القادمة من هذه الدراسة .

ضعف الكفاءة الداخلية و الخارجية

يتصف الاقتصاد السوري بضعف كفاءة استخدام رأس المال المادي ، هشاشة المكون التقاني ، تخلف القدرات التقنية و التنظيمية لرأس المال البشري . و يتبدى ذلك في تدني الإنتاجية الحدية لرأس المال التي انخفضت في العام ٢٠٠٥ إلى مقدار ٤٥ بالمائة عما كانت عليه خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ، و تراجع العامل الحدي لرأس المال بحيث أن إنتاج وحدة واحدة من الناتج تطلب ٦,١ وحدة نقدية في عام ٢٠٠٥ بدلاً من ٣,٥ وحدة نقدية خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٥) ، بالإضافة إلى تدني إنتاجية العمل . و حالة تدني هذه المؤشرات إلى جانب عوامل أخرى دون استغلال الطاقات الإنتاجية القائمة و الكامنة بشكل فعال لتحقيق معدلات نمو مرتفعة[١] .

[١] - المرجع السابق مباشرة ص٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عدم العدالة في توزيع الدخل

يقترن تدني أداء الاقتصاد السوري بتفاقم سوء توزيع الدخل . إذ بلغت حصة العمل (الأجور) من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠٠٥ نحو ٢٦,٢% في حين استأثرت عوامل الإنتاج الأخرى (رأس المال ، الأرض ، التنظيم) بالنصيب الأكبر من الناتج المحلي الإجمالي . و يؤكد معامل جيني زيادة اللامساواة في مستويات إنفاق الفرد خلال الفترة (١٩٩٦/١٩٩٧-٢٠٠٣/٢٠٠٤) من ٠,٣٣٧ إلى ٠,٣٧٤ بمعدل ١١% . كما يتضح من تقرير الفقر في سورية إلى أن نسبة السكان الذين يعيشون تحت خط الفقر الأعلى عام ٢٠٠٤ بلغت نحو ٣٠,١٤%، إلى نحو ٥,٣ مليون مواطن[١] .

١- معدل النمو الاقتصادي متقلب، ضعف القدرة على تحقيق مصادر نمو مستدام.

٢- الاقتصاد السوري اقتصاد هادف : من الناحية النظرية و الورقية اما من الناحية العلمية والعملية فهو غير موجود

٣- يعتبر القطاع العام الحامل الرئيسي لعملية التنمية :

هناك عدة قطاعات تساهم إلى جانب القطاع العام في عملية التنمية ، منها القطاع الخاص والقطاع التعاوني ، لكن القطاع العام يأخذ على عاتقه قيادة عملية التنمية ، خاصة في السبعينيات و النصف الأول من الثمانينات ، لكن منذ بداية التسعينيات ، نتيجة للتغيرات الإقليمية و الدولية ، بدأ التيار الليبرالي الاقتصادي الجديد يؤثر بشكل كبير في السياسة الاقتصادية السورية ، لذلك أصبح هناك مجال أوسع للقطاع الخاص في عملية التنمية و ذلك بتأثير عدة عوامل من أهمها ازدياد دور المؤسسات الدولية ، اتجاهات الانفتاح ، تحرير التجارة عالمياً ، و

[١] – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في سورية، حزيران ٢٠٠٥– الفقر في سورية ١٩٩٦– ٢٠٠٤، تحقيق هبة الليثي وخالد إسماعيل، دمشق، ص٣٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصائح الدول الغربية بانتهاج سياسات اقتصادية تؤدي إلى حرية الأسواق ، و التي أثمرت عن انضمام سورية إلى اتفاقية الشراكة السورية الأوربية ، و تقديمها طلب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية[1] .

٤- الاقتصاد السوري ، يتأثر بالنزعة السورية القومية، و يتميز بحساسيته الفائقة تجاه الخارج إضافة إلى أنه بلد منفتح ذو شعب مثقف يمتلك قابلية قوية للتطور ، متصلاً بالعالم الخارجي ، على احتكاك بشعوب العالم ، و القدرة على تنمية المعارف ، و يعود ذلك إلى الموقع الجغرافي الهام لسورية على الخارطة العالمية .

٥- الاقتصاد السوري ذو إمكانيات اقتصادية ضخمة : و تتمثل هذه الإمكانات في عناصر القوة في الاقتصاد السوري من موارد طبيعية موقع جغرافي ، موارد بشرية...الخ .

المبحث الثالث الإصلاح الاقتصادي في سورية

تم التحدث في المبحث الأول من هذا الفصل عن تاريخ الاقتصاد السوري منذ فترة الاستقلال الأولى وصولاً إلى السنوات الأخيرة ، و العوامل الخارجية التي أثرت بالاقتصاد السوري و كذلك القرارات الداخلية . الآن يبرز تحدي العولمة و الذي يعتبر الأحدث و الأخطر ، لما يمكن أن يفرزه من تأثيرات على الاقتصاد كضرورة تحرير التجارة ، تحديد قواعد المنافسة ، تحديد فرص الصناعة المحلية ، نظام الأسعار، إضافة إلى تحرير حركة رأس المال و الاستثمار ، كذلك التقانة و التكنولوجيا التي أصبحت تحدد التنافس بين الاقتصاديات المختلفة ، التي من شأنها تحقيق معادلة السوق و الربح (رفع الإنتاجية وتخفيض التكلفة...).

---

[1]- الحمش منير، ٢٠٠٣- (الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة). مرجع سبق ذكره، ص١٧٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى تحدي العولمة ، يواجه الاقتصاد السوري تحدي المنافسة الخارجية و تحدي التصدير و تحدي الاستثمارات العربية و الأجنبية و حتى المحلية و كذلك تحديات داخلية تتمثل في الفقر و البطالة و انخفاض معدلات نمو الاقتصاد إلى ما دون معدلات تزايد السكان المرتفعة في معظم الفترات ، انخفاض معدلات الادخار و الاستثمار و انخفاض عائداتها ، خاصة الاستثمارات الحكومية ، تخلف القاعدة العلمية و التكنولوجية...الخ . هذه التحديات تتطلب شروطاً لم تكن متوفرة في سورية من قبل[1] .

من هنا جاءت ضرورة الإصلاح الاقتصادي الذي بدأ منذ منتصف الثمانينات في القرن العشرين ، فكان هناك توافق آراء واسع النطاق على أن مستوى أداء الاقتصاد السوري أضحى أقل من إمكاناته ، و كان هناك إقرار بالحاجة إلى إحداث تغيير رئيسي في السياسات الاقتصادية المتبعة . منذ ذلك الوقت طفت على السطح مناقشات علنية حول عملية الإصلاح الاقتصادي . و استمر توافق الآراء على ضرورة إصلاح السياسة الاقتصادية ، و تمت المطالبة ببرنامج للإصلاح ، يحقق معدلات نمو أعلى و ينقذ الاقتصاد السوري من الركود و الانكماش . و في عام ٢٠٠٠ كثر الحديث حول الإصلاح في سورية : الإصلاح الاقتصادي و الإداري و السياسي و الإعلامي...الخ . و تنوعت المداخلات و المقترحات ، و توافقت الأفكار الواردة في هذه المداخلات و المقترحات ثم جاء خطاب القسم بشار الأسد، و كذلك خطابه أمام مجلس الشعب في دورته الخامسة ، حيث ادعى رسم الإطار العام لمسيرة الإصلاح في سورية على قاعدة التحديث و التطوير ، إضافة إلى الإصرار الكاذب على مبدأ التعامل مع العالم الخارجي على قاعدة الاحترام و المصلحة المتبادلتين دون التفريط بأي حق من الحقوق الوطنية و القومية ، إضافة إلى التقيد التام بالشرعية الدولية و القرارات الصادرة عنها . و تميزت إصلاحات فترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ بأنها انتقلت بسؤال الإصلاح من حدود التثبيت النقدي في الفترة الأولى إلى فتح الأبواب أمام عملية إعادة الهيكلة.

---

[1] – الزعيم، عصام، ٢٠٠٢ – (إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في سورية). ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتالي تستمد هذه الفترة أهميتها من دورها في تشكيل المرحلة الانتقالية الجديدة ، و من التأثير في اتجاهاتها الأمامية ، التي سيعبر عنها وضع الخطة الخمسية العاشرة في الانطلاق المرجعي من التخطيط التأشيري و اقتصاد السوق الاجتماعي . من هذا المنطلق أعلنت الحكومة السورية منذ مطلع عام ٢٠٠٠ نيتها إجراء إصلاح اقتصادي و السير نحو اقتصاد السوق ، دون اعتماد برنامج واضح لهذا الإصلاح ، مما أدى إلى بروز تناقضات واضحة بين القائمين على السياسة الاقتصاد في الحكومة ، و بين المراقبين و المحللين الاقتصاديين من جهة أخرى ، و قد برزت ثلاثة اتجاهات[١] :

الاتجاه الأول : يدعو إلى الانتقال إلى اقتصاد السوق و الحرية الاقتصادية ، هو اتجاه يدعو إليه أنصار النظام الرأسمالي (النيوليبرالي) و مفكروه ، المتأثرين بثقافة السوق و العولمة و بمصالح رأس المال . بينما يدعو الاتجاه الثاني إلى التمسك بنظام الاقتصاد المركزي الذي ساد في العقود الأربعة الماضية ، هذا الاتجاه يقاوم العديد من الإصلاحات لأنها برأيه تقوض أساس النظام و مرتكزاته . أما الاتجاه الثالث : فيدعو إلى إصلاح النظام الاقتصادي و السير باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي عبر إدخال بعض عناصر اقتصاد السوق فيه ، دون المساس بالثوابت الاجتماعية ، أو بقيادة الدولة للاقتصاد ، مع تعميق التعددية الاقتصادية و التوسع بها . و هذا الاتجاه هو الاتجاه الرسمي المعلن و الغالب[٢] .

لذلك سيحاول الباحث من خلال هذا المبحث التعرض للنقاط التالية :

١- الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي .

٢- أهداف الإصلاح الاقتصادي و منطلقاته .

٣- تحديات الإصلاح الاقتصادي في سورية .

٤- لمحة تاريخية عن عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية .

٥- تجارب مختلفة في الإصلاح الاقتصادي .

٦- واقع الإصلاح الاقتصادي في سورية خلال القرن الحادي والعشرين.

---

[١]- بارود، محمد جمال، ٢٠٠٨-(التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية ٢٠٢٥) . دمشق، ص٤٠، يمكن مشاهدة المزيد من التفصيل عن هذا التقرير على موقع هيئة تخطيط الدولة الإلكتروني التالي: http://planning.gov.sy

[٢] - قنوع نزار، ٢٠٠٥- (إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية" التحديات وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"). مجلة بحوث جامعة تشرين، المجلد٢٧، العدد١، اللاذقية، ص٣٤، ص٣٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإطار النظري للإصلاح الاقتصادي

كيف يُقرأ الإصلاح الاقتصادي ؟ كيف يجب النظر إليه ؟ هل يقرأ باعتباره مكتفيًا بذاته و بالتالي مقتصرًا على دلالاته الاقتصادية عبر المؤشرات الاقتصادية الكّلية و القطاعية و الجزئية ، أم فضلاً عن ذلك بدلالاته الاجتماعية و الثقافية و الأخلاقية و النفسية و السياسية ؟.

إن المفهوم العام لسياسة الإصلاح الاقتصادي يمكن إن يعنى أي إجراءات تتخذها الحكومة تساهم في تنظيم سلوك النشاط الاقتصادي على أساس آليات السوق الحر ، و يمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين و لسلعة معينة إلى بيع و حدات القطاع العام إلى القطاع الخاص أو ما يطلق علية " الخصخصة "[١].

بالتالي فإن عملية الإصلاح الاقتصادي تحتوى على تغيرات جذرية في منهج الدولة السياسي الاقتصادي الاجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية و حرية اقتصادية تؤدى إلي تغيير في سلوك الأفراد و وحدات الإنتاج و الخدمات .

يمكن إيجاز بعض الملاحظات على مفهوم سياسة الإصلاح الاقتصادي فيما يلي[٢]:

- أن مجال سياسة الإصلاح الاقتصادي يجب أن يتسع حسب أولويات منطقية بعلاقات و بتشابك و ترابط مدروس و بنسق متكامل و منطقي ، حيث أن الإسراع بعملية الإصلاح الشامل بدون تمهيد أو إعداد كاف يمكن أن يحقق نتائج غير مرضية . لذلك يجب تحديد نطاق و مجال و خطوات الإصلاح بتأن و تدبر .
- طالما أن عملية الإصلاح الاقتصادي متغيرة و متطورة ، فإنها يجب أن تستخدم أدوات و معايير مرنة ديناميكية تتناسب مع المد و الجزر و التفاعل الذي يحدث في عملية الإصلاح الذي يتأثر بطبيعة الحال بالظروف الاجتماعية و السياسية و الاقتصادية التي توجد في كل مرحلة من مراحل التنمية .

---

[١]- الأحمد، نجم، ٢٠٠٨-(المتغيرات الاقتصادية العالمية وسياسة الإصلاح الإداري في سورية). مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٤، العدد الأول، دمشق، ص٣٥٥.

[٢]- عبد المنعم، نادية، ٢٠٠١- (الخصخصة وآثارها على التنمية) . ص٤، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/magazine/83/83-1.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- إن نجاح سياسة الإصلاح و التحرر الاقتصادي أو فشلها يعتمد إلى حد كبير على فكرة قدرة و كفاءة الجهاز السياسي في الدولة و الكوادر الفنية المتخصصة التي تقود و تتولى عملية التحول الاقتصادي و الاجتماعي و السياسي إلى توازنات جديدة ، تستخدم معايير آليات السوق الحر و زيادة الأهمية النسبية للملكية الخاصة و القطاع الخاص في المجال الإنتاجي و الخدمي . كما تعتمد أيضا على مدى استجابة شرائح المجتمع المختلفة المستفيدة من القطاع الحكومي و العام للتغيير و التحول نحو التخصصية و استخدام آليات السوق .

في إطار جهود الإصلاح الاقتصادي تنتشر مسميات مثل برامج التثبيت ، إعادة الهيكلة ، التغيير الهيكلي ، برامج التكييف الاقتصادي ... الخ . و الاتفاق السائد هو وضع هذه التسميات ضمن برامج و ليس خطط أو استراتيجيات . و مهما اختلفت التسميات فجميع هذه البرامج لا تعدو أن تكون أحد أمرين أو الأمرين معاً ، الأمر الأول هو " التثبيت " و الأخر "التكييف" و اللذين سيتم الحديث عنهما في فقرة أخرى .

اعتماداً على ما سبق يُعرف الإصلاح الاقتصادي بأنه "عملية اقتصادية اجتماعية سياسية ثقافية ، تستدعي فك الارتباط بين المتغيرات الاقتصادية و الاجتماعية ، و إعادة صياغتها من جديد ، بحيث يؤدي ذلك إلى ظهور أفكار و قيم و علاقات اقتصادية و اجتماعية تؤدي إلى تحسين المستوى الاقتصادي و الاجتماعي في الاقتصاد الوطني" [1] .

من التعريف السابق نجد أن تدّخل الدولة في الاقتصاد يتوّقف على بيئة المجتمع و الثقافة السائدة . فالثقافة تصوغ جميع مظاهر السلوك البشري . و السياسة أو الإصلاح الاقتصادي يجب تطبيقه ضمن إطار ثقافي معيّن . و لذلك يغدو المتغيّر الحاسم و المهم ليس السياسة الاقتصادية ، بل السياسة الثقافية. لذلك يبدو أنّ إشكالية التنمية ليست اقتصادية ، لا في الشكل و لا في المضمون ، إنما هي إشكالية تحوّل اجتماعي - تاريخي معقد لم يُنجز ، بعد من مجتمع تقليدي إلى مجتمع حديث .

[1] – كنعان، علي، ٢٠٠١– (الإصلاح الاقتصادي في سورية). ندوة سيما الاقتصادية الثالثة، دمشق ،٢٦–٢٨ أيار، ص٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

حيث ورد في تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام٢٠٠٢ أن "رأس المال البشري و الاجتماعي يُسهم بما لا يقل عن٦٤ % من أداء النمو ، بينما يسهم رأس المال المادي و البنى التحتية بما مقداره ١٦ % . كما تسهم الموارد الطبيعية بما مقداره ٢٠%"[١]. كأنّ عملية التنمية و الإصلاح الاقتصادي تتمّثل أساسًا بالأفراد و المجتمع و ليس بمؤشراتهم الاقتصادية الكمية المادية.

فالإصلاح الحقيقيّ يبدأ بإصلاح الرؤى و الأفكار و المبادئ الاجتماعية السائدة . و القيم و السلوك و الممارسات ، أي ما يشكل "الذهنية" . و محتوى أي إصلاح اقتصادي يتحدّد بثلاثة أبعاد جوهرية ، هي : البعد الاقتصادي – المادي . و البعد الاجتماعي - الحقوقي و البعد الثقافي .

بدأ الإصلاح الاقتصادي في سورية بتركيزه على المؤشرات الاقتصادية كأنّه ينزع الموضوع الاجتماعي من أساسه ، أي من نوعيته و قدرته على إنتاج منظومة ذهنية فكرية معينة تؤثر إيجابًا في الإنتاج و الاستهلاك . بالتالي فالممارسة الاجتماعية تشّكل المحتوى الحقيقي لكل تطبيق عملي . فالعلم ، أيّ علم اقتصاد أو غيره ، يُعدُّ ظاهرة اجتماعية من ثم فهو مرتبط بحاجات البشر . و الاقتصاد ليس مجرّد إنتاج و استهلاك ، بل هو تطبيق لمبادئ العقل أو الفكر الإنساني على مسائل التنظيم الاجتماعي و التقسيم العقلاني للعمل .

إذن النمو الاقتصادي في متناول جميع البلدان ، إلا أنه يتطّلب تحولات اجتماعية و سياسية و ثقافية و اقتصادية ضرورية . كل تقدم اقتصادي أو علمي أو غيره ، مرتبط أساساً ، بالمجتمع و النظام و السلطة ، و العالم الاقتصادي ذاته يعدّ نتيجة لتطور العلوم و المجتمعات[٢] .

---

[١]– تقرير التنمية البشرية،٢٠٠٢– يمكن مشاهدته على الموقع التالي: http://hdr.undp.org

[٢]– محمود إبراهيم، غسان،٢٠٠٨– (الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري). ندوة الثلاثاء الاقتصادي الحادية والعشرون، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية ، ص٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يمكن أن نضع تعريفاً آخر للإصلاح الاقتصادي : " هو عملية تغيير و تحديث شاملة ، تنطلق من الإنسان و تنتهي بالاقتصاد ، بإحداث ثورة في الإنتاج و الاستهلاك و الخدمات و التسويق و الاستثمار و كذلك في الإدارة ، التي تكون محرض على التطوير و التغيير الاقتصادي و الاجتماعي"

أولا: أهداف الإصلاح الاقتصادي و منطلقاته

يجب أن يوضع الإصلاح الاقتصادي في مكانه الصحيح استناداً إلى التجارب التي مرت بها الدولة التي اعتمدت في السابق منهج الإصلاح الاقتصادي المعتمد على وصفة البنك و الصندوق الدوليين.

يستهدف الإصلاح الاقتصادي تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة ، لذلك يجب أن يكون وسيلة لإدارة الطلب من جهة ، تحفيز الإنتاج من جهة ثانية ، لكن يجب أن يكون كذلك مرتبطاً بخطة التنمية الاقتصادية طويلة الأجل و خطة التنمية الاجتماعية . فالتحرير الاقتصادي غير المرتبط بخطة لتوسيع قاعدة الإنتاج و زيادة الإنتاجية يشكل خطراً على الاقتصاد الوطني ، و الإصلاح غير المرتبط ببرنامج لمعالجة الفقر و البطالة بشكل مباشر يشكل خطراً على السلم الاجتماعي[1] .

من هذا المنطلق نجد أن الإصلاح الاقتصادي يهدف إلى :

١- استخدام آليات اقتصادية معينة لتحقيق التوازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي ، و إتباع سياسة اقتصادية تهدف إلى احتواء التضخم[2] .

٢- تعبئة كافة الطاقات المادية و البشرية في الوطن لخدمة عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية .

---

[1]- سكر، نبيل، ٢٠٠٠-(الإصلاح الاقتصادي في سورية) مرجع سبق ذكره، ص١١ .

[2]- عبيد الناصر، ناصر، ٢٠٠١- (سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي "حالة مصر العربية"). من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص١٢٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- تحرير أسعار السلع و الخدمات ، مما يساهم في زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي و في إعادة تخصيص الموارد وفقاً لنظرية النفقات النسبية بين قطاعات الاقتصاد الوطني[١].

خلق المناخ المحفز للاستثمار طويل الأجل و توفير الفرص المتكافئة للجميع .

٤- رفع عائديه الاستثمار من خلال إزالة العقبات التي تواجه البيئة الإنتاجية ، من خلال إقامة البيئة التنظيمية و التشريعية السليمة لعمل كل من القطاعين العام و الخاص و زيادة قدرة كل منهما على التحرك السريع لمواجهة متطلبات السوق المتغيرة باستمرار[٢] .

٥- تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر مع توجيه هذا الاستثمار نحو أولويات التنمية المحلية من خلال الحوافز .

٦- منع الاحتكار و تعميق المنافسة في السوق .

٧- الاهتمام بالعلم و العلماء و السعي لتأمين الظروف المناسبة لهم بدلا من هربهم للخارج ، بحيث ننتج التكنولوجيا بدلا من استيرادها ، و ننمي اقتصاد المعرفة بدلا من الاعتماد على اقتصاديات الغير . حيث أن المعرفة لها ثلاثة ميادين أساسية ، و هي : التعليم و البحث العلمي و صناعة المعلومات ، و تشكل المفتاح لامتلاك النمو الاقتصادي و الاجتماعي و التفوق و السيطرة و خاصة في هذا الوقت و المستقبل[٣] .

---

[١]- المرجع السابق مباشرة ، ص١٢٥.

[٢] – سكر، نبيل،٢٠٠٠– (الإصلاح الاقتصادي في سورية). مرجع سبق ذكره، ص١١.

[٣]– سعيفان، سمير ٢٠٠٣–(قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية). مرجع سبق ذكره ، ص١٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا: منطلقات الإصلاح الاقتصادي

بما يلي[1]

١- وضع استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية ، تشمل جميع القطاعات ، و أن تكون مرتبطة بخطة زمنية معينة .

٢- أن توضع الاستراتيجية السابقة اعتمادا على دراسة علمية شاملة للواقع الاقتصادي و الاجتماعي .

٣- خلق مؤسسات جديدة لتنفيذ عملية الإصلاح ، إعادة النظر بالمؤسسات القائمة و تطويرها .

٤- تطوير القدرة العلمية و التكنولوجية التي تعتبر قاطرة النمو .

٥- العمل على إصلاح الإدارة و تنمية مقولة إصلاح التفكير الاقتصادي . إضافة إلى إصلاح الإنسان لأنه القوة المنتجة الرئيسية ، و هو القوة الدافعة لأي حراك مجتمعي.

[1]- حبيب، مطانيوس، ٢٠٠٦-(أوراق في الاقتصاد السوري). دار الرضا للنشر، دمشق، ص٣٨٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: تحديات الإصلاح الاقتصادي في سورية

يواجه الإصلاح الاقتصادي في سورية مجموعة من التحديات التي يمكن أن يكون لها دور كبير في إعاقة الإصلاح بمختلف إشكاله ، من هذه التحديات نذكر :

أ- التحديات الخارجية : يتعرض الاقتصاد السوري لتحديات خارجية تفرض عليه العمل المكثف و السريع لزيادة قدرته التنافسية في الأسواق الداخلية و الأسواق الخارجية و هذه التحديات هي[1] :

١- النظام الاقتصادي العالمي المتصف بتحرير التجارة العالمية و تدفق رؤوس الأموال الخاصة بين الدول ، الذي يشكل تهديداً للعديد من الدول النامية و خاصة تلك المنغلقة على نفسها .

٢- الشراكة العربية-العربية والشراكة الأوربية المتوسطية و هي الشراكات التي ستسهل دخولنا نظام العولمة لكن ستفرض علينا تحديات خاصة بها تتشابه من حيث الجوهر بتحديات نظام العولمة .

ب-التحديات الداخلية : إذا عدنا إلى نقاط الضعف في الاقتصاد السوري ، التي ذكرتها في المبحث الثاني من هذا الفصل ، نجد أنها تشكل أهم التحديات الداخلية لعملية الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي في سورية .

هذه التحديات ، الداخلية منها و الخارجية ، تفرض علينا العمل المكثف و السريع لتفعيل عملية التنمية بأبعادها العريضة ، لزيادة القدرة التنافسية للاقتصاد ، حتى نستطيع الدخول في النظام الاقتصادي العالمي و نتحاشى التهميش .

رابعا: لمحة تاريخية عن عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية

مرت عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية بثلاث مراحل أساسية .

---

[1]- الزعيم ، عصام، ٢٠٠٤- (التوجهات الاستراتيجية في تنمية الاقتصاد السوري إزاء مشاريع العولمة والتنمية الإقليمية). ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، في ٢٠٠٤/٣/٢٣، ص١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الأولى: بدأت بوادر الإصلاح الاقتصادي في سورية في عام ١٩٨٦ ، عندما أصدرت الدولة المرسوم رقم ١٠ لعام ١٩٨٦ الذي قضى بإنشاء شركات زراعية مساهمة مشتركة مع الدولة ، كانت بداية التعاون بين الحكومة و القطاع الخاص بهدف تحقيق الأمن الغذائي من جهة و الاستفادة من الطاقات الوطنية من جهة ثانية[١] . ثم سمحت الدولة للقطاع الخاص باستيراد السلع الغذائية في عام ١٩٨٨ ، و قامت بربط الاستيراد بالتصدير و أوجدت ما يسمى (دولار التصدير) عام ١٩٨٩ . في عام ١٩٩٠ صدر قانون المغتربين رقم ١٩ الذي سمح للسوريين المغتربين بإقامة منشآت اقتصادية معفاة من الرسوم الجمركية و الضرائب و غيرها[٢].

كان الإصلاح في هذه الفترة يتم تحت شعار " تحرير التجارة و سياسات الإصلاح الاقتصادي و كانت التوجهات الأساسية لهذه السياسة هي[٣] :

١- تخفيف القيود على عمليات الاستيراد و تبسيط إجراءاته و توجهه ليكون عاملاً في خدمة العملية الإنتاجية .

٢- إطلاق قوى التصدير إلى أبعد الحدود .

٣- تطوير السياسات المالية و النقدية بما يتلاءم مع هذه الأهداف .

مع هذه التوجهات في السياسة الاقتصادية كان هناك مجموعة من الإجراءات الهادفة إلى إعطاء دور أكبر للقطاع الخاص و خاصة في مجال الاستيراد حيث أصبح بإمكانه الاستيراد بتسهيلات ائتمانية أفضل . و سمح له بتأمين القطع الأجنبي اللازم من صادراته كما سمح للقطاع الخاص بالاحتفاظ بنسبة كبيرة من عائداته التصديرية ، و استيراد المواد المحصورة بالقطاع العام ، و أشرك ممثليه في اللجان الحكومية التي تبحث في القرارات الاقتصادية ، و كان

---

[١]- تشريعات الاستثمار في سورية ــ غرفة تجارة دمشق ١٩٩١، ص٦٧ ــ ٧١.

[٢]- كنعان، علي، ٢٠٠٢- (الركود في سورية). ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية "من أجل تفعيل مسيرة الإصلاح الاقتصادي" من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ص ١٦ .

[٣]- نيال، عبد القادر، ١٩٩٨- (الانفتاح الاقتصادي في سورية.. لماذا والى أين؟). مصدر سبق ذكره ، ص٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم هذه اللجان لجنة ترشيد الاستيراد و التصدير و الاستهلاك برئاسة رئيس الوزراء ، التي سبق أن شكلت عام ١٩٨١، و كانت أهم القرارات الاقتصادية تصدر عنها بمشاركة ممثلي غرف التجارة و الصناعة[١].

كان لتوقف المعونات العربية ، و انخفاض أسعار النفط ، أبلغ الأثر في الاقتصاد السوري ، حيث أضعف ذلك من إمكاناته في تأمين النقد الأجنبي ، و تعثر استيراد احتياجات البلاد الأساسية ، كذلك احتياجات معامل القطاع العام من مستلزمات الإنتاج ، في حين تم تسهيل عودة القطاع الخاص إلى لعب دور أكبر في عمليات الاستيراد ، دون تحويل عملة ، أو عن طريق التسهيلات الائتمانية أو عن طريق عائدات التصدير ، مما أدى إلى إضعاف الرقابة على النقد ، و في هذه المرحلة انخفض سعر صرف الليرة السورية إلى مستويات قياسية حيث وصل سعر صرف الدولار في الأسواق المجاورة إلى ما يزيد عن ٥٠ ل.س في نهاية عقد الثمانينات في حين أنه كان في بداية العقد بحدود ٤٣٠ ق.س للدولار الواحد . و بدأ الاقتصاد السوري يعاني من مشكلات حادة تمثلت في ارتفاع معدلات التضخم و البطالة . و عانى قطاع واسع من المواطنين من أصحاب الدخل المحدود ، من ارتفاع الأسعار ، الذي رافقه انخفاض في الأداء الاقتصادي و المزيد من الخلل في التوازنات الاقتصادية ، انتشار الفساد ، تراجع في مستوى الخدمات التي تقدمها الدولة إلى المواطنين[٢] .

[١]- الحمش منير، ٢٠٠٢- (الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي). مرجع سبق ذكره، ص٤.

[٢]- الحمش منير،٢٠٠٣- (الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة). مرجع سبق ذكره ص١٨٣،ص١٨٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المرحلة الثانية

و قد بدأت مع صدور القانون رقم ١٠ لعام ١٩٩١ الخاص بتشجيع الاستثمار حيث منح هذا القانون المزيد من التشجيع و التسهيلات و الإعفاءات و المزايا للقطاع الخاص المحلي و العربي و الأجنبي، جاء هذا القانون تتويجاً لمجموعة من الإجراءات الأخرى المرتبطة بهذا الهدف و تصحيح الاختلالات السابقة ، (حيث صورت الأزمة الاقتصادية في الثمانينات على أنها أزمة نقص في القطع الأجنبي و أنها أزمة عدم ثقة أصحاب رأس المال بالنظام الاقتصادي و أتصف الاقتصاد السوري في هذه الفترة بحساسيته الكبيرة للتغيرات البيئية الاقتصادية و الإقليمية[١]) . لذا فقد وجد الحل في تشجيع رأس المال الوطني على الاستثمار و إعادة الثقة إلى رأس المال العربي و الأجنبي و جذبه للاستثمار داخل البلاد . أعطي الانطباع للقيادة السياسة بأن ذلك يتوقف على منح رأس المال التسهيلات و الإعفاءات و المزايا بقصد جذبه للاستثمار . كما تم في تلك المرحلة انتهاج سياسة ضغط الإنفاق و تعظيم إيرادات الخزينة من الضرائب و كان السبيل إلى ذلك[٢]:

١- إلغاء الدعم على السلع الأساسية بشكل تدريجي .
٢- تجميد الأجور تقريباً .
٣- تخفيض الإنفاق الاستثماري و وضع عقبات بيروقراطية أمام تنفيذ المشروعات و الاستبدال و التجديد .
٤- تركيز الجهود في مجال التحصيل الضريبي و فرض أنواع جديدة من الضرائب و الرسوم .

[١]- مرهج العماش، حسين،١٩٩٢-(تجاوز المأزق: منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية). مرجع سبق ذكره، ص٣٣.
[٢]- قنوع، نزار،٢٠٠٥- (إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية" التحديات وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى). مرجع سبق ذكره، ص٣٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و قد أدت هذه السياسة الانكماشية في إعداد و تنفيذ الموازنة العامة إلى[1]:

١- ارتفاع الأسعار .

٢- التأثير سلباً على أصحاب الدخل المحدود .

٣- الضغط على الطبقة المتوسطة و اتساع دائرة الفقر و زيادة معدل البطالة .

٤- لكن بنفس الوقت أن تلك السياسة أدت إلى تخفيض عجز الموازنة و تخفيض معدلات التضخيم .

المرحلة الثالثة: بدأت هذه المرحلة مع بداية هذا العقد و جاءت تحت ضغط الحياة المعيشية و ما نجم عن السياسة المالية الانكماشية من ركود اقتصادي تمثل بتراجع عام في الأداء الاقتصادي و انخفاض معدل النمو الاقتصادي إذ وصل في بعض السنين إلى أرقام سلبية ، بدأت الأصوات ترتفع بضرورة إجراء إصلاح اقتصادي ، و طرحت العديد من الآراء في هذا المجال تمحورت في ثلاث اتجاهات رئيسية تم الإشارة إليها في بداية هذا المبحث .

خامسا: تجارب مختلفة في الإصلاح الاقتصادي

ليس هناك وصفة واحدة للإصلاح الاقتصادي تنفع الجميع لوجود اختلافات كبيرة بين موارد البلدان و مستويات تطورها و ثقافاتها و علاقاتها الخارجية ، لكن يجب علينا الاستفادة من تجارب الآخرين، وسنستعرض أدناه تجارب الإصلاح فيما يسمى بالنمور الآسيوية و سنستعرض و نقيم كذلك ما يسمى بوصفة البنك و الصندوق الدوليين .

أ- تجربة النمور الآسيوية:

[1]- هويس، ناصر، ٢٠٠٤- (سورية بين تحديات الشراكة المتوسطية والتكامل الاقتصادي العربي في ظل المتغيرات الدولية). بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، بإشراف د. شعبان. إسماعيل، د. بحبوح، خالد، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص١٧٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتبر تجربة الدول الآسيوية نموذجاً من نظام السوق المعدل ، المبني على شراكة القطاع الخاص و التدخل الحكومي . و قد بنيت هذه التجربة على أساس الاعتماد الكبير على نظام السوق و التدرج في تخفيض الحماية الجمركية و دعم التصدير و الاستثمار الكبير في التعليم الأساسي كما في رفع القدرات التكنولوجية المحلية . و قد استفادت هذه التجربة في نجاحها من احتواء التضخم (في البداية) ، و حفاظها على إطار اقتصادي كلي سليم ، كما استفادت من وجود اليابان إلى جوارها لتستفيد من تقنياته و استثماراته .

لكن هذه التجربة قصرت في تأخرها بوضع تشريعات لمنع الاحتكار و تعميق المنافسة ، و عدم إعطاءها الاهتمام الكافي بالنواحي الاجتماعية و بمكافحة الفساد . كذلك فقد ارتكبت هذه التجربة خطأ كبيراً في أوائل التسعينيات بتحريرها القيود على تدفق رأس المال الخاص المحفظي (و ليس المباشر) ، مما أدى إلى أزمة مالية محلية أولاً ثم عالمية ، كلفت هذه البلدان انخفاضاً في النمو و بطالة و فقر . لكن هذه البلدان بدأت تستعيد عافيتها لتعود الآن مستفيدة من تجربة الأزمة ، و من القصورات الأخرى ، معتمدة على القاعدة الاقتصادية و الصناعية و التكنولوجية العريضة التي بنتها خلال العقود الثلاثة الماضية[1] .

ب-وصفة البنك و الصندوق الدوليين المتمثلة ببرامج التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي :

تستند برامج التثبيت الاقتصادي التي صممها صندوق النقد الدولي على النظرية النيوكلاسيكية لميزان المدفوعات ، انطلاقا من تحليل الصلة القائمة بين تراكم الديون و مشكلاتها ، و التكيفات الضرورية التي يتعين تنفيذها داخل الاقتصاد الوطني لتصحيح عدم التوازن في ميزان المدفوعات ، و ذلك في الأجل القصير[2] .

---

[1]- الرداوي تيسير، ٢٠٠٥- (الاقتصاد السوري والإصلاح المطلوب). دار الخليج ٢٠٠٥/٥/١٥ ، دمشق، ص١٢٣.

[2]- عبد المنعم، نادية، ٢٠٠١- (الخصخصة وآثارها على التنمية). مرجع سبق ذكره، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما البنك الدولي فقد انطلق من النظرية النيوكلاسيكية في تخصيص الموارد في تصميمه لبرامج التكيف الهيكلي مستخدماً آليات السوق و عدم التدخل الحكومي لتبرير وجهة نظره في التكيفات المطلوبة في مجال السياسات الكلية التي يتعين الأخذ بها لرفع كفاءة الموارد و تخصيصها ، فهو معني أساساً بمشكلات الأجل المتوسط و الطويل . والترابط واضح و متين بين متطلبات كل من الصندوق و البنك الدوليين ، فهما ينطلقان من رؤية موحدة ، فحواها أن مأزق المديونية الخارجية و الركود الاقتصادي الذي تواجهه البلدان النامية المدينة ، إنما يعود في التحليل الأخير ، إلى أخطاء السياسات الاقتصادية الكلية الداخلية ، و عليه فإنه للخروج من هذا المأزق و من حالة الركود يتعين على البلد المعني أن يقوم بإحداث تغييرات في هذه السياسات حتى لو تم ذلك بتكلفة مرتفعة و على حساب الأهداف الاجتماعية [١].

مما تجدر ملاحظته أن كل من الصندوق و البنك الدوليين يهملان تماماً العوامل الخارجية ، و يعتبراها غير موجودة أصلاً ، يشخصان المشكلة على أنها مجرد أخطاء ارتكبتها البلدان المدينة و لهذا تنصب الوصفة المفروضة من قبلهما على برامج الاستقرار و التكيف و على المسائل الداخلية فقط .

يمكن تلخيص السياسات الاقتصادية و المالية التي يفترض انتهاجها من خلال سياسة التثبيت الاقتصادي التي تفرضها وصفة الصندوق الدولي ، بأنها

تتبنى وجهة نظر (النقديون) التي ترى أن الاختلال في ميزان المدفوعات ، و ما يترتب عليه من مديونية خارجية ، إنما يعكس الإفراط الداخلي في كل من الاستهلاك أو الاستثمار أو بكليهما . مما يعني في التحليل الأخير أن هناك فائضاً في الطلب المحلي ، بالتالي فإن برامج التثبيت تنطلق من السعي إلى خفض الطلب الكلي من خلال المحاور التالية:[٢]:

---

[١]- زكي، رمزي، ١٩٨٦-(التضخم والتكييف الهيكلي في الدول النامي). دار المستقبل العربي، القاهرة، ص١٦٥، ص١٦٧.

[٢]- الحمش، منير،٢٠٠٢- (الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي). مرجع سبق ذكره، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المحـور الأول : خـاص بالموازنـة العامـة للدولـة تنطلـق سياسـاته بـإجراء تخفـيض كبيـر فـي بنـد النفقـات التحويليـة ذات الطـابع الاجتمـاعي ، خاصـة مـا يتعلـق بالـدعم التمـويني و زيـادة أسـعار المحروقـات ، عـدم الالتـزام بتعيـين الخـريجين الجـدد ، تخفـيض الإنفـاق الاسـتثماري بـالكف عـن الـدخول فـي مجـالات الاسـتثمار التـي يمكـن للقطـاع الخـاص (و بالـذات الاسـتثمار الأجنبـي) أن يقـوم بهـا . إلـى جانـب ذلـك تعظـيم إيـرادات الدولـة مـن الضـرائب غيـر المباشـرة و تجميـد الأجـور ، الـتخلص مـن القطـاع العـام مـن خـلال تصـفيته أو بيعـه للقطـاع الخـاص أو إدارتـه مـن قبـل شـركات خاصـة (أجنبيـة فـي الغالـب) علـى أسـس اقتصـادية و تجاريـة كـي يحقـق ربحـاً مـن خلال زيادة أسعار منتجاته.

إن هـذا المحـور يرتكـز علـى فكـرة تحجـيم الإنفـاق العـام وزيـادة الضـرائب. ولمـا كـان الصـندوق لا يتوقـع أن يقضـي علـى العجـز فـي الموازنـة مباشـرة، فإنـه يشـترط أن يسـدد مـا يتبقـى مـن عجـز عـن طريـق مـوارد حقيقيـة، وأن تمتنـع الدولـة مـن اللجـوء إلـى طبـق الأوراق النقديـة أو الاقتـراض مـن المصـارف، و أن تسـتبدل ذلـك بـاللجوء إلـى السـوق النقـدي و المـالي بأوعيتـه الادخاريـة المختلفـة للاقتـراض منـه شـأنها فـي ذلك شأن القطاع الخاص ، عن طريق (أذون الخزانة) .

- المحـور الثـاني : خـاص بميـزان المـدفوعات : هـو مجموعـة مـن الإجـراءات و السياسـات التـي تهـدف إلـى زيـادة قـدرة الدولـة فـي الحصـول علـى النقـد الأجنبـي مـن خلال : زيادة الصادرات و تقليل الواردات .

فـي إطـار سياسـة تحريـر التجـارة الخارجيـة ، أي إلغـاء القيـود النوعيـة و الكميـة علـى الـواردات و الاكتفـاء بالرسـوم الجمركيـة مـع تخفيضـها و إلغـاء الرقابـة علـى الصـرف ، السـماح بـدخول و خـروج النقـد الأجنبـي ، إلغـاء اتفاقيـات التجـارة و الدفع الثنائية و إعطاء حوافز للاستثمارات الأجنبية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- المحـور الثالـث : هـو المحـور المتعلـق بالسياسـات النقديـة ، التـي تعطـي أهميـة ارتكازيـة لضـبط نمـو عـرض النقـود ضـبطاً محكمـاً ، لأن فـائض الطلـب المسـبب للتضـخم يرافقـه إفـراط فـي السـيولة المحليـة ، لهـذا فـإن بـرامج التثبيـت تتضـمن سياسـات نقديـة صـارمة أهمهـا زيـادة أسـعار الفائـدة المدينـة والدائنـة بهـدف زيـادة الادخـار المحلـي وترشـيد اسـتخدام رأس المـال بزيـادة كلفـة الاقتـراض و وضـع حـدود عليـا للائتمـان المصـرفي و تنميـة أسـواق رأس المـال و تحريـر التعامـل فـي الأسـواق المالية .

أمـا وصـفة البنـك الـدولي المتعلقـة ببرنـامج التكيـف الهيكلـي ، فهـي لا تختلـف فـي جوهرهـا و مراميهـا عـن وصـفة صـندوق النقـد الـدولي . إلـى حـد يصـعب التمييـز بينهمـا ، فالسياسـات قصـيرة المـدى المطلوبـة مـن صـندوق النقـد الـدولي، تتكامـل عضـوياً مـع سياسـات التكيـف طويلـة المـدى التـي يقـدمها البنـك الـدولي الـذي يضـع إطاراً زمنياً (٣ – ٥ سنوات) للأهداف التي يتعين تحقيقها [١].

الإجـراءات التـي يشـملها برنـامج البنـك الـدولي تغطـي السياسـات الاقتصـادية الكليـة و القطاعيـة ، إضـافة إلـى مـا يـدعوه البنـك بـإجراءات الإصـلاح المؤسسـي التـي تشـمل قطاعـات واسـعة مـن القضـايا ، فالقضـايا التكنولوجيـة و الإداريـة و الماليـة المتعلقـة بالمشـروعات ، إلـى جانـب القضـايا الكبيـرة المتعلقـة بالادخـار و الاسـتثمار و الموازنة العامة . باختصار فإن البنك الدولي يشترط تحقيق ثلاثة أهداف هي: [٢]:

١- تحرير الأسعار ، بما في ذلك إلغاء الدعم للسلع التموينية .

[١]

[٢]– كنعان، علي، ٢٠٠٣–(المالية العامة والإصلاح المالي في سورية). دار الرضا للنشر، دمشق، ص٣٠٢ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- نقل الملكية العامة إلى القطاع الخاص . (الخصخصة) التي تعتبر ركناً أساسياً من مكونات الإصلاح الاقتصادي .

٤- حرية التجارة و التحول نحو التصدير ويتفرع عن ذلك مجموعة من السياسات الهامة مثل :

- تخفيض سعر صرف العملة المحلية و إلغاء القيود على المدفوعات .
- إحلال الرسوم الجمركية مكان القيود الكمية .
- خفض الرسوم على الواردات .
- إلغاء المؤسسات الحكومية لتسويق الصادرات .
- التخلي عن حماية الصناعات المحلية .
- إلغاء اتفاقيات الدفع والتجارة الثنائية .
- السماح بتمثيل الوكالات الأجنبية .

لقد كان الهدف المعلن من سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي، التحول إلى اقتصاد حرية السوق، مما يؤدي إلى «رفع الكفاءة الاقتصادية وتشجيع النمو الاقتصادي ، و تحقيق الاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي» كما يعلن صندوق النقد الدولي ، إلا أن النتائج المحققة في الدول التي اضطرت تحت ظروف معينة إلى انتهاج هذه السياسات ، أدت باعتراف المؤسسات الدولية ذاتها إلى "انكماش الناتج الوطني بصورة حادة" ، وإلى مجموعة من الاختلالات الاقتصادية و الاضطرابات الاجتماعية ، التي أجبرت هذه المؤسسات إلى إعادة نظر في تلك السياسات حيث أطلق البنك الدولي مبادرته الجديدة التي دعاها (الإطار الشامل للتنمية) ، و تستند مبادئه هذه على إعادة نظر في السياسات الليبرالية للإصلاح الاقتصادي و التنمية ، و إلى طرح (جديد) لمفهوم التنمية و مؤشراتها ، فقد رأى رئيس البنك الدولي إلى أن «السعي لتحقيق النمو الاقتصادي كثيراً ما جرى على حساب التنمية الاجتماعية» و أن اعتبارات التوازنات المالية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و استقرار الاقتصاد الكلي قد طغت على الاعتبارات المتصلة بالجوانب الهيكلية و الاجتماعية و البشرية للتنمية . لذا فقد دعا البنك الدولي إلى أهمية بلورة رؤية طويلة المدى للتنمية و إلى أهمية «امتلاك» الدولة لهذه الرؤية ، بما يراعي عدداً من الاعتبارات التي تؤمن فعالية أكبر في تنفيذ استراتيجيات التنمية و تخفيض الفقر مما يستلزم توافر (مقاربة شمولية) لتحديات التنمية و

بلورة إطار كلي يتكامل فيه الجانب الاقتصادي و المالي الكلي مع الجانب الهيكلي و الاجتماعي البشري[1] .

إلا أن البنك الدولي عاد و خفف من القوة الظاهرة لهذا المطلب ، عندما اعتبر أن الإطار الشامل للتنمية يقوم على (المشاركة) في تحديد الاحتياجات و البرامج حيث أضاف هيئات المعونة إلى الأطراف المشاركة في تحديد هذه الأمور، و هي الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص .

و قد نجحت برامج التثبيت الاقتصادي و التعديل الهيكلي في بعض البلدان النامية و فشلت في البلدان الأخرى، و لعل الدروس التي يمكن الاستفادة منها من خلال هذه التجربة هي التالية[2]:

١. إتباعها برنامج التصحيح و كأنه غاية و ليس وسيلة .
٢. اعتمادها التقشف الشديد على حساب النمو و العدالة الاجتماعية .
٣. أخطأت في حدة و كبر الجرعة في الكثير من الأحيان دون اعتبار تبعاتها السياسية و الاجتماعية .
٤. عدم إعطائها البعد الاجتماعي حقه من الاهتمام .

[1] - العيسوي، إبراهيم، ٢٠٠٠-(التنمية في عالم متغير). دار الشروق، القاهرة، ص ٨٤ .

[2] – قنوع نزار، ٢٠٠٥– (إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية" التحديات وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى). مرجع سبق ذكره، ص٣٨، بتصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥. الدعوة إلى تراجع دور الدولة في الاقتصاد و اعتبار الخصخصة كأولوية في برنامج الإصلاح .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦. عدم إصرارها بالقدر الكافي على بناء المؤسسات و القوانين و التشريعات اللازمة لعمل نظام السوق قبل الخصخصة ، و أهمها إقامة تشريعات تمنع الاحتكار و تعزز المنافسة في السوق .

٧. عدم إصرارها بشكل كافي على أنظمة الرقابة المصرفية .

٨. عدم إعطائها موضوع مكافحة الفساد الاهتمام الكافي .

باختصار فقد تعلمنا من وصفة البنك و الصندوق الدوليين أن سياسات احتواء التضخم المالي و فتح الأسواق للمنافسة الخارجية ، قد تصلح لتحسين التوازن في الاقتصاد و لكنها ليست كافية لتحقيق النمو و الاستقرار السياسي و الاجتماعي .

سادساً: واقع الإصلاح الاقتصادي في سورية خلال القرن الحادي و العشرين

تعرضت في هذا المبحث لأهم المفاصل الرئيسية في الإصلاح الاقتصادي ، من حيث المفهوم وتجارب بعض الدول في عملية الإصلاح، وتعرضت لمراحل الإصلاح الاقتصادي في سورية حتى عام ٢٠٠٠، الآن يجب توضيح أهم خطوات الإصلاح الاقتصادي بعد هذا العام، لنتعرف على واقع الاقتصاد السوري في ظل الإصلاح الذي تم المناداة به بشكل كبير في بداية عام ٢٠٠٠.

قامت وزارة الدولة لشؤون التخطيط في سورية بإعداد الخطة الخمسية التاسعة (٢٠٠١-٢٠٠٥)، بهدف تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بجوانبه المختلفة، وأكد مشروع الخطة على ضرورة إصلاح السياسات المالية والنقدية، وإصلاح النظام المصرفي، وكذلك إصلاح القطاع الزراعي، وإصلاح الصناعات التحويلية و الإستخراجية من خلال إعادة تأهيل القطاع العام الصناعي ، إضافة إلى تطوير قطاع النقل بحيث تتوافق طاقاته مع تطور متطلبات القطاعات الإنتاجية والخدمية الأخرى، وفي مجال التجارة السورية أكد مشروع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخطة على ضرورة تحسين موقع الصادرات السورية في الأسواق الخارجية، والبحث عن أسواق تصديرية جديدة، وتغيير بنية الصادرات باتجاه تصدير السلع المصنعة أو نصف المصنعة، وتحسين جودة المنتجات المصدرة وخدمات التخزين والشحن والتسويق وإيجاد السبل اللازمة لرفع قدرة المنتجات المحلية على المنافسة بالتلازم مع تحرير المبادلات التجارية العربية واتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى. وتفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية والتجارية الموقعة بين سورية وعدد من الدول العربية، وتعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والفني بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي، كذلك مع دول آسيا وتركيا ، و تعزيز التعاون بين سورية ودول الاتحاد الأوربي لإقامة شراكة سورية أوروبية متوازنة[1]. وتركزت سياسات الإصلاح الاقتصادي في سورية، على تحقيق مجموعة من الأهداف منها[2]:

أ- تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقليص الاختلالات المالية واحتواء التضخم.

ب-تحسين كفاءة تخصيص الموارد المتاحة وتنميتها.

ت-النمو الاقتصادي المستمر وزيادة فرص العمل المنتج وتحسين مستويات المعيشة.

لتحقيق ذلك تم صياغة رؤية استراتيجية شاملة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي يتم في ضوئه إعداد السياسات والخطط والبرامج العملية اللازمة لتحقيقها على أساس عملي وعلمي مترابط، يتم تنفيذها في إطار عمل مؤسسي مستقر ملزم لجميع الأطراف المعنية، مع الاستفادة من الجهود المبذولة والدراسات العديدة السابقة ، و ما تضمنته من تشخيص شامل للاختلالات الهيكلية القائمة في الاقتصاد السوري و سبل معالجتها .

في سبيل ذلك تم على صعيد صنع القرار الاقتصادي تشكيل لجنة ال١٨ التي وضعت تقريراً عن الاقتصاد السوري وآفاق تطوره ، و لجنة ال٣٥ التي انبثق عنها لجنتان فرعيتان متخصصتان ، و ضعت الأولى مشروع قانون لإصلاح القطاع العام ، و وضعت الثانية مبادئ لمشروع قانون لإصلاح القطاع الخاص ،

---

[1]- الوكالة السورية للأنباء سانا، دمشق، ١٩ حزيران، ٢٠٠١ .

[2]- العماش، حسين مرهج، ٢٠٠٨- (حزمة الأمان الاجتماعي في سورية). ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، من منشورات الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، دمشق، ص٥ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكلت لجنتان لدراسة مشروع قانون المصرف المركزي والنقد والتسليف ومشروع قانون السوق المالية[1]. كذلك تم تخصيص برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في سورية "من أجل تفعيل مسيرة الإصلاح الاقتصادي" في المركز الثقافي العربي بالمزة ، و ذلك من ١/١٥ إلى ٢٠٠٢/٤/١٦ وتضمنت الأبحاث الواردة في هذا البرنامج المواضيع التالي[2]:

أ- منهجية الإصلاح الاقتصادي و استراتيجيته .

ب-سبل تأهيل القطاع العام الصناعي .

ت-تطوير القطاع الخاص: من العائلة إلى المؤسسة .

ث-القطاع المشترك كجسر للتعاون بين القطاعين العام و الخاص .

ج- حوار حول سوق الأوراق المالية في سورية .

ح- متى يبدأ الإصلاح المصرفي في سورية .

خ- الاقتصاد السوري ومتطلبات الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

د- مناطق التجارة الحرة كمحفز للإصلاح الاقتصادي ومنشط للتجارة البينية العربية.

ذ- مستقبل القطاع التعاوني.

ر- الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي.

ز- الإصلاح الإداري في سورية.

س- الإصلاح الضريبي من وجهة نظر القطاع الخاص .

ش- إضافة إلى مواضيع أخرى متعلقة بالفقر و البطالة و الأسعار و كيفية الإصلاح الاقتصادي في سورية.

---

[1]- سعيفان، سمير ٢٠٠٣- (قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية) مرجع سبق ذكره، ص٣٣٩، ص٣٤٠.

[2] - الموقع الالكتروني للجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، http://www.mafhoum.com/syr/articles/sliman/main.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كانت أهم الإصلاحات في تلك الفترة هي إصلاح النظام الضريبي و النظام المالي إقامة سوق للأوراق المالية ، إصلاح دور الدولة بحيث يتضمن الحفاظ على الأمن والبيئة ، الحد من الفقر، التوزيع العادل للثروة ، تحقيق التوازن في الفرص التعليمية والصحية و العمالة ، وضع القوانين المناسبة لتفعيل عملية الإصلاح الاقتصادي .

بنظرة سريعة للإجراءات المتخذة بين عامي (٢٠٠٠- ٢٠٠٥) على المستوى الاقتصادي: نجد ما يلي:

في شهر يناير من عام ٢٠٠١ م وافق البرلمان السوري على إنشاء مصارف خاصة في ظل إعادة هيكلة قطاع النقد والمصارف و في شهر فبراير وافق مجلس الوزراء السوري على مسودة قانون يسمح بإنشاء سوق للأوراق المالية ، كذلك أيضاً و في محاولة لإنعاش السوق العقارية تم إقرار قانون جديد للإيجارات[١].

في شهر مارس٢٠٠١ تمت الموافقة على تشريع يتعلق بالسرية المصرفية بهدف جذب المدخرات الخاصة من السوريين العاملين بالخارج التي تتراوح مابين ٦٠-٧٠ مليار دولار، أما في مجال سياسة سعر الصرف فقد اتخذت خطوات لتوحيد أسعار الصرف المتعددة[٢].

كما تم زيادة للرواتب بمعدل ٢٥% ، و تم منح العاملين في الدولة منحة راتب شهري في شهر تموز ٢٠٠١ و نصف راتب في شهر كانون الأول ٢٠٠٠ ، و إقرار استراتيجية التصدير إعفاء الصادرات السورية من ضريبة الدخل ، إبرام اتفاقيات تجارية و جمركية مع خمس دول عربية ، و تم العمل بالتعريفة الجمركية المنسقة و تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الصناعة ، تم السماح باستيراد السيارات السياحية ،

١ -
٢ -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تمت تسوية الديون مع كل من فرنسا و ألمانيا ، مما أفسح المجال أمام قروض جديدة من بنك الاستثمار الأوربي ، إضافة إلى قوانين تأجير العقارات ، إحداث وزارة للتنمية الإدارية و وزارة للتقانة . تم تفعيل محادثات الشراكة السورية الأوربية و تنشيطها، و حل بعض القضايا العالقة[1].

سابعا: أهم القرارات والقوانين والمراسيم التي رافقت تلك الإجراءات كانت[2]

١- القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٠ الخاص بإنشاء "مجلس النقد والتسليف" للإشراف على الأمور النقدية و الأنظمة المصرفية .

٢- المرسوم التشريعي رقم ٧ الصادر بتاريخ ٢٠٠٠/٥/١٣ حول تعديل بعض أحكام قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١.

٣- المرسوم التشريعي رقم ٣٧ لعام ٢٠٠٠ المتضمن زيادة المعاشات التقاعدية السوري .

٤- المرسوم التشريعي رقم ٦، بتاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٢ حول حيازة و إدخال و إخراج العملات السورية و الأجنبية .

٥- قرار وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم ٧٩٣ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٤ المتعلق بنظام العمل المصرفي في المناطق الحرة السورية (الجريدة الرسمية العدد ٣٠ لسنة ٢٠٠٠).

٦- قرار وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم ٨١٧ تاريخ ٢٠٠٠/٥/٢٨ المتعلق بتداول العملات الأجنبية و المعادن الثمينة (الجريدة الرسمية العدد ٢٦ لسنة ٢٠٠٠).

---

[1] – سعيفان، سمير ٢٠٠٣–(قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية). مرجع سبق ذكره، ص٣٣٨.

[2] – وزارة الاقتصاد والتجارة، (التشريعات الصادرة في مجال تشجيع الاستثمار). دمشق، ص١، انظر في الموقع التالي:
http://www.syrecon.org/index.php?module=subjects&func=viewpage&pageid=718

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧- قرار وزارة الاقتصاد و التجارة الخارجية رقم ٢٠٦٠ تاريخ ٢٠٠١/٩/٢٦ المتعلق بالتعليمات التنفيذية للقانون رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الخاص بالترخيص لمصارف سورية خاصة أو مشتركة (الجريدة الرسمية ، العدد ٤١ لسنة ٢٠٠١).

٨- قانون المصارف الخاصة الجديد رقم ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي فتح باب القطاع المصرفي أمام القطاع الخاص[١].

٩- القانون رقم ٢٩ تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦ (الجريدة الرسمية ، العدد ١٦ لسنة ٢٠٠١) المتعلق بالسرية المصرفية .

١٠- القانون ٧٨ للعام ٢٠٠١ المتضمن تعديل قانون التأمينات الاجتماعية السوري.

١١- إلغاء المرسوم رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٣ للقانون ٢٤ لعام ١٩٨٦ وتعديلاته الواردة في القانون ٦ لعام ٢٠٠٠، و هما القانونان المقيّدان للتعامل بالعملات الأجنبية و المعتبران من العقبات التي كانت تواجه الاستثمار الأجنبي في البلاد.

١٢- القانون رقم ٥٩ لعام ٢٠٠٣ الخاص بغسيل الأموال، وأحدثت هيئة مكافحة غسيل الأموال (ACML).

١٣- القانون رقم ٢٤ للعام ٢٠٠٣ المتعلق بالضرائب الموحدة على الدخل الذي اعتمد على تنمية الموارد بالتوسع الأفقي و ليس بالزيادة الضريبية .

١٤- صدور القانون رقم ٢٥ للعام ٢٠٠٣ المتعلق بالاستعلام الضريبي و مكافحة التهرب الضريبي .

١٥- المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٤ المتعلق بإلغاء رسم الاغتراب .

١٦- قانون هيئة الإشراف على التأمين رقم ٦٨ لعام ٢٠٠٤ بهدف تشجيع صناعة التأمين في سورية.

---

[١]-مصرف سورية المركزي، ٢٠٠٨- مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء، النشرة الربعية لعام ٢٠٠٨، المجلد ٤٦ العدد(٣-٤)، ص ح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٧- توحيد سعر الصرف الذي تطبقه سورية على المستوردات الذي كان موزعاً على ثلاثة أسعار ، كما خفضت معدلات الفائدة الداخلية مرتين خلال عام ٢٠٠٤، و ذلك للمرة الأولى منذ ١٩٨١، و سُمح بفتح حسابات بالعملات الأجنبية.

١٨- المرسوم التشريعي رقم ٣٥ لعام ٢٠٠٥ القاضي بإحداث المصارف الإسلامية[١] .

١٩- المسوم التشريعي رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ القاضي بإحداث مؤسسات التأمين بما فيها مؤسسات التأمين التكافلي الإسلامي[٢].

في الميدان المصرفي مثلاً تم اعتماد سلسلة من سياسات التحرير و الإصلاح الرئيسية . فقد أقر مجلس الوزراء الاستراتيجية العامة للعمل المصرفي للسنوات ٢٠٠١-٢٠٠٥، الهادفة إلى:

أ- تأسيس مصارف خاصة أو مشتركة .

ب-سوق لتداول الأسهم المالية .

ت-قانون سرية المصارف .

ث- قانون النقد والتسليف .

ج- تبييض الأموال .

يضاف إلى ذلك صدر قانون جديد في حزيران ٢٠٠٠ ، يسمح للمصارف الأجنبية بإنشاء فروع لها في المناطق الحرة ، مما شجع عدة مصارف لبنانية على فتح فروع و تقديم الخدمات المصرفية ، حيث قدم مصرف لبنان التشجيع اللازم و منح الأذون لعدة مصارف للعمل في المناطق الحرة السورية كي تنشئ فروعا في المناطق السورية الحرة ، من جهة أخرى ، فإن توقع حدوث مزيد من التحرير و الانفتاح قد أدى إلى وضع من الترقب . و الواقع أن قانونا جديدا صدر في نيسان ٢٠٠١ يقضي بتنظيم الجهاز المصرفي ، هو

---

[١]- المرجع السابق، ص ح.

[٢]- المرجع السابق، ص ح.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القانون رقم ٢٨ ، الذي يسمح بإنشاء مصارف خاصة إما على شكل شركات مساهمة خاصة أو على شكل شراكة بين الحكومة (مع حصة قصوى قدرها ٢٥%) و القطاع الخاص[١] . و المهم أن هذا القانون قد سمح بوجود مساهمات أجنبية و مصارف أجنبية ، مع مستوى أقصى من الملكية بنسبة ٤٩% . بهدف تقديم حوافز إضافية لاستخدام الجهاز المصرفي و خدماته ، أصدرت السلطات أيضا قانون السرية المصرفية الذي أصبح نافذا في نيسان ٢٠٠١(كما ذكرنا سابقاً).[٢]

انطلاقاً من هذه المعطيات ، فإن برنامج الإصلاح الاقتصادي يتضمن حزمة من السياسات والإجراءات والتوجهات التي تساعد على تحقيق الازدهار ودفع عملية النمو مع تحقيق العدالة الاجتماعية على قاعدة التطوير والتحديث المفترضة. ويمكن إدراج ذلك في النقاط التالية[٣]:

أ- رفع معدلات الادخار و الاستثمار .

ب- إنهاء حالة الركود في الاقتصاد الوطني .

ت- تدعيم وتوسيع الخدمات الاجتماعية .

ث- إصلاح إداري شامل .

ج- إحداث تحول في الهيكل الصناعي و خلق ديناميكية جديدة للتطور التكنولوجي .

سوف أُحاول في المبحث الرابع من هذا الفصل بيان أهم مؤشرات الاقتصاد السوري في سنوات ٢٠٠٠ – ٢٠٠٥ (من خلال تقييم الخطة الخمسية التاسعة) للتعرف على مدى التطور الذي تم في سنوات الإصلاح الاقتصادي .

---

[١]- السعيدي، ناصر،٢٠٠٢- (إصلاح القطاع المالي في سورية). مرجع سبق ذكره ص١٢، "بتصرف".

[٢]- القانون رقم ٢٨ تاريخ ٢٠٠١/٤/١٦ (الجريدة الرسمية العدد ١٦ لسنة ٢٠٠١) المتعلق بإنشاء مصارف خاصة ومشتركة في سوريا.

[٣]- الحمش منير،٢٠٠٢- (الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي). مرجع سبق ذكره، ص٢٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أخيراً لا بد من الإشارة إلى نقطة هامة وهي أن نجاح عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية تستلزم قبل كل شيء[1]:

١- العمل المشترك الجاد لتكريس أجواء الاستقرار السياسي، تحقيق أقصى درجات التعاون الايجابي بين السلطتين التشريعية و التنفيذية و المواطنين مهما اختلفت مواقعهم من خارطة العمل الاقتصادي ، بالتفاهم على أهمية التحرك الجاد و اتخاذ القرارات الجريئة لتعديل مسار الاقتصاد الوطني نحو المزيد من النمو و التطور .

٢- تحرير الاقتصاد السوري من القيود التي تكبل حركته و تحد من قدرته على تحقيق الاستخدام الأمثل لموارده ، إزالة القيود و المعوقات التي تحد من حركة القطاع الخاص، توفير البيئة المناسبة لتشجيع رأس المال الخاص للاستثمار، تعزيز قوى السوق وعوامل المنافسة.

٣- معالجة الاختلالات الهيكلية في الموازنة العامة للدولة ، تفعيل دور الموازنة كأداة تخطيطية و العمل على إعادة ترتيب أولويات الإنفاق الاستثماري و الجاري ، و على رفع كفاءة برامج الإنفاق .

أضيف إلى ما سبق ضرورة تحقيق التعاون بين القطاعين الخاص و العام ، مع ضرورة إصلاح القطاع العام ، و إعطاء دور اكبر للقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية .

من خلال عرض واقع الإصلاح الاقتصادي حتى عام ٢٠٠٥ نجد أن الإصلاحات التي تمت خلال الخمسة عشر سنة الماضية هي إصلاحات حبر على ورق ، لكن هذه الإصلاحات لم تنفذ إلى عمق المشاكل الحقيقية التي يعاني منها الاقتصاد الوطني وأهمها ضعف البيئة التشريعية والتنظيمية التي تحكم القطاع الإنتاجي، والجمود في الهياكل والمؤسسات الإنتاجية في القطاع العام، وضعف

[1]- العبد الله الكفري، مصطفى،٢٠٠٤-(الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام ٢٠٠٢). دراسة تحليلية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، ص٣١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتفتت القطاع الخاص، والحماية الجمركية العالية للصناعة الوطنية (التي تقلل الكفاءة وتخفض الجودة وترفع كلفة المواد المستوردة)، وتدني المهارات والقدرات التكنولوجية المحلية، وضعف موارد القطع الأجنبي خارج قطاع النفط، (والمهددة بالتآكل بعد فترة من الزمن)، كما لم تنفذ إلى عمق التحديات الخارجية التي تواجهه، وهي تحديات العولمة والشراكات الاقتصادية العربية والأوروبية، ولم تقنع المستثمر المحلي والأجنبي بما فيه الكفاية ليزيد من استثماره في سورية، وبالتالي فهي لم تترك أثراً بالغاً على الاقتصاد الوطني. لذلك استمر النمو بمعدلاته المتدنية وهيمن الركود على الاقتصاد، وخاصة في السنوات السبع الأخيرة، على الرغم من الاحتياطي الكبير للقطع الأجنبي المتوفر لدى الدولة وعلى الرغم من الودائع الكبيرة المكدسة لدعم المصارف.

المبحث الرابع الخطة الخمسية التاسعة

قامت وزارة الدولة لشؤون التخطيط في سورية بإعداد الخطة الخمسية التاسعة ٢٠٠١ ـ ٢٠٠٥، بهدف تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بجوانبه المختلفة، حيث حددت الوزارات الأولويات لتنفيذ مشاريعها الاستثمارية خلال هذه الفترة وحولتها إلى وزارة التخطيط لإعداد الخطة، واقترحت الوزارة أن توزع الخطة الخمسية على مرحلتين ثلاثية وثنائية السنوات، تتحدد فيها أهداف وسياسات إجراءات إصلاحية في الفترة الأولى، وأهداف وسياسات إنمائية في الفترة الثانية. واعتمد المجلس الأعلى للتخطيط إطاراً للخطة يحقق شرطين هامين: الأول: تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي بجوانبه الأساسية المالية والضريبية والاستثمارية والمصرفية والإدارية بفعالية ودون تأخير .و الثاني: رفع الطاقة الاستيعابية للاقتصاد السوري خلال السنوات الثلاث القادمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يتضمن هذا الإطار زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمعدل سنوي وسطي قدره ٣% للمرحلة الأولى و٤% للمرحلة الثانية[١]، رفع نسبة مجموع الاستثمارات إلى الناتج المحلي الإجمالي من١٨,٢% في عام٢٠٠٠ إلى ٢٦% في عام٢٠٠٣ والى٢٧% في عام٢٠٠٥ للقطاعين العام والخاص، من المقدر أن يصل حجم الاستثمارات خلال الفترة (٢٠٠١- ٢٠٠٥) إلى حوالي(١٢٦٠) مليار ليرة سورية، حصة القطاع العام فيها ٨٦٨ مليار ليرة سورية والقطاع الخاص(٣٩٢) مليار ليرة سورية[٢].

أكد مشروع الخطة الخمسية ضرورة التركيز على زيادة الاستثمار في القطاعين العام والخاص. ورسم سياسات جديدة للاستثمار في القطاعين العام والخاص لتفعيل النمو وتوفير فرص للعمل وتوليد دخول جديدة وتحريك الطلب الداخلي، وترشيد هذا الاستثمار قطاعيا ومحليا وفقا لأولويات التنمية المطلوبة وتوزيعه بين القطاعات وترشيد استخداماته في كل من القطاعات الاقتصادية ورفع عائده الاقتصادي، وتوجيه الاستثمار لإعادة تأهيل القطاع العام والتركيز على المشاريع ذات القيمة المضافة العالية، وعلى الاستثمار في مراحل ما بعد الإنتاج الزراعي والصناعي والخدمات المكملة لها في النقل والتجارة والاتصالات والخدمات المالية والمصرفية. وتنشيط المناخ الاستثماري للقطاع الخاص من خلال تهيئة المصارف لجذب المدخرات وتوجيهها نحو الاستثمار الإنمائي. وتحسين البنية التقنية والإنتاجية وإزالة القيود والعوائق الإدارية والتنظيمية التي تعوق الاستثمار، وتعديل النظام الضريبي وتخفيف القيود والأعباء على مستوردات القطاعين العام والخاص من مدخلات الإنتاج.

---

[١]- العبد الله الكفري، مصطفى،٢٠٠٤-(الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية). مرجع سبق ذكره، ص٢٧.

[٢]- هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٦- الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الثاني: ("تقييم الخطة الخمسية التاسعة") . دمشق، ص٢١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أكد مشروع الخطة في مجال القوة العاملة والتدريب على ضرورة تبديل التركيبة التعليمية والتدريبية لقوة العمل بشكل يتوافق واتجاهات ومتطلبات التنمية وسوق العمل، تدريب الكوادر القيادية في مجال الإدارة الاقتصادية، الحد من البطالة تأمين فرص عمل للداخلين الجدد إلى سوق العمل، وبرمجة زيادة الأجور وربطها بتكاليف المعيشة. ومن المقدر أن توفر هذه الاستثمارات حوالي(٦٠٥,٠) ألف فرصة عمل ، منها (٢٣٥) ألف فرصة في القطاع العام و الباقي يوفرها القطاع الخاص حوالي(٣٧٠) ألف فرصة يضاف إليها(٤٤٠) ألف فرصة سيوفرها مشروع مكافحة البطالة[١].

(حددت المذكرة الأولويات القطاعية والاستثمارات وفرص العمل المقترحة في إطار البديل الثالث المعتمد بحيث تشكل برنامجا تنفيذيا للخطة الخمسية على صعيد تحقيق استراتيجية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية خلال السنوات القادمة أهمها زيادة الصادرات من السلع المصنعة والنصف مصنعة وتقليص نسب الصادرات من المواد الخام وتخفيض نسب المستوردات من السلع الوسيطة وزيادة نسب الاستيراد من سلع التكوين الرأسمالي، مع الأخذ بعين الاعتبار فتح الأسواق العربية خلال فترة الخطة والدخول في صناعات أساسية جديدة، مما يتطلب استثمارات كبيرة لهذا القطاع وإعطاءه الأفضلية الأولى وتخصيص استثمارات كبيرة لقطاع النقل والمواصلات من اجل جعل هذا القطاع قادرا على تأمين متطلبات النمو الاقتصادي والعلاقات التجارية والبينية مع الدول المجاورة بريا وبحريا وجويا، وتخصيص استثمارات كبيرة لقطاع الزراعة والري لاستكمال البنى التحتية وتطبيق تقنيات الري الحديثة وتحسين وسائل الإنتاج ، لأن هذا القطاع يعتبر القطاع الأول من حيث مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي و تشغيل القوى العاملة و أخيرا الاهتمام بتنفيذ برنامج البطالة الذي سيسهم في تشغيل أعداد كبيرة من المتعطلين . أكدت المذكرة في الاتجاهات

[١] – المرجع السابق مباشرة، ص٢٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساسية لبرنامج الإصلاح و التطوير في إطار الخطة القادمة على ضرورة المواءمة بين النمو السكاني و النمو الاقتصادي و الاجتماعي بما يكفل تلبية المتطلبات المتنامية للسكان و خاصة في المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و الصحية و التعليمية والثقافية)[1]. بالتالي أهم ما تضمنته الخطة ما يلي:

أهم ما تضمنته الخطة الخمسية التاسعة

١-٤-١-١ في مجال السياسات المالية و النقدية

أكد مشروع الخطة في هذا المجال على ضرورة إصلاح السياسات المالية والنقدية وإصلاح النظام المصرفي و أسعار الفائدة و تدقيقها و تغييرها حيثما يلزم لتفعيل العمل المصرفي . و ذلك في ظل الترخيص لمصارف خاصة و فتح سوق مالية ، مع التأكيد على تفعيل دور مصرف سورية المركزي كسلطة نقدية مؤثرة في المصارف. واعتماد الأسعار المبنية على التكلفة الفعلية في مجال سياسات التسعير والدعم وتحديد مبالغ الإعانات السعرية التي يجب تسديدها من الخزينة في حال التسعير الإداري اقل من الكلفة، رسم سياسات جديدة للدعم تميز بين الدعم المباشر والدعم غير المباشر وبين الدعم الإنتاجي والدعم الاستهلاكي، اعتماد معايير الكلفة الاقتصادية وهامش ربح في تحديد أسعار السلع المنتجة محليا مع الأخذ بعين الاعتبار القدرة الشرائية السائدة لمعظم السكان عند تحريك الأسعار باتجاه الزيادة. كذلك إصلاح نظام الضرائب ، و التوجه نحو الضريبة الموحدة على الدخل و التمييز في فرض الضريبة على المبيعات بين السلع الكمالية و السلع الضرورية.

[1] – العبد الله الكفري، مصطفى،٢٠٠٤– (الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية) . مرجع سبق ذكره، ص٢٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال الصناعات التحويلية و الاستخراجية

أوضح مشروع الخطة أهمية إعادة النظر في سياسات استخدام الموارد الزراعية الطبيعية ، للحفاظ على استدامتها وتحسين كفاءة استخدامها في مجال الزراعة و الري من خلال زيادة المساحات المزروعة ، الحد من التوسع في الأبنية و الإنشاءات على حساب الأرض الزراعية ، دراسة الأماكن المعرضة للانجراف أو التصحر و إقامة المشاريع لمكافحتها ، تحسين خصوبة التربة . صياغة سياسات أفضل للاستفادة من المياه وتطبيق الإدارة المتكاملة للموارد المائية وتنفيذ البرنامج الوطني بإدخال التقنيات الحديثة للري، الخروج من النظام التقليدي للرعي زيادة قطيع الثروة الحيوانية و تطوير إنتاجيتها و تحسين عروقها و تأمين الأعلاف و الأدوية البيطرية. الاستمرار في تأمين الاكتفاء الذاتي و المخزون الاحتياطي من القمح و الشعير والتحول نحو إنتاج الأصناف القاسية للقمح و تخفيض إنتاج القطن إلى الحدود التي تلبى حاجة الصناعة المحلية للحلقات التصنيعية الكاملة له و مراجعة حسابات التكاليف والعمل على تخفيضها و إعادة النظر في سياسات التمويل المصرفي الزراعي في إطار إصلاح النظام المصرف الزراعي ، و تطوير التسويق الداخلي و الخارجي و زيادة الاستثمار في الزراعة و إعادة النظر بأسلوب إدارة أملاك الدولة و إيجاد الصيغ المناسبة لاستثمارها.

في مجال قطاع الصناعة

ركز مشروع الخطة على ضرورة إعادة تأهيل القطاع العام الصناعي خلال الفترة ٢٠٠١ -٢٠٠٣ ، و إعادة النظر في البنية التنظيمية لهذا القطاع و تطبيق مبدأ الإدارة الاقتصادية و الاستقلال المالي والإداري للشركات ، و إخضاع المؤسسات و الشركات لأحكام قانون التجارة من حيث تحديد سياسات التسعير و الاستخدام و الأجور و الأخذ بآلية السوق فيما يتعلق بالمنافسة و الربح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و الجودة و السعر و الحد من تعدد الجهات الوصائية و الرقابية . و العمل على تعديل التركيبة التعليمية للعاملين في هذا القطاع بحيث يتم تدريجيا إحلال المؤهلين علميا وفنيا محل المتسربين. كما أكد على ضرورة نقل التقانة الإنتاجية وتوطينها واستثمارها وتفعيل نشاط الصناعات الغذائية للاستفادة من الفائض في المنتجات الزراعية والحيوانية، والتوسع في الصناعات النسيجية أفقياً وعمودياً، والدخول في مجال تصنيع الخيوط الطبيعية و الممزوجة و تصدير الكميات الفائضة منها ، و التوسع في الصناعات البتروكيميائية و الكيميائية و الأسمدة و تكرير النفط ، و إقامة مجمعات في هذا المجال برؤوس أموال مشتركة داخلية و خارجية و ذات تقانة عالية ، و التوجه نحو إقامة الحدائق التكنولوجية ، التي تشمل صناعة المعلومات و البرمجيات و أجهزة التحكم ، و توسيع استخدام المعلوماتية و تسهيل نقل التقانة الحديثة في مجال علوم الأرض و استثمار الموارد المائية ، و تعزيز كفاءة القطاعين العام و الخاص في تلبية حاجات السوق المحلية من المنتجات الصناعية ، و تعزيز صناعة النفط.

في مجال قطاع النقل و المواصلات

في مجال النقل و المواصلات أكد مشروع الخطة على ضرورة تطوير قطاع النقل بحيث تتوافق طاقاته مع تطور متطلبات القطاعات الإنتاجية و الخدمية الأخرى ، تفعيل دور القطاع العام و الخاص و المشترك في مجال النقل زيادة الإنتاجية في هذا القطاع من خلال استثمار الوقت و الطاقة البشرية و التجهيزات ، و التوسع الانتقائي من خلال توظيف استثمارات جديدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال التجارة الخارجية

دعا مشروع الخطة في مجال التجارة الخارجية إلى ضرورة تحسين موقع الصادرات السورية في الأسواق الخارجية ، البحث عن أسواق تصديرية جديدة ، تغيير بنية الصادرات باتجاه تصدير السلع المصنعة أو نصف المصنعة ، تحسين جودة المنتجات المصدرة و خدمات التخزين و الشحن و التسويق إيجاد ترتيبات محددة لرفع قدرة المنتجات المحلية على المنافسة بالتلازم مع تحرير المبادلات التجارية العربية و اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى . تفعيل الاتفاقيات الاقتصادية العربية و التجارية الموقعة بين سورية و عدد من الدول العربية تعزيز التعاون الاقتصادي و التجاري و الفني بين الدول الأعضاء في منظمة المؤتمر الإسلامي . كذلك مع دول آسيا و تركيا ، تعزيز التعاون بين سورية و دول الاتحاد الأوروبي لإقامة شراكة سورية أوروبية متوازنة.

بعد هذا العرض الموجز لما جاء في الخطة الخمسية التاسعة سوف نعمد إلى تقييمها من خلال :

أهم المؤشرات الاقتصادية في سورية.

أولاً: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

حددت الخطة الخمسية التاسعة معدل نمو وسطي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٣ بما يقارب ٣% وللفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٥ بما يقارب ٤% أي بمعدل وسطي سنوي ٣,٥% لكامل سنوات الخطة . بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة 5% ، حيث وصل معدل النمو إلى 4.9% و5.9% و1.2% و8.5% للأعوام ٢٠٠١و ٢٠٠٢و و٢٠٠٤ على التوالي ، و4.7% لعام ٢٠٠٥.[١]

[١] – انظر الجدول رقم (٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ـ دراسة القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في سورية :

سوف نوضح هذه الدراسة من خلال الجدول التالي :

جدول (٤) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات (بالأسعار الجارية، بمليارات الليرات السورية)، خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة

	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	معدل النمو(%) ٢٠٠١ـــ ٢٠٠٥		نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي(%) ٢٠٠٦- ٢٠١٠	
						مخطط	منفذ	مخطط	منفذ
	242	261	254	257	276	3.8	3.6	25	25
حويلية	74	80	75	93	74	41.7	32	6	7
ستخراجية	195	168	165	197	193	0.8	-3.2	25	18
باء	7	16	8	8	8	12.8	16	1	1
يد	28	29	39	33	48	3.1	13	3	3
ة والمفرق	149	168	164	201	234	5.7	12	17	17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المواصـــــلات	121	133	147	122	126	2	2.6	13	13
ن والعقارات	32	34	39	47	51	7.6	9.4	4	4
ت المجتمـــــع شخصية	102	117	127	148	147	3.1	8.6	12	12
	950	1006	1018	1105	1157	3.4	-	100	1000
ناتج (%)	4.9	5.9	1.2	8.5	4.7	3.7	5	-	-

المصـــدر: (المكتـــب المركـــزي للإحصـــاء، المجموعـــة الإحصـــائية لعـــام ٢٠٠٥، و٢٠٠٦، الجـــــــــداول (٥/١٣)و(٥/١٣) و(١٦/٩) و(١٦/٩)، ص١٩١، ص١٩١، ص٥٣٠ ,ص٥٣٠ علـى الترتيـب)،(معـدل النمـو ونسـبة المسـاهمة فـي النـاتج (المخططـين) مصـدرهما، هيئـة تخطـيط الدولـة)، (الخطـة الخمسـية العاشـرة، الفصـل الثـاني" تقيـيم الخطـة الخمسـية التاسـعة"، ص١٩-ص٢٠)، معـدل النمـو ونسبة المساهمة في الناتج (المنفذين) من إعداد الباحث.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١- على صعيد النمو القطاعي، كان معدل النمو سلبياً في القطاع الإستخراجي وحققت الصناعة التحويلية معدل نمو إيجابي ولكنها اقل من المستهدف كما هو الحال بالنسبة لقطاع الزراعة الذي انخفض معدل نموه الفعلي عن المخطط ولكن بشكل صغير جداً، وحققت القطاعات الباقية معدلات نمو تفوق المعدلات المخططة.

٢- زادت مساهمة قطاع الصناعة التحويلية حيث وصلت إلى٧% من الناتج المحلي الإجمالي، في حين حافظ كلاً من قطاع الزراعة وقطاع النقل وقطاع المال والتأمين والعقارات وقطاع الماء والكهرباء على نسبة مساهمتها في الناتج، أما الصناعة الإستخراجية انخفضت نسبة مساهمتها إلى١٨%.

٣- تباينت مساهمة القطاعات الاقتصادية في معدل النمو الفعلي الذي بلغ ٤,٩% حيث كانت على التوالي ٢٥% للزراعة، ١٨% للصناعة الإستخراجية،٧% للصناعة التحويلية، ١% للماء والكهرباء، ٣% للبناء والتشييد، ١٧% للتجارة، ١٣% للنقل، ٤% للمال والتأمين والعقارات، ١٢% للخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص)

جدول رقم (٥) التكوين الرأسمالي خلال فترة الخمسية التاسعة (بملايين الليرات)

البيان / السنوات	التكوين الرأسمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠			الناتج الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة	معدل النمو(%)			نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (%)		
	عام	خاص	المجموع		عام	خاص	إجمالي	عام	خاص	إجمالي
2001	117137	81023	198160	950000	18	43	27	13	9	22
2002	125192	81377	206569	1006000	7	0.4	4.2	13	9	22
2003	160130	88636	248766	1018000	28	8.9	20	16	9	25
2004	141330	159680	301010	1105000	-12	80	21	14	16	30
2005	167155	179582	346737	1157000	18	12	15	15	16	31
2001-2005	142189	118060	260248	1047000	12	29	18	14	12	26

المصدر: بالاعتماد على: (المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠، جدول رقم ١٥/٣٧)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

- بلغ وسطي معدل النمو السنوي للاستثمار الإجمالي خلال فترة الخطة التاسعة ١٨% بزيادة بلغت نحو ٦ نقاط عما هو مخطط، ويعود ذلك إلى محافظة وسطي معدل نمو الاستثمار العام على المعدل المخطط (١٢%) ، وازدياد معدل نمو الاستثمار الخاص عن المعدل المخطط(١١%)، بنحو ١٨ نقطة. نتيجة لذلك وصلت نسبة مساهمة الاستثمار الفعلية في الناتج المحلي الإجمالي ٢٦% موزعة إلى ١٢% للاستثمار الخاص و١٢,٥% للاستثمار العام، مما جعل حصة الاستثمار الخاص من إجمالي الاستثمارات تصل إلى ٤٤% والقطاع العام نحو ٥٦%*، وبالنتيجة فقد أضحى الاستثمار الإجمالي الفعلي أعلى مما هو مخطط بما يعادل ٢ نقطة حيث كان مخطط له أن يبلغ ٢٤% وسطياً .

مع الإشارة إلى أنه نتيجة الإجراءات التي قامت بها الحكومة لتشجيع الاستثمار سواءً من حيث تخفيض الشرائح الضريبية على الدخل أو من حيث السياسات الاقتصادية المحفزة للقطاع الخاص لأداء دورها في عملية التنمية، وتبسيط الإجراءات الإدارية لإقامة المشاريع التنموية فقد تضاعفت حجم الاستثمارات الإجمالية للمشاريع من (٤٧ مليار ل.س) في عام ٢٠٠٢ إلى (٩٥ مليار ل.س في عام ٢٠٠٣ وبلغ (٢٠٣ مليار ل.س) عام ٢٠٠٤، كما بلغ حجم استثمارات المشاريع المشملة حتى ٢٠٠٥/٩/٣٠ حوالي /٢٣٢/ مليار ل.س[١].

* تم حساب هذه القيمة من الجدول السابق كما يلي = (٢٦/١٢)*١٠٠

[١]- هيئة تخطيط الدولة، الخطة الخمسية العاشرة، ٢٠٠٦، الفصل الثاني "تقييم الخطة الخمسية العاشرة، مرجع سبق ذكره، ص٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثا: التجارة الخارجية

يوضح الجدول التالي التطور الملحوظ في الميزان التجاري خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة .

جدول رقم (٦) الميزان التجاري خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة بالأسعار الجارية

السنوات	السلع والخدمات بالأسعار الجارية (بملايين الليرات السورية)				نسبة الصادرات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة المستوردات إلى الناتج المحلي الإجمالي	نسبة إجمالي التجارة إلى الناتج الإجمالي
	الصادرات	المستوردات	الفائض+ أو العجز-	الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق			
2001	359278	296893	62385	974008	0.37	0.30	0.67
2002	404102	324176	79926	1016519	0.40	0.32	0.72
2003	345964	315151	30813	1067265	0.32	0.30	0.62
2004	512445	477186	35259	1253943	0.41	0.38	0.79
2005	618278	588876	29402	1479667	0.42	0.40	0.82

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصـــدر: (المكتـــب المركـــزي للإحصـــاء، المجموعـــة الإحصـــائية لعـــام ٢٠٠٦، الصـادرات والـواردات مـن الجـدول رقـم ١٦/٤٥) ، (والنـاتج المحلـي الإجمـالي مـن الجدول رقم ١٦/٢٢)، والنسب حسبت من قبل الباحث

نلاحظ من الجدول السابق ما يلي:

١- أن الصـادرات فـي جميـع سـنوات الخطـة هـي أكبـر مـن المسـتوردات ممـا يحقق فائض في الميزان التجاري
٢- معـدل نمـو الصـادرات الوسـطي الفعلـي أقـل مـن ٣% سـنوياً فـي حـين كـان معدل نمو المستوردات ٤% وبانخفاض قدره ٤% عما هو مخطط.
٣- تراجـع وسـطي نسـبة المسـتوردات إلـى النـاتج المحلـي الإجمـالي مـن (٣٤%) المخطط إلى (٣٣%) المنفذ.
٤- ارتفـع وسـطي نسـبة الصـادرات إلـى النـاتج مـن (٣٢%) المخطـط إلـى (٣٨%) المنفـذ. ممـا يـدل علـى تطـور ميـزان المـدفوعات وبشـكل خـاص الميزان التجاري.

لكـن مـن خـلال تتبـع سـنوات الخطـة الخمسـية التاسـعة يتبـين لنـا أن هـذا الفـائض يخفي العديد من الاختلالات أهمها:

أ- ضـعف القاعـدة الإنتاجيـة والخدميـة وعـدم قـدرتها علـى المنافسـة الداخليـة والخارجية.
ب-اعتماد متزايد على الصادرات النفطية والمواد الخام الأخرى.
ت-ضعف وانخفاض الإيرادات الخدمية (السياحة والنقل).
ث-استيراد عالٍ لخدمات السياحة والنقل والمال والتأمين.
ج- ضـعف حجـم الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر وتوجهـه إلـى قطـاع الطاقـة (الـنفط والغاز)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح- وجـــود القيـــود الجمركيـــة وغيـــر الجمركيـــة التـــي أعاقـــت حركـــة التجـــارة الخارجية.

خ- تركـــز الصـــادرات فـــي عـــدد محـــدود مـــن الســـلع بالإضـــافة إلـــى محدوديـــة الأسواق الخارجية.

د- تزايـد المسـتوردات مـن السـلع الاسـتهلاكية، وعـدم انعكـاس المسـتوردات مـن السلع الوسيطة والرأسمالية على زيادة الصادرات المصنعة.

ممـا يسـتدعي إلـى تنفيـذ سياسـات مناسـبة تهـدف إلـى معالجـة تلـك الاخـتلالات مـن خـلال: فـتح أسـواق جديـدة، تحويـل الميـزة النسـبية إلـى ميـزة تنافسـية، تحسـين المناخ الاستثماري، تنويع المنتجات، الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.....الخ.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رابعا: حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

جدول رقم (٧) نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة (بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة)

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠١-٢٠٠٥
الناتج المحلي الإجمالي	950245	1006431	1017619	1105581	1157386	1047052
نصيب الفرد (ل.س)	57243	59239	58580	62138	63582	60156
وسطي معدل النمو (%)	2.5	٣,٤	-1	5.7	2.3	٢,٦

المصدر: (المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠، جدول رقم١٥/٢٠)

من الجدول السابق نجد أنه قد بلغ وسطي معدل نمو حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ٢,٦% خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة ، و كانت هذه الحصة قد تراجعت عام ٢٠٠٣. إلى (-١%) علماً بأن حصة الفرد من الناتج بالقيمة المطلقة لعام ٢٠٠٢ كانت قد بلغت (٥٩٢٣٩ ل.س) أي أنها كانت اكبر من حصته لعام ٢٠٠٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و قد دلت الدراسات على بروز ظاهرة اتساع دائرة الفقر في سورية بشكل ملحوظ ، حيث تزايد أعداد الفقراء في المجتمع ، و الذين بلغت نسبة من هم تحت خط الحد الأدنى للفقر ١١,٤%من السكان أي ما يزيد عن المليونين مواطن و بلغت نسبة إجمالي المواطنين دون الحد الأعلى للفقر أكثر من ٣٠% من السكان[١]. ترافق ذلك بتراجع العدالة في توزيع الدخل حيث ارتفع معامل جيني* إلى ٣٧% بالتالي كانت عوائد النمو الاقتصادي لصالح الأغنياء أكثر منها للفقراء.

خامسا: السياسة النقدية

هدفت الخطة التاسعة إلى تحقيق توازن اقتصادي بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية بحيث يعكس استقرار الأسعار عن طريق استهداف التضخم والوصول بمعدلاته إلى أدنى حد ممكن، ويوضح الجدول (٨) تطورات معدلات التضخم خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة.

الجدول (٨) تطور معدلات التضخم في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة

---

[١]- مرزوق، نبيل، ٢٠٠٥-(دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي) . ندوة الثلاثاء الاقتصادي في ٢٠٠٥/١٢/٦، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، ص١.

*يعتبر معامل جيني من المقاييس الهامة والأكثر شيوعا في قياس عدالة توزيع الدخل، وتعتمد فكرته على منحنى لورنز، ويمتاز معامل جيني بأنه يعطي قياسا رقميا لعدالة التوزيع، وتتلخص فكرته بحساب المساحة المحصورة بين منحنى لورنز وبين خط المساواة (الخط القطري الواصل بين نقطة الأصل والنقطة (١،١) في الرسم البياني) وقسمة هذه المساحة على ٠,٥، وذلك لأن مساحة المثلث المحصورة بين خط التساوي والاحداثيين الأفقي والعمودي تساوي ٠,٥، لذا فأن معامل جيني ينحصر بين الصفر والواحد، حيث يكون صفرا عندما ينطبق منحنى لورنز على خط التساوي وتكون المساحة مساوية للصفر ويكون عندها توزيع الدخل متساويا لجميع أفراد المجتمع (التوزيع الأمثل للدخل)، بينما يكون معامل جيني مساويا للواحد عندما ينطبق منحنى لورنز على الخط الأفقي والخط العمودي وتكون المساحة بين خط التساوي ومنحنى لورنز تساوي ٠,٥ وتكون عندها قيمة معامل جيني مساوية للواحد الصحيح وفي هذه الحالة يكون توزيع الدخل في أسوأ أحواله. إذن كلما كانت قيمة معامل جيني صغيرة كلما كانت عدالة توزيع الدخل أفضل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السنة	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠١-٢٠٠٥
معدل التضخم	-٠,٤٥%	٢,٣٠%	٣,٥٥%	٥%	٦%	٣,٢٨%

المصدر: (هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٦)-(الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الثاني تقيم الخطة الخمسية التاسعة، ص٢٨)

يلاحظ من معطيات الجدول السابق أن اتجاه معدل التضخم في سنوات الخطة الخمسية التاسعة كان نحو الزيادة إلا أن وسطي معدل التضخم لسنوات الخطة قد بلغ (٣,٢٨%) مسجلاً انخفاضاً عن وسطي السنوات الخمس السابقة ، مما يدل على أن السياسات المالية و النقدية المستخدمة لتحقيق التوازن بين التدفق السلعي و النقدي قد حققت أهدافها في المحافظة على استقرار نسبي في الأسعار ، و ضبط معدلات التضخم عند حدود معينة و المحافظة على القوة الشرائية لليرة السورية .

سادسا: المالية العامة

إن زيادة الحصيلة الضريبية من خلال تنويع المصادر للإيرادات المحلية ، ينتج عن تحسين كفاءة الإدارة الضريبية و شفافية الاستعلام و التحصيل الضريبي ، لكن ذلك أمر لم يتم الأخذ به بالشكل الكافي خلال الخطة الخمسية التاسعة كي تصبح العوائد و الإيرادات الضريبية الرديف الأساسي للموازنة العامة ، خاصة في ظل تراجع الإيرادات النفطية، و إن ظهرت أخيراً مؤشرات تدل على تحسن أداء التحصيل الضريبي رغم تخفيض معدلات الضريبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يوضح الجدول (٩) حجم الإيرادات المحصلة والنفقات الإجمالية بشقيها الجاري والاستثماري ونسبة العجز إلى الناتج الفعلي للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥ .

الجدول (٩) تطور الإيرادات الضريبية المحصلة خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة

البند		2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات	المخطط	239000	284000	304000	295000	306000	356000
	المنفذ	245574	305286	301660	322044	342465	356000
	%	102.75	107.8	99.2	109.2	111.9	100
النفقات	المخطط	275400	322000	356389	420000	449500	460000
	المنفذ	246193	274831	314050	353651	405145	460000
	%	89.4	85.4	88.1	84.2	90.1	100
النفقات الاستثمارية	المخطط	132000	161000	184000	211000	217000	180000
	المنفذ	94895	110070	135718	147700	156648	180000
	%	71.9	68.4	73.8	70	72.2	100

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنفاق الجاري	المخطط	143400	161000	172389	209000	232500	280000
	المنفذ	151298	164761	178333	200780	248497	280000
	%	105.5	102.3	103.4	96.1	106.9	100
العجز/الفائض		0.07-	3.2	1.3-	3-	5.2-	7.8-

المصدر: (هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٦)- (الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الثاني تقيم الخطة الخمسية التاسعة، ص٢٧)

مما سبق نجد أن الخطة الخمسية التاسعة، على المستوى الاقتصادي، شهدت تحولات جذرية تمثلت في فتح الاقتصاد الوطني أمام الاستثمار الخاص في مجالات كانت مقتصرة في الماضي على القطاع العام، كالمصارف والتأمين ونشاطات عديدة أخرى. كما تم في الفترة ذاتها تهيئة البيئة اللازمة لقطاع الأعمال عن طريق إصدار وتعديل وتحديث مجموعة كبيرة من القوانين والتشريعات (تم ذكرها في المبحث السابق).

كانت الخطة الخمسية التاسعة، قد شرعت باعتماد التخطيط التأشيري، بإعادة هيكلة الاقتصاد الوطني، من أجل تهيئته وتحفيزه لمرحلة جديدة من مراحل التطور، تتميز بالكفاءة العالية والإنتاجية المرتفعة والتنافسية التي تعزز الاقتصاد الوطني بين اقتصاديات المنطقة والعالم. وقد أتاح ذلك المناخ الاقتصادي الجديد، تحسن في معدلات النمو الذي كان سالباً في السنوات الأخيرة من عقد التسعينات، حتى وصل عام ٢٠٠٥ إلى نحو ٤%. كل ذلك يهيئ البيئة الملائمة للخطة الخمسية العاشرة لترسيخ مشروع الإصلاح الاقتصادي وتحسين الأداء بشكل عام، في سبيل التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي (الذي سيتم استعراضه في الفصل الثاني من هذه الدراسة).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني:

السوق الاجتماعي والاقتصاد السوري

مقدمة:

إن هوية الاقتصاد السوري و لفترة طويلة كانت مثار جدل بين آليات السوق ، و حرية السوق ، و السوق الاجتماعي أو السوق الاشتراكي فدستور الجمهورية العربية السورية عام١٩٧١ تضمن أن الاقتصاد السوري هو اقتصاد اشتراكي مخطط ، مع أن النهج الاقتصادي الذي اعتمدته الحركة التصحيحية عام ١٩٧٠ هو التعددية الاقتصادية ، أي مساهمة كافة القطاعات الاقتصادية (العام – الخاص-المشترك) في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية[١]. والإجراءات الاقتصادية الحكومية خلال العقود الثلاثة الماضية، كانت إجراءات علاجية لأوضاع و مستجدات اقتصادية عاشتها سورية ، دون أن يكون هناك إستراتيجية اقتصادية تلتزم بها الحكومات المتعاقبة و تحدد المسار و الاتجاه السليم في المجال الاقتصادي ، مع التنويه بأن اعتماد أي نموذج للاقتصاد في أي بلد لا بد وأن يراعي خصوصيات هذا البلد ، و درجة تقدمه ، و العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية القائمة ، و تراثه و تقاليده الوطنية [٢].

بقيت مسألة تحديد هوية الاقتصاد السوري مثار جدل ونقاش بين المهتمين بالشأن الاقتصادي في سورية إلى أن تم حسم هذا الجدل باعتماد هوية جديدة للاقتصاد السوري وهي اقتصاد السوق الاجتماعي (بموجب قرار المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي).

---

[٢]– د. الحمش، منير، ٢٠٠٥– (القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي) .ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، ص٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذلك سوف أحاول الإجابة عدة تساؤلات، والتي تشكل مباحث هذا الفصل و هي :

١- ما هو نظام اقتصاد السوق الاجتماعي؟ كيف نفهمه ؟ ما هي مقدماته التاريخية ؟

٢- ما هي إمكانية الاستفادة من التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية؟

٣- ما هو واقع التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية منذ عام ٢٠٠٥ وحتى الآن؟

٤- ما هو دور الخطة الخمسية العاشرة في تعزيز التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية؟

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول ماهية اقتصاد السوق الاجتماعي

المقدمات التاريخية لاقتصاد السوق الاجتماعي

بدأ نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في أكثر الدول الأوربية الغربية تطوراً وخصوصاً تلك التي حكمتها أحزاب اشتراكية ديمقراطية كبريطانيا والدول الإسكندنافية عموماً وألمانيا الاتحادية والنمسا وفرنسا وإيطاليا، فقدت دعمت هذه الأحزاب وقياداتها هذا النظام لأنها تتبنى قضايا العمال ووضعت القوانين لمعالجتها في إطار حوار اجتماعي متعدد الأطراف. فقامت الدول المذكورة بترشيد السوق لتحقيق المزايا الاجتماعية، طبقت النظام الجديد على إنه نظام اقتصادي سياسي اجتماعي يتحدد بتقاطع المصالح للفئات الاجتماعية من جهة، يقوم على استخدام جزء من الفائض الاقتصادي للتوسع الاستثماري والإنماء الاقتصادي والأمن الوطني الاستراتيجي، واستخدام جزء آخر منه للخدمات الاجتماعية والإنماء الاجتماعي من جهة أخرى. كان الهدف من هذا النظام تحقيق التنمية الاقتصادية بالتلازم مع تخفيف الأعباء المعيشية على الفقراء، تأمين الخدمات الأساسية للفئات الاجتماعية الفقيرة والعاملة بأجر، خاصة الصحة والتعليم والسكن وتوفير مياه الشرب والحاجات الاجتماعية الأساسية وتسهيل حصولهم عليها[1].

[1]- حمزة. نبيلة، ٢٠٠٣- (نماذج السياسات الاجتماعية :التجربة التونسية ودلالاتها). سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك، ص١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قد ساعد على ظهور هذا النظام في الدول الرأسمالية الصناعية المتطورة عاملان أساسيان[1] :

العامل الأول: إن قيام الثورة الصناعية في دول أوروبا الغربية ثم الولايات المتحدة الأميركية في القرن التاسع عشر، و الزّج بالعمال و النساء و الأطفال بعد سحبهم من الريف و الزراعة ، في المصانع واستخدامهم المتزايد في عملية الإنتاج بأجور مخَفضة ، أدى إلى ظهور الاحتجاج الاجتماعي و الدعوة المتزايدة إلى الاشتراكية و الشيوعية . بعد الحرب العالمية الأولى قامت الدول الرأسمالية الأوروبية بقمع الثورات والانتفاضات وأعمال التمرد العمالية، كما في ألمانيا حيث اتّحدت الرأسمالية والنازية، في إيطاليا اتّحدت الرأسمالية المهزومة في الحرب بالفاشية. في تلك الفترة بُنيت المدن الجديدة وأُمّنت الخدمات ولكنها لم تكن بالمستوى المطلوب، وأُقر مبدأ مجانية التعليم، كما ظهرت شركات عامة مثل "فولكسفاكن" للسيارات وشركة النفط الحكومية "أيمي".

أدت أزمة الكساد الكبرى في عام ١٩٢٩(التي حدثت في العديد من الدول الغربية وقذفت بملايين العمال خارج سوق العمل إلى البطالة)، إلى إحداث أزمة اجتماعية وفكرية عميقة للغاية ودفعت الكثير من العمال إلى تبني الأفكار الاشتراكية والشيوعية. هذا أدى إلى دخول الرأسماليين الجدد في معارك عنيفة مع عمال المصانع مما دفع الدولة إلى التدخل طرفًا وسيطًا في هذا النزاع الاقتصادي والاجتماعي[2]، وقامت بصياغة تسويات تاريخية وعقود اجتماعية مع قادة العمال والنقابات فيها. وقد تزامنت هذه الأحداث مع ظهور فكر اقتصادي جديد قاده المفكر "كينز" يدعو الدولة إلى إقامة مشاريع لتأمين فرص عمل لتشغيل الأيدي العاملة. أما في الدولة السوفيتية فقد دعت الأحزاب الشيوعية في

---

[1]- الزعيم، عصام، ٢٠٠٦- (اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية). وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، منتدى السياسات الزراعية، إعداد نوال نعمة، دمشق، ٢٠٠٦/٤/١٣، ص٦.

[2]- الزعيم، عصام،٢٠٠٥- (الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية لاقتصاد السوق الاجتماعي ودلالته الاستراتيجية). المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد٥٢، دمشق، ص١٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فتـرة الحـرب البـاردة لقيـام نظـام اجتمـاعي عـادل واعتمـاد إسـتراتيجية اقتصـادية واجتماعيـة عمادهـا التصـنيع الثقيـل وتطـوير الاقتصـاد السـوفيتي و رفـع مسـتوى المعيشة بصورة مستمرة في إطار التخطيط الاشتراكي المركزي[1] .

العامـل الثـاني : ظهـور الأنظمـة الديمقراطيـة الاجتماعيـة فـي الـدول الأوروبيـة و الأميركيـة، و عقـدها تسـويات تاريخيـة مـن خـلال مزاوجـة المصـالح بـين العمـال و الرأسـماليين، و بـين النقابـات العماليـة ، و ذلـك برعايـة الدولـة و ضـماناتها . ممـا أتـاح قيـام تعـاون اقتصـادي و اجتمـاعي ثلاثـي بـين الدولـة "المحايـدة" ، و كـل مـن أربـاب الصـناعة و المـال و الاقتصـاد ، قـادة النقابـات و جمـاهير العمـال ، فأسسـوا جميعـاً نظـام اقتصـاد السـوق الاجتمـاعي . حيـث لا تتـرك النشـاطات الاقتصـادية فيـه لآليـات السـوق وحـدها ، إنمـا تقـوم الدولـة بضـبطها و توجيههـا لترشـيد فعلهـا الاقتصـادي و الاجتمـاعي ، و تخفيـف تقلباتهـا ، و معالجـة مظـاهر الغـش أو الاحتكـار أو الإغـراق التجـاري فيهـا ، و تصـحيح اخـتلال الـدخول الاجتماعيـة بفعلهـا ، كـذلك إيجـاد فـرص العمـل للحـد مـن البطالـة ، التـأمين علـى العمـال ، مـنح التقاعـد المعاشـي ، تأمين السكن ، حتى تحول بذلك دون اتجاههم نحو الشيوعية و تبني عقيدتها .

لقـد سـاعد علـى تطبيـق هـذه الإصـلاحات الاجتماعيـة التطـور الصـناعي الكبيـر لهـذه الـدول ، و تحقـق بفضـل إنتاجهـا الكبيـر فائضـاً اقتصـادياً كبيـراً و قيمـاً مضـافة عاليـة فـي الصـناعة التحويليـة و الخـدمات المتطـورة ، و تسـتطيع بالتـالي أن تقتطـع جزءاً معتبراً من هذا الفائض لصرفه في التنمية الاجتماعية[2].

[1] – الحمس، منير،٢٠٠٥– (أمسية حوارية كيف نفهم اقتصاد السوق الاجتماعي؟ وكيف نطبقه؟). إعداد: عبد القادر النيال، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٢٥، ص١١.

[2] – الزعيم، عصام،٢٠٠٦– (اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية) . مرجع سبق ذكره ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي

إن الليبرالية المنظّمة (التي انبثقت عن "مدرسة فرايبوك"*وكما قدمها " الفريد مولر ارماك" و "لودفيغ إيرهارد") ، تعني أن مختلف مجالات الحياة الفردية ، لا توجد منعزلة عن بعضها ، و لا يمكن صياغتها وفق مبادئ و قواعد متناقضة ، لأن تشابك و تداخل النظام العام ، يفترض التنسيق بين مختلف أجزائه و عناصره المكونة له ، والتي يمكن أن تعمل عملها ، فيما إذا تم صياغة مجمل مبادئ و قواعد هذا النظام ، بشكلها المتكامل مع بعضها البعض .هذه الوحدة المتكاملة ، لقواعد و مبادئ النظام الاجتماعي ، يجب أن تعكس معايير الليبرالية السياسية ، إنها حرية الفرد ، التي يجب أن تصان في جميع مجالات الوجود الإنساني في ظل شروط الندرة الاقتصادية الطبيعية، واختلاف المصالح الداخلية الموجودة في كل مجتمع[١].

يعتبر البعض أن نهج (اقتصاد السوق الاجتماعي) ينطلق من هنا ، من هذا التداخل و الاندماج بين م+

تختلف مجالات الحياة و أجزاء النظام العام ، حيث تحتل مبادئ العدالة و المساواة و تكافؤ الفرص و الضمانات و الخدمات الاجتماعية المرتبة الأولى من سلم الاهتمامات ، بالتالي فهو من حيث الجوهر محاولة للجمع بين قوانين الاقتصاد الحر و مبادئ تتعلق بالجانب الاجتماعي[٢].

مما سبق نستنتج أن المبادئ الأساسية لاقتصاد السوق الاجتماعي هي[٣]:

١- بناء نظام أسعار فعال للسلع والخدمات و أسواق المال .

---

*مصطلح (فرايبوك) يشكل مدرسة لمجموعة من الاقتصاديين الألمانيين في الأربعينات، الذين صبوا جملة أفكارهم في تصورهم عن إجمالي النظام والقانون.

[١]- رادكه، ديتلاف،٢٠٠٥-(اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية) . ترجمة، دار الرضا للنشر، دمشق، ص٣٨، "بتصرف".

[٢]- مجموعة من الباحثين، ٢٠٠٩- (اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق). سلسلة دراسات اقتصادية، نون٤ للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، ص٣٧.

[3]-Konrad-Adenauer-Stiftung, 2008 "Freedom and Order for more Justice" Regional Program Near East / Mediterranean, Amman, p14.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- سياسة نقدية تتأسس على استقرار قيمة النقد .

٣- ضمان حرية التعامل و النفاذ إلى الأسواق .

٤- حرية تملك و سائل الإنتاج .

٥- مبدأ الالتزام والمسؤولية المتكاملة لمالكي وسائل الإنتاج عن ملكيتهم .

٦- حرية التعاقد .

٧- ثبات و استقرار السياسة الاقتصادية .

انطلاقاً من هذه المبادئ التأسيسية، تشتق مبادئ ناظمة ، و قواعد تحدد السياسة الاقتصادية للدولة وتعمل بموجبها . و تبني سياسة فاعلة على مستوى دعم الصناعة ، تطوير التقانة، البنية التحتية للاقتصاد والمجتمع، وتبني سياسة اجتماعية شاملة ، من أجل تضييق فجوة التفاوت الاجتماعية و تخفيضها، تدريجياً ، من خلال [١]:

١- المراقبة المستمرة للاحتكارات .

٢- السياسة البناءة للدخل لإعادة توزيعه و تصحيح اختلالاته تلقائياً عبر السوق .

٣- المحاسبة الاقتصادية وفقاً لمبدأ الأسباب .

[١]- سليمان، حيان، ٢٠٠٥- (اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبي). ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر، حول قضايا اقتصادية راهنة، دمشق من٢٠٠٥/١١/٢٢ولغاية٢٠٠٦/٦/٣٠، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، ص٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي

يرتكز مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي على محورين اقتصادي و اجتماعي ، و يقوم على التوازن بين نظام السوق القائم على التفاعل بين العرض والطلب مبدأ المنافسة وتحقيق الربح من جهة، نظام الرفاه والتنمية الاجتماعية باعتبارها غاية النشاط الاقتصادي والاجتماعي والأداة المثلى لتحقيقه في الوقت نفسه من جهة أخرى ، أي أن نظام اقتصاد السوق الاجتماعي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي في إطار السوق وإلى تحقيق التنمية الاجتماعية في آن واحد[1] .

لتوضيح هذا المفهوم بشكل أوسع سوف نطرح بعض الأسئلة الهامة حول هذا الموضوع و هي :

- ما هو الفرق بين اقتصاد السوق و اقتصاد السوق الاجتماعي ؟
- ما هو دور الدولة الاقتصادي و دورها الاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي ؟
- هل نظام اقتصاد السوق الاجتماعي قابل للتحقق ببعديه الاقتصادي و الاجتماعي؟ و كيف تتم الموازنة بين البعدين ؟
- ما هي آليات اقتصاد السوق الاجتماعي ؟

[1] – الزعيم، عصام،٢٠٠٦– (اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية) . مرجع سبق ذكره، ص٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفرق بين اقتصاد السوق و اقتصاد السوق الاجتماعي

عـرف(شـارل أيلنـد يلـوم) اقتصـاد السـوق : بأنـه خـروج مـن النظـام ألبطريكـي*، و هـو تشـكيلة اجتماعيـة تـولي دوراً أساسـياً لقـوانين السـوق القائمـة علـى العـرض و الطلـب هـذه التشـكيلة تتـأقلم مـع قـوانين السـوق إذا كانـت جيـدة و تحـاول تعـديلها إذا كانـت سـيئة[1].فاقتصـاد السـوق : هـو الاقتصـاد الـذي يلعـب السـوق فيـه دورًا أساسـيًا وفقًـا لرغبـات الفـاعلين فيـه . لـيس مـن الضـروري أن يلتقـي المتعـاملون فـي مكـان جغرافـي محـدد . لكـن مـن الضـرورة التقـاء الرغبـات لتتشـكل الأسـواق ، فالسـوق هـو آليـة مدروسـة تقـوم بتنسـيق عمـل النـاس و الأنشـطة الاقتصـادية مـن خـلال تلاقـي قـوى العـرض و الطلـب ، و تتحـدد بـذلك الأسـعار ، و لقـد وضـعت دول الاتحاد الأوربي خمسة مبادئ لاقتصاد السوق وهي[2]:

١- الحد من تدخل الحكومات في قوانين السوق .
٢- التزام الشركات في سلوكها الاقتصادي بقواعد العرض و الطلب .
٣- الاعتماد في التسعير على أساس عوامل الإنتاج .
٤- السعي للعمل ضمن بيئة تجارية بعيدة عن الدعم و الإغراق .
٥- اعتماد أسلوب التسعير الكامل للمنتجات .

فاقتصـاد السـوق هـو مفهـوم فنـي تقنـي و لـيس إيـديولوجي ، هـو حلقـة بـين الرأسـمالية و الاشـتراكية ، بـالعودة إلـى النظريـات الاقتصـادية نجـد أن جُلَّهـا انطلـق مـن جـوهر و هـدف السـوق أي تحقيـق الـربح . فالمدرسـة الميركانتيليـه فـي إسـبانيا ، فـي القـرن الخـامس عشـر، اعتمـدت علـى أن مقيـاس الثـروة (مقـدار مـا تملكـه الدولـة

*البطريركية لفظ يوناني، مشتق من الكلمة المركبة بطريرك (من patria أي العشيرة أو القبيلة وarch أي الرئيس. وبذلك فالبطريرك هو رئيس القبيلة أو حاكمها).وهي نظام الحكم الأعلى للكنيسة الرومانية الأرثوذكسية أو الأرثوذكسية الكاثوليكية الشرقية ، والبنية الأساسية لمعتقداتها الدينية. وهو نظام كنسي (إكليركي) يبدأ من البطريرك ويليه في الرتبة المطارنة، ثم الأساقفة. لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى الموقع التالي:
http://www.arab-ency.com/index.php?module=pnEncyclopedia&func=display_term&id=734

[1] – رداوي، زياد، ٢٠٠٦- (اقتصاد السوق.. تعريفه.. عوامله). ص٢، يمكن مشاهدة البحث على الموقع التالي:
http://furat.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=728769677200607260148 12

[2]، ٢٠٠٥- (اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق). مرجع سبق ذكره ص١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من معادن ثمينة "ذهب و فضة"[1]. بالتالي توجهت إسبانيا نحو إطلاق حرية أساطيلها و جيوشها لاحتلال الدول الأخرى و نهب ثرواتها الممثلة بالذهب و الفضة و إيداعها في البنوك الاسبانية و عدم السماح لها بالخروج من اسبانيا ، و بعدها ظهرت المدرسة الفيزوقراطية ، في القرن الثامن عشر ، و التي اعتبرت أن الطبيعة هي المصدر الوحيد للثروة[2]. ثم ظهر الاقتصاد الكلاسيكي ممثلا (بآدم سميث) و دعا إلى حرية السوق ، بأن الأسواق قادرةٌ على تنظيم نفسها بنفسها من خلال "اليد الخفية "[3]. لكن مع تطور الرأسمالية و ظهور تناقضاتها، ظهر الفكر الماركسي " كارل ماركس و فريدريك أنجلس" الذي وجه انتقاداته العلمية للرأسمالية و جوهرها (الربح المتوحش) . بأن رأس المال يسعى نحو تحقيق الأرباح غير آبه بالقوانين و الأنظمة[4].

مع بداية القرن العشرين و ظهور المعسكر الاشتراكي و الصراع بين المعسكر الغربي بقيادة أمريكا ، و الشرقي بقيادة الاتحاد السوفيتي . اعتمد الاتحاد السوفيتي و من يدور في فلكه على مبدأ التخطيط الكمي الكلي على مستوى الاقتصاد الوطني . أي أن الخطط توضع على شكل كمي لكن بمؤشرات نقدية . و الهدف هو الوصول إلى حالة التوازن بين (الإيرادات الإجمالية والنفقات الكلية) . و بأنه يتم تحديد الأسعار وفقًا للاحتياجات الاجتماعية فترافق هذا مع رخص لأسعار الأغذية و الحاجات الضرورية و ارتفاع أسعار الكماليات. و ترسخ الفكر الاشتراكي مع ازدياد تناقضات الرأسمالية و خاصة أزمة الكساد الكبير في ثلاثينات القرن الماضي . ظهرت النظرية الكينزية نسبة إلى الاقتصادي (جون مينارد كينز) الذي دعى إلى ضرورة تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية . عن طريق الإنفاق العام و الاستثمار و إعادة التوظيف و العمالة[5] . تحت شعار(دع

---

[1] –، ٢٠٠٣– (العلاقات الاقتصادية الدولية). مرجع سبق ذكره، ص١٤١.

[2]– المرجع السابق مباشرة، ص١٤٤.

[3] – نضال الشعار، محمد، ٢٠٠٩–(تساؤلات اقتصادية). الطبعة الرابعة، حلب، ص١١.

[4] – غيبة، حيدر، ١٩٩٣–(ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعيّة).ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت، ص٢٠٦.

[5] – ظافر محبك، محمد، (النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي). منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، ص١١٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمال يحفروا الآبار ثم يهدمونها). و الغاية من ذلك هي إن تحريك الطلب الكلي يؤدي إلى زيادة الاستهلاك وبالتالي زيادة الإنتاج .

هنا برأي أغلب الاقتصاديين ظهرت أول بوادر اقتصاد السوق الاجتماعي . و لكن عندما برزت أزمة (الركود التضخمي) في نهاية الستينيات ، و قف الاقتصاديون الكينزيون عاجزين عن تقديم الحلول العملية لهذه الأزمة . فكان ذلك فرصة الليبرالية الاقتصادية الجديدة ، بمدارسها المختلفة . فاستغل دعاتها هذا الوضع ، و طالبوا بحكومة الحد الأدنى ، و انكفاء دور الدولة إلى مستوى دورها التقليدي ، مع ذلك لم يستطع النظام الجديد القضاء نهائيا على دور الدولة الاجتماعي[1] ، أي أن اقتصاد السوق ليس مصطلحًا رأسماليًا و لا اشتراكيًا . وإنما حلقة بينهما ، أي أنه تشكيلة اجتماعية تعطي أهمية أساسية لقوانين السوق القائمة على العرض و الطلب . هذه التشكيلة تتأقلم مع قوانين السوق إذا كانت جيدة ، و تحاول تعديلها إذا كانت سيئة . يظهر اقتصاد السوق بمجرد إنتاج السلع لمبادلتها و ليس لاستهلاكها الشخصي ، أي بمجرد الذهاب إلى السوق لمبادلة هذه السلع ، فالأسواق ظهرت قبل الرأسمالية لكنَّها تعمقَّت وتطورت في عهدها .

أما مصطلح اقتصاد السوق الاجتماعي ظهر في فترة ما بين الحربين العالميتين والهدف منه هو التوفيق بين الفعالية الاقتصادية ، و العدالة الاجتماعية من خلال التركيز على ثلاثة محاور أساسية و هي[2]:

الأساس الأول: المنافسة أي ضرب الاحتكار من أي مصدر كان ، لأن الاحتكار دائماً يؤدي إلى الركود و يعطل إمكانية استخدام كل الطاقات الكامنة .

---

[1] – غيبة، حيدر، ١٩٩٣– (ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعيّة). مرجع سبق ذكره ص٢١٠.

[2] – العبد الله، حميدي، ٢٠٠٥– (اقتصاد السوق الاجتماعي تعريفاً). ص٢، يمكن مشاهدة الدراسة على الموقع الالكتروني:
http://www.jam3ty.com/forums/showthread.php?t=15696

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأساس الثاني : خلق نوع من تكافؤ الفرص بين الهيئات و الفعاليات الاقتصادية المختلفة و الحد من القدرة ليس فقط على الاحتكار ، بل وأيضاً الحد من سيطرة أقليات على مقاليد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأمور الاقتصادية .

الأساس الثالث: تدخل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن تأدية دورها.فجوهر اقتصاد السوق الاجتماعي هو:(تدخّل الدولة لتوجيه بعض الإنفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية وتقليل الفروقات الطبقية وضمان الاستقرار الاجتماعي باعتباره الأساس المادي للانطلاقة الاقتصادية)، وهو يقوم على فكرة التفاعل بين (الأسواق وحركتها)، والدولة وتوجّهاتها، لاسيما أنّ السعر لا يعبّر دائماً عن القيمة في ظلّ عدم مراقبة الأسواق. فإذا زاد العرض قلّ السعر والعكس صحيح. لذا تسعى الدولة متمثّلة بالحكومة للتدخّل من أجل إعادة التوازن سواء من خلال القوانين والأنظمة أو من خلال قدرتها الإنتاجية والتسويقية، ولكن يجب أن تكون درجة التحكم والتدخّل مدروسة بدقة ومراعية لاقتصاد السوق بأشكاله وأنواعه المختلفة (سوق البضائع - سوق الرساميل - سوق قوة العمل) والمطالبة بتحرير أي منها يتطلّب تحريرها جميعاً. أي أن اقتصاد السوق الاجتماعي يعتمد على التخطيط لصالح المجتمع ككُل[1].

من خلال المقارنة السابقة بين اقتصاد السوق واقتصاد السوق الاجتماعي نجد أن: "الاجتماعي" هي صفة تطلق على "اقتصاد السوق الحر" عندما يصل إلى مرحلة متقدمة من الرقي والتطور، وبعد إن تبدأ حصيلة العملية الإنتاجية تذهب أكثر فأكثر إلى رعاية الشركاء فيها من العمال والموظفين وذوي الدخل المحدود. وبالتالي اقتصاد السوق الاجتماعي هو آلية ضبط أعلى مرتبة من اقتصاد السوق، هي آلية ضبط معرفية تنظيمية، على أن تقوم بها سلطة الدولة وترتكز على المجالس العلمية التي سميت في ألمانيا بالسلطة الرابعة، وهي بهذا المعنى ترسم تراتبية بين آليات الضبط السوقية وآليات الضبط التنظيمية، مع إعطاء أولوية للثانية كإطار للأولى ، أما المقولة الليبرالية الكلاسيكية ترسم

[1]- راتب التيناوي، أحمد، ٢٠١٠- (اقتصاد السوق الاجتماعي وإمكانية تطبيقه في سورية ج١). ص٥، دراسة فكرية اقتصادية معاصرة، دراسة منشور بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٣على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.islahparty.org/index.php?option=com_content&view=article&id

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تراتبية معكوسة بحيث تصور آلية السوق على أنها الضابط العام ، بينما الآلية التنظيمية هي الجزء وهي تتكرس على صعيد المؤسسات ولاسيما المؤسسات الكبرى ، فالمؤسسات الكبرى في داخلها لا تخضع لآلية السوق ، بل تخضع لآلية التنظيم . هذه النظرية تختلف بالتالي عن مقولات التخطيط المركزي التي تنفي أو تحجب إلى حد بعيد الضبط السوقي، وتختلف عن آليات الليبرالية الكلاسيكية التي تنحى بالاتجاه المعاكس . و عليه تبدو مسألة تراتبية مرجعيات الضبط مسألة ثابتة ، و هذا يعني أن اقتصاد السوق الاجتماعي يعتبر محاولة بناء "طريق ثالث" بين الليبرالية و الاشتراكية ، و الذي يتميز بإعادة تشكيل العلاقة بين المنافسة و التضامن ، "بين اقتصاد السوق و العدالة الاجتماعية" ، و هو فكرة لنظام سياسي يهدف إلى تأكيد تحققه من خلال ربط المبادرة الفردية الحرة بالتقدم الاجتماعي ، من خلال أداء اقتصاد السوق العام ، و على قاعدة و أساس اقتصاد المنافسة[1].

هنا ، يمكن الإشارة إلى أن هناك من يقول ما هي ضرورات تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي في ظل نظام العولمة الجديد ؟ أليس هناك العديد من الدول التي أخذت باقتصاد السوق و حققت الكثير من التقدم الاقتصادي و الاجتماعي . ألا يحد تدخل الدولة من النشاط الاقتصادي ؟ و الحقيقة أن الليبرالية العالمية الجديدة تنطلق من فرضية أن السوق آلية مثلى للعمل الاقتصادي و إن تحقيق التقدم الاقتصادي يكون بتفعيل اقتصاد السوق و وقف تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية[2] . إلا أن هذه الفرضية ليست صحيحة ، فحتى في الدول المتقدمة اقتصادياً كان دور الدولة فيها كبيراً كما في اليابان و كوريا الجنوبية و تايوان و ماليزيا و الصين و حتى في أمريكا . فالقول أن اقتصاد السوق يعني عدم تدخل الدولة مقولة غير صحيحة و غير عملية لأنها تتناقض مع الواقع التاريخي . لذلك فإن إطلاق العنان لقوى السوق سوف يؤدي إلى المزيد من الاحتكار و الفوضى ،

1- See „SozialeMarktwirtschaft“ Leitthemen der Konrad: Adenauer-Stiftung
http://www.kas.de/stiftung/leitprojekte/soz_marktwirtschaft/285_webseite.html

[2]- أبو فخر، شبلي، ٢٠٠٩- **(اقتصاد السوق الاجتماعي بين النظرية والتطبيق)**. مجلة اقتصاد وأسواق، العدد٧٧، ص٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و بالتالي اتساع دائرة الفقر و زيادة الفروق في الثروة والدخول ، و حتى إذا أمكن تحقيق مستوى عالي من النمو الاقتصادي فإن ذلك سوف يجري لمصلحة فئة معينة و سوف يؤدي إلى زيادة فقر الفقراء و زيادة ثراء الأغنياء ، في حين أن هدف اقتصاد السوق الاجتماعي هو تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الشاملة التي لا يمكن تحقيقها ألا بدور فاعل و متوازن للدولة في الاقتصاد و المجتمع[1] .

دور الدولة الاقتصادي و دورها الاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي

حتى الآن يحمّل البعض انخفاض الفعالية الاقتصادية لنشاط الدولة لأعبائها الاجتماعية، والواقع أن العبء الاجتماعي هو دور وواجب للدولة، لا مبرر لوجودها دونه في العالم المعاصر، ولكن السؤال: كيف يجب ممارسة هذا الدور؟

إن رفع الفعالية الاقتصادية على مستوى المنشأة عبر القضاء على النهب و الفساد و الهدر ، سيؤمن تلك الفوائض الضرورية لممارسة الدولة لدروها الاجتماعي في التعليم و الصحة و الثقافة.. الخ . التي هي مجالات للاستثمار البعيد المدى و ليست استهلاكاً لا تقوى الدولة عليه . فاقتصاد السوق الحر بطبيعته يجنح للربح متناسياً الجانب الاجتماعي لتطور المجتمع ، و قد جنح الكثير من الدول حتى الرأسمالية منها لاعتماد دور نسميه: (الاجتماعي) لتخفف من وطأة استغلال قطاعها الخاص ، بأن عملت على تقوية قطاعها العام في المشاريع التنموية ذات الطابع الاجتماعي مثل الصحة و التعليم و البنية التحتية و الخدمات و المرافق العامة . كما فرضت ضرائب مختلفة لسد حاجة الإنفاق على هذه

[1]- الحمش، منير، ٢٠٠٥- (أمسية حوارية كيف نفهم اقتصاد السوق الاجتماعي؟ وكيف نطبقه؟). مرجع سبق ذكره ، ص١١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجالات ، تلافياً لتآكل الطبقات الوسطى و تزايد أعداد الفقراء و هبوط المزيد منهم تحت خط الفقر ، فالدولة هنا هي الضامنة مقابل القطاع الرأسمالي[1].

في الحقيقة الجميع يعتمد على الأسواق لتحقيق بعض الأهداف ، و لكن يسند إلى الدولة بعض الأدوار "تكون بطبيعتها اجتماعية" ، مع ملاحظة إن ارتباط الدولة بالسوق يختلف من بلد لآخر[2]. إذاً يجب على الدولة التوفيق بين المتناقضين : السوق القائمة على التنافس و الربح و المؤدية إلى استقطاب الدخل و الثروة ، النظام الاجتماعي القائم على تحكم المجتمع في السوق ، ضبط آلياتها آلياً ، تصحيح تشوهاتها اقتصاديا ، إعادة توزيع الدخول ، تخصيص حصة مطلوبة و متزايدة معاً من الفائض أو الناتج الاقتصادي للرعاية و التنمية الاجتماعية ، يعتبر ذلك مهمة تاريخية انتقالية مطروحة في نظام العولمة بأسره ، في بلدانه المتطورة والنامية . حتى يتحقق هذا النظام "اقتصاد السوق الاجتماعي"، يجب أن تتطور الدولة باتجاه تنموي و على أساس ديمقراطي ، بحيث يعد المبدأ الجوهري المؤسس للديمقراطية بكافة أشكالها هو اكتساب السلطة لشرعيتها من خلال تعبير الشعب الحر عن إرادته . من ثم فإن تعزيز الديمقراطية أمر لا غنى عنه لتحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي ، كما يجب على الدولة أن تجمع بين التحفيز و التنسيق و التوليف على أساس التضامن الوطني و التوازن في المصالح و التوافق في السياسات ، و التناسب الحركي بين الأسعار و الخدمات الاجتماعية.[3]

[1]- الزعيم، عصام، ٢٠٠٦- (اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية). مرجع سبق ذكره، ص٤.

[3]- تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ٢٠٠٨- المجلد الأول، نيويورك، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نظام اقتصاد السوق الاجتماعي قابل للتحقق ببعديه الاقتصادي و الاجتماعي

يعتبر اقتصاد السوق الاجتماعي مفهوم نظمي ذو بعدين: اقتصادي يقوم على دمج قائم على الموازنة المتجددة بين نظام السوق المبني على التفاعل المتجدد بين العرض والطلب، وعلى مبدأ المنافسة واستهداف الربح من جهة، ونظام الرفاه والتنمية الاجتماعية باعتبارها غاية النشاط الاقتصادي والاجتماعي و الأداة المثلى لتحقيقه في الوقت نفسه من جهة أخرى.

لذلك فاقتصاد السوق الاجتماعي نظام يحتمل الوجهين ، التوازن الحركي (بالهروب إلى الأمام على أساس الديمقراطية السياسية والنمو الاقتصادي) بين النمو الاقتصادي في إطار السوق وعلى أساس المنافسة والربح والتفاوت المتعاظم في الدخول والثروات وغلبة الأرباح على الأجور من جهة ، و رفع الأجور و زيادة المزايا و الرفاهية الاجتماعية و تنمية القوى البشرية و تحقيق التنمية الاجتماعية من جهة أخرى .[1] هذا التوازن الحركي بين المتناقضين المتكاملين في نظام السوق الاجتماعي (أي الربح الفردي والتنمية الاجتماعية)، يتعرض لصعوبات وضغوط خارجية و داخلية معاً ، تتمثل الضغوط الخارجية بنظام العولمة الرأسمالية الراهنة و هيمنة السوق الصارمة و المنافسة الضارية عليها و فعل قواها العالمية و الإقليمية ، و تجلياتها التجارية و المالية و التكنولوجية ، و تتمثل الضغوط الداخلية بمستوى التطور و التطوير في مجالات التكنولوجيا و الصناعة و الإنتاج و التصدير ، و مستوى الإنتاجية ، و إنتاجية العمل المترتبة عليها مصداقية الدولة فيما يخص الرعاية و التنمية الاجتماعية و قدرتها على تحقيقهما و تطويرهما المستمر ، و المتعلقة أيضا بالمعطيات السياسية و عمق الديمقراطية و فعالية تعديلها و تداولها والمعطيات النقابية و المهنية ، و

[1] – الزعيم، عصام،٢٠٠٥– (الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية لاقتصاد السوق الاجتماعي ودلالته الاستراتيجية). المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد٥٢، دمشق، ص١٠، بتصرف.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كفـاءة الحـوار الاجتمـاعي و نظامـه التعاقـدي و التفاوضـي ، و إدارة السـلم المتحرك للأجور من خلاله[1].

آليات اقتصاد السوق الاجتماعي

مـن خـلال الإجابـة علـى الأسـئلة السـابقة نسـتطيع القـول بـأن آليـات اقتصـاد السـوق الاجتماعي هي:

١- آليات تسعيرية حرة.

٢- حرية دخول الرساميل وخروجها.

٣- حرية أسواق العمل.

٤- آلية العرض والطلب حرة.

٥- تدعيم قطاع الدولة الاقتصادي.

٦- سياسة دعم الفئات الفقيرة (الدولة الراعية).

٧- دور الدولـة يـتلخص فـي التـدخل الرشـيد لصـالح المجتمـع، لخلـق التـوازن بـين العـرض والطلـب، ومكافحـة الاحتكـار، والحـد مـن التضـخم وارتفـاع الأسعار، وتخفيض نسبة البطالة، وتعزيز الاستثمارات التنموية.

اعتمـاداً علـى المقـدمات السـابقة نجـد أن اقتصـاد السـوق الاجتمـاعي لـيس بدعـة جديـدة، بـل هـو مفهـوم قـديم أبصـر النـور فـي جمهوريـة ألمانيـا الاتحاديـة فـي فتـرة مـا بعـد الحـرب العالميـة الثانيـة مباشـرة. ويهـدف إلـى التوفيـق بـين الفعاليـة الاقتصـادية والعدالـة الاجتماعيـة، وأظهـر فـي التجربـة أنـه قـادر علـى أن يلبـي بنجـاح متطلبـات مجموعة تعيش تحولات اقتصادية عميقة وتواجه مطالب اجتماعية شتى.

تتبـاين عـادة التطبيقـات التفصـيلية لاقتصـاد السـوق الاجتمـاعي، ففـي اليابـان جـرى التركيـز علـى التـزام الشـركات الخاصـة بتثبيـت العـاملين والمسـتخدمين فيهـا مـدى الحياة، في ألمانيا اتخذ شكلاً آخر لتدخل الدولة حيث رعى التوجه من قبل

[1] – الزعيم، عصام،٢٠٠٦،(اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية) .مرجع سبق ذكره ص٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشـركات الخاصـة لتبنـي "الإدارة المشـتركة، أو المسـؤولية المشـتركة"، وتـأمين تفـاهم أربـاب العمـل مـع النقابـات بشـأن سياسـة الأجـور. برهنـت التجـارب علـى أن هـذه الصـيغة "ملائمـة للمنافسـة" كمـا أنهـا أولـت التـدريب المهنـي أهميـة خاصـة لأنـه يخـدم مصـالحها ومتطلباتهـا بالدرجـة الأولـى. لـذلك فاقتصـاد السـوق الاجتمـاعي يرتكز على نقطتين أساسيتين[1] وأربع مسلمات:

النقطـة الأولـى: وهـي تـدخل الدولـة مـن أجـل تصـحيح آثـار قـوانين السـوق الرأسـمالية. وذلـك مـن خـلال التـدخل فـي توزيـع الـدخل والحـد مـن اسـتغلال القـوى العاملـة، كـذلك من أجل ضمان الحقوق الاجتماعية للفئات الأجيرة والوسطى والدنيا.

النقطـة الثانيـة، هـي المسـاومة الاجتماعيـة بـين رأس المـال والطبقـة العاملـة مـن خـلال التعامـل مـع منظمـات ونقابـات عماليـة قويـة، لكـن هـذه المسـاومة تراجعـت عـن الـنهج الثوري لصالح النهج الإصلاحي.

أما المسلمات فهي[2]:

المسـلمة الأولـى: "دولـة الخيـر العـام" أي تحويـل الدولـة إلـى دولـة اجتماعيـة تكـون بمثابـة حـارس الحمايـة الاجتماعيـة والتفـاوض الحـر مـع الشـركاء الاجتمـاعيين الآخرين.

المسلمة الثانية. تكريس وتفعيل المشاركة في القرار والإدارة.

المسلمة الثالثة. جعل الإدارة النقدية ركيزة قائمة بذاتها لضمان الاستقرار.

المسـلمة الرابعـة. رفـض أي تـدخل وتوجيـه اقتصـادي مـن قبـل الدولـة فـي حـال ترتـب علـى هـذا التوجيـه تشـويه وتعطيـل للمنافسـة وعـدم احتـرام تكـافؤ الفـرص وتساوي ظروف المنافسة أمام المشروعات.

---

[1]- مجموعة من الباحثين، ٢٠٠٩- (اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق). مرجع سبق ذكره ص٦٠.

[2]– ألبير ميشال، ١٩٩٦– (تناطح الرأسماليات). دار الحمراء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، المجلد الأول، دمشق، ص١٥٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مما سبق يمكن أن نعرف اقتصاد السوق الاجتماعي: بأنه تنمية اقتصادية تستخدم لتحقيقها آليات السوق وقواعدها مع إخضاعها المستمر وفي الوقت نفسه للتصحيح والتصويب والترشيد حتى تتطابق مع التنمية الاجتماعية وأهدافها ومتطلباتها[1].

والبعض يعرفه: بأنه اقتصاد السوق (الحر) والذي تتدخل الدولة فيه لمعالجة حالات فشل السوق (وهو مفهوم تروج له المؤسسات المالية الدولية بعد حالات الفشل الذريع لبرامج "التكييف الهيكلي" وتنامي حركات الاحتجاج الاجتماعي في الدول التي طبقت هذه البرامج)[2].

وأكثر التعاريف وضوحا تلك القائلة بأنه: "التحول إلى آليات السوق مع تجاوز الانعكاسات الاجتماعية السلبية لهذا التحول، وخاصة ما يتعلق منها بعمليات الإفقار والتهميش والبطالة"[3]. ويرى آخرون أنه: "تشكيلة اجتماعية تعطي أهمية أساسية لقوانين السوق القائمة على العرض والطلب، وهذه التشكيلة تتأقلم مع قوانين السوق إذا كانت جيدة وتحاول تعديلها إذا كانت سيئة"[4].

ويمكن أن ندمج التعاريف السابقة في تعريف شامل يبين مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي على أنه: نظام اقتصادي يقوم على أساس تدخل الدولة المتوازن في الحياة الاقتصادية بما يضمن حرية السوق من جهة، والعدالة الاجتماعية من جهة ثانية، والحرية والديمقراطية السياسية والاقتصادية من جهة ثالثة .

---

[1]- الزعيم، عصام، ٢٠٠٦-(اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية) . مرجع سبق ذكره، ص٣.

[2] - مرزوق، نبيل، ٢٠٠٥-(دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي). مرجع سبق ذكره، ص٣ .

[3]- رداوي، زياد،٢٠٠٦،(اقتصاد السوق.. تعريفه.. عوامله). مرجع سبق ذكره، ص١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نتائج تحليل اقتصاد السوق الاجتماعي

نجد ما يلي[1]:

أولاً: اقتصاد السوق الاجتماعي يحتوي على دور مختلف للدولة وهذا لا يعني أن الدولة ليس لها دور، لكن دورها مختلف عما هو عليه الحال في الاقتصاد التعددي، فهو راعٍ فقط للقضايا الاجتماعية، وموجه لمسارات العملية الإنتاجية ونواحي التنمية البشرية والتكنولوجية، كما أنه يعد أداةً لمحاربة الفساد وإعادة تدريب القوى العاملة وتأهيلها لمشاريع استثمارية جديدة، عن طريق التدريب التمويلي بدلاً من تسريحها تعسفياً بصفتها أحد أسباب الركود والخسارة، إلى جانب استمرار دور الدولة في مراقبة آليات السوق والتدخل عندما يعجز الاقتصاد الحر عن تأدية مهمته بما في ذلك تسوية المشكلات الاجتماعية والانحياز لتحقيق مكاسب للطبقة العاملة.

ثانيا: اقتصاد السوق الاجتماعي هو اقتصاد توافقي، حيث إنه يجمع بين نقيضين هما:عدالة اجتماعية أكبر وفعالية اقتصادية أكثر، هذا يتطلب سياسة اقتصادية واضحة ومرنة تنطلق من مصلحة المواطن، وجوهر اقتصاد السوق الاجتماعي هو محاولة للجمع بين قوانين الاقتصاد الحر كما عرَّفتها الرأسمالية وبين مبادئ تناقضها من ثمَّ تتعلق بالجانب الاجتماعي في النظام الاشتراكي، حيث تحتل مبادئ العدالة والمساواة وتكافؤ الفرص والضمانات الصحية والتعليمية المرتبة الأولى في سلم الاهتمامات.

ثالثاً: لفظ الاجتماعي المرتبطة باقتصاد السوق الاجتماعي تعني عند الألمان التعويض ضد البطالة والتأمينات الصحية وبرامج التشغيل "التأهيل الحكومية"، إلا أنها قد تعني في معظم الاقتصاديات العربية البيروقراطية دون مراعاة للجانب

---

[1] – العثيم، أحمد، ٢٠١٠–(اقتصاد السوق الاجتماعي وصلاحية التطبيق بالدول العربية) . ص٤، مقال منشور على الموقع الالكتروني التالي: http://www.al-jazirah.com/20101219/rj1d.htm

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاقتصادي منها، تمويه لأشكال الضبط البيروقراطية للسوق والاحتكار السلطوي للفساد والنهب[1].

رابعاً: إن نجاح تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في تحقيق النمو الاقتصادي مرهون ببعض الشرط لتحقيق التوازن المطلوب فمعظم الاقتصاديات العربية تعاني انخفاض معدل النمو الاقتصادي، ازدياد معدلات البطالة، معدل النمو السكاني، من ثمَّ انخفاض مستوى الدخل القومي والدخل الفردي، سوء توزيع الثروة، والفساد، البيروقراطية، تردي الواقع الخدمي، مما يعزز الحاجة الماسة للتطبيق.

[2]- Denker, Hendrik and other, July 2007-(**"Social and ecological Market economy Principles in German Development Policy**"). Federal Ministry for Economic Cooperation and Development, Berlin, p8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني ألمانيا واقتصاد السوق الاجتماعي وهل يمكن تطبيقه في سورية؟

إن التاريخ الاقتصادي خير معلم ، و من لم يقرأ التاريخ الاقتصادي يكون غير قادر على استيعاب علم الاقتصاد ، لذلك سنحاول من خلال هذا المبحث التعرف على التجربة الألمانية في اقتصاد السوق الاجتماعي ، و ذلك بهدف معرفة الظروف و الأسباب التي أدت إلى إتباع اقتصاد السوق الاجتماعي فيها ، و التحديات التي واجهتها خلال تطبيقه ، و مدى إمكانية إسقاط هذه التجربة على الواقع السوري .

ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية

مع نهاية الحرب العالمية الثانية التي استمرت من عام ١٩٣٩م إلى عام ١٩٤٥م، فقدت غالبية المدن الألمانية كل معالمها، فلا بيت واقف في مكانه، ولا شوارع ولا ميادين، ولقي عشرون مليون شخص مصرعهم، وأصبح اثنا عشر مليون ألماني شريدًا بعد طردهم من ديارهم في شرق أوروبا وكان هناك ثمانية ملايين أسير في معتقلات قوات الحلفاء، بل إن السوفييت احتفظوا بالأسرى حتى عام ١٩٥٦م في معسكرات عمل لديهم، ليصلحوا ما هدمته قواتهم النازية. أما الولايات المتحدة وبريطانيا "فأهدتا" فرنسا مليون أسير ليقوموا بالمهمة نفسها[1].

تمزقت ألمانيا بعد الحرب إلى أربع مناطق احتلال بريطانية، وأمريكية، وفرنسية، وسوفيتية، تفعل بها سلطات الاحتلال ما تشاء، وتكفي الإشارة إلى أن فرنسا كانت تأخذ الفحم الألماني لتوفر التدفئة لمواطنيها، في حين تعرض الألمان في شتاء ١٩٤٦م و١٩٤٧م لموجة برد بلغت ٣٠ درجة تحت الصفر، تسببت في كوارث إنسانية لا توصف، أما السوفييت فلم يكتفوا بذلك، بل كانوا يقومون

[1] – Broyer,Sylvain,1996 –(The Social Market Economy:Birth of an Economic Style). WZB For Sozial Forschung Social Science Research Center Berlin, Berlin, p2

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتفكيك المصانع والمعدات من الأراضي الألمانية، لنقلها إلى بلادهم. في منطقة الحكم البريطاني كانت هناك سكك حديدية بطول١٣ ألف كيلو متر، لم تترك منها قنابل الحلفاء سوى ١٠٠٠ كيلو متر صالحة للاستعمال، بحيث لم يكن نقل الفحم أو غيره من منطقة إلى أخرى واردًا، خصوصًا أن قوات الاحتلال اعتبرت أن نقل البضائع من منطقة إلى أخرى "نوع من التصدير من صلاحيات قوات الاحتلال وحدها".

لم تكتف قوات الاحتلال بتقسيم ألمانيا ونهب ما تبقى فيها من أساسيات الحياة، بل قررت "إعادة تربية الألمان" بحيث يتخلصون من النازية والنزعة العسكرية، ويتعلمون الديمقراطية والحياة السلمية، كما قررت معاقبة النازيين، وإغلاق المدارس حتى يتم "تطهير مناهجها والقائمين عليها من الفكر النازي"، وكذلك إلغاء دور النشر ووسائل الإعلام كافة، ثم العودة لانتقاء صحفيين يكتبون في ظل وجود رقيب من قوات الاحتلال، يقرر ما ينشر مما يكتبون[١].

المعجزة الاقتصادية في ألمانيا

كان الشعب الألماني يعيش في ظل تقنين صارم و اقتصاد مركزي موروثين من الحرب ، رافقهما عوز شديد و سوق سوداء نشطة♦ . و كان لودفيغ إيرهارد أستاذا جامعياً من رواد مدرسة " الاردوليبرالية" ، استعان به حاكم بافاريا العسكري بصفته مستشارا اقتصاديا . و شاءت الظروف و الصدف أن كلفت الجيوش الحليفة إيرهارد بإدارة الأوضاع الاقتصادية و المالية في منطقتي الاحتلال الأمريكي و البريطاني لشغور المركز ، فبادر في حزيران

---

[١]- نيترشايدت، أندريا، ٢٠٠٩-(ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية:دروس من مسيرة النهوض). مجلة المرفأ الالكترونية، العدد ٩٩، ألمانيا ص٣، على الموقع الالكتروني التالي http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=2472

♦أن السوق السوداء كانت متفشية بدرجة لا يمكن تصورها، حتى إن الموظف كان لا يذهب إلى العمل إلا ثلاثة أيام، ويبقى يومين في السوق يقايض ممتلكاته بما يحتاج، فكانت النساء يبادلن معاطفهن من الفراء بالخبز والسكر، ويأخذن دقيقًا مقابل أحذيتهن.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٤٨، من دون تنسيق مسبق مع قياداتها ، إلى عملية انقلابية كان قد حضّر لها نظريا منذ زمن ، حيث دعا إلى تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي على أساس تكافل اجتماعي بين الطبقة الرأسمالية ممثلة بأرباب العمل ، و العمال ممثلين بالنقابات و مجالسهم في المؤسسات . و يضمن هذا التكافل حقوق الشركات في تحقيق أرباح نسبية و حقوق العمال في ضمان حد أدنى من الأجور و التأمينات و أوقات الدوام . فأعلن في قرار يقف عند حافة اللاشرعية ، إلغاء النقد الألماني المتداول• ، في يوم واحد ، و تقديم سلفات محدودة من وحدات نقدية جديدة لكل مواطن ، و تحرير جميع السلع من قيود الأسعار ، و فرض مجموعة من القوانين للقضاء على السوق السوداء ، و الإلغاء التدريجي لتوزيع السلع الغذائية تبعاً لحصص تموينية لكل مواطن . فجأة ارتفعت أسعار السلع بشدة مقابل انخفاض الرواتب بعد الإصلاح النقدي ، و أصبح الموظفون هم أكثر طبقات المجتمع معاناة ، فدعت النقابات العمالية للقيام بإضراب عام في يوم ١٢ نوفمبر ١٩٤٨ « احتجاجًا على الفوضى العارمة في سوق البضائع ، بسبب الهوة بين الرواتب و الأسعار » ، شارك نحو تسعة ملايين شخص في إضراب لمدة ٢٤ ساعة شل جميع جوانب الحياة ، و دعت الغالبية العظمى من وسائل الإعلام إلى «إقالة إيرهارد الفاشل » ، طالبت المعارضة في خريف ١٩٤٨م مرتين بسحب الثقة منه . لكن بعد مرور ستة أشهر فقط أصبح إيرهارد ، الدافع الرئيس لانتخاب المواطنين للحزب المسيحي الديمقراطي و الحزب المسيحي الاجتماعي ، لتولي مقاليد الحكم ، بعد أن تبين أن «المعجزة الاقتصادية قد بدأت تؤتي ثمارها ، و أن إيرهارد هو أبو هذه المعجزة »[1]. إضافة إلى ما سبق تم تطبيق مشروع

•تذكر كتب التاريخ أن العملات التي كانت متداولة في فترة ما بعد الحرب ثلاث: مارك الرايخ، أي العملة التي كانت مستعملة في أثناء الحرب، والتي كانت قد فقدت قيمتها، لأن الحكم النازي طبع ٣٠٠ مليار مارك الرايخ، دون وجود ما يوازي تلك القيمة، عملة طبعتها قوات الاحتلال لتسري في التعامل المشترك بين منطقة الاحتلال وهذه القوات، وهي عملة غير قابلة للاستبدال بمارك الرايخ، السجائر الأمريكية، وهي العملة الوحيدة التي كانت قادرة على شراء كل شيء. لمزيد من التفصيل راجع: نيتر شايدت، أندريا،٢٠٠٩، (ألمانيا بعد الحرب العالمية الثانية:دروس من مسيرة النهوض). مرجع سبق ذكره، ص٣.

1- See, Gregory Gethard,2002,(**"The German Economic Miracle**). p5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مارشال[▽] الذي قدم المساعدة لدول أوروبا لتنعش اقتصادها ، مما أنجح الانقلاب الذي قام به إيرهارد و زالت السوق السوداء للتو ، و بمرور الوقت توصل الألمان إلى صناعة معدات أفضل بكثير من التي نقلها السوفييت إلى بلادهم ، و أصبحت فرص العمل في مصانعهم أكثر من حاجتهم ، فجلبوا العمال الأجانب ، و ارتفع الإنتاج بنسبة٥٠% خلال بضعة أشهر . مع نهاية الخمسينيات بلغت ألمانيا مستوى من التطور أصبحت معه واحدة من القوى الاقتصادية الرائدة في العالم[١] . و انخفضت فيها معدلات البطالة من ١٠,٣% إلى ١,٢% عام ١٩٦٠، و بلغ معدل النمو الاقتصادي ٨,١% لنفس العام[٢] ، بالتالي ساهم لودفيغ إيرهارد في شكل قوي في تحقيق ما يسمى المعجزة الألمانية ، لاسيما في الستينات و السبعينات من القرن الماضي . لكن ذلك لم يلههم عن

---

http://www.investopedia.com/articles/economics/09/german-economic-miracle.asp

[▽]جاء هذا المشروع نتيجة رفض الرئيس الأمريكي روزفلت لمشروع مورجنتاو بجعل «ألمانيا دولة زراعية فقط»، ووجود قناعة لدى البريطانيين والأمريكيين بأنه يجب أن لا يتكرر خطأ ما بعد الحرب العالمية الأولى، حين فرضت القوات المنتصرة على ألمانيا قرارات مهينة، ما جعلها تتحين الفرصة للانتقام. ولذلك عرض وزير الخارجية الأمريكي جورج مارشال في عام ١٩٤٧م المشروع المعروف باسمه لدعم دول أوروبا، فاتهمه وزير خارجية الاتحاد السوفيتي مولوتوف، بأن «الولايات المتحدة وبريطانيا تسعيان لاستعباد ألمانيا بهذه المساعدات».وكان قبول هذه المساعدات مشروط بالتعاون مع بقية الدول المتلقية للمساعدات، بهدف الحفاظ على الاستقرار في أوروبا على المدى الطويل.بلغت المساعدات نحو ١٣ مليار دولار (حوالي ١١٥ مليار دولار في ٢٠٠٨) إلى الدول الأوروبية المتضررة من الحرب العالمية الثانية، وبلغ إجمالي ما حصلت عليه ألمانيا من مشروع مارشال حتى عام ١٩٥٢ ما مجموعه ٣ بلايين مارك ألماني، أي حوالي مليارا ونصف المليار من دولارات تلك الأيام، وقيمتها الحالية توازي عشرة أضعاف هذا المبلغ تقريباً، أي نحو ١٥ مليار دولار من دولارات اليوم، ويرى الكثيرون أنه « بدون هذا المشروع ما كانت المعجزة الاقتصادية لتتحقق»، لمزيد من التفصيل يمكن العودة إلى: كاظم حبي، أحمد، ٢٠١٠- **(اقتصاد السوق الاجتماعي)**. الجزء الثاني، بغداد، ص٥، على الموقع الالكتروني:

http://almadapaper.net/news.php/action/view/id/pdf/03-1745/pdf/10-1942/news.php?

2- **Dr. Ostry,Hardy,2008,Freedom and Order for more Justice, Konrad-Adenauer-Stiftung ,Regional Program Near East / Mediterranean, Amman, p5. See, www.kas.de**

[3]- Reichel, Richard, 2002- (**Germany's Postwar Growth :Economic Miracle Or Boom Reconstruction)**. Cato Journal ،Vol. 21, No. 3 (Winter 2002). Copyright © Cato Institute. All rights reserved, p427

[٢] **See, Gregory Gethard,2002, The German Economic Miracle"p5"**

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هـدفهم الأكبـر ، و هـو عـودة وحـدة شـطري ألمانيـا ، و هـي السياسـة التـي مهـد لهـا المستشاران الأسبقان فيلي براندة وهيلموت شميدت ، و تحققت في عهد المستشار

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هيلموت كول في عام ١٩٩٠م ، بعد مفاوضات ٢+٤ ، أي الألمانيتين مع القوات المنتصرة الأربع في الحرب العالمية و هي الولايات المتحدة و بريطانيا و فرنسا و الاتحاد السوفيتي ، بعد موافقتهما على الشروط التي من أصعبها التنازل عن الأراضي الألمانية الخصبة الواسعة ، التي حصلت عليها بولندا عام ١٩٤٥م عند حدود نهري الأودر و النايسه ، تعويضًا عن الأراضي البولندية التي ضمها الاتحاد السوفيتي إلى أراضيه بعد زحزحة الحدود في نهاية الحرب العالمية الثانية[1] *و بالتالي يمكن اختصار المعجزة الاقتصادية في ألمانيا تحت أربع عناوين : المساعدات الخارجية(مشروع مارشال) ، و السياسة النقدية(الإصلاح النقدي)♦، و السياسة المالية(الإصلاح المالي)◊، والفكر المبدع المتمثل بشخصيات ذات فكر اقتصادي متطور والتطبيق في الوقت المناسب.*

مما سبق يمكن أن نستنتج: إن الدمار في ألمانيا كان ماديا بشكل رئيسي، مات كثيرون وجرح كثيرون وترك كثيرون في الأسر، إنما الذين بقوا في ألمانيا الغربية أو نزحوا إليها كانت كفاءاتهم الفردية محفوظة ووفيرة، فلم يهاجروا، وكانت الأطر المؤسسية غير العسكرية من جامعات وإدارات عامة ومؤسسات خاصة، ما تزال قائمة. هذا يعني أنّ رأس المال المادي قد طال تدمير ساحق ليس بالمطلق فقط، بل قياسا على عدد السكان، لكن رأس المال البشري وان كان قد

1-See, Gregory Gethard,2002, The German Economic Miracle"p5"
http://www.investopedia.com/articles/economics/09/german-economic-miracle.asp

♦كان أول ما برزت من خلاله نظرية " اقتصاد السوق الاجتماعي" إلى العلن، في العام ١٩٤٨، عملية التصغير الهائلة (بنسبة ٩٠%) والمفاجئة لحجم الكتلة النقدية في ألمانيا، بحيث حول قسرياً كل عشرة رايش مارك إلى دويتش مارك واحد جديد، مع حد أدنى قدرة ٦٠ دويتش مارك لكل فرد يضاف إليها ٦٠ دويتش مارك لكل عامل في مؤسسة، وذلك بغية لجم التضخم وكسر آليات السوق السوداء، ولكي تنطلق العجلة الاقتصادية من كتلة نقدية صغيرة تنمو مع الإنتاج. لمزيد من التفصيل يمكن الرجوع إلى:

◊بعد سنتين أو ثلاث من نهاية الحرب، بلغت الموازنة الألمانية نقطة التوازن وبدأت تسجيل فوائض، وبدأ الميزان التجاري يحقق بدوره فوائض في سنة ١٩٥٢. لمزيد من التفصيل See, (The Economic Miracle of Germany). p1,
http://graduateinstitute.ch/economics/economics/PhD/PhD_dvlpm_economics.html?gclid=CNTjsd3jwaYCFcoe3wodNF4dJg

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أصيب بشدة فان ما تبقى منه كان بنفس نسبة السكان ان لم يكن أعلى وأما رأس المال المؤسسي فلم ينهار.

بالعودة إلى مسيرة اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا نجد: أن تبني الحزب الديمقراطي المسيحي لتوجه " اقتصاد السوق الاجتماعي" الليبرالي في مؤتمره الثاني في تموز ١٩٤٩،قد أتى تكريساً لنجاح الانقلاب الذي قاده لودفيغ إيرهارد واستيعاباً له.

أما إذا عدنا إلى تاريخ تطبيق هذا الفكر وتأثيره على السياسات الاقتصادية في ألمانيا ذاتها، فيمكن التعرف إلى أربع مرحل[١]:

المرحلة الأولى (١٩٤٨-١٩٦٦):حيث كان لودفيغ إيرهارد وزيراً للمالية ثم مستشاراً و هي تمثل العصر الكلاسيكي و التأسيسي لتطبيق مبادئ اقتصاد السوق الاجتماعي[٢](المتمثلة في١- احترام حقوق الإنسان . ٢- سيادة القانون . ٣- تدابير حكومية ذات توجه تنموي اقتصادي و اجتماعي . ٤- المشاركة الشعبية في العملية السياسية) ، و كانت تعتبر مرحلة إعادة الإعمار و النهوض الاقتصادي .

المرحلة الثانية (١٩٦٦-١٩٨٢) : تحت قيادة الاشتراكي ويلي براند ، تم مزج أطروحات "اقتصاد السوق الاجتماعي" مع الأطروحات اليسارية ، لاسيما بعدما تخلى الحزب الاشتراكي في مؤتمر باد غودسبرغ عام ١٩٥٩، عن مرجعيته الماركسية ليتحول إلى التوجه الاصطلاحي ، متأثراً بالنجاح السياسي لتطبيق نظرية " اقتصاد السوق الاجتماعي" خلال الحقبة السابقة ، فتوسع دور دولة

[1] -Hasse, Rolf, 2009-("Neue Aspekte Der Wirtschaftspoitik In Der EU:Deutsche Beitrage ZurVerunsicherung)". University Leipzig, p195

[٢]- مجموعة من الباحثين،٢٠٠٩، (اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق). حوار أجرته الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في مكتبة الأسد بدمشق، بتاريخ١٤/ ٧/ ٢٠٠٩ ، إعداد: د. مصطفى ملا عثمان، محمد، دمشق، ص٢، نشر على الموقع الإلكتروني لمجلة النور http://www.an-nour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=9602&Itemid=29

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرعايـة و تعـزز موقـع النقابـات و ارتفـع العـبء الضـريبي ، و كـان عنـوان المرحلـة داخلياً قطف ثمار مرحلة إعادة الإعمار ، و خارجياً إرساء التهدئة مع الكتلة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشرقية مثلما تعامل معه حزب البعث بعد عام ١٩٦٨ لغاية الإصلاحات المزمعة في عامي ١٩٧٨و١٩٧٩وما تلاها عامي ١٩٨٤- ١٩٨٥.

المرحلة الثالثة (١٩٨٢-١٩٩٨) :عندما عاد الديمقراطيون المسيحيون إلى السلطة مع هلموت كول تحت عنوان إعادة تصويب السياسات الاقتصادية و تقويمها وفق النظرية الأصلية ، لكن انهيار جدار برلين و ضرورات توحيد ألمانيا فرضت توسعاً هائلاً في الإنفاق ، و لم تجر إدارة عملية التوحيد وفق النهج المتقشف الذي اعتُمِد في مرحلة إعادة الإعمار ، و لم يكن نجاحها باهراً كذلك ، و لم تتمكن الحكومة فعلياً من لجم المكاسب الاجتماعية التي تحققت في المرحلة السابقة .

المرحلة الرابعة(١٩٩٨- حتى الآن) عاد الاشتراكيون إلى السلطة مع غيرهارد شرودر فتولوا ، إلى حد بعيد ، تنفيذ المهمة التي فشل اليمين في تطبيقها . و شهدت المرحلة تحديداً إقرار النظام النقدي الأوروبي الموحد و من ضمنه معاهدة الاستقرار المالي التي تستوحي بحذافيرها مبادئ "اقتصاد السوق الاجتماعي".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن الحالة النفسية الأولية التي تنتاب الفرد منا عندما يستعرض تاريخ إحدى الدول المتحضرة كما نحب أن نطلق عليها هي الإحباط الشديد و الشعور بخيبة الآمل ، تلك هي نفس السموم الفكرية التي كان من الممكن أن تقتل آمال الشعب الألماني في استعادة كينونته مرة أخرى ، بل و الوصول إلى أكثر مما كان يطمح حينما راح يتطلع إلى ما أصابه من جراء نكسة الحرب ، لكن هزيمة الواقع كانت هي اللواء الذي احتضنه كل فرد بين راحتيه ، و استطاعوا بالتمسك بحقهم في المستقبل و التصميم على رسم الوجود الدولي بالطريقة التي تكفل لهم كرامتهم في الحياة أن يجعلوا من الهزيمة طريقا لأنشودة النصر و صناعة المجد الحقيقي ، فمتى نبيد الشعور الذي أصبح يحتل كيان كل إنسان شرقي بعدم الرضا و الخجل من كونه عربيا ، هذا السرطان القاتل الذي يهدف إلى هدم جسد امة قال عنها الملك: إنها {خير أمة أخرجت للناس} . ألا يجب أن نشعر من هذا الوعد الإلهي بالفخر و الاعتزاز بالنسب لأمة اشرف الخلق ، و أن يتملكنا اليقين من حتمية تحقيق مستقبل مشرق لنا و للأجيال التي تلينا ، لقد آن الوقت كي نبدأ بمحاربة واقع الحال ، و أن نعلن الجهاد ضد اليأس و العجز ، و أن نتمسك بالحق في خلق وجود أفضل ، فبداخل كل فرد منا بركان ثوري من الغضب ، و طاقات بشرية تنتظر من يحركها ، و أن لم نسع إلى تفريغها في هدف أسمى يطمح الجميع للوصول إليه ، فالعواقب السلبية سوف تكون أقصى من تحملنا[1] . لذلك أجد أن الدرس الاول : هو الاعتراف بالمسؤولية ، دون أن يعني ذلك مطلقًا التهاون في الحقوق ، أو التخلي عن الحق في المشاركة في تحديد المستقبل .

[1]- متولي، أيمن، ٢٠١٠ - المعجزة الاقتصادية في ألمانيا، ص٣، مقال نشر على الموقع ا الالكتروني التالي :
http://mosgcc.com/mos/magazine/article.php?storyid=1888 نقلاً عن موقع الحكومة الالكترونية الألمانية:
www.egovernment.iao.fhg.de

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- الدرس الثاني : عدم المكابرة عن قبول المساعدة في وقت الحاجة الماسة ، من أقل الأعداء سوءًا ، بشرط أن تتفق مع حساباتك ، و أن تكون المساعدة هي الاستثناء لا القاعدة ، بهدف الاعتماد على القدرات الذاتية في أقرب حين . (لا أن تصبح بندًا ثابتًا في ميزانية دولتك ، دونها لا يجد شعبك ما يأكله ، و يصبح كل عضو كونجرس صاحب فضل عليك و على كل أفراد شعبك) .

٢- الدرس الثالث: أن لا تقف في وسط الطريق، وتشق طريقاً جديداً . و ما دمت قد وصلت منصبك مستنداً إلى الشرعية ، فلا تتراجع عن الطريق الذي تأكدت من صوابه ، ما دمت تستطيع ذلك .

٣- الدرس الرابع : و هو أن خمسة و أربعين عاماً ليست طويلة في عمر التاريخ ، مادام لم يغب الهدف عن الأعين .

٤- الدرس الخامس : و هو الاستعداد لتقديم تنازلات محدودة مقابل الحصول على الهدف الأكبر .

٥- الدرس السادس و الأخير : لا يجب أن تكون أحكامنا مطلقة ، فحتى ألمانيا لا يصح أن نطلق عليها مصطلح العملاق ، و ليس كل ما فيها قابلاً للتطبيق عندنا ، و ليست مثلاً أعلى في كل المجالات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إمكانية تطبيق التجربة الألمانية في سورية

أول ما يسترعي الانتباه في التجربة الألمانية أنها، في ظرف تاريخي واقتصادي معين، بدأت في إطار جامعي، وما كان لها أن تنتقل إلى العلن بالسرعة التي ميّزتها، لولا ثغرة ظرفية استغلها رجل تحلى بجرأة استثنائية في لحظة سانحة، بعدما تسلح بعدّة نظريات حضّرها خلال سنوات. حوادث كهذه لا يمكن برمجتها، لكن حظوظ حصولها تتضاعف في حالة توافر عدد من العوامل أهمها، من جهة أولى، وجود بيئة فكرية متماسكة وكفئة تشجع على بلورة المفاهيم والأفكار وعلى دعم الإجراءات التأسيسية، هذا ما أمنته الجامعات الألمانية تحت الحكم النازي وأثناء الحرب، ولاسيما جامعة فرايبورغ، ومن جهة ثانية، تقبل النخب المجتمعية لتبدل مفاجئ في القيادات على اثر زلزال تاريخي، وهذا يفترض عدم انزواء الجماعات دفاعياً بشأن (زعامات) منها وفيها.

بشكل أكثر عمومية تستوقف المراقب مسألة تواتر النظريات الاجتماعية وتقلب الأهواء تجاهها، فعندما تظهر نظرية جديدة تبدو سابقتها باطلة لا بل سخيفة أحياناً، فيخال المرء أن المعرفة تجتاز المحطات تباعاً وأن لا رجعة ممكنة إلى الوراء، ونلاحظ في كثير من الأحيان أن النظريات الجديدة، إذا أصغينا قليلاً، وتجرأنا على العودة إلى النصوص القديمة، بعقل منفتح، نسمع فيها أصداء لمقولات قديمة، وكأنها تراكم أفكار. والأمر ينجلي إذا ربطت كل نظرية بالبيئة التي نشأت فيها وبالتحديات التي أنتجت لمواجهتها. من هذا المنظار تأتي مقولات اقتصاد السوق الاجتماعي لا لمجرد تجديد لليبرالية سطع نجمها في زمن معين، بل بوصفها جواباً مركزياً على مسألة تاريخية محددة هي إعادة تأسيس الدولة في ظرف سياسية واقتصادية صعبة وفي مواجهة مختلف صيغ التوجه الليبرالي في ظل العولمة بمختلف أشكالها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أما إذا نظرنا إلى الفكر السياسي الاقتصادي بحسب موقعه من المسارات التاريخية فتبرز نقطة التقاء جوهرية وإجرائية بين فكر اقتصاد السوق الاجتماعي وتطبيقه من جهة ووضعية عدد من بلدان الشرق العربي ومنها سورية وحاجتها إلى الفكر والتطبيق من جهة أخرى، ألا وهي دور الفكر الاقتصادي السياسي لصياغة مشروع دولة في ظروف صعبة محددة.

على هذا الأساس تستحق نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي اهتماماً جدياً من الكتل السياسية الحاكمة في سورية لأنها تعيد للدولة والعمل السياسي والاقتصادي موقعاً نحن بأمس الحاجة إليه الآن ، لنستفيد من التجربة الألمانية التي تمكنت من إقامة نظام ديمقراطي مستقر . مع الإشارة إلى أن لا فكر يتراكم و يصقل و يفعل في الأحداث بغياب الدولة و المؤسسات التي تدور في فلكها ، فالدولة شرط أساسي للتأثير في فكر المجتمع و هي حاجة ضرورية .

مما سبق نجد أن نجاح اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية يجب أن يرتكز على[1]:

أ- وجود دولة قوية قائمة على المؤسسات و المساءلة ، و تحكمها بنية تشريعية تصون الحقوق و تحضُّ على الواجبات ، و أجهزة تنفيذية تتميز بالكفاءة و النزاهة .

ب-دولة لديها رؤية بعيدة المدى ترسم ملامح المستقبل المأمول ، و برنامج اقتصادي و اجتماعي بأهداف محددة و استراتيجيات واضحة تقود إلى الأهداف ، و مقدرة على التدخل المباشر و غير المباشر في الوقت المناسب ، بغرض التصحيح و التنسيق و التفعيل .

[1]- مجموعة من الباحثين، ٢٠٠٩- (اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق). إعداد: د. مصطفى ملا عثمان، محمد، مرجع سبق ذكره ص٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت-مقدرة الحكومة على تأمين التوازن بين احتياجات الفئات الاجتماعية العاملة بأجر للتمتع بحياة كريمة من ناحية ، و بين متطلبات الاقتصاد الوطني للمحافظة على قدرته التنافسية من ناحية أخرى .

ث-وجود تكافؤ في القوى بين الفئات الاجتماعية العاملة بأجر ، و بين الفئات الاجتماعية التي تحصل على دخولها من عوائد رأس المال، و استعداد كل الأطراف لقبول التوافقات ، و التعهد بتنفيذ الالتزامات التي ارتبطت بها .

إذاً تحقيق المعجزة الألمانية في الحالة السورية يتطلب التطبيق الكامل ، و ليس التطبيق الانتقائي أو الجزئي للأسس الأربعة المذكورة لاقتصاد السوق الاجتماعي إضافة إلى العمل بمبادئ هذا النظام التي تم توضيحها في المبحث الأول من هذا الفصل . و هذا يقتضي :

١- العمل على وضع وثيقة أو دستور يبين المقصود من اقتصاد السوق الاجتماعي

عندما طرح كارل ماركس شعار الشيوعية في أوربة ، في القرن التاسع عشر ، أعلن البيان الشيوعي (المانيسفت) لتوضيح مفهوم الشيوعية ، أما في الحالة السورية نجد أن المؤتمر القطري العاشر قد حدد هوية الاقتصاد السوري بأنه اقتصاد سوق اجتماعي ، و لكن لم يصدر دستور أو وثيقة توضح هذا المفهوم ، الذي يتعارض جذرياً مع مواد الدستور و لا سيما المادة ١٣، التي تقول بأن "الاقتصاد في الدولة اقتصاد اشتراكي مخطّط يهدف إلى القضاء على جميع أشكال الاستغلال".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بالتالي يجب على أصحاب الاختصاص من اقتصاديّ و سياسيً سورية صياغة دستور أو وثيقة اقتصادية توضح المقصود من اقتصاد السوق الاجتماعي ، و تكون بمثابة العمود الفقري لاستقرار و ازدهار البلد . من أجل تحقيق ذلك لابد من رسم السياسات الاقتصادية المناسبة ، قبل سن القوانين و التشريعات من قبل لجان اقتصادية و حقوقية ، و الممهدة لتطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي ، و إلغاء مواد الدستور التي لا تتوافق مع قوانين السوق الاجتماعي ، و إصدار التشريعات التي تشجع الاستثمارات ، و لا بد من مشاركة المنظمات المجتمعية و الأحزاب السياسية في مناقشة الخطط الاقتصادية ، و إلغاء الفجوة بين صانع القرار الاقتصادي و المواطن . فأحزاب الموالاة و المعارضة في بلدان اقتصاد السوق الاجتماعي تشارك في صنع القرار الاقتصادي . والقرار الاقتصادي ليس من صنع أي مركز بمفرده.

٢-تأهيل الصناعة السورية وتشجيع الاستثمار

من خلال تأهيل الكفاءات المحلية وإرسال الكوادر إلى دول اقتصاد السوق الاجتماعي لدراسة التكنولوجيا الحديثة والصناعات التحويلية والإدارة الاقتصادية، وإقامة شراكات تكنولوجية مع الشركات الأجنبية الرائدة. فالمنشآت السورية صغيرة، ولا تستطيع وحدها منافسة البضائع الصينية والتركية. ولا بد من توسيع الاستثمارات في الاقتصاديات الحقيقية والحد من التوجه الاستثماري نحو قطاعات الربح السريع. وضرورة الارتقاء بمستوى الموارد البشرية في المنشآت الإنتاجية والخدمية (العامة والخاصة)، وأن يجري تصميم نظم لتحديث عملياتها والتزامها بالتدريب وبمقاييس الجودة العالمية في إنتاج السلع المحلية القادرة على المنافسة والصالحة للتصدير. ولكي يتحقق فائض اقتصادي كبير لا يمكن اقتسامه يجب أن يصل معدل الاستثمار إلى حدود الـ ٥٣,٣% من الناتج المحلي. وهذا يمكن أن يتحقق عند معدل نمو ٧% فما فوق[١].

[١]- هيئة تخطيط الدولة ٢٠٠٥- (" تحليل الاقتصاد الكلي السوري "). دمشق، ص٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إصلاح القطاع العام

يعاني القطاع العام من مشكلات وأزمات مالية وإدارية وتقنية. ولقد بات من الواضح أنه ليس مهماً حجم القطاع العام أو قطاع الدولة في الاقتصاد، بقدر ما هو مهم إنتاجية هذا القطاع وطريقة توزيع الثروة في المجتمع عموماً. فكارل ماركس لم يعنِ بالقطاع العام رأسمالية الدولة الاحتكارية التي تتحول فيها طبقة البيروقراطيين والمديرين إلى أسوأ ممثلين للطبقة المستغلة البائدة. والعمال يحصلون فيه على الأجر العبودي. فهذا الوضع يجب ألا يبقى بعد اليوم، فبقاء المؤسسات خاسرة إلى ما لا نهاية ليس في مصلحة أحد. القطاع العام الرابح يجب الحفاظ عليه وتطويره، أما القطاع العام الخاسر فيمكن تشكيل إدارة خاصة له لإعادة هيكلته وتحويله إلى قطاع رابح، وإذا تعذّر ذلك يجب الاستفادة من أصول هذه الشركات لصالح جهات أخرى من القطاع العام الاقتصادي.

٤- دراسة فعلية للسياسة السكانية

في المؤتمر الوطني الأول للسكان طُرح مفهوم المواءمة بين التنمية السكانية والتنمية الاقتصادية، أي بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي. فالدول التي تبنت نظام اقتصاد السوق الاجتماعي لم يكن عدد الأفراد في الأسرة الواحدة عندها يزيد على ٣ أو ٤ أفراد[١]، وليس كما هو عندنا (٣ إلى ١٢) فرداً أو أكثر! فلو كانت الأسرة الألمانية مكونة من ١٠ أشخاص لتعرض اقتصاد السوق الاجتماعي في ألمانيا لصعوبات جمة في التطبيق.

من الضروري وضع برنامج سكاني تتدخل الدولة على أساسه في النمو السكاني، كما في الدول المتقدمة اقتصادياً. وهذا ما يساهم في إنجاح خطة اقتصاد السوق الاجتماعي. إضافة إلى وضع برنامج وطني للإسكان كبرنامج السكن الشبابي وغيره، ويتطلب ذلك تدخل الدولة لمكافحة الاحتكار في السوق العقاري،

[١]- مجموعة من الباحثين،٢٠٠٩ -(اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق). إعداد: د. مصطفى ملا عثمان، محمد، مرجع سبق ذكره ص٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ووضع سلم أسعار للمتر المربع في مختلف مناطق المدن تقررها لجان مختصة هندسية واقتصادية يلزم بها التجار والسماسرة في عمليات البيع والشراء، لمنع تحقيق الأرباح الفاحشة والخيالية التي تثقل كاهل المواطن، ويتطلب ذلك أيضاً تعزيز دور الدولة ورقابتها

٥- العمل على توفير الضمان الاجتماعي للمواطنين

الضمان الاجتماعى: هو الحماية التى توفرها الدولة لأفرادها، من خلال سلسلة من الإجراءات العامة لمواجهة الأخطار الاقتصادية والاجتماعية التى من الممكن أن تقع، وينتج عنها توقف الدخول أو انخفاضها نتيجة المرض والأمومة وإصابات العمل والبطالة والعجز والشيخوخة والوفاة، فالضمان الاجتماعى تعبير شامل عن المبدأ الذى تسعى الدول إلى تحقيقه لمواجهة الفقر، بضمان حد أدنى لمستوى معيشة الأفراد. ففى حالات المرض تقوم بتوفير مستوى علاجى مناسب، وفى حالات إصابات العمل والحوادث والعجز والإعاقة تقوم بتوفير الرعاية الطبية والتأهيلية الشاملة . وفى حالات الشيخوخة تقوم بضمان دخل مناسب ومستمر، مع ضمان الرعاية الصحية والاجتماعية من خلال دور المسنين[١].

٦- النهوض بالزراعة السورية والثروة الحيوانية

إن ما يلاحظ هو هبوط حصة الإنتاج الزراعي من الناتج المحلي الإجمالي بمرور الزمن (من ٣٢% وسطياً للفترة ١٩٩٠-٢٠٠٠، إلى ٢٤% للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ والى ١٩% لعام ٢٠٠٩[٢])، يعود ذلك لموجات الجفاف وارتفاع أسعار المشتقات النفطية. هذا يقتضي تدخل الدولة العاجل والمنهجي لإنقاذ الريف السوري، خاصة في المناطق الشرقية، ووقف هجرة الفلاحين من القرى والأرياف إلى أطراف المدن، وذلك بتقديم الدعم المادي للفلاحين أسوة بدول

[١]- محمد حسن أحمد، علي، ٢٠٠٢- (واقع التأمين الاجتماعي في مصر). مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، المنعقد في الفترة من ١٣- ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة، ص٣.

[٢]- تم حساب النسب من قبل الباحث اعتماداً على المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠ الجدول رقم ١٥/١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجوار، لمساعدتهم في الوقوف في وجه الجفاف، والاحتفاظ بالثروة الحيوانية التي تتعرض للانقراض. وذلك من خلال اتخاذ عدد من الإجراءات أبرزها[1]:دعما لمنتجات الزراعية وإقامة السدود المائية واستصلاح الأراضي الزراعية لزيادة المساحات المروية واستخدام التقانات الحديثة والاستفادة من البحوث العلمية لزيادة الإنتاج الزراعي والتحول للري الحديث وإحداث صندوق دعم الإنتاج الزراعي والعمل على زيادة الإنتاجية الزراعية في وحدة المساحة بما يحقق الاكتفاء الذاتي والأمن الغذائي وتعزيز القرار الوطني.

لابد من الاشارة الى مجموعة اعمال ساعدت على تحقيق الإجراءات وذلك من خلال إنشاء صندوق دعم الإنتاج الزراعي لعام ٢٠١٠، وتوقيع اتفاقية سورية تركية لبناء سد الصداقة السوري التركي على نهر العاصي، بطاقة تخزينية ١١٥مليون متر مربع ومساحة ١٠٠٠٠هكتار، ويبلغ طول جسم السد حوالي ٥٨٠ متراً، وارتفاعه ١٤,٥ متر، كما يهدف أيضا إلى توليد الطاقة الكهربائية، وإقامة المنشآت السياحية على ضفتي بحيرة السد، وجذب المشاريع والاستثمارات السياحية، وتحسين الثروة السمكية[2]. إضافة إلى إجراءات أخرى تبين مدى الاهتمام بهذا القطاع لدوره الفعال في تأمين الغذاء وتوفير المواد الأولية للصناعات التحويلية والغذائية ودعم عملية التنمية الشاملة التي تشهدها سورية.

٧- المشاركة الشعبية في العملية السياسية ومكافحة الفساد

إن الدول التي طبقت نظاماً اقتصادياً كانت دولاً ديمقراطية وليست شمولية مغلقة، وكانت تملك قاعدة تقنية وعلمية.

[1]- الخليل، فادي، ٢٠٠٩-(القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الوقائع والآفاق). مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد الأول، المجلد ٣١، جامعة تشرين، ص ٢٦.

[2]- انظر: http://www.menafn.com/arabic/qn_news_story_s.asp?type=all&storyid=1093392479

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لقد وضع تقرير التنافسية العربية الفساد وعدم الفاعلية والبيروقراطية في تطبيق التشريعات، في رأس سلم معوقات التنمية. إن مكافحة الفساد يمكن أن تتم باشتراك الجماهير الشعبية والنقابات والأحزاب، وبإلغاء الفجوة بين أصحاب القرار السياسي والمواطن. وهذا يتطلب إصدار قانون أحزاب وصحافة وإعلام حر وقضاء مستقل وانتخابات ديمقراطية ونزيهة. إن الديمقراطية والشفافية كفيلان بكشف الأخطاء في المجتمع والحد من الممارسات البيروقراطية[1]. ويمكن الاستفادة في هذا الجانب أيضاً من خبرات دول اقتصاد السوق الاجتماعي، والتجربة الصينية ناجحة في مكافحة الفساد.

٨- العمل على زيادة الفائض الاقتصادي ، تحسين الموارد العامة وترشيدها ، لمواجهة الجانب الاجتماعي ودعمه دعماً مباشراً ، ودعم البرامج الاجتماعية المتنوعة لرفع المستوى المعيشي للمواطنين ، تحرير الفرد من الفقر ، تحقيق العدالة الاجتماعية .

٩- تحديث التشريعات المالية والضريبية ووضع سياسات مالية وضريبية واضحة وصريحة ومتناسبة مع متوسط الدخل للفرد ، قابلة للتطبيق ، خلق قناعة ووعي ضريبي لدى المواطنين، بذلك يتحمّسون لدفع الضريبة العادلة المناسبة بما يضمن تحسين الموارد العامة . إضافة إلى إلغاء الازدواجية الضريبة، أو تعدّد الضرائب والرسوم وتنوعها، التي يعاني منها كلّ من المواطن والمنتج والمستثمر، والعامل والعاطل عن العمل ، والقطاع العام والخاص ، والمشاريع الصغيرة والكبيرة ، فالازدواجية أو التعدديّة في دفع الضرائب تؤدّي حتماً إلى التهرّب الضريبي ، وبالتالي خسارة كبيرة في الموارد المالية العامة للدولة .

١٠- مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات المنتجة إنتاجاً فعلياً ، التي يمكن أن تحقق قيماً مضافة ووفرة في الحصيلة الضريبية وتأمين المزيد من فرص

[1] –Witt, Ulrich,2002 – (Germany's "Social Market Economy" Between Social Ethos and Rent Seeking). Jena, P371

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمل الجديدة ، مما يساعد على تأمين الموارد اللازمة لتطوير الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي[١] .

١١- إيجاد برامج وصيغ وآليات عمل تنفيذية لهذا النهج الاقتصادي وتهيئة البنية التنظيمية المحفّزة للنشاط الاقتصادي الجديد.

١٢- زيادة الدخل المتوسّط للفرد زيادة سنوية: لتكون متناسبة بشكل دقيق مع التضخّم النقدي والمستوى العام للأسعار ومتوسط المعيشة ، بشكل يُراعى فيه النمو الاقتصادي، لتأمين حياة كريمة لجميع المواطنين، حياة تتلاءم مع إنسانيتهم ، وتوفير كلّ ما يحتاجونه في حياتهم اليومية ، وترفيههم وإسعادهم من دون مقابل أو مال ، ليشعروا بإنسانيتهم وكرامتهم ، ولتحقيق العدالة الاجتماعية ، مما يعني الحفاظ على التوازن الاجتماعي، والعمل على إيجاد الحلول الكفيلة لتوزيع الدخل بشكل عادل[٢].

١٣- تأمين مستمر لفرص العمل: بشكل يتناسب مع معدل النمو السكاني والمستوى الثقافي للمواطنين، معالجة البطالة، والبطالة المقنّعة المنتشرة بكافة قطاعات الدولة، والقضاء عليها بأسرع وقت ممكن، بغية تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ، واقعي وموضوعي، ليترافق جنباً إلى جنب مع التطبيق الفعلي لاقتصاد السوق الاجتماعي.

١٤- إعادة توزيع الدخل القومي بما يضمن تحقيق عائد مناسب لرأس المال، وللقوى العاملة، وللخزينة العامة للدولة (الموارد العامة).

١٥- فصل السلطة القضائية عن السلطة التنفيذية والسلطة السياسية، فصلاً كاملاً، ليساهم جميع المواطنون من المشاركة في محاربة الفساد وتوجيه أصابع الاتهام للمفسدين ، بل محاسبة كلّ الفاسدين والمفسدين بدءا من راس السلطة ، لمحاربة ظاهرة الرشوة والمرتشين، محاربة قطّاع الطّرق وحيتان الأموال

---

[١]- حسان القلاع، محمد، ٢٠٠٦ -(**دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق الاجتماعي**). جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق، ص٧.

1-Witt, Ulrich,2002- (Germany's "Social Market Economy" Between Social Ethos and Rent Seeking). Jena, P367

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحتكرين، والإشارة بجرأة إلى كلّ الوصوليين، المنتفعين من الوضع الراهن، للمشاركة في مكافحة هذا الفساد الكبير الذي انتشر بالبلاد كالسرطان الخبيث.

١٦- تفعيل المراسيم والقوانين والقرارات الصادرة عن مجلس الشعب أو السلطة التنفيذية، تفعيلاً حقيقاً، ووضع آلية فورية وسريعة لملاحقة المقصّرين في تنفيذها، أو متعمّدي التقصير في التنفيذ، ووضع القرارات التنفيذية موضع التنفيذ المباشر منذ لحظة إصدارها أو الإعلان عنها، حتى لا يتمّ تعويمها ونسيانها، وتطبيق كلّ هذه المراسيم والقوانين على جميع المواطنين بالعدل والقسط والمساواة.

١٧- الحفاظ على الشق الاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي وعدم إبعاد دور الدولة التدخّلي: فلا يجوز ترك الأسواق في الدول النامية أن تنظّم نفسها بنفسها تلقائياً، فالأسواق المنتعشة والناجحة هي الأسواق التي تقف خلفها ومعها آليات عمل وإجراءات حكومية جادّة للمساعدة في الإشراف والرقابة والتدخّل عند الضرورة. وتأجيل الشق الاجتماعي يعني انهيار الطبقة المتوسطة وسحقها بين سندان الدخل المنخفض المتخلّف وبين مطرقة التضخّم والأسعار المرتفعة بشدّة المتناسبة مع المستويات والمقاييس الأوروبية فقط.

١٨- يجب التركيز على ثلاثة محاور أساسية والتي تم ذكرها سابقاً، وهي:

- المنافسة: أي ضرب الاحتكار، لأن الاحتكار يؤدي إلى الركود الاقتصادي.
- خلق نوع من التكافؤ في الفرص.
- تدخّل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن القيام بدورها. *وأخيراً يمكننا القول: إن ما يطبق منذ عام ٢٠٠٥ هو اقتصاد سوق رأسمالي تسوده علاقات الإنتاج الرأسمالية، أي أنه اقتصاد سوق تسوده المضاربات والاحتكار والفساد، والجانب الاجتماعي مغيَّب فيه*[١].

[١]- مجموعة من الباحثين،٢٠٠٩ –(اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق). نون٤ للطباعة والنشر والتوزيع، حلب، ص١٢٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في الحالة السورية يتطلب من أصحاب القرار الاقتصادي الشعور بالمسؤولية أمام المواطنين، وخصوصاً الفقراء منهم، وربط الأقوال بالأفعال وتطبيق أسس اقتصاد السوق الأربعة المذكورة كحزمة واحدة لا تتجزأ. وهذا ما يضمن نجاح هذه الخطة في سورية، فآليات الاقتصاد يجب أن تكون كلها مفعَّلة وليست بشكل انتقائي! ويجب علينا أن نوضح أن لكل بلد خصوصيته التاريخية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، لا يمكن نقل تجربة بكاملها إلى اقتصاد معين، إنما يمكننا الاستفادة من تلك التجارب وكيف تم النجاح فيها، أين أصابت؟ أين أخفقت؟ حتى نتمكن من التطبيق الجيد والمثالي،أي إنّ نجاح تجربة اقتصاد السوق الاجتماعي في العديد من دول العالم – مثل ألمانيا واليابان وغيرهما– لا يعني أبداً أنّها يمكن أن تنجح في أيّ بلد آخر، فلكل بلدٍ خصوصياته ، فاقتصاد السوق الاجتماعي ليس نموذجاً ثابتاً يمكن نسخه وتطبيقه بحذافيره وبجمود تامّ ، فعلى كلّ دولة أنْ تطبّق ما يناسبها ضمن المفاهيم العامة لهذا الاقتصاد. وبناءً على ذلك يجب تفهم الواقع الحالي، ومن ثم رسم السياسات واتخاذ الإجراءات الكفيلة بإقامة ركائز اقتصاد السوق الاجتماعي، فلا تترك الأمور للصدف، ولا يترك اتخاذ المواقف لأصحاب المبادرة بحكم مواقعهم الوظيفية التي وصلوا إليها، ولا يترك للبيروقراطية أن تضعنا في خانة العجز أو الجمود.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث كيفية الانتقال الى اقتصاد السوق الاجتماعي

يواجه تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية الكثير من التحديات التي قد تعرقل مسيرة التحول إلى هذا النوع من الأنظمة، وهو ما سأوضحه في الفصل القادم، وفي المقابل هناك مجموعة من الإمكانات والحلول التي يمكن أن تساعد على نجاح هذا التحول، والتي تم توضيح بعضها في المبحث السابق لذلك يجب التعرف على أهم الخطوات المتبعة والتي يجب إتباعها في سبيل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

على الرغم من الحوار والجدال والصراع المكشوف والمخفي حول توجهات الإصلاح، فإننا لن نركز عليها في دراساتنا هذه، بل سنركز على الإجراءات نفسها المتخذة في أرض الواقع. حيث أن هذه الإجراءات تسعى إلى النهوض بالمستوى المادي والاجتماعي والثقافي للمواطن السوري، الذي يعد محرك التنمية وغايتها، وتهدف أيضا إلى إعادة توزيع الدخل الوطني بشكل تنتفي فيه إمكانية انقسام المجتمع إلى فئة قليلة تستأثر بالثروات، وأخرى تشكل السواد الأعظم من الشعب لكنها تعيش تحت الخط الفقر أو على محاذاته.

خطوات الإصلاح الاقتصادي المتخذة على أرض الواقع

بعد المؤتمر القطري العاشر في سبيل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

في المجال الاستثماري

تم منح مزايا وإعفاءات جديدة وأعفيت المشاريع الاستثمارية من عدد من الضرائب والرسوم وخاصة في (المنطقة الشرقية) ولمدة عشر سنوات بعد بدء التشغيل الفعلي. وزاد الإنفاق الاستثماري في الموازنة ٢٠١٠ عن موازنة ٢٠٠٩ بنسبة ١٩% وتم توجيه النفقات الاستثمارية نحو مشاريع حيوية ومنها (مشاريع محطات توليد كهربائية- جر مياه- مشروع خط الغاز العربي- محطات معالجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المياه- مشاريع الطرق المركزية- دعم الإدارة المحلية- دعم المحافظات). مع استمرار قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١ استمر فتح جميع القطاعات أمام الاستثمار الخاص ومنح الاستثمار غير السوري نفس معاملة الاستثمارات السورية.

صدر المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ ليحل محل القانون ١٠ لعام ١٩٩١، حيث أعطى تسهيلات ودور أكبر للقطاع الخاص في الفعاليات الاقتصادية[١]، كما صدر المرسوم التشريعي رقم ٩ لعام ٢٠٠٧ القاضي بإحداث هيئة الاستثمار السورية[٢]. بالمقابل تم تجميد القطاع العام منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين، فلم تتم خصخصته ولكن تم تخفيض نسبة الاستثمارات في موازنة الدولة.

في المجال الصناعي والتجاري

تم التوجيه بالعمل لتخفيض الأعباء عن كاهل الصناعيين وتخفيض الرسوم الجمركية وتخصيص مبالغ للمدن الصناعية وخاصة المدينة الصناعية في دير الزور لأنها لا تمتلك موارد حالياً لأنها لم تبدأ العمل فعلياً.

تراجع الدور التداخلي للدولة في التجارة الخارجية. وتخلت الدولة عن احتكارها لاستيراد العديد من السلع وتركها حرة للقطاع الخاص أو تفويض القطاع الخاص، وتراجع دور الدولة في التجارة الداخلية الذي لم يكن واسعاً وبقي القطاع الخاص يلعب فيه الدور الأكبر[٣].

صدر قانون التجارة الجديد رقم ٣٣ لعام ٢٠٠٧، وقانون الشركات الجديد رقم ٣ لعام ٢٠٠٨ للعديد من أنواع الشركات التجارية بما فيها شركات التمويل التأجيري. صدر المرسوم ٦١ لعام ٢٠٠٧ الذي ينظم تقييم الشركات الفردية

---

[١]- نافع قوشجي، إبراهيم، ٢٠٠٧- (قانون الاستثمار وأثره المتوقع على الاقتصاد الوطني). ص٢، يمكن مشاهدة المقال على الموقع الالكتروني التالي:http://fedaa.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=25458435920070404071403

[٢]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٧،(الوضع الاقتصادي في سورية، التركيز على مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي). ص١٩.

[٣]- سعيفان، سمير،٢٠١٠- (الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية). مرجع سبق ذكره، ص١٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحويلها إلى شركات أموال، حيث يحق لأي مؤسسة فردية أو شركة ، وفقا لهذا القانون، إعادة تقويم أصولها الثابتة بما فيها العقارات بما يتناسب مع قيمها الفعلية بتاريخ إعادة التقويم[1]، وصدر قانون تنظيم مهنة المحاسبة وتدقيق الحسابات رقم ٣٣ تاريخ ٢٠٠٩/١٢/١.

تراجع دعم الخزينة للسلع والخدمات فتراجعت السلع التي كانت توزع بالبطاقة التموينية وانتهت إلى مادتي الأرز والخبز مدعومتين. وتراجع دعم أسعار الكهرباء، وأشهر تقليص للدعم كان تقليص دعم أسعار المازوت والذي أثار ومازال يثير غضباً شعبياً واسعاً مما أدى لخلق أذى كبيراً بسمعة الدولة وهيبتها.(وبعد صدر المرسوم ١٥ لعام ٢٠٠١ الذي أعفى الصادرات من الضرائب والرسوم، وتم تخفيض الضرائب لمرتين خلال ثلاث سنوات وصدور القانون ٢٤ لعام ٢٠٠٣ ثم القانون ٦٠ لعام ٢٠٠٤) ثم صدر القانون ٥١ لعام ٢٠٠٦ وبالتالي أصبحت مستويات الضرائب في سوريا تعادل أو تقل عن مستويات الدول المجاورة وتقل كثيراً عن مستويات معدلات الضريبة في أوروبا وأمريكا واليابان[2].

صدر القانون ٦١ لعام ٢٠٠٤ المتضمن قانون ضريبة المبيعات على عدد كبير نسبياً من السلع. ورغم صدور القانون ٢٥ لعام ٢٠٠٣ القاضي بمكافحة التهرب الضريبي فإن هذا القانون غير مفعل. وبعد إلغاء العشرات من الضرائب النوعية التي تعود لعدة عقود سابقة تم تطبيق ضريبة المبيعات، ويتم التحضير لتطبيق ضريبة القيمة المضافة التي هي ضريبة مبيعات موسعة. من المعروف أن كل من ضريبة المبيعات وضريبة القيمة المضافة هي ضرائب ذات طابع محابي للفئات الغنية[3]. صدر القانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٧ الذي أحدث هيئة عامة

---

[1]- بازار باشي، فؤاد،٢٠٠٨- (إضاءات على مزايا المرسوم التشريعي رقم/٦١/ لعام ٢٠٠٧). مجلة عالم المال، مجلة فصلية تصدر من وزارة المالية في دمشق وتختص بالقضايا الاقتصادية والمالية، العدد /١٣/، أيلول ٢٠٠٨، ص١٤.

[2]- الحسين، محمد، ٢٠٠٧- (تعليق على المرسوم التشريعي ٥١ لعام٢٠٠٦). ص٢، يمكن مشاهدة التعليق على الموقع الالكتروني: http://syria-bourse.com/forum/showthread.php?t=1745

[3]- سعيفان، سمير،٢٠١٠- (الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية). مرجع سبق ذكره، ص١٣.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للضرائب والرسوم تهتم برسم السياسات الضريبية ومتابعة تنفيذها. لكن الجمارك مازالت على حالها من سوء الأداء والتهرب الضريبي الواسع والفساد وقد تم إفشال كافة محاولات إصلاحها لأن المصالح أقوى من إرادة الإصلاح[1].

تم أيضاً عديد من الإصلاحات في مجال تحرير التجارة وتشجيع الصادرات من أهمها[2]:

- تأسيس المجلس الأعلى للتصدير.
- إنشاء هيئة تنمية وترويج الصادرات.
- إلغاء الحظر وقيد العمولة على جميع المستوردات للمؤسسات الحكومية الحصرية.
- إحداث صندوق تنمية الصادرات.
- توقيع العديد من اتفاقيات التجارة الحرة الثنائية (مع تركيا-تونس- اليمن- مصر- الصين- الأردن- وبلدان مجلس التعاون الخليجي...الخ)، وتشكيل أو تفعيل المجالس واللجان العليا المشتركة مع العديد من الدول.

في المجال الزراعي

تمت جدولة القروض الزراعية وإلغاء الغرامات وفوائد القروض وزيادة أسعار بعض المنتجات الزراعية وإحداث صندوق الدعم الزراعي والعمل لتأمين الأعلاف الزراعية ومواجهة مواسم الجفاف التي تعرضنا لها منذ خمس سنوات...الخ. وقد تمَّ تخصيص مبلغ ١٠ مليارات ليرة سورية لصندوق دعم الإنتاج الزراعي.

---

[1]- بزال، زهير ٢٠٠٧-(القانون ٤١ لعام ٢٠٠٧). الهيئة العامة للضرائب، يمكن مشاهدة المقال على الموقع http://www.zbazzal.net/laws/tax%20est.htm

[2]- هيئة الاستثمار السورية،٢٠١٠- التقرير السنوي الرابع للاستثمار في سورية لعام ٢٠٠٩، دمشق، ص٢٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

في مجال الإيداعات النقدية

فقد شهدت زيادة كبيرة بسبب توافر المصداقية التي تتميز بها البنوك السورية ودعم الحركة المصرفية من خلال إحداث مصارف وشركات تأمين خاصة أيضاً وإدخال المصارف الإسلامية في نسيج العمل المصرفي... الخ

٢-٣-١-٤ في مجال قطاع النقد والمال

(فبعد إن صدر القانون ٢٨ لعام ٢٠٠١ الذي فتح صناعة المصارف أمام القطاع الخاص بمشاركة غير سورية. وصدور القانون رقم ٢٣ لعام ٢٠٠٢ الخاص بتشكيل مجلس النقد والتسليف. ومنح المصرف المركزي دوراً أكبر في تحديد السياسة النقدية، وتم توحيد أسعار صرف الليرة السورية مقابل العملات الأجنبية، وقدمت تسهيلات دفع في الحساب الجاري لتغطية التجارة الخارجية، وألغي التعامل بما يسمى قطع التصدير). صدر المرسوم ١٥ لعام ٢٠٠٧ الخاص بالترخيص لمؤسسات مصرفية اجتماعية للتمويل الصغير.

في مجال قطاع التأمين

بعد صدور قانون هيئة الإشراف على التأمين رقم ٤٨ لعام ٢٠٠٤، صدر قانون تأسيس شركات التأمين الخاصة بالمرسوم رقم ٤٣ لعام ٢٠٠٥ ، تم تأسيس سوق للمال، فصدر قانون هيئة الإشراف على سوق الأوراق المالية رقم ٢٢ لعام ٢٠٠٥،(هيئة سوق الأوراق المالية)، كما صدر قانون سوق الأوراق المالية رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦ ، والتي تعتبر مجالاً لتوظيف الأموال وليس للمضاربات[١]. ثم صدر قرار مجلس الوزراء المتضمن نظام الترخيص لشركات الخدمات والوساطة المالية رقم ٣٩٤٢ تاريخ ٢٠٠٦/٨/٢٨ . صدر المرسوم

[١]- العمادي، محمد، ٢٠٠٨- (سوق دمشق للأوراق المالية). مجلة عالم المال، مجلة فصلية تصدر من وزارة المالية في دمشق وتختص بالقضايا الاقتصادية والمالية، العدد/١٤/، كانون الاول٢٠٠٨، ص٦٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٠ لعام ٢٠٠٧ القاضي بتنظيم إصدار أذون وسندات الخزينة لكنه لم يوضع قيد التطبيق بعد[١].

في مجال الرواتب والأجور

صدرت عدة زيادات على الأجور والرواتب لم تعادل ارتفاعات الأسعار مما أدى إلى تدهور المستوى المعيشي لفئات أوسع من السكان. حيث زادت الرواتب أكثر من ١٠٠ % عما كانت عليه عام ٢٠٠٠ ويتوقع صدور زيادة (٢٥%) عام ٢٠١٠ (الجدول التالي يبين أهم الزيادات على الرواتب والأجور في سورية)، غير أنه لم يتم إصلاح الأجور والرواتب والتعويضات وبقيت على حالها ظالمة لأصحاب الاختصاصات والكفاءات وطاردة لهم.

جدول (١-٢) زيادات الرواتب خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠١٠)

التاريخ	الزيادة
الأساس ١٠٠% قبل زيادة عام ٢٠٠٠	
٢٠٠٠/٩/١	زيادة ٢٥%=١٢٥% من سنة الأساس
٢٠٠٢/٦/١	زيادة ٢٠%=١٥٠% من سنة الأساس
٢٠٠٤/٦/١	زيادة ٢٠%=١٨٠% من سنة الأساس
٢٠٠٦/٣/١	زيادة ٥% +٨٠٠ل.س مقطوعة =٢٠٠% تقريباً
٢٠٠٨/٥/١	زيادة ٢٥%=٢٥٠% من سنة الأساس
يتوقع صدور زيادة ٢٥% عام ٢٠١٠	

[١]- وزارة الاقتصاد والتجارة، (التشريعات الصادرة في مجال تشجيع الاستثمار). مرجع سبق ذكره ص١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: (سعيفان، سمير، ٢٠١٠)،(الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرين)،(منشورات جمعية العلوم الاقتصادية،المركز الثقافي العربي، دمشق، ص١٣.)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إضافة إلى ما سبق: وبعد نحو أربعة عقود من صدور تشريعات تقدم حماية شديدة لمستأجر العقار أو لمستأجر الأرض أو الذي يعمل في الأرض بالمزارعة، فقد تم إصدار قانون أول حول استئجار البيوت السكنية رقم ٦ لعام ٢٠٠١ والثاني حول العلاقات الزراعية رقم ٥٦ لعام ٢٠٠٤ ، جعل القانونان "العقد شريعة المتعاقدين"، ثم صدر القانون ١٠ لعام ٢٠٠٦ الذي جعل العلاقة الإيجارية للمأجور التجاري يتم وفق قاعدة العقد شريعة المتعاقدين[١].

لم يتوسع الإنفاق على التعليم والصحة بنفس نسب تزايد السكان وإقبالهم على العلم وحاجتهم للطبابة فدخل القطاع الخاص على الخط وتم فتح التعليم بكافة مراحله أمام القطاع الخاص. فصدر المرسوم رقم ٣٦ لعام ٢٠٠١ الذي سمح للقطاع الخاص المحلي والأجنبي في الاستثمار في التعليم العالي ما بعد الثانوي. وتم فتح الإعلام أمام القطاع الخاص وصدر المرسوم التشريعي رقم ٥٠ لعام ٢٠٠١ الذي سمح بالمجلات والصحف الخاصة الأسبوعية والشهرية. كما سمح بإذاعات تجارية لا تتعاطى السياسة، وقد بدأت محطتان تلفزيونيتان البث من دمشق قبل نهاية ٢٠٠٧ . يتوقع أن تتسع وسائل الإعلام الخاصة، ولكن يتوقع أن تبقى معايير للرقابة الذاتية والضبط مطبقة عليها. كما تم فتح قطاع الإعلان والمعارض، وتم الترخيص للعديد من الشركات التي تمارس نشاطاً إعلانياً على مدى السنوات السابقة مثل صحف الإعلانات وشركات لوحات الإعلان الطرقية، ونشرات الدليل الخاصة ونمت صناعة المعارض الخاصة. من جهة تم صدور قانون يشجع قيام شركات التطوير العقاري ومن جهة أخرى يجري تقليص الاهتمام والمزايا التي تمنح للقطاع التعاوني.

---

[١]- نعمة، ديمة، ٢٠٠٦-(دراسة قانونية تتناول القانون رقم ١٠ لعام ٢٠٠٦). يمكن مشاهدة هذه الدراسة على الموقع التالي:http://www.syriancourt.com/readnews.php?sy_seq=4582

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهم التشريعات والقوانين والمراسيم

التي صدرت بهدف تنشيط البيئة التنظيمية والتشريعية لعملية التنمية الاقتصادية

وترافقت مع الإجراءات السابقة كانت على سبيل المثال لا الحصر[١]:

١) القانون رقم ٢٤ لعام ٢٠٠٦ الخاص بالسماح بإحداث شركات ومكاتب صرافة.
٢) قانون الجمارك الجديد لعام ٢٠٠٦رقم ٣٨ و هو يلغي قانون الجمارك رقم ٩ لعام١٩٧٥[٢].
٣) المرسوم رقم ٥١ لعام ٢٠٠٦ المتضمن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم /٢٤/ لعام ٢٠٠٣ ليخفض معدلات ضريبة الدخل إلى مستويات مشجعة.
٤) المرسوم رقم ٥٥ لعام ٢٠٠٦ المتضمن إحداث سوق دمشق للأوراق المالية.
٥) صدور القانون رقم ٩ لعام ٢٠٠٧ المتضمن تصديق اتفاقية تأسيس الشركة السورية القطرية للاستثمار.
٦) المرسوم رقم ١٥ لعام ٢٠٠٧ الذي يسمح بإحداث مؤسسات مالية للتمويل الصغير والمتناهي في الصغر والهادف إلى إيصال خدمات الائتمان المصرفي إلى الطبقات الاجتماعية الفقيرة[٣].
٧) صدور القانون رقم ٣٢ لعام ٢٠٠٧ الذي سمح للمستثمرين غير السوريين أصحاب المشاريع المشمولة بأحكام القانون رقم /٢١/ لعام ١٩٥٨ في المدن الصناعية بتملك واستئجار الأراضي والعقارات اللازمة

[١]- وزارة الاقتصاد والتجارة، (التشريعات الصادرة في مجال تشجيع الاستثمار). مرجع سبق ذكره ص١.
[٢]– لمزيد من التفصيل راجع الموقع http://www.syrtravel.com/forum/showthread.php?t=1898
[٣]– مصرف سورية المركزي، مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء، مرجع سبق ذكره، ص ط.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨) لمشروعاتهم لمساحة تزيد عن سقف الملكية المحدد شريطة استخدامها حصراً لأغراض المشروع[١].

٩) صدور القانون رقم ٣٦ لعام ٢٠٠٧ للتجارة الذي ألغى المرسوم رقم /١٤٩/ لعام ١٩٤٩ وتعديلاته.

١٠) صدور المرسوم التشريعي رقم ٣٨ لعام ٢٠٠٧ المتضمن تصديق الاتفاقية المالية بتسوية المديونية مع رومانية.

١١) صدور القانون رقم ٤١ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث هيئة عامة للضرائب والرسوم.

١٢) صدور المرسوم التشريعي رقم ٦٠ لعام ٢٠٠٧ المتضمن إحداث سوق الأوراق المالية الحكومية.

١٣) القانون رقم ١١ لعام ٢٠٠٨ المتعلق بموضوع الحقوق العينية العقارية التي يحق لغير السوريين اكتسابها في أراضي الجمهورية العربية السورية.

١٤) المرسوم التشريعي رقم ٥٤ لعام ٢٠٠٩ القاضي بمنح إعفاء من ضريبة دخل الأرباح الحقيقية ولمدة عشر سنوات للمشاريع المقامة في محافظات دير الزور- الحسكة- الرقة والتي يتم تشميلها بأحد أحكام التشريعات التالية:

أ- المرسوم التشريعي رقم ٨ لعام ٢٠٠٧ الخاص بتشجيع الاستثمار.

ب-القانون رقم ١٥ لعام ٢٠٠٨ المتعلق بالتطوير والاستثمار العقاري.

١٥) المرسوم التشريعي رقم /٣٩/ تاريخ ٢٠١٠/٥/٢ المتضمن رفع المعاشات التقاعدية بحيث لا تقل للمتقاعدين المدنيين والذين انتهت

[١]- أهم الأحداث والنشاطات والقوانين والمراسيم والقرارات الصادرة والمتعلقة بعمل وزارة المالية خلال عام ٢٠١٠- منشور على الموقع الرسمي لوزارة المالية:
http://syrianfinance.org/arabic/main/minister-seminars-and-discussions/529/744.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦) خدماتهم، عن الحد الأدنى العام للأجر وذلك بعد الزيادات التي تطرأ عليه بموجب القوانين والمراسيم التشريعية النافذة.

١٧) المرسوم التشريعي رقم /٤٧/ تاريخ ٢٠١٠/٧/٧ المتضمن تصديق الاتفاقية المالية الخاصة بتسوية الديون /العسكرية - المدنية / المترتبة على الجمهورية العربية السورية لصالح جمهورية بلغاريا بمبلغ وقدره /١٧/ مليون دولار أمريكي والموقعة في دمشق بتاريخ ٢٠١٠/٤/٢٥ .

١٨) المرسوم التشريعي رقم /٥٦/ تاريخ ٢٠١٠/٧/٢٥ المتضمن إحداث مصارف الاستثمار.

١٩) المرسوم التشريعي رقم /٨١/ تاريخ ٢٠١٠/٩/٣٠ المتضمن تأسيس شركة سورية مساهمة قابضة تملك جميع أسهمها الدولة تسمى شركة الاستثمارات السورية المساهمة القابضة ويطلق عليها اختصاراً "السورية للاستثمار".

٢٠) المرسوم التشريعي رقم /٩٢/ تاريخ ٢٠١٠/١١/١ المتضمن صرف منحة لمرة واحدة بمعدل /٥٠%/ من الرواتب والأجور الشهرية المقطوعة لكل من العاملين المدنيين والعسكريين في الوزارات والمديريات والمؤسسات العامة وشركات ومنشآت القطاع العام والبلديات ووحدات الإدارة المحلية.إضافة إلى العديد من المراسيم التشريعية والقوانين في مجالات التأمين والخدمات والنقل والمصارف وغيرها.

لقد تم الترخيص بين أعوام ٢٠٠٥ والشهر التاسع من عام ٢٠٠٧، لمشاريع استثمارية بموجب قوانين الاستثمار بلغت ١٤٠٠ مشروع موزع بين الصناعة والزراعة والنقل، وقد بلغت تكاليفها الاستثمارية التقديرية بحدود ٩٨٠ مليار ليرة سورية، إضافة إلى المشاريع السياحية الكبيرة والمتوسطة، بلغت نسبة مساهمة الرساميل الأجنبية في تلك المشاريع ٢٩%، ظهرت شركات التامين الخاصة، والشركات القابضة التي بدأت عملها بمشاريع سياحية عملاقة بمشاركة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شركات عربية وأجنبية، افتتحت سوق دمشق أبوابها في مقرها في حي مساكن برزة بدمشق في شهر آذار ٢٠٠٩[١].

في ميدان البحث العلمي تم تخصيص برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر حول اقتصاد السوق الاجتماعي في المركز الثقافي العربي بالمزة، وذلك من ٢٠٠٥/١١/٢٢حتى ٢٠٠٦/٦/٢٧ وتضمنت الأبحاث الواردة في هذا البرنامج المواضيع التالية:

١- اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية.
٢- اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق.
٣- دور آليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي.
٤- دور الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي.
٥- دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق الاجتماعي.
٦- دور القطاع الأهلي في اقتصاد السوق الاجتماعي
٧- دور النقابات والعمال في اقتصاد السوق الاجتماعي
٨- القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي
٩- واقع السياسات الاجتماعية وآفاقها في اقتصاد السوق الاجتماعي
١٠- الضمان الصحي في سورية.

وبالنتيجة، فقد شهد الاقتصاد السوري أوسع تحول منذ ١٩٦٥ حتى تاريخه. واستمرت السنوات الثلاث الأولى ضعيفة الأداء اقتصادياً.

من خلال هذه النظرة السريعة إلى ما تم إنجازه من تغيرات اقتصادية واجتماعية بعد المؤتمر القطري العاشر، يتضح لنا تعاظم دور القطاع الخاص، ومطالبة بعض المسؤولين بتسليمه مفاتيح الاقتصاد السوري، وتراجع دور القطاع العام. وإذا استثنينا الصناعة الإستخراجية، نجد إن القطاع الخاص هو

[١]- مجموعة من الباحثين، ٢٠٠٩- (**اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق).** مرجع سبق ذكره، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحـــور والمحـــرك الأساســـي للاقتصـــاد الســـوري. بعـــد أن تعرفنـــا علـــى أهـــم الإجـراءات الاقتصـادية والاجتماعيـة والتشـريعية المتخـذة فـي سـبيل تعزيـز التحـول إلـى اقتصـاد السـوق الاجتمـاعي يجـب إن نركـز مـرة ثانيـة علـى العناصـر التـي تسـاعد في التطبيق الناجح والمثالي لاقتصاد السوق الاجتماعي.

عناصر نجاح التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية والتطبيق المثالي له

١- هنـاك نقـاط قـوة يمكـن الاسـتناد إليهـا فـي تطبيـق مبـادئ اقتصـاد السـوق الاجتماعي، نذكر منها[١]:

أ- وجـود منظومـة تعليميـة واسـعة مـن المرحلـة الأولـى وحتـى التعلـيم الجـامعي لـدى الدولـة والتـي تتمتـع باسـتمرار لتشـمل خـدماتها المجانيـة كافـة منـاطق وشرائح المجتمع

ب- انتشـار المؤسسـات الصـحية الحكوميـة التـي تـوفر خـدمات صـحية مجانيـة وشبه المجانية كافة المناطق.

ت- وجـود مؤسسـات ماليـة حكوميـة تسـتطيع فيمـا إذا اكتملـت عمليـة إصـلاحها إلـى لعـب دور ايجـابي فـي توجيـه السياسـة الماليـة كـأداة رئيسـية مـن أدوات السياسة الاقتصادية.

ث- الحركـة الواسـعة للتغييـر فـي التشـريعات والقـوانين والتـي لعبـت دور أساسـي في عملية جذب الاستثمارات الخارجية وتفعيل حركة الاستثمار الداخلي.

ج- وجـود دراسـات جـادة حـول التنميـة البشـرية والفقـر والمنـاطق الأقـل نمـواً تـوفر صـورة واضـحة للاقتصـاد السـوري وإمكانيـات القـوة والضـعف وقابليـة تطويره.

---

[١]- سلطان، عبد الناصر، ٢٠٠٦- (تحديات اقتصاد السوق الاجتماعي). ص٤، يمكن مشاهدة البحث على الموقع التالي: http://furat.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=10136372802006062623284 4

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح- وجود موارد ومناطق غير مستغلة وخاصة (البادية السورية) والموارد المائية للفرات ودجلة.

خ- إمكانية إيجاد أساليب مرنة لإصلاح القطاع العام ليكون قوة في الاقتصاد ومحرك للتنمية مثال(شركة ورق دير الزور) وليس عبء عليها

أخيراً فإن أهم مصادر القوة في تطبيق نموذج اقتصاد السوق الاجتماعي هوالإرادة السياسية التي توفر المناخ الملائم لعمل تشاركي يؤدي إلى تطوير البنى التشريعية والتنظيمية والمناخ الملائم للاستثمار الذي يسهل الطريق الملائم للانتقال إلى هذا النمط الاقتصادي المبني على إرادة ومصلحة المجتمع. وأيضاً يجب الإشارة إلى إن تعزيز نقاط القوة في الاقتصاد السوري (التي تم التحدث عنها في المبحث الثاني من الفصل الأول) تعتبر من العناصر الضرورية في تطبيق ونجاح اقتصاد السوق الاجتماعي.

٢- معالجة الخلل في التوازنات الاقتصادية.

٣- معالجة الأوضاع المعيشية للسكان وردم الهوة بين الدخول والأسعار ومعالجة ظاهرة الفقر التي تزداد اتساعاً

٤- الاستعمال الكامل للطاقات المعطلة ومعالجة ظاهرة البطالة المتزايدة.

٥- زيادة نسبة التراكم ورفع عمليات الاستثمار وتوجيه الاستثمارات بما يخدم تحقيق أهداف السوق الاجتماعي مع استكمال بناء البنى التحتية التي تخدم عمليات الاستثمار في سورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات السورية والارتقاء في مواصفات المنتجات الصناعية وتنوعها والعمل على الاهتمام بموضوع التأهيل والتدريب وتشجيع التصدير والاستفادة الحاصلة في ميدان العلم والتكنولوجيا[١].

٧- الإصلاح الإداري وتحديث الإدارة بالتلازم مع مكافحة البيروقراطية وظاهرة الفساد المتفشية.

٨- التركيز في استراتيجية التنمية على القطاعات الاقتصادية المولدة لفرص العمالة (من خلال الحوافز التي تمنحها الدولة).

٩- منع الاحتكار وتعميق المنافسة في السوق.

١٠- توفير الفرص بالتكافؤ لجميع المواطنين. وتوسيع إنفاق الدولة على التعليم والصحة. ومحاربة الفساد، وترشيد الإنفاق العام وتقليص الهدر فيه.

١١- إقامة برامج سياسات الحماية الاجتماعية بمختلف أشكالها بما فيها برامج التدريب والتأهيل وتلك التي تقدم القروض والمساعدات الفنية للمشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير هذه الشبكات للطبقات الفقيرة ومتوسطة الدخل على السواء، على ألاّ ترهق هذه البرامج موازنة الدولة العامة بحيث تولد التضخم، فيمحو هذا التضخم المكاسب الاجتماعية ويعرقل النمو.

١٢- تكثيف جهود الارتقاء التكنولوجي من خلال إرساء مفهوم الإنتاجية القائم على الابتكار و التجديد والتحول إلى قطاعات اقتصادية جديدة ذات إنتاجية عالية ، كصناعات البرمجيات والصناعات الالكترونية . التحول إلى الفروع المولدة للقيمة المضافة الأكبر ضمن الصناعات التقليدية القائمة ، كصناعات النسيج و صناعات الغذاء . اعتماد المنشآت الإنتاجية أساليب الإدارة الحديثة إدخال ثقافة الجودة و الابتكار كذلك نشاطات البحث و التطوير و ربط وحدات الإنتاج في هذه المنشآت بمصادر التقنية و المعرفة

[١] - أبو فخر، شبلي، ٢٠٠٩- (اقتصاد السوق الاجتماعي بين النظرية والتطبيق). مرجع سبق ذكره ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية . تعزيز التعاون بين المنشآت الإنتاجية و الجامعات و مراكز البحوث . اعتناق تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات و نشر تطبيقاتها في مختلف القطاعات ، و ذلك لتعزيز عملية النمو من خلال توسيع الأسواق و رفع معدلات الإنتاجية و تقليص كلفة الإنتاج و التجارة ، بالتالي زيادة القدرة على المنافسة و لتخفيض الفروقات الاجتماعية و الاقتصادية في المجتمع من خلال توسيع قاعدة خدمات التربية و التعليم و التدريب ، و الخدمات الصحية و الاجتماعية إلى المناطق البعيدة و المهمشة. و لتحسين الأداء الحكومي و تقليص الهُوَّة ما بين جهات الحكومة و ما بين المواطن . و الإسراع باستكمال الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات التي تعدها الحكومة و إقامة الحاضنات التكنولوجية و مراكز الابتكار العلمية التي أصبح و جودها لا يقل أهمية عن إقامة المناطق الصناعية التقليدية . و توثيق التعاون التقني بشكل خاص مع دول – مثل الهند و ماليزيا - لها تجارب ناجحة في مجال الارتقاء التكنولوجي . و تشجيع شركات تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات على الاستثمار في سورية[1] .

١٣– تطوير الكوادر البشرية من خلال إجراء تغير جوهري في أنظمة التعليم و التدريب بغرض التركيز على التفكير و التحليل و تعزيز القدرة على الابتكار و التجديد و تطوير الكفاءات التقنية المطلوبة في سوق العمل و توفير الخبرات اللازمة للتعامل مع تقنيات المعلومات و الاتصالات و تطوير القدرات الإبداعية و الابتكارية في سوق العمل.

[1]– سكر،نبيل، ٢٠٠٣– (ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري). ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، دمشق، ص٢٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤- و هنا يجب أن أؤكد مرة ثانية على أن التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في ظل عولمة الاقتصاد ، و ارتهان التجارة العالمية و أسواق المال لمجموعة من الشركات العابرة للقوميات ، و سماسرة الأسهم و أوراق المال ، تتطلب إنشاء قاعدة اقتصادية متينة يشارك فيها القطاع الخاص و قطاع الدولة ، قادرة على النمو بقدراتها الذاتية و الاعتماد في ذلك على الاستثمار الوطني و الموارد الذاتية بشكل رئيسي ، و التعامل مع مظاهر العولمة بالاستناد إلى مجموعة من الإجراءات (تم الإشارة إلى هذه الإجراءات في الصفحة الثانية و الثلاثون من الفصل الأول) .

لتحقيق ما سبق ، لا بد من اعتماد الآليات و البرامج و الخطط الزمنية لوضع مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي في إطاره الصحيح وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة منه اقتصادياً و اجتماعياً.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الرابع الخطة الخمسية العاشرة

تشكل الخطة الخمسية العاشرة امتداداً لسياسة الإصلاح الاقتصادي التي وضعت أسسها الخطة الخمسية التاسعة ، و تم إعداد و تنفيذ الخطة الخمسية العاشرة في إطار قرارات المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي ، في سبيل التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي ، و تكليف الحكومة باستكمال مشروع الإصلاح الاقتصادي و الاجتماعي و الإداري ، و تحضير الاقتصاد و المجتمع السوري لمتطلبات القرن الحادي و العشرين و لمستلزمات الحقبة الجديدة في العلاقات الدولية السياسية و الاقتصادية ، التي باتت تتصف بالتنافس الحاد و الميزة التنافسية و الإنتاجية العالية ، و السباق المعرفي و القدرة على استخدام التقنيات و العلوم المتطورة و الاتصالات الفائقة ، و القوى البشرية عالية المهارات و متعددة المعارف و متمكنة من التعامل الإبداعي مع التقنيات و المعلومات و معالجتها و تحليلها و تركيبها وفق نسق غير مسبوق من التفكير النقدي المنظم والقدرات الإبداعية .

مما سبق نجد أن الانتقال إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ، الذي تتبناه الدولة و تتولى الخطة مهام توفير البيئة الملائمة لإقلاعه و التأكد من مستلزمات نجاحه، سيتطلب عقداً جديداً بين القوى الأساسية في المجتمع السوري (الدولة ، القطاع الخاص ، تنظيمات المجتمع الأهلي) و تشاركاً فاعلاً في صياغة و تنفيذ هذه الخطة من أجل كسب رهان التحول المجتمعي و وضع الاقتصاد الوطني على أسس صلبة بما يضمن استدامة النمو و تحقيق التنمية القائمة على كفاءة استخدام الموارد و العدل في التوزيع و التحسن بمستوى العيش و نمط الحياة للمواطن السوري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مزايا الخطة الخمسية العاشرة

أ- التخطيط التأشيري*: في سبيل التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي:

ب-خطة وطنية: يقابلها خطة إقليمية ومحلية محورها المواطن.

ت-النهج التشاركي: حيث أقحمت الخطة جميع المعنيين في صياغة أهدافها.

ث-الاستشراف المستقبلي: حيث اعتمدته الخطة كإطار مرجعي.

ج- النمذجة: واستخدمت لتحليل معدلات الاستثمار والنمو.

ح- خريطة للفقر والغاية منها معالجة جوانب العدالة الاجتماعية.

خ- توزيع الأدوار بين الحكومة المركزية والإدارة المحلية والقطاع الخاص والمجتمع الأهلي. وتوضيح مسؤولياتها في الإعداد والتنفيذ .

أهداف الخطة الخمسية العاشرة المتعلقة بالتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي

أ- الإصلاح الاقتصادي من خلال:

١- التحول باتجاه اقتصاد السوق الاجتماعي والتأكيد على مبدأ الكفاءة في تخصيص الموارد وتحمل الدولة مسؤولية الإدارة الشاملة لحركة النشاط الاقتصادي وضبط السوق وتهيئة البيئة الاستثمارية الاقتصادية المواتية للنمو ولضمان عمل آليات السوق وحسن توزيع الموارد الاقتصادية للمجتمع على النحو الذي يرسخ ركائز العدالة الاجتماعية.

*يقوم التخطيط التأشيري، على مبدأ توجيه الدولة للنشاط الاستثماري ونشاط السوق، دون الهيمنة أو الاستحواذ عليه، وهي تعمل على توسيع مساحة العمل الحر والتعريف بفرصه، وتتدخل في النشاط الاقتصادي عن طريق إدارة دفة الاقتصاد الوطني، والاستثمار في المشاريع الحيوية التي يحجم القطاع الخاص عن الاستثمار فيها، وتوفير القوانين اللازمة لتسير المعاملات، وتوفير حالة اليقين وتنظيم القواعد المطلوبة للتنافس، وضمان البيئة التمكينية للأعمال والاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية، والحد من مظاهر الاحتكار والاستغلال، والتأكيد بأن الفاعلين في السوق يتصرفون في إطار المسؤولية الاجتماعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- تشجيع القطاع الخاص للقيام بدور الشريك الفاعل في صيانة وتنفيذ الخطط الإنمائية وتمكينه من لعب دور المنتج والموفر للسلع والخدمات، والوصول بالمنتج السوري إلى مستويات قياسية وتنافسية.

٣- خلق البيئة التشريعية المناسبة للمنافسة وللمسؤولية الاجتماعية للسوق وحماية المستهلك ودعم المشروعات الصغيرة ودور المجتمع الأهلي في التنمية.

٤- الانتقال من موازنة الإنفاق إلى موازنة البرامج والأداء والنتائج.

٥- ترشيد الإنفاق العام مع إحداث توازن بين ضبط الموازنة العامة وتوفير الخدمات وزيادة الإيرادات واستكمال مهام الإصلاح الضريبي

ب- تأكيد ثوابت العدالة الاجتماعية من خلال:

١- استمرار تقديم القطاعات الاجتماعية لخدماتها في مجال التعليم والصحة والخدمات العامة بأسعار رمزية لا تعكس التكلفة الفعلية للخدمة.

٢- الاهتمام بتطوير المناطق الأقل نمواً من خلال تطبيق مخططات التنمية الإقليمية المتوازنة.

٣- توسيع الإحاطة لقانون الضمان الاجتماعي ليشمل الفئات الاجتماعية المختلفة والمهن الهامشية في القطاع الاقتصادي غير المنظم.

٤- ربط السياسات الاقتصادية الكلية بالحد من الفقر وببرامج توليد فرص العمل.

٥- الاهتمام بالفئات الاجتماعية الخاصة والأسر المعيشية التي تعيش ظروفاً صعبة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- تطوير مناطق السكن العشوائي وتطبيق البرامج الاستهدافية.

ت- إعادة هيكلة القطاع العام من خلال: تصويب الهياكل المالية والفنية وإدارة الأصول الإنتاجية للشركات العامة وتحويلها إلى شركات تعمل وفق معايير محاسبية تتسم بالدقة والشفافية وتهدف إلى الربحية العادلة وتعمل ضمن نظام حديث للإدارة.

ث-توجيه الدعم من خلال:

١- مراجعة سياسات وآليات الدعم من خلال موازنة الدولة.

٢- ربط الدعم بالاستهداف والتصنيف والمفاضلة عن طريق حصر ورصد الفئات الاجتماعية المستحقة والتأكد من وصول الدعم إليها.

٣- إرساء مفهوم اللامركزية في تقديم الدعم والتوقف عن أسلوب المركزية في تصميم مكونات برنامج الدعم.

٤- تطوير قوانين الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية لتفادي الآثار الاجتماعية المحتملة لرفع الدعم.

ج- توجيه الاستثمار من خلال:

١- تسهيل عمليات الترخيص وتسجيل الشركات وتطوير قانون المناطق الحرة.

٢- تسهيل عمليات الائتمان وتخصيصات الأراضي وحل النزاعات التجارية.

ح- تطوير القطاع المالي والنقدي من خلال:

١- تسنيد الدين العام.

٢- تطوير نظم العمل الخاصة بالإدارة الضريبية.

٣- استقلالية مصرف سورية المركزي لتمكينه من أداء مهامه الرئيسية.

٤- تطوير هيكل التعريفة الجمركية وتطوير الإدارة الجمركية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- إرساء علاقة جديدة بين دافعي الضرائب والإدارة الضريبية.

٦- الإصلاح المصرفي وتحديث الإدارة المصرفية.

٧- تطوير قطاع التأمين والعقارات.

٨- استهداف الحد من التهرب الضريبي.

٩- إدخال ضريبة المبيعات للسلع والخدمات.

١٠- إنشاء السوق المالية

خ- الإصلاح الإداري من خلال:

١- إرساء قاعدة جديدة بين المواطن ومؤسسات الدولة قائمة على المساءلة والشفافية وحسن الأداء.

٢- الاهتمام بالموظف الحكومي وتحسين مستواه المادي وتطوير وضعه المهني عن طريق نظام للحوافز وبناء القدرات والتدريب المستمر.

٣- وضع برنامج وطني شامل لإعادة تأهيل العمل الحكومي وتعزيز نهج اللامركزية.

٤- إعادة هيكلة العمل بالوزارات والمؤسسات العامة، بما يؤدي إلى زيادة الكفاءة في الأداء والاختزال من العمل الروتيني وتخفيض تكلفة المعاملات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وهناك أهداف أخرى منها[1]:

١- أن يتم تخفيض عدد الأسر التي تعيش دون خط الفقر والتي تبلغ حاليًا ١١,٤ % إلى٧,١٢%، كما يجري تخفيض الأمية إلى ١١% والتي تصل حاليًا إلى نحو ١٩% من السكان. أن يحقق الاقتصاد الوطني على الأقل زيادة سنوية في معدل دخل الفرد تبلغ (٢,٧%) سنوياً. ومثل هذه المرامي يجب أن ترتبط مع زيادة معدلات الدخل بوتائر عالية وبالأخص بين الشرائح الاجتماعية الضعيفة مع تنويع مصادر الإنتاج المحلية والارتفاع بمستوى التشغيل واستحداث (١٢٥٠) ألف فرصة عمل سنوياً، من ثم ، خفض معدل البطالة من (١٢,٣%) إلى نحو (٨%) ، بحيث يصل إلى نحو (٤%-٥%) عام ٢٠١٥.

٢- إنجاز معدل نمو اقتصادي مستدام بنحو ٧% سنويا خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) ، و٩% خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)، وأن يتماشى مع سياسة سكانية وطنية و سياسة تشغيل مصاحبة تهدف إلى تحقيق المواءمة بين معدلات التنمية الاقتصادية و النمو السكاني. وذلك بفرضية استقرار الأوضاع الإقليمية والدولية، أما في حالة عدم الاستقرار فإنه من المتوقع تحقيق وسطي معدل نمو سنوي للناتج المحلي لا يتجاوز ٥%.

[1]- هيئة تخطيط الدولة،٢٠٠٦- الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الثالث ("الإطار المرجعي"). ص٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المحاور الاستراتيجية التي ترتكز عليها الخطة الخمسية العاشرة

- الإدارة الكفء للتنمية .
- الاستثمار في الإنسان .
- زيادة الاستثمارات ، في قطاعات تنمية الموارد البشرية ، و النهوض بالقدرات و الطاقات الوطنية ، من أجل تحقيق نمو اقتصادي كلي وزيادة مستدامة في الإنتاج و الإنتاجية ، يتطلب ذلك الربط بين السياسة التعليمية و بين واقع و مستقبل الاحتياجات و المهارات المتجددة في سوق العمل ، كذلك وضع سياسة تدريبية وطنية لإعادة تأهيل قوة العمل ، و النهوض بأداء المنشآت في القطاعين العام و الخاص و جعلها مواكبة للجهود المبذولة لزيادة الإنتاجية و تحسين القدرة التنافسية .
- النمو الاقتصادي و التنمية المستدامة إعادة هيكلة الاقتصاد الوطني النهوض بإنتاجيته و وضعه على أسس صحيحة و توفير البيئة التمكينية لعمل السوق .
- النهوض بالبنية الأساسية الاجتماعية و الخدمية و الفنية .
- الثقافة الاقتصادية الحيّة و الفاعلة .
- تنمية توجهها عملية تحديث المنشآت العامة و الخاصة و ترتكز على تطبيقات العلوم و التكنولوجيا .
- تنمية تراعي التوزيع العادل للدخل و الثروة و القوة .
- تنمية تحرص على الإدارة السليمة للبيئة و الحفاظ على المصادر الطبيعية .
- تنمية متوازنة و برامج استهدافية تراعي النهوض بالمناطق الأقل نموًا و تعمل على توزيع الموارد بشكل عادل على المحافظات .
- تنمية تقوم على علاقات اقتصادية دولية و إقليمية متوازنة .
- التركيز على البحث العلمي و التقانة ، و الاقتصاد المنتج للقيمة العالية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اقتصاد السوق الاجتماعي في ظل الخطة الخمسية العاشرة

تعمد الخطة الخمسية العاشرة، في سبيل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ، إلى توجيه الإنفاق الاستثماري العام من جانب ، تحفيز تدفق الموارد من القطاع الخاص المحلي و الأجنبي من جانب آخر ، كذلك التركيز على توظيف الموارد العامة بالشكل الأمثل ، إعادة هيكلة القطاع العام ، اختيار المشروعات وفق أولويات تنموية مدروسة ، و ذلك اعتماداً على حزمة من السياسات و الإجراءات التي سيتم اتخاذها لضمان الوصول إلى المعدلات المرسومة لإسهام القطاع الخاص في تمويل الخطة ، و تشجيعه على الدخول في عملية الاستثمار .

كذلك عمدت الخطة الخمسية العاشرة إلى استكمال عملية الإصلاح الاقتصادي ، التي بدأت في بداية عام ٢٠٠١، من خلال اعتماد الدولة على نوعين من الأدوات أولهما مباشر و يمكن التحكم به ، عن طريق توفير البيئة الاقتصادية الملائمة و تعديل التشريعات و رفع القيود لتسهيل عمل السوق ، و ثانيهما غير مباشر يتعلق بالضبط المالي من خلال سياسات المالية العامة و السياسات النقدية و المالية و سياسات الائتمان و السياسات التجارية . بالتالي فإن الأسس التي ترتكز عليها الخطة الخمسية العاشرة ، تقوم على إصلاح السياسات الاقتصادية الكلية (التمويلية و النقدية و المالية و الاستثمارية و الصناعية و التجارية) التي تحقق الغايات الرئيسية المقررة و الأهداف الفرعية المنبثقة عنها . يتطلب ذلك إدارة اقتصادية ذات كفاءة عالية ، إضافة إلى تنمية بشرية ذات فاعلية كبيرة . و أهم محاور الإصلاح الاقتصادي الواردة في الخطة الخمسية العاشرة في سبيل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي كانت :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ- إصلاح سياسة المالية العامة

من خلال إقامة نظام مرن و كفء للمالية العامة ، قادر على التطوير الأفقي و الرأسي و إزالة كافة المعوقات و العجز الحاصل في هذا القطاع ، و إصلاح الضرائب و الرسوم و تأمين الموارد البديلة ، و زيادة كفاءة و فاعلية الأجهزة المختصة بتحديد و تحصيل الموارد الضريبية و تحقيق كفاءة عالية في تخصيص موارد الإنفاق العام بما ينسجم مع الأهداف الاقتصادية الكلية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و النمو طويل الأمد . لذلك هدفت الخطة الخمسية العاشرة في سبيل إصلاح هذا القطاع إلى[1] :

١- العمل على زيادة مرونة الإيرادات عن طريق توسيع القاعدة الضريبية التعبئة المثلى للموارد المحلية . الحد من التهرب الضريبي . تطوير طرق الجباية و التحصيل الضريبي بالتركيز على الأساليب المباشرة و الشفافة ، إلغاء أساليب التقدير الشخصي في التكليف و التحصيل . تطوير العملية الرقابية عن طريق استحداث الشرطة المالية على غرار الدول الأخرى .

٢- تحسين المستوى المعيشي و إعادة توزيع الدعم لمستحقيه .

٣- العمل على تحقيق الاستقرار الاقتصادي . و ضبط الإنفاق الحكومي ، و توحيد إدارة الإنفاق العام بجهة واحدة هي وزارة المالية .

٤- العمل على إعادة توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة و فاعلية .

٥- تأهيل و تدريب الكوادر العاملة في قطاع الجمارك ، و أتمته العمل واعتماد أسلوب النافذة الواحدة في مديرية الجمارك العامة و مديرياتها الإقليمية و إعادة تأهيل الأمانات الجمركية و المنافذ الحدودية و تجهيزها مالياً و بشرياً .

٦- إيجاد نظام يربط الإنتاجية بالحوافز يحدد عل أساسه زيادة الرواتب و الأجور .

---

[1]- هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٦- الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الخامس(" السياسات الاقتصادية ومقومات الإصلاح الاقتصادي"). دمشق، ص٧٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- إصلاح السياسة النقدية

من خلال تحقيق نقلة سريعة في النظم و السياسات النقدية ، و تطوير و بناء الأجهزة المصرفية و المالية المرتبطة بها ، و الاتفاق على توزيع رشيد للمهام و المسؤوليات ، و إرساء آليات ثابتة للتنسيق بين هذه الأجهزة ، و تسعى الخطة الخمسية العاشرة في سبيل إصلاح السياسة النقدية إلى الحفاظ على استقرار مستوى الأسعار ، تجنب التضخم على أن يكون هذا السعي متناسقاً مع مستوى النشاط الاقتصادي و التشغيل ، إيجاد أجهزة و سوق مالية (نقدية و رأسمالية) قوية و نشطة و تتمتع بشفافية و وضوح قوانينها و آلياتها . و من ميزات هذه الأجهزة قدرتها على تأمين خدمات مالية ذات مستوى عالٍ من الجودة و الدقة و السرعة و هي خدمات مطلوبة من جميع القطاعات الإنتاجية الاقتصادية .

بالتالي فان الأهداف و الاستراتيجيات التي تسعى الخطة الخمسية العاشرة لتطبيقها في هذا القطاع هي[1] :

١- تمويل عجز ميزان المدفوعات من الاحتياطي النقدي الأجنبي بقدر يسمح بالحفاظ بصورة دائمة على ما لا يقل عن قيمة واردات ثمانية عشر شهراً مع إجراء التعديلات الهيكلية اللازمة في حال وجود خلل هيكلي في ميزان المدفوعات .

٢- زيادة حجم الودائع بنسبة٥٠% .

٣- الأولوية في ازدياد التسليفات للقطاع الخاص بنسبة ١٠% سنوياً .

٤- استهداف ألا يزيد معدل التضخم عن ٥% و استكمال حذر لمعدلات الفائدة على حجم كتلة النقد .

٥- ضبط أسعار الصرف مع الحرص على استقرارها في حدود هامش يصرح به المصرف المركزي (٥%).

[1]- هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٦- الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الخامس، مرجع سبق ذكره، ص٩٦- ٩٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- إصدار سندات حكومية لتمويل عجز الموازنة عوضاً عن الاقتراض من المصرف المركزي .

٧- استبدال ما يعادل (٣٠٠ مليار ل.س) من الدين العام الحالي للمصرف المركزي بسندات و أذون خزينة قابلة للتداول و تمكين المصرف المركزي من استعمالها كأدوات تحكم بالسيولة المصرفية . لتحديد سعر الفائدة وفق عوامل السوق مما يزيد من مرونة السياسة النقدية.

من خلال الأهداف السابقة نجد أن التطور المراد تحقيقه في السياسة النقدية سيأخذ بالاعتبار المبادئ التالية:

١- الشفافية و وضوح القواعد و الإجراءات للجميع ، و سهولة الإدارة و التنفيذ .

٢- الإفصاح و إتاحة المعلومات الممكنة للنشر ، و التفاعل مع توجهات السوق و مؤشرات الأداء الاقتصادي .

٣- ضرورة اشتراك الإدارة العليا لمصرف سورية المركزي في اتخاذ القرار الخاص بتنفيذ السياسة النقدية ، مع ضمان فعالية التنفيذ بواسطة الإدارات القائمة أو التي سيتم استحداثها .

ت- إصلاح قطاع المال والتأمين

و ذلك من خلال إعادة تنظيم المالية العامة و هيكل الدين العام و طرق التمويل الحكومي بشكل عام ، و يتطلب ذلك توفر الشروط التالية[١] :

١-تحويل دور مؤسسات الدولة من مرخص للعمل إلى صانع للسوق، و إعادة هيكلة المصارف بحيث تتحول إلى مصارف شاملة.

٢-وجود سلطة إشراف ورقابة مالية متطورة مع الحفاظ على استقرار الأسعار.

٣-تعظيم الربح و سلوك تنافسي من قبل المصارف التجارية، و زيادة مساهمة المصرف التجاري السوري في إقراض القطاع الخاص إلى ١٠٠ مليار ل.س.

٤-نظام ضريبي لا يميز في التعامل بين الوسطاء الماليين المختلفين.

---

[١]- هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٦- الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الخامس، مرجع سبق ذكره، ص١٠٨- ص١١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥-زيادة معدل الادخار عبر زيادة المردود على الاستثمار.

٦-زيادة سيولة الاستثمارات مما يزيد جاذبية الاستثمار في سورية.

٧-إنشاء مجلس للخدمات المالية بعد تطوير سوق الأوراق المالية و قطاع التأمين ، و استكمال تطوير مؤسسات القطاع المصرفي بشقيه العام و الخاص . و كذلك تطوير التشريعات باستمرار لمواكبة التطورات العالمية .

٨-زيادة الإقراض للقطاع الخاص ليصل إلى ٣٠%من الناتج المحلي الإجمالي ، و تطوير الموارد البشرية السورية في القطاع المالي .

٩-زيادة التدفقات المالية و الرأسمالية الأجنبية إلى سورية لتصل إلى خمسين مليار ليرة سورية ، و زيادة مساهمة قطاع المال و التأمين في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى ١٠%.

١٠-خلق خمسة آلاف فرصة عمل جديدة في قطاع المال و التأمين . و الوصول بحجم الودائع في القطاع المصرفي إلى ما يساوي الناتج المحلي الإجمالي .

١١-الوصول بعدد بطاقات الائتمان إلى ٢٠٠٠٠٠ ، و الوصول بعدد أجهزة الصراف الآلي لتصل إلى ١٠٠٠، و الوصول بعدد الفروع المصرفية إلى ٤٠٠ فرع .

ث- إصلاح قطاع العقارات

و ذلك من خلال:[١] تأسيس شركات رهون عقارية و الوصول بحجم الرهون العقارية إلى خمسة مليارات ليرة سورية ، كذلك مد شبكة الأمان الاجتماعي تحت شعار بيت لكل عائلة سورية ، زيادة فعالية تمويل الإسكان ، توفير القروض السكنية بمعدلات فائدة متاحة لشرائح واسعة من المجتمع السوري ، تنويع المنتجات المالية المتاحة لتمويل القطاع العقاري ، زيادة مساهمة قطاع العقارات في الناتج المحلي الإجمالي ، كذلك جذب المستثمرين من أفراد و شركات سورية و عربية و أجنبية إلى القطاع العقاري ، إضافة إلى تطوير البيئة

[١]- هيئة تخطيط الدولة،٢٠٠٦، الخطة الخمسية العاشرة، الفصل الخامس، مرجع سبق ذكره، ص١٢٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التشريعية الخاصة بالقطاع العقاري[1] (من خلال إعادة النظر في : قانون التنظيم العمراني رقم ١٩ لعام ١٩٧٤، و قانون الجمعيات التعاونية السكنية ، و التشريعات الضريبية ، و قانون الإصلاح الزراعي ، و قوانين الاستملاك و الإيجار و التمويل) .

ج-إصلاح قطاع التجارة

تعمل الخطة الخمسية العاشرة على تطوير التجارة الداخلية من خلال تحقيق التكامل و التنسيق بينها و بين القطاعات الإنتاجية بما يضمن توجيه الإنتاج ، و تحقيق توازن و استقرار السوق الداخلي و الأسعار ، توفير المواد الأساسية و مستلزمات الإنتاج لتفعيل العملية الاقتصادية بعيداً عن الاحتكار و المضاربة ، و يتطلب ذلك[2]:

١-بناء مؤسسات السوق الفعالة ، و تعزيز الاتصال و التكامل بين القطاعات المنتجة و المسوقة .

٢-إيجاد سوق تنافسية غير خاضعة للاحتكار ، و تحقيق التوازن بين مستوى الأسعار و الأجور ، و حماية حقوق المنتجين و المستهلكين .

٣-إعادة هيكلة الهيئات الناظمة لعمل التجارة الداخلية ، و تقوية الاتصال و التكامل بين القطاعات المنتجة و المسوقة .

٤-إقامة هيئة للبحث في السياسات التسويقية و ترويجية داخلياً و خارجياً .

٥-توفير الأمن الغذائي من خلال استيراد أو إنتاج حاجة السوق المحلية من الموارد الأساسية – المحلية و الاستراتيجية – و التدخل الايجابي عند الأزمات لضبط العرض و الطلب في السوق .

أما في مجال التجارة الخارجية تسعى الخطة الخمسية العاشرة إلى تطوير ميزان المدفوعات بالتصدي للعقبات التي تواجه التصدير في سورية من سلع و خدمات

---

[1]- المرجع السابق مباشرة، ص١٣٣.

[2]- المرجع السابق مباشرة، ص١٣٦.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، و تشجيع التصدير و الحد من الاستيراد ، و ذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية :

١-تنويع الصادرات سلعياً و جغرافياً و وضع خطط ترويجية لفتح أسواق جديدة . و القيام بالدراسات الضرورية لتوفير المواد الأولية و تصنيعها محلياً لخدمة الصناعات المتوجهة نحو التصدير ، كذلك توفير حوافز خاصة للصناعات التي تنتج السلع المعتمدة على الموارد المحلية ، مع ضوابط مؤسسية وتدابير من أجل ضمان جودة المنتج السوري المعد للتصدير و حيازته على المقاييس و المواصفات العالمية .

٢-ضمان تدفق القطع الأجنبي من خلال الاستثمار و توليد الدخل . و العمل على زيادة الإنتاجية من خلال نقل و توطين التقانة .

٣-تطوير الخدمات الرئيسية (النقل ، الاتصالات ، التسويق ، التمويل) لدعم و توسيع التجارة ، و تحرير النظام التجاري تدريجياً .

٤-إنشاء مؤسسة وطنية (مركز الأعمال والشركات السورية) تهتم بالصناعات الصغيرة و المتوسطة القادرة على التصدير .

٥-التركيز على تصدير الخدمات مثل السياحة و النقل و اعتبارها مصدراً هاماً للقطع الأجنبي و توليد فرص العمل .

٦-إزالة القيود غير الجمركية و استبدالها بقيود جمركية لحماية القطاعات التي تبدو غير محصنة تجاه عملية تحرير التجارة و بشكل لا يؤثر على تنافسية الشركات السورية مع التأكيد على استخدام هذه القيود في حال تعرض ميزان المدفوعات للخلل وفق ما تقتضيه الاتفاقيات الدولية في مجال التجارة الخارجية .

إضافة إلى الأهداف السابقة تسعى الخطة الخمسية العاشرة إلى:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الحد من عجز ميزان المدفوعات بحيث لا يتجاوز ٦,٦% من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية لعام ٢٠١٠ .
- تمكين الصادرات من تغطية ٨٠% من قيمة المستوردات .
- زيادة صادرات القطاع العام غير النفطي بمقدار ١٠% خلال سنوات الخطة .
- زيادة صادرات القطاع الخاص بمقدار ١٥% سنوياً .
- زيادة نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر من ١,٤% كنسبة من الناتج المحلي عام ٢٠٠٥ إلى ٢,٩% عام ٢٠١٠ بحيث يبلغ مليار دولار أمريكي .

ح- التنمية البشرية والحد من الفقر:

و تم ذلك عبر إتباع الاستراتيجيات التالية[١]:

- الجمع بين النمو و عدالة التوزيع في آن واحد .
- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي المستدام .
- إعادة توزيع الدعم و الإعانات بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية .
- القضاء على الأمية بين الفئات الفقيرة و المناطق الأقل نمواً .
- الاستثمار في قطاعات التنمية البشرية للمناطق العشوائية في الحضر و المدن ، و الحد من عمل الأطفال .
- توسيع الفرص الاقتصادية للفقراء و المناطق الأقل نمواً من خلال المشاريع الاستهدافية (برنامج وطني لتطوير المناطق المتخلفة و النائية ، و تأسيس مصارف تتوجه للتنمية الريفية و التمويل الصغير) .
- اعتماد نظام الإعانات النقدية المباشرة ، و توفير الحماية الاجتماعية لذوي الاحتياجات الخاصة .

خ- إصلاح قطاع الصناعة التحويلية :

[١]- دردري، عبدا لله، ٢٠٠٩- (الخطة الخمسية العاشرة الحصيلة والتوقعات). ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، من ٢٠٠٩/١/٣حتي ٢٠٠٩/٥/٢٦، المركز الثقافي العربي، دمشق، ص٤٠- ص٤١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و ذلك من خلال تحقيق الأهداف التالية[1] :

- زيادة مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي إلى ١٥% وسطياً خلال سنوات الخطة ، و ذلك عن طريق تمكين القطاع العام الصناعي و تأهيله و توسيع مشاركة القطاع الخاص السوري و العربي و الأجنبي ، و توفير البيئة التمكينية الملائمة لعمله .
- تصعيد مستوى التنافسية الصناعية لرفع القدرة التصديرية للصناعة التحويلية لتصل إلى ١٠% سنوياً بين عامي ٢٠٠٦-٢٠١٠، و أن يحسن من مؤهلات العاملين بحيث يصبح حملة الشهادة الثانوية العامة و الفنية و المعاهد المتوسطة و الجامعات نحو ٦٠% من العاملين ، و أن يخلق وظائف جديدة ذات مهارات عالية .
- خلق المزيد من فرص العمل ، و تحسين دخول العاملين ، و تحسين توزيع الدخل و الاهتمام بتطوير الصناعات و خاصة في المناطق الريفية .
- زيادة الاستثمار و العائد على الاستثمار في الصناعة التحويلية .

إضافة إلى الإصلاحات السابقة تم إصلاح القطاع السياحي و قطاعي التعليم و الصحة ، و قطاع الطاقة ، و تطبيق الإصلاح الإداري في كافة القطاعات .

تقييم الخطة الخمسية العاشرة

سوف نحاول في هذه الفقرة التعرف على أهم مؤشرات الاقتصاد السوري ، في فترة الخطة الخمسية العاشرة ، من خلال استعراض المؤشرات المخططة و المنفذة حتى عام ٢٠١٠.

[1]- هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٦- الخطة الخمسية العاشرة، (الفصل الثامن " الصناعة التحويلية"). دمشق، ص٣٩٨- ص٣٩٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي

حددت الخطة الخمسية العاشرة معدل نمو سنوي وسطي متفائل ٧% لكامل سنوات الخطة . من أجل خلق (١٢٥٠) ألف فرصة عمل سنوياً ، و خفض معدل البطالة إلى نحو (٨%) ، و نسبة السكان تحت خط الفقر إلى (٧,١٢%) ، و بما أن تحقيق معدل نمو ٧% سنوياً يعتبر صعباً (و لكنه ضروري و يعتبر الحد الأدنى لإنجاز الأهداف السابق) ، مع استمرار الظروف الإقليمية على ما هي عليه ، و بالتالي ترى الخطة الخمسية العاشرة أنه يجب تحقيق معدل نمو سنوي أقل تفاؤلاً (٥%) خلال سنوات الخطة .

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة ٥,٣٣% بينما كان ٥% في فترة الخطة الخمسية التاسعة ، حيث وصل معدل النمو إلى ٥,١٠% و٥,٧٥% و٤,٤% و٥,٩% للأعوام ٢٠٠٦و٢٠٠٧و٢٠٠٨و٢٠٠٩ على التوالي وبلغ ٥,٥% لعام ٢٠١٠(انظر الجدول رقم(٢-٢)) ، و بالتالي فإن معدل نمو الناتج المحلي كان أقرب للمعدل الأقل تفاؤلاً الذي حددته الخطة الخمسية العاشرة ، يرجع هذا الانخفاض في معدل النمو إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية على الاقتصاد السوري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي في سورية

سوف نسرد هذه الدراسة بالاعتماد على الجدول التالي.

جدول (٢-٢) الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات (بالأسعار الجارية ، بمليارات الليرات السورية)، ومعدلات النمو، ونسبة مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2006	2007	2008	2009	*2010	معدل النمو(%) ٢٠٠٦-٢٠١٠		نسبة مساهمة القطاع في الناتج المحلي الإجمالي(%) ٢٠٠٦-٢٠١٠	
					مخطط	منفذ	مخطط	منفذ
293	253	235	265	268	4	0.6	20	20
76	94	105	121	128	15	11.9	4.4	8

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

13	9.2	-3.8	-4	160	168	176	174	185	
2	1.5	54.7	13	37	32	30	32	27	
4	4.1	3.6	12	57	51	49	53	53	
20	24.5	6.4	12	315	294	290	250	222	
12	15.6	8.2	7	185	172	167	153	137	
5	6.6	12.2	15	90	77	73	70	58	
16	12.2	12.3	5	260	242	217	207	165	
100	١٠٠	5.33	٧	1500	1422	1342	1286	1216	
-	-	٥,٣٣	-	٥,٥	٥,٩	٤,٤	٥,٧٥	٥,١٠	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصـــدر: (المكتـــب المركـــزي للإحصـــاء، المجموعـــة الإحصـــائية لعـــام ٢٠١٠، الجـدولين٥/١٣ و١٥/٩)،(معـدل النمـو ونسـبة المسـاهمة فـي النـاتج (المخططـين) مصـدرهما، هيئـة تخطـيط الدولـة ، الخطـة الخمسـية العاشـرة، الفصـل الرابـع") (معدلات النمو الاقتصادي وإدارة تخصيص الموارد"، ص٥٣، ص٥٥)

*بيانـات تقديريـة تـم حسـاب هـذا العمـود مـن قبـل الباحـث بالاعتمـاد علـى البيانـات المنشـورة فـي المجموعـة الإحصـائية لعـام ٢٠١٠، وبالاعتمـاد علـى البرنـامج الإحصـائي spss. معـدلات النمـو ونسـبة مسـاهمة القطـاع فـي النـاتج المحلـي الإجمالي من حساب الباحث .

اعتماداً على الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

١- تراجـع معـدل نمـو القطـاع الزراعـي بشـكل كبيـر عمـا هـو مخطـط ليصـل إلـى (٠,٦%) يعـود ذلـك إلـى سـوء الأحـوال الجويـة و انخفـاض الهاطـل المطـري و الجفـاف إضـافة إلـى بعـض العوامـل الإداريـة المتعلقـة بـالمزارع و الدولـة ، لكـن مـع ذلـك حـافظ هـذا القطـاع علـى مسـاهمته فـي النـاتج المحلـي الإجمالي وفقاً لما هو مخطط ليكون(٢٠%).

٢- كـان معـدل النمـو سـلبياً فـي القطـاع الإسـتخراجي (-٣,٨%) (و هـو معـدل نمـو أفضـل مـن المعـدل المخطـط) ، كمـا ارتفعـت مسـاهمة هـذا القطـاع فـي الناتج المحلي الإجمالي من ٩,٢% المخطط لها إلى ١٣% المنفذة .

٣- حققـت الصـناعة التحويليـة معـدل نمـو إيجـابي(١٢%) و لكنـه أقـل مـن المسـتهدف(١٥%) ، و لكـن ارتفعـت نسـبة مسـاهمتها فـي النـاتج مـن (٤,٤% المخططة) إلى (٨% المنفذة).

٤- قطـاع المـاء و الكهربـاء حقـق معـدل نمـو(٥٤,٤%) أعلـى مـن المعـدل المخطط له (١٣%) ، و زادت نسبة مساهمته في الناتج إلى ٢ ه%.

٥- نلاحـظ أن بـاقي القطاعـات أنخفـض معـدل النمـو فيهـا عـن المعـدل المخطـط مـا عـدا قطـاع الخـدمات و قطـاع النقـل و المواصـلات و التخـزين . أيضـاً

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

انخفضت نسبة مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلى الإجمالي عما هو مخطط ، ماعدا قطاع البناء و التشييد الذي حافظ على النسبة ذاتها ، و قطاع الخدمات الذي زادت نسبة مساهمته إلى١٦% وهي نسبة أعلى من النسبة المخططة (١٢,٢%).

٦- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي انخفض عن المعدل المخطط المتفائل بنسبة٢٤% حيث بلغ تقريباً(٥,٣٣%)، ولكنه تجاوز المعدل المخطط المتشائم بنسبة ٦%.

يتضح مما سبق أن الزراعة والتجارة والنقل والخدمات كانت القطاعات الرئيسية المساهمة في توليد النمو الاقتصادي، وشكلت مجتمعة نحو 67% من معدل النمو وعوضت بذلك النمو السلبي للصناعة الإستخراجية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص)

جدول رقم (٣-٢) التكوين الرأسمالي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (بملايين الليرات)

السنوات	التكوين الرأسمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠			نسبة المساهمة (%)		
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع
٢٠٠٦	143791	164878	308669	47	53	100
٢٠٠٧	136400	146699	283099	48	52	100
٢٠٠٨	112739	153749	266488	42	58	100
٢٠٠٩	143820	153280	297100	48	52	100
*٢٠١٠	128953	177201	306154	42	58	100

المصدر: (المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠، جدول رقم ١٥/٣٧)

*بيانات تقديرية تم إعدادها من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر السابق وعلى البرنامج الإحصائي spss

نلاحظ من الجدول السابق ازدياد مساهمة القطاع الخاص في التكوين الرأسمالي وبالتالي في الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يؤكد اتساع دور القطاع الخاص في سورية بشكل كبير.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي

ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الإنتاج المحلي الإجمالي من ٦٠% عام ٢٠٠٦ إلى ٦٢,٨% عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تصل إلى ٦٣,٣% عام ٢٠١٠، وكذلك ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي من ٦٥,٣% عام ٢٠٠٦ إلى ٦٥,٥% عام ٢٠٠٩، ومن المتوقع أن تصل إلى٦٥,٣% عام ٢٠١٠، كما يوضح الجدول التالي:

جدول رقم(٤-٢) الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة (بملايين الليرات السورية) ومساهمة القطاعين العام والخاص فيهما(%)

السنوات		٢٠٠٦		٢٠٠٧		٢٠٠٨		٢٠٠٩		٢٠١٠*	
		القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة	القيمة	المساهمة
الإنتاج المحلي الإجمالي	قطاع عام	٨٣٧٥٩٩	٣٩,٩	٨٦٨٧٣٥	٣٩,٤	٨٥٦٢٨٨	٣٨	٨٩٨٩١١	٣٧,٢	908256	٣٦,٤
	قطاع خاص	١٢٦٠٢٨٤	٦٠,١	١٣٣٨٠٨٦	٦٠,٦	١٣٩٧٨٥٦	٦٢	١٥١٤٧٢٧	٦٢,٨	1583513	٦٣,٦
	المجموع	٢٠٩٧٨٨٣	١٠٠	٢٢٠٦٨٢١	١٠٠	٢٢٥٤١٤٤	١٠٠	٢٤١٣٦٣٨	١٠٠	2491769	١٠٠
الناتج المحلي الإجمالي	قطاع عام	٤٢١٠٤٥	٣٤,٧	٤٥٥٠٦٣	٣٥,٤	٤٧٠٢١٠	٣٥,١	٤٨٩١٥١	٣٤,٥	513734	34.7
	قطاع خاص	٧٩٤٠٣٧	٦٥,٣	٨٢٨٩٧٢	٦٤,٦	٨٦٩٠٧٥	٦٤,٩	٩٢٩٦٧١	٦٥,٥	967190	65.3
	المجموع	١٢١٥٠٨٢	١٠٠	١٢٨٤٠٣٥	١٠٠	١٣٣٩٢٨٥	١٠٠	١٤١٨٨٢٢	١٠٠	1480924	١٠٠

المصدر: (هيئة الاستثمار السورية، ٢٠١٠)، (التقرير السنوي الرابع للاستثمار في سورية لعام ٢٠٠٩، ص١٢، ص١٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموازنة العامة للدولة

سنوضح هذه الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٥-٢) الموازنة العامة للدولة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة (مليار ل.س)

السنة / البيان	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
إجمالي الإنفاق الجاري حسب تقديرات الموازنة العامة للدولة	٣٠٠	٣٣٠	٣٧٠	٤١٠	٤٢٧
إجمالي الإنفاق الاستثماري حسب تقديرات الموازنة العامة للدولة	١٩٥	٢٥٨	٢٣٠	٢٧٥	٣٢٧
الإجمالي العام للموازنة	٤٩٥	٥٨٨	٦٠٠	٦٨٥	٧٥٤
الإيرادات المحلية الجارية ـالمقدر في الموازنة ـالمبالغ المحصلة فعلاً ـنسب التنفيذ	٢٤٣,١٥ ٢٩٦,٦٢ %١٢٢	٢٦٣,٩٢ ٣٠١,٦ ١١٤ %	٣٠٨,٤٩. ٣٦٤,٩٨. ١١٨ %	٣٣١,٣٢. ٣٩٧,٥٨. ١٢٠ %	٤٠٠,٤٩ - -
الإيرادات الاستثمارية ـالمقدر في الموازنة ـالمبالغ المحصلة فعلاً ـنسب التنفيذ	١٩٢,٩٧ ١٣٨,٢٣ %٧٢	٢٣٩,٧٥ ١٥٨,٢٢ %٦٦	٩٩,٣٠ ١٢٥ ٩٢. ١٢٧ %	١٢٧,٦١. ١٣٥ ٢٦. ١٠٦ %	١٧٧,٠٩ - -

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

القروض الخارجية ـالمقدر في الموازنة ـالفعلي ـنسب التنفيذ	١٩,٢٤ ١٤,١٥ ٧٤%	١٧,٩٣ ١٣,١١ ٧٣%	١٠,٦٥ ١٣,١٩ ١٢٤%	١٢,٢٩٦ ١٢,٢٩٦ ١٠٠%	١١,٩٣ - -
العجز الفعلي	٤٤,٦٧	٤٧,٥٨	٤٤,٢٩	٧٠,٤٥	١٦٤,٤٧
الناتج المحلي	١٧٠٥	٢٠١٨	٢٢٩١	٢٥١٣	٢٧١٤
العجز الفعلي نسبة إلى الناتج المحلي	٢,٦٢%	٢,٣٦%	١,٩٣%	٢,٨٠%	٦,٠٦%

المصدر: (الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء،٢٠١٠ بيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام٢٠١١، دمشق، ص٣، نشر على الموقع الالكتروني لوزارة المالية التالي)

www.syrianfinance.org/assets/files/file2011.doc

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

أ- الإنفاق العام:

شهدت الموازنة العامة للدولة خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة زيادات واضحة في مجالات الإنفاق العام، حيث يلاحظ ازدياد واضح في حجم اعتمادات الموازنة العامة خلال سنوات الخطة ويعود ذلك إلى جملة من الأسباب أهمها:

- توجه الحكومة نحو زيادة سنوية كحد أدنى ١٠% على الإنفاق العام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- الاستمرار في تحسين الوضع المعاشي للعاملين في الدولة من خلال زيادة الرواتب والمعاشات التقاعدية والتعويضات ، وخلق فرص عمل جديدة في القطاع العام ..
- الاستمرار في تقديم الخدمات الصحية والتعليمية المجانية للمواطنين وذلك من خلال التوسع في بناء المشافي والمدارس لتغطي كافة مناطق القطر.
- الاستمرار في سياسات الدعم المقدمة للمواطنين والمزارعين جميعا على بعض السلع (القمح القطن – الخبز – المازوت– السكر ....).
- البدء في تنفيذ مشروع التأمين الصحي للعاملين في الدولة..

ب-الإيرادات العامة:

خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة تطورت الإيرادات العامة، حيث يلاحظ من الجدول أعلاه أنّ نمواً واضحاً سجل في مجموع الإيرادات المحلية الجارية الفعلية (الضرائب والرسوم) حيث وصلت في عام ٢٠٠٩ إلى حوالي / ٤٠٠ / مليار ليرة سورية مقابل حوالي /٢٩٧/ مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٦، بزيادة بلغت حوالي ١٠٣ مليار ليرة سورية وبنسبة زيادة بلغت حوالي ٣٥%.

بالمقابل فإنّ الإيرادات الاستثمارية المحلية تراوحت نسب التنفيذ فيها بين /٧٢%/ في عام ٢٠٠٦، لترتفع إلى حوالي /١٠٦%/ في عام ٢٠٠٩، وهو ما يشير بوضوح إلى استقرار حجم الفوائض الاقتصادية الموردة فعلاً إلى الخزينة العامة للدولة. وهو ما يؤكد استمرار دور القطاع العام ومؤسساته في رفد الموازنة بمبالغ هامة حيث وصلت مساهمة الفوائض الاقتصادية في تمويل الموازنة إلى حوالي /١٨%/.

كما يلاحظ أن حجم القروض الخارجية خلال سنوات الخطة سجل استقرار حيث بلغ ١٤,١٥مليار ليرة سورية في عام ٢٠٠٦ لينخفض في عام ٢٠١٠ إلى ١٢,٢٩٦ مليار ليرة سورية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ت-عجز الموازنة :

أنّ العجز الفعلي في الموازنة استمر في حدود منخفضة دون ٣% سنوياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ما عدا عام ٢٠١٠ حيث شكل العجز ٦,٠٦%من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى زيادة نسب الإنفاق الاقتصادي العام.

السياسة النقدية

هدفت الخطة العاشرة (وكذلك الخطة الخمسية التاسعة) إلى تحقيق توازن اقتصادي بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية بحيث يعكس استقرار الأسعار عن طريق استهداف التضخم والوصول بمعدلاته إلى أدنى حد ممكن، يوضح الجدول (٦-٢) تطورات معدلات التضخم خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة.

الجدول (٦-٢) تطور معدلات التضخم في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة

السنة	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠ *	وسطي التضخم
معدل التضخم(%)	١٠	٤,٧	١٢	٣,٥	٥,٦٤	٧,٢

المصدر: (التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠، الفصل الثاني: التطورات الاقتصادية والاجتماعية، ص٢٣)

* بيانات تقديرية تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر السابق.

يلاحظ من معطيات الجدول السابق أن اتجاه معدل التضخم في سنوات الخطة الخمسية العاشرة تناوب بين الانخفاض والارتفاع، أن وسطي معدل التضخم لسنوات الخطة قد بلغ (٧,٢%) مسجلاً ارتفاعاً عن وسطي السنوات الخمس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السابقة الذي بلغ (٣,٢٨%)، مما يدل على أن السياسات المالية والنقدية المستخدمة لتحقيق التوازن بين التدفق السلعي والنقدي لمتحقق أهدافها في المحافظة على استقرار نسبي في الأسعار، وضبط معدلات التضخم عند حدود معينة والمحافظة على القوة الشرائية لليرة السورية.

فيما يتعلق بميزان المدفوعات نلاحظ من خلال الجدول التالي ما يلي:

جدول رقم(٧-٢) ميزان المدفوعات خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة

السنوات	نتيجة الحساب الجاري والرأسمالي والمالي (بالأسعار الجارية)		
	دائن	مدين	الرصيد
٢٠٠٦	821678	٨٢٦٣٥٧	٤٦٧٩-
٢٠٠٧	1007769	943705	64064
٢٠٠٨	1141230	1095055	46175
٢٠٠٩	1000731	957338	43393
*٢٠١٠	١٢٣٦٢٠٠	١١٨٦٦٧٤	٤٩٥٢٦

المصدر: (المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام ٢٠٠٦-٢٠٠٧-٢٠٠٨-٢٠٠٩-٢٠١٠، الجداول١٤/٢)

*بيانات تقديرية تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات المجموعات الإحصائية لعدة أعوام والمتعلقة بميزان المدفوعات.

لقد حقق ميزان المدفوعات فوائض خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة ما عدا عام ٢٠٠٦ حيث بلغ العجز حوالي (٤٦٧٩ مليون ل.س) ، مما يدل على نجاح الخطة الخمسية العاشرة في تحقيق الأهداف التي رسمتها لسياستها المالية من حيث تخفيض معدل التضخم و تخفيض العجز في ميزان المدفوعات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التجارة الخارجية

سنوضح التغيرات في التجارة الخارجية من خلال الجدول التالي

جدول رقم (٨-٢) الميزان التجاري السوري خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة

السنوات	الصادرات			المستوردات			الفائض+ العجز-	الناتج المحلي بالمليار	نسبة	نسبة
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع				
٢٠٠٦	٢٢٦٠٩٤	٢٧٨٩١٨	٥٠٥٠١٢	٢٠٧٥١٩	٣٢٣٨٠٥	٥٣١٣٢٥	-26313	١٧٠٤٩٧٤	٣٠	٣١
٢٠٠٧	٢٤٥٥٦٧	٣٣٣٤٦٧	٥٧٩٠٣٤	٢٨٦٢٠٩	٣٩٨٣٤٧	٦٨٤٥٥٧	-105523	٢٠١٧٨٢٥	٢٩	٣٤
٢٠٠٨	٢٨٣٤٤١	٤٢٤٣٥٧	٧٠٧٧٩٨	٢٩١٤٧٢	٥٤٧٩٤٧	٨٣٩٤١٩	-131621	٢٤٤٥٠٦٠	٢٩	34
٢٠٠٩	١٨٠٣٨٨	٣٠٧٩٤٢	٤٨٨٣٣٠	١٠٦٦١٨	٦٠٧٥٩٨	٧١٤٢١٦	-225886	٢٥١٩١٥١	١٩	28
٢٠١٠*	٢٤٠٧١٤	٤٥٤٠٩٨	٦٩٤٨١٢	٢٧٣١٤٧	٦٤٢٩٩٦	٩١٦١٤٣	-221331	٢٨١٩٥٩٩	٢٥	33
معدل	%6	%20	%13	%31	%15	%14	-	٥,٢٥%	٢٦	٣٢

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النمو										
المساهمة في النمو	%23	%77	%100	%67	%33	%100	-	-	٤٥	٥٥

المصدر: (المكتب المركزي لإحصاء المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠)، جدول رقم(٩/٤) والجدول رقم (٩/٥) والجدول رقم (١٥/٢٢)، والنسب ومعدل النمو من حساب الباحث.

*بيانات تقديرية تم حسابها من قبل الباحث

من الجدول السابق نلاحظ ما يلي:

١- حققت الصادرات السورية معدل نمو سنوي متوسط(١٣%) خلال فترة الخطة الخمسية العاشرة شكل القطاع العام منها(٢٣%) بمعدل نمو سنوي وسطي (٦%) و القطاع الخاص (٧٧%) بمعدل نمو سنوي وسطي (٢٠%) ، و كانت نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة نحو٢٦%.

٢- بالمقابل حققت المستوردات معدل نمو سنوي وسطي (١٤%) شكل القطاع العام منها (٦٧%) بمعدل نمو سنوي وسطي (٣١%) و شكل القطاع الخاص (٣٣%) بمعدل نمو سنوي وسطي(١٥%) ، و كانت نسبة مساهمة المستوردات في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة العاشرة نحو(٣٢%).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- إن صادرات القطاع العام كانت تتجاوز صادرات القطاع الخاص حتى عام ٢٠٠٥، كما لاحظنا عند تقييم الخطة الخمسية التاسعة ، لكن بعدها بدأت صادرات القطاع الخاص تتجاوز صادرات القطاع العام جراء دخول عدد كبير من منشآته إلى الإنتاج التصديري في ظل تحسن بيئة الأعمال ، فقد وصل حجم صادرات القطاع العام إلى(١٨٠٣٨٨) مليون ليرة عام ٢٠٠٩ و حجم صادرات القطاع الخاص إلى(٣٠٧٩٤٢) مليون ليرة . و بالمحصلة كانت نسبة مساهمة التجارة في الناتج المحلي الإجمالي هي (٥٨%) .

٤- لم يحقق الميزان التجاري أي فائض خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة و لكنه بدأ بالتناقص بعد عام ٢٠٠٩ مما يستدعي ، كما أشرت سابقاً ، إلى تنفيذ سياسات مناسبة تهدف إلى معالجة تلك الاختلالات من خلال: فتح أسواق جديدة، تحويل الميزة النسبية إلى ميزة تنافسية، تحسين المناخ الاستثماري ، تنويع المنتجات ، الاستفادة من تجارب الدول الأخرى.....الخ.

يجب الإشارة إلى : أن القطاع النفطي في سورية لعب دوراً مهما خلال السنوات الأخيرة في العلاقة بين الصادرات و المستوردات مؤثراً على حجم التجارة الخارجية ، ففي عام ٢٠٠٨ بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية من النفط ٥٢٤,٤٨٢ مليار ليرة ، منها ٢٦٠,٧١٠ مليار ليرة شملت صادرات نفطية (شكلت٣٧% من إجمالي الصادرات بينما كانت هذه النسبة٣٨% عام ٢٠٠٧) ، و بلغت الواردات ٢٦٣,٧٧٢مليار ليرة (شكلت ٣١% من أجمالي المستوردات بينما كانت هذه النسبة٣٢% عام ٢٠٠٧)[١].

[١]- هيئة الاستثمار السورية،٢٠١٠، التقرير السنوي الرابع للاستثمار في سورية لعام ٢٠٠٩، ص١٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و بلغت قيمة الصادرات السورية إلى الدول العربية حوالي٢٥٧ مليار ليرة سورية لعام٢٠٠٩.

بحسب التقرير أيضاً فإن قيمة الصادرات السورية إلى دول الاتحاد الأوروبي بلغت نحو ١٤٧ مليار ل.س منها ٤٤ مليار ليرة إلى ألمانيا و٢٨ مليار ليرة إلى ايطاليا و ٣١ مليار ليرة إلى فرنسا[١].

هنا تجدر الإشارة إلى اتخاذ سورية عددا من الإجراءات للمضي قدما في عملية تحرير التجارة الخارجية و إزالة القيود ، أعطى الاقتصاد الوطني منافع عدة و سمح بتوسيع النشاط الاقتصادي، وزيادة الطلب على المنتجات السورية، وتوسيع عمل المصانع السورية واستقطابها لليد العاملة ، و زيادة إنتاجيتها و حصولها على قطع أجنبي إضافي ، و في هذا الإطار وقعت سورية اتفاقية التجارة الحرة مع تركيا و الدخول في منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى .

حصة الفرد من الناتج المحلي الإجمالي

الجدول رقم (٩-٢) نصيب الفرد الواحد من الناتج المحلي (بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة بالليرة السورية) خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة

السنة / البيان	2006	2007	2008	2009	2010	2006-2010
عدد السكان في منتصف العام (١٠٠٠نسمة)	18717	19172	19644	20125	*20866	19705

[١]- المكتب المركزي لإحصاء المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠، جدول رقم (٩/٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق (م. ل.س)	1215082	1284035	1341516	1422178	1483824	1349327
نصيب الفرد الواحد (ل . س)	64919	66974	68291	70667	71112	68392.6
معدل نمو نصيب الفرد	%3	%3	%2	%3	%0.6	2.٣%

المصدر: (المكتب المركزي لإحصاء المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠، جدول رقم١٥/٢١)

* هذا الرقم من المصدر السابق الجدول رقم (٢/٣)، أما المعدل فقد حسب من قبل الباحث

نستنتج من الجدول السابق أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد زاد من ٦٤٩١٩ ل.س في عام ٢٠٠٦ إلى ٧١١١٢ ل.س في عام ٢٠١٠. بمعدل نمو سنوي وسطي خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة بلغ نحو(٢,٣%)، يعتبر هذا المعدل منخفض جداً مقارنة بدول الجوار، وكذلك يعتبر منخفضاً مقارنة بمعدلات التضخم التي بلغت عام ٢٠١٠ حوالي (٧,٤%) كما وضحت في فقرات سابقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدلات البطالة

الجدول رقم (١٠-٢) معدلات البطالة في سورية خلال سنوات الخطة الخمسية العاشرة

السنوات	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠*	معدل النمو السنوي الوسطي(%)
معدل البطالة (%)	٨,٢٠	٨,٤٠	١٠,٩٠	١٠,٩٠	٩,٥٨	٩,٦٠

المصدر: (هيئة الاستثمار السورية،٢٠١٠)،(التقرير السنوي الرابع للاستثمار في سورية لعام ٢٠٠٩، ص١٦)

* بيانات تقديرية تم حسابها من قبل الباحث بالاعتماد على المصدر السابق، وعلى برنامج spss

من خلال الجدول السابق نجد أن معدلات البطالة في ازدياد مستمر، لكن من المتوقع أن تنخفض في عام ٢٠١٠ إلى (٩,٥٨%) ، و بلغ معدل النمو السنوي الوسطي للبطالة خلا سنوات الخطة الخمسية العاشرة نحو (٩,٦٠%) مما يدل على تفاقم البطالة و عدم إيجاد الحلول الممكنة لتقليصها حتى الآن . هذا يعني أن عدد العاطلين عن العمل قد تزايد خلال الخمسية العاشرة ، لأنه حتى لو حافظت نسبة البطالة على نسبة ٨% فلا يعني هذا بكل الأحوال استقرار أعداد العاطلين عن العمل بل يعكس ارتفاعهم ، و ذلك بحكم عامل النمو السكاني الذي يؤدي بدوره لزيادة حجم قوة العمل في سورية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمارات الأجنبية

على الصعيد الاستثماري تمكن الاقتصاد السوري من استقطاب المستثمرين من السوريين المغتربين والعرب و الأجانب حيث ازدادت المشاريع المشمولة بنسبة (٣٣%) عام ٢٠٠٩ قياساً مع (٢٠٠٨) ، و يشكل القطاع الصناعي الجاذب الأكبر للمستثمرين بزيادة (٩,٤%) عن ٢٠٠٨عام[١].

إن قيمة الاستثمارات الأجنبية بلغت ١١ مليار ليرة سورية عام ٢٠٠٤ ، في حين وصلت إلى ٣٢ ملياراً عام ٢٠٠٥. إلا أن النقلة النوعية كانت في عام ٢٠٠٦ ، حيث ارتفعت هذه الاستثمارات إلى ١٠٩ مليارات ، و في عام ٢٠٠٧ بلغت نحو ٦٨،١ مليار . و في عام ٢٠٠٩ بلغت قيمة الاستثمارات ٦٠٠ مليون دولار.

إن تحسن الظروف السياسية بين سورية والدول الأخرى و الانفتاح السياسي الذي تمكنت من تحقيقه انعكس بشكل مباشر على تدفق الاستثمار الخارجي إليها وذلك بشكل مترافق مع تحسن البيئة التشريعية والقانونية الناظمة للاستثمار مع توفر فرص ذات جدوى عالية و استثنائية". تضاعف عدد المشاريع الاستثمارية المشمولة ١٠٠% في النصف الأول من عام ٢٠١٠ مقارنة بعام ٢٠٠٩ . إذ تم تشميل ٢٠٧ مشاريع ذهب منها ١٠٠ مشروع إلى الصناعة و ٣٥ مشروعاً إلى الزراعة و٦٧ مشروع إلى قطاع النقل و تقدر كلف الاستثمار الإجمالي لها بأكثر من ٣٥,٢٥٧ مليار ليرة"[٢] .

من موقع سورية في قلب العالم و استعادة لدوره التاريخي في طريق الحرير يجري العمل على أن تكون ممرا استراتيجيا لحركة التجارة العالمية ، و مرتكزا لإقامة استثمارات مشتركة مع دول الجوار في مجالات عديدة ، كالطاقة و الصناعة و التعدين و الزراعة و المعلوماتية و الاتصالات بما يمكنها من لعب

---

[١]- هيئة الاستثمار السورية،٢٠١٠- التقرير السنوي الرابع للاستثمار في سورية لعام ٢٠٠٩، دمشق، ص٤٤.

[٢]- هيئة الاستثمار السورية،٢٠١٠- التقرير السنوي الرابع للاستثمار في سورية لعام ٢٠٠٩، دمشق، ص٤٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دورهـا الإقليمـي كقطـب للنمـو وجسـر لمـرور الطاقـة و البضـائع و الخـدمات بـين دول المنطقة .

حققـت سـورية فـي الفتـرة الماضـية القريبـة تطـورا لافتـا فـي علاقاتهـا مـع جوارهـا الإقليمـي و تشـكل تركيـا مثـالاً لتقـديم هـذا الشـكل مـن أشـكال العمـل السـريع علـى المسـتوى الإقليمـي حيـث تـم تشـكيل مجلـس التعـاون الاسـتراتيجي عـالي المسـتوى مـع تركيـا و مجلـس تعـاون اسـتراتيجي ربـاعي بـين سـورية و تركيـا و الأردن و لبنـان ، و أهميـة هـذه المجـالس فـي تطـوير و إقامـة الشـراكات الاسـتراتيجية ، و تحقيـق التكامـل الاقتصـادي بمـا تشـكله مـن فضـاء اقتصـادي مفتـوح ، و نـواة لإقامـة تكـتلات اقتصـادية بـين دول المنطقـة العربيـة و الصـديقة ، تعـود بالفائـدة علـى شـعوب هـذه الدول .

مسـتقبلا يجـب ان تتطلـع سـورية عبـر رؤيـة مسـتقبلية إسـتراتيجية بعيـدة المـدى إلـى ربـط البحـار الأربعـة المتوسـط و الخلـيج و قـزوين و الأسـود ، بمـا يشـكل فضـاء رحبـا للشـراكات الاسـتراتيجية و توسـيع التعـاون باتجـاه دول آسـيا فـي جـو آمـن ، يـنعم بالاسـتقرار و الازدهـار علـى الشـعوب الواقعـة علـى شـواطئ و مـابين هـذه البحار .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الرواتب والأجور مقارنةً مع التضخم

سوف نبين تطور الرواتب والأجور وعلاقتها بالتضخم من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (١١-٢) معدلات التضخم والزيادات على الرواتب والأجور خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة والعاشرة

الخطة الخمسية التاسعة				
العام	معدل التضخم	النسبة الإجمالية	الزيادات على الرواتب	الزيادة الإجمالية للراتب
٢٠٠٠	سنة أساس	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%
٢٠٠١	-٠,٤٥%	٩٩,٥٥%	-	١٠٠%
٢٠٠٢	٢,٣%	١٠١,٨٣%	٢٠%	١٢٠%
			ترفيعه (٩%)	١٣٠,٨%
٢٠٠٣	٣,٥٥%	١٠٥,٤٤%	-	١٣٠,٨%
٢٠٠٤	٥%	١١٠,٧%	٢٠%	١٥٧%
			ترفيعه (٩%)	١٧١%
٢٠٠٥	٦%	١١٧,٣٤%	-	١٧١%
الخطة الخمسية العاشرة				
٢٠٠٥	سنة أساس	١٠٠%	١٠٠%	١٠٠%

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٦	%١٠	%١١٠	%٢٠ ترفيعه (%٩)	%١٢٠ %١٣٠,٨
٢٠٠٧	%٤,٧	١١٥,١٧ %	-	%١٣٠,٨
٢٠٠٨	%١٢	%١٣٠	%٢٥	%١٦٣,٥
٢٠٠٩	%٣,٥	١٣٤,٥٥ %	-	%١٦٣
٢٠١٠	%٥,٦٤	١٤٢,١٤ %	ترفيعه(%٩)	%١٧٨

المصدر: من إعداد الباحث وبالاعتماد على الجداول (٨-١) و(٦-٢) و(١-٢) من هذه الدراسة، وبالاعتماد على المراسيم التي أقرت الزيادات في الرواتب والأجور.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن الزيادة في الرواتب بلغت في عام ٢٠١٠ نحو ١٧٨% ، بينما كان معدل التضخم في عام ٢٠١٠ حوالي ١٤٢% ، و هذا يعني أن الزيادة الحقيقية في الرواتب هي ٣٥% ، و إذا قارنا هذه النتيجة بما حدث خلال فترة الخطة الخمسية التاسعة ، نجد أن الزيادة الحقيقية في عام ٢٠٠٥ ، كانت تقريباً ٥٤%مما يدل على أن الزيادة في الرواتب و الأجور كانت أفضل خلال سنوات الخطة الخمسية التاسعة ، لأن معدلات التضخم كانت منخفضة لذلك يجب اتخاذ الإجراءات الكفيلة بتخفيض معدل التضخم لتكون الاستفادة من زيادة الرواتب و الأجور أكثر.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملاحظات على أداء الخطة الخمسية العاشرة

إن ما تحقق خلال السنوات الماضية يشير إلى أن النمو الاقتصادي يسير بخطى متقلبة لم تعرف كيفية المحافظة على ديمومة الموارد الاقتصادية بما يعزز من قوة الاقتصاد مستقبلاً.

هذا الفكر الاقتصادي زاد من ازمته الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام ٢٠٠٨، والتي تعجز الخطة الخمسية الحادية عشر عن تدارك مثل تلك الأزمات. والتطور الملحوظ في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية يمكن أن نوضحها من خلال الجدول التالي.

جدول(١٢-٢) أهم المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية خلال الخطة الخمسية التاسعة والعاشرة

المؤشر	الخطة الخمسية التاسعة	الخطة الخمسية العاشرة
معدل النمو السكاني	%٢,٩٤	%٢,٤٥
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	%٥	%٥,٣٣
متوسط نصيب الفرد من الناتج	59452	68393
الزيادات على الرواتب والأجور	%171	%١٧٨
التضخم	%١١٧	%١٤٢
البطالة	%١٠,٨	%٩,٦٠
مؤشر الفقر العام	%30	%22.6
مؤشر الفقر الشديد	%11.4	%8.7

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: بالاعتماد على: الجدول السابقة من هذه الدراسة، (وتقرير التنمية البشرية لعام٢٠٠٩).

من الجدول السابق نلاحظ انخفاض مؤشر الفقر ومعدلات البطالة، ومعدل النمو السكاني، وارتفاع معدل النمو الاقتصادي، وارتفاع معدل الزيادة في الرواتب والاجور، مما يدل على تحسن الوضع المعيشي للمواطنين، لكن ارتفاع معدل التضخم قد يؤدي إلى تحسن وضع الأغنياء وازدياد الفقراء فقراً لعدم تمكنهم من الحصول عن حاجاتهم الضرورية نتيجة ارتفاع الأسعار كما بينا سابقاً لذلك لابد من العمل على تطوير الاقتصاد السوري اعتماداً على الملامح الرئيسية التالية:

١- العمل على رفع معدل النمو الاقتصادي إلى ١٠% بحيث يكون هذا المعدل حقيقي خاصة في قطاعات الإنتاج السلعي ، مما سيوفر الأرضية الملائمة لحل مهام اقتصادية واجتماعية كبرى .
٢- عدالة اجتماعية عميقة عبر إصلاح الخلل في توزيع الثروة بين الأجور و الأرباح .
٣- رفع نسب التراكم و الاستثمارات في الاقتصاد الحقيقي إلى ٤٠% خلال فترة و جيزة لأنها تساهم في تحقيق معدل النمو اقتصادي المطلوب .
٤- رفع عائديه الاقتصاد السوري من خلال الاعتماد على الإمكانيات الذاتية ، خاصة عبر مسح و اكتشاف المزايا المطلقة لاقتصادنا . و عدم الاعتماد المطلق على المزايا النسبية فقط كما يحدث حتى الآن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث:

أفاق الاقتصاد السوري في ظل اقتصاد السوق الاجتماعي

المبحث الأول الخطة الخمسية الحادية عشر

وقد حددت الخطة الخمسية المستقبلية كما ورد في مشروعها، مجموعة من الأهداف تنطلق من تطور التنمية المستدامة والمتوازنة التي تضمن الوصول إلى معدلات نمو اقتصادية متزايدة والاستفادة الأمثل من الموارد الاقتصادية والبشرية المتاحة إضافة لاعتمادها على أسس التخطيط الإقليمي المتكامل الذي يستفيد من المميزات النسبية للأقاليم السورية المختلفة وتضييق الفجوة الداخلية بين المناطق والمحافظات وتوجيه عناية مميزة لخلق استثمارات إضافية وبشكل منهجي للمناطق الأكثر فقراً.

يبين مشروع الخطة أن تحقيق الأهداف المناطة بها يعتمد بشكل رئيسي على دور الدولة القوي الناظم للاقتصاد وعلى بنية مؤسساتية وتشريعية فاعلة ضمن إطار التشاركية في صناعة القرار مع مختلف الجهات والقطاعات بما فيها قطاع الأعمال والمجتمع الأهلي.

وثائق الخطة الخمسية الحادية عشر

ستتكون الخطة الخمسية الحادية عشر من ثلاث وثائق[1]:

- الوثيقة الأولى: عبارة عن مئة وعشرين أو ثلاثين صفحة تتضمن تحليلاً للوضع الاقتصادي الراهن في سورية، إضافة إلى الرؤية والتحديات والركائز،

[1]- الرداوي، تيسير،٢٠١٠- (إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشر). برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل بتاريخ٥/١/٢٠١٠، دمشق، ص٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتتضمن بعد ذلك الاستراتيجيات الكلية والقطاعية وحسابات الاقتصاد الكلي أو الأهداف الكمية، من ثم السياسات والبرامج والمشروعات.

• الوثيقة الثانية: عبارة عن برامج تنفيذية سنوية، أي أنه سيكون هناك برنامج تنفيذي سنوي لعام (٢٠١١-٢٠١٢) وهكذا لخمس سنوات، وهذا البرنامج التنفيذي السنوي هو الذي سيضمن لنا إمكانية تنفيذ هذه الخطة لأنه سيتضمن حساب للتكاليف وسيكون مرتبط بالموازنة الاستثمارية للدولة.

• الوثيقة الثالثة: معنية بالخطط المحلية، حيث سيكون هناك ولأول مرة في سورية خطة محلية لكل محافظة وستكون هذه الخطط المحلية منسجمة مع الخطة الوطنية، وستكون بنفس المنهجية ونفس الآلية وستتضمن تحليلاً للوضع الاقتصادي الراهن للمحافظة، وتتضمن كذلك رؤية المحافظة وتحدياتها وأهدافها واستراتيجياتها وبرامجها ومشاريعها. ستبين هذه الخطط المحلية أن التحديات مختلفة من محافظة لمحافظة وخصوصاً في ظل ظروف اللاتوازن الذي يعيشه القطر حالياً، إضافة إلى أن هناك اختلاف في المزايا النسبية من محافظة لأخرى.

لتوضيح أهمية هذه الخطة في تعزيز التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي لا بد من الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو وضع العدالة الاجتماعية واقتصاد السوق ودور الدولة؟
- ما هي حقوق المواطنين في التعليم والصحة؟
- ما هي القطاعات الاقتصادية المستهدفة التي ستحقق التنمية؟

سوف تتضح هذه الصورة حين نحدد الأهداف الكمية للاقتصاد الكلي واستراتيجيات الوصول إلى هكذا اقتصاد، والتحديات التي تواجه تطور ونمو الاقتصاد السوري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوف يتوقف تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة في سورية على بناء رؤية واضحة للمجتمع المنشود اقتصاديًا واجتماعيًا في ظروف غاية في التعقيد دوليًا وتقنيًا وتنافسيًا. لابد من اختيار اتجاه التطور ضمن خيارات عديدة مطروحة وضمن إمكانيات متاحة محدودة.

أهداف الخطة الخمسية الحادية عشر

أ- التركيز على البعد الاجتماعي للتنمية .

ب-زيادة الاستثمار في التنمية البشرية .

ت-دعم قطاعات الصحة و التعليم و شبكات الحماية الاجتماعية و تحسين المستوى المعيشي للمواطنين .

ث-توفير فرص العمل و الحد من الفقر .

ج- تمكين المرأة و تعميق مفاهيم العدالة الاجتماعية .

ح- التوسع في مشاريع الري و استصلاح الأراضي الزراعية ، و دعم مكونات القطاع الزراعي و زيادة طاقته الإنتاجية .

خ- زيادة حجم الاستثمارات العامة و الخاصة .

د- استكمال عملية الإصلاح الاقتصادي في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي كركيزة للتنمية الاقتصادية .

ذ- تعزيز مبدأ التشاركية بين القطاعات الاقتصادية الوطنية لخلق اقتصاد وطني قوي متنوع المصادر ذي قدرة تنافسية عالية تدعم مخرجاته عملية التنمية المتوازنة والشاملة بين كافة المحافظات و المناطق التنموية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولويات الخطة الخمسية الحادية عشرة انطلاقا من نتائج تقييم الخطة الخمسية العاشرة

أولا : تحقيق معدل نمو سنوي يزيد على ٥٪ فلا بد من وجود معدل نمو اقتصادي مقبول فبقدر ما تكون الكعكة كبيرة تكون الأجزاء الموزعة على الأفراد مقبولة ولتحقيق ذلك لابد من أن يحصل إنفاق استثماري على مدى خمس سنوات يتراوح ما بين ٤٠٠٠-٤٣٠٠ مليار ليرة سورية وهذا الإنفاق يجب أن يكون متوازناً على كامل مساحة القطر .

ثانيا: وضع إستراتيجية في موضوع السكان تهدف إلى خفض النمو السكاني من ٢,٤٥٪ إلى ٢,١٪ خلال السنوات الخمس القادمة ، هذا الأمر يحتاج لجهود كبيرة على مستويات متعددة لا تتحقق فقط بالإنفاق و إنما تحتاج إلى التوعية و يحتاج إلى تخفيف الهجرة الداخلية و تحقيق التوزيع المتوازن للسكان بين الريف و الحضر و بين المحافظات المختلفة .

ثالثاً: رفع القدرات البشرية من اجل زيادة الإنتاجية .

رابعاً: السعي إلى تحقيق التوازن بين المؤشرات الكلية للاقتصاد السوري و هذا يفرض علينا أن نبحث عن أسباب التفاوت التنموي بين المحافظات السورية و هو لا يعني فقط التفاوت على المستوى المعيشي بل يعني التفاوت على مستوى البنى التحتية و هذا يقود إلى تخصيص اعتمادات على مستوى الوزارات لكي يتم توجيهها إلى هذه المناطق .

خامسا: توسيع الدور العربي و الإقليمي لسورية على مستوى ثنائي أو متعدد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكونات الخطة الخمسية الحادية عشرة

من خلال تحليل الخطة الخمسية العاشرة يمكن صياغة مكونات الخطة الخمسية الحادية عشرة وفقا لما يلي:

أ- الإصلاح المؤسساتي والإداري، مكون من بيئة تنافسية محفزة جاذبة للكفاءات، تساهم في خلق جيل إداري نزيه مؤهل لبلوغ التنمية الشاملة، والاستجابة لمتطلبات التغيير بمرونة ومهنية عالية لأنه وبكل أسف لم يكن أصحاب المؤسسات خلال المرحلة الماضية قادرين على التأقلم مع المتغيرات بسرعة و هذا أعاق كثيرا ترجمة السياسات إلى واقع.

ب- جودة الخدمات العامة لأن الخدمات العامة هي التي تستخدمها الشرائح الأقل دخلا في المجتمع، وهذا نوع من إعادة توزيع الدخل لأن هذه الشرائح غير قادرة على الاستفادة من خدمات القطاع الخاص، كالصحة والتعليم، ولذلك يجب تقديم خدمات عمومية ولكن بجودة عالية لهذه الطبقة من المجتمع.

ت- إعداد قانون جديد للعاملين في الدولة يختلف عما هو عليه الآن، وهذا القانون يميز بين الصالح والطالح ولن يكون بموجبه زيادة ٩٪ لكل العاملين، وهو يربط نوعا من الزيادة الدورية للرواتب بمعدلات التضخم، وهو يميز بين المؤسسات القيادية للاقتصاد وغيرها من المؤسسات ، و يميز بين الطبيب و المهندس و المحاسب و غيرهم و يعامل كل شخص حسب جهده و مهنته و مساهمته .

ث- تطبيق قانون الشركات و التجارة على شركات القطاع العام الاقتصادي بحيث تصبح هذه الشركات قادرة على العمل بنفس الظروف و الشروط .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج- الحكومة الالكترونية هي محور مهم و قد تم تأمين مبلغ ٥٠ مليار ليرة وضعت تحت تصرف اللجنة التنفيذية للحكومة الالكترونية ، لتنفيذ برامج واضحة تهدف إلى تحسين حياة المواطن السوري و إنشاء هيئة مسؤولة عن الإصلاح الإداري و هيكلية الخدمة الوظيفية العمومية .

ح- تعزيز مفهوم الاقتصاد الكلي وفق مسارين : الأول مسار طويل يعتمد زيادة حجم عوامل الإنتاج وزيادة إنتاجية عوامل الإنتاج، المسار الثاني مواجهة التقلبات في الاقتصاد لأننا نعيش في عالم متقلب لذلك علينا أن نعمل للوصول إلى اقتصاد يحقق أعلى قدر من التوازن الكلي" عجز مقبول، موازنة مقبولة، تضخم مقبول، معدل نمو قوي، نظام مصرفي ومالي يعمل بكفاءة، سوق عمل تعمل بكفاءة، قدرات إنتاجية فعالة وغير ذلك من متطلبات الاقتصاد الكلي القادر على استيعاب الصدمات".

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مكونات الاقتصاد الكلي في الخطة الخمسية الحادية عشر

أ- بيئة استثمارية تشجع على الإنتاج و تزيد من إنتاجية عوامل الإنتاج .

ب-تسريع خطوات الاندماج الاقتصادي بالدول .

ت-تحسين المناخ الاستثماري .

ث-نمو عمومي للنفقات .

ج- امتلاك أدوات و سياسة مالية واضحة من خلال استكمال الإصلاح الضريبي، استكمال آليات الإنفاق ، تفعيل سوق السندات الحكومية و السياسة النقدية ، تحديد دور المصرف المركزي و تحديد السياسات التي يتبعها ، البيئة التشريعية للتمويل الصغير.

ح- زيادة المنافسة ومنع الاحتكار و تنويع مصادر النمو في التجارة الخارجية و تشجيع الصادرات و تعزيز القاعدة الإنتاجية و تحسين مناخ الاستثمار .

تغيير قانون التأمينات الاجتماعية لتوسيع مظلة الحماية من ٣٠٪ إلى٥٠٪ خلال سنوات الخطة وأهم شيء في مجال الحماية، إعطاء رواتب للتعطل عن العمل، توسيع الضمان الصحي وتنظيمه بحيث يشمل المواطنين غير القادرين على تأمين العلاج وسيعطى بالكامل لغير القادرين على العلاج ولعائلاتهم.

الأهداف الكمية للاقتصاد الكلي

يعكس اختيار الأهداف الكمية للخطة الخمسية الحادية عشرة التوجهات الاستراتيجية العامة للخطة و المبنية على الأسس الأربعة التالية ، من المؤكد أن هذه الأسس تحتاج إلى إجماع المجتمع السوري [١]:

١- تشجيع دور استثمارات القطاع الخاص في كل المجالات التي تخص إنتاج السلع و الخدمات الخاصة ، تعزيز دور استثمارات القطاع العام في كل مجالات إنتاج السلع و الخدمات العامة .

[١]- الرداوي، تيسير، ٢٠١٠-(إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشر). مرجع سبق ذكره، ص٢٩.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- إعطاء أولوية عالية للاستثمار في القطاعات الإنتاجية (زراعة وصناعة) من أجل رفع نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي حتى يتم إصلاح التشويه القطاعي .

٣- إعطاء أولوية عالية للاستثمار في قطاعات التنمية البشرية (التعليم و الصحة) من أجل تعزيز دور رأس المال البشري في عملية التنمية .

٤- تكييف توجهات الإنفاق العام وفق معايير مفهوم التنمية المتوازنة و " النمو المحابي للفقراء" التي تقضي بأن يتلازم نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع تخفيض درجة عدم المساواة في الدخل مع تقليص عدد الفقراء .

هذا و قد تم في هيئة تخطيط الدولة استعمال نموذج كلي للاقتصاد السوري من أجل حساب معدلات النمو و معدلات الاستثمار ، و ما ينتج عنها من مؤشرات كلية تخص سوق العمل، و الوضع المالي العام للدولة ، و الوضع النقدي للاقتصاد و الميزان التجاري .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدلات النمو

يشير نموذج الاقتصاد الكلي المستعمل في تقدير معدلات النمو إلى أن تحقيق إصلاح جذري يتناول كل مرافق الاقتصاد السوري خلال سنوات الخطة الخمسية سيعمل على تحقيق مستوى عال من النمو في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يصل إلى (١٢%) في سنة الخطة الأخيرة ٢٠١٥. من ناحية أخرى ففي حال بقاء الحال على ما هو عليه دون حصول أي تغيير، فإن معدل النمو سيكون منخفضًا لن يتجاوز متوسطه لسنوات الخطة الخمسة (٣,٧%). إن الإصلاح الجذري الشامل قد يتطلب وقتًا أطول من خمسة سنوات، وأن التقدير الواقعي لما يمكن أن ينجز من إصلاح خلال سنوات الخطة يجعلنا نتوقع أن يكون متوسط معدل نمو الخطة الخمسية الحادية عشرة هو(٧%)، وهذا يعني أن معدل النمو سوف يتوقف على حجم الإصلاح المحقق.

إن تحقيق معدل (٧%) كمتوسط بشكل مستدام يتطلب إجراء إصلاح في التشويه القطاعي عن طريق رفع مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي إلى (١٥%) في نهاية الخطة. هذا يعني أن مساهمة القطاعات الإنتاجية (الزراعة والصناعة التحويلية) في الناتج المحلي الإجمالي يجب أن تبلغ (٣٥%) في نهاية الخطة الخمسية الحادية عشر، عوضًا عن نسبة (٣٠%-٢٨%) السائدة خلال الفترة (٢٠٠٦ -٢٠١٠) ويعرض الجدول الآتي معدلات نمو القطاعات المختلفة كما تم احتسابها من النموذج لسنوات الخطة، مع ملاحظة أن هذه الحسابات هي أولية يمكن تغييرها، بل إنه من المفترض تغييرها، خاصة وأن متوسط معدل النمو الذي تم تحديده ب (٧,١٩%) للفترة (٢٠١١-٢٠١٥) يعتبر قليلاً ولا يلبي طموحات سورية في الانتقال إلى مرحلة اقتصادية جديدة، لكن كما أسلفنا فإنه يتوقف على خطوات الإصلاح الاقتصادي التي يمكن إنجازها خلال فترة الخطة، ونحن نعتقد أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي يجب أن يتجاوز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(٨%) حتى يكون هناك آثار تنموية ملموسة. لكننا في كل الأحوال سنأخذ هذا الجدول الذي تم حسابه في هيئة تخطيط الدولة كمثال يمكن تعديله وفق تعديل المعطيات.

جدول(١-٣) معدلات النمو الحقيقية للقطاعات خلال سنوات الخطة الحادية عشر

معدلات النمو الحقيقية للقطاعات _(سنة الأساس:2000)						
	2011	2012	2013	2014	2015	متوسط 2011-2015
الناتج المحلي الإجمالي	6.43	6.93	6.81	7.75	8.02	7.19
الزراعة	5.60	4.47	4.30	5.70	4.46	4.91
الصناعة الاستخراجية	-4.66	-1.02	-2.85	-2.98	-2.75	-2.85
الصناعة التحويلية	28.09	18.46	16.37	17.40	20.12	20.09
الكهرباء والماء	6.74	8.62	9.81	10.12	11.15	9.29
البناء والتشييد	6.21	11.27	10.56	9.46	8.79	9.26
التجارة (يتضمن السياحة)	5.15	7.01	7.62	8.45	8.70	7.38
النقل والمواصلات والتخزين	6.67	6.99	7.18	8.63	7.85	7.46
المال والتأمين والعقارات	6.08	6.94	6.95	7.38	6.29	6.73
الخدمات الحكومية	5.92	6.35	5.80	6.12	6.66	6.17
الخدمات الأخرى	7.58	8.45	8.88	8.87	8.90	8.54

المصدر: (الرداوي، تيسير،٢٠١٠)-(إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشر، مرجع سبق ذكره، ص٣٠)

يبدو من الجدول المفترض كيف أن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ازداد من (٦,٤٣%) عام ٢٠١١ إلى (٨,٠٢%) عام ٢٠١٥، كما أنه لبى أهداف الخطة في جعل الصناعة التحويلية تنمو بمعدل (٢٠,٩%) خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستثمار

توزيع الاستثمارات

لقد تبين من الحسابات أن تحقيق (٧%) كمتوسط معدل نمو حقيقي في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشر يتطلب تحقيق استثمارات يبلغ حجمها (٥٠٧٧ مليار ل.س) بالأسعار الجارية أي ما يعادل (٢٦%من الناتج المحلي الإجمالي)، أو (٢٧٠٧ مليار ل.س) بالأسعار الحقيقية وهي تعادل (٢٩,٣% من الناتج المحلي الإجمالي)، وبحيث يقع مجمل الوزن على القطاع الخاص إذ أن عليه أن يساهم ب (١٦,٦%) من الناتج المحلي الإجمالي كاستثمار في حين أن على القطاع العام أن يساهم ب (٩%) وهذا يتطلب فتح المجال أمام القطاع الخاص بشكل كبير نظرًا لمحدودية إمكانية القطاع العام وعدم قدرته على الاستثمار في ظل الظروف الصعبة التي وصل إليها[١].

فعالية الاستثمار (كفاءة عوامل الإنتاج)

يتحقق النمو، كما هو معروف، إما عن طريق زيادة حجم عوامل الإنتاج أو عن طريق رفع إنتاجية تلك العوامل . لقد تم في الفترة السابقة الحديث عن الاستثمارات اللازمة لتحقيق الزيادة المطلوبة في حجم عوامل الإنتاج وفي هذا الجزء نتناول موضوع زيادة إنتاجية العوامل، من المؤكد أن سورية لن تستطيع زيادة الاستثمار إلا بشكل خاص عن طريق زيادة إنتاجية عوامل الإنتاج ولا يمكن بأي حال تحقيق معدل نمو(٧%) للناتج المحلي الإجمالي دون نمو حقيقي كبير في مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج (التقدم التقني وفعالية المؤسسات) بحيث يصل متوسطة إلى (٣,٣%) خلال سنوات الخطة الخمسية وبشكل تكون فيه

---

[١]- غيبور، إبراهيم، ٢٠١١- (أبرز الملامح الواردة في مشروع الخطة الخمسية الحادية عشرة). مقال نشر على موقع الإداري السوري الإلكتروني: http://www.syriamanager.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مساهمة مجمل إنتاجية عوامل الإنتاج في نمو الناتج المحلي الإجمالي أكبر من مساهمة العمل ورأس المال.

النمو المحابي للفقراء

ستسعى الخطة الخمسية الحادية عشرة إلى أن يكون النمو لمصلحة الفقراء بالدرجة الأولى، لذلك سيتم التركيز على التشغيل و إيجاد فرص العمل، حيث أن أحد الشروط المطلوب توفرها لتحقيق النمو المستدام في مستوى المعيشة هو إشراك غالبية المواطنين في العملية التنموية، وذلك يقضي بالضرورة زيادة معدلات التشغيل وتقليص أعداد العاطلين عن العمل، وذلك لأسباب اجتماعية فقط و أسباب متعلقة في عدالة توزيع الدخل وإنما لأسباب اقتصادية كذلك . وتهدف الخطة إلى تخفيض نسبة العاطلين عن العمل من نسبة تتجاوز (١٠-١١%) المعلنة رسميًا والتي تفيد دراسات عديدة أنها تتجاوز هذه النسبة عند بداية الخطة إلى (٩,٢%) في سنة الخطة الأخيرة.فسوق العمل يستقبل سنوياً من ٢٠٠ إلى ٢٥٠ألف فرصة عمل سنوياً، اليوم القطاع العام عندما يأخذ الثلث فإن القطاع الخاص يأخذ الباقي لكن القطاع العام بشكل عام لا يستطيع أن يتحمل ٢٠٠ و ٢٥٠ ألف عامل سنويا...وإذا نظرنا إلى المسابقات التي تجريها الجهات الحكومية من وزارة التربية إلى وزارة المالية وغيرها نجد أن القطاع العام يوظف سنوياً أكثر من فرص العمل المقدرة.كما أن من الشروط المطلوب توفرها تحقيق عدالة في توزيع الدخل حيث سيؤدي إشراك غالبية المواطنين في العملية التنموية إلى إعادة توزيع الدخل في اتجاه تخفيض درجة عدم المساواة ومن أهم المؤشرات التي تدل على ذلك هو زيادة حصة الأجور من الناتج المحلي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإجمالي،وسوف تعمل الخطة إلى زيادة تلك الحصة من (٣٦%) في السنة الأولى للخطة إلى (٤٤%) في سنتها الأخيرة[١].

[١]- الحسين، محمد، ٢٠١٠-(الخطة الخمسية الحادية عشرة والموازنة وهموم المواطن). انظر في موقع وزارة المالية الإلكتروني التالي: http://www.syrianfinance.org/arabic/news/ministry_news/3067.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموازنة العامة للحكومة

تهدف الخطة إلى زيادة حجم الإيرادات الضريبية من أجل زيادة حجم الإنفاق العام على قطاعات التنمية البشرية ، بحيث تنمو الإيرادات بمعدل لا يقل عن (٩%) سنويًا و زيادة نسبة الضرائب المباشرة بالنسبة إلى الضرائب غير المباشرة حتى يتم تحقيق عدالة توزيع الدخل ، بحيث تتجاوز نسبة الضرائب المباشرة من الميزانية (١٤%) و الضرائب غير المباشرة (١٠%) . أما نسبتها من الناتج المحلي الإجمالي فيجب أن تتجاوز للمباشرة (٧%) و لغير المباشرة (٦%) .

حتى تتحقق أهداف الخطة الخمسية الحادية عشرة و طموحاتها فيجب أن يبلغ متوسط معدل نمو النفقات خلال سنوات الخطة (٩,٩%) ، حيث تنمو النفقات الجارية بنسبة تبلغ (٦,٩%) و الإنفاق الاستثماري العام بنسبة تبلغ (١٥,٨%) . و عليه تبلغ نسبة إجمالي النفقات إلى الناتج خلال الخطة (٢٢,١%) و هي نسبة مقبولة . و هنا لا بد من التنويه إلى ما يلي :

أ - إنّ أهم ما يميز مشروع موازنة ٢٠١١ هو أنه تم اعتماد نهج جديد لتقديم الموازنة العامة للدولة يقوم على موازنة البرامج و الأداء و المؤشرات حيث بدأ تطبيق هذا الأسلوب الجديد في موازنة عام ٢٠١٠ على موازنة كل من وزارة الزراعة و الإصلاح الزراعي و وزارة التربية ، و تم توسيع تطبيق هذا المفهوم خلال مشروع موازنة عام ٢٠١١ ليشمل خمس وزارات هي: الزراعة ، التربية ، الاتصالات ، الصحة ، الكهرباء . و سيصار خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة تطبيق أسلوب موازنة البرامج و الأداء على باقي الجهات العامة للدولة ، لما لهذا النهج من مقدرة على إظهار الهيكلية العامة للبرامج الرئيسية لكل وزارة و توزيعات الإنفاق عليها ، و تحديد البرامج الفرعية و الأنشطة لهذه البرامج الرئيسية التي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تعتمدها الجهات العامة ، لتحقيق الأهداف العامة للبرامج الرئيسية التي رسمتها الوزارات. و تحديد و إظهار المؤشرات الناجمة عن الأداء لأهم المشاريع الاستراتيجية .

ب - أعدت دائرة التنبؤ و التحليل المالي في وزارة المالية دراسة حول إطار المالية العامة للحكومة لسنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة، بهدف وضع استراتيجية مالية، وأسقف لحجم الإنفاق العام في إطار إعداد الموازنة العامة للدولة، وقد استندت هذه الدراسة إلى مجموعة من النسب والمؤشرات المالية والاقتصادية، وقد توصلت هذه الدراسة إلى تقدير لحجم الإنفاق العام والإيرادات والعجز المتوقع ونسبته للناتج المحلي الإجمالي... وفقاً للآتي:

جدول (٢-٣) الموازنة العامة خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشر (مليار ل.س)

البيان	موازنة ٢٠١١	موازنة ٢٠١٢	موازنة ٢٠١٣	موازنة ٢٠١٤	موازنة ٢٠١٥
الإنفاق الكلي	٨٣٥	٩٢٠	١٠١٢	١١١٥	١٢٢٧
الإيراد الكلي	٦٦٨	٧٤٠	٨٢٥	٩٢٤	١٠٣٠
العجز المقدر	١٦٧	١٨٠	١٨٧	١٩١	١٩٧
الناتج المحلي الإجمالي المقدر	٢٨٩٠	٢٩٩٦	٣٢٠٥	٣٤٢٩	٣٦٦٩
العجز المقدر نسبة إلى الناتج المحلي	٥,٧٨ %	%٦	%٥,٨	%٥,٥	%٥,٤

المصدر: (الجمهورية العربية السورية، رئاسة مجلس الوزراء،٢٠١٠- بيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام٢٠١١، دمشق، ص٧، نشر على الموقع الالكتروني لوزارة المالية التالي)

www.syrianfinance.org/assets/files/file2011.doc

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من المتوقع أن يصل إجمالي الإنفاق العام خلال سنوات الخطة الخمسية الحادية عشرة إلى أكثر من (٥٠٠٠) مليار ليرة سورية ، منه على الأقل (٢٠٠٠) مليار ليرة سورية إنفاق استثماري حكومي عبر الموازنة العامة للدولة فقط.

حجم الكتلة النقدية

سيبلغ معدل نمو العرض النقدي خلال الخطة (١٠%)، وعلى اعتبار ثبات سعر الصرف بحدود (٤٥,٦) ليرة للدولار، فإن التضخم لن يتجاوز (٤,٣%) كمتوسط خلال الخطة، ولكن إذا ازداد سعر الصرف وهو ما يجب أن تسعى إليه السلطة النقدية من أجل زيادة الصادرات وزيادة فرص التشغيل بنسبة (١٠%) فإن التضخم سوف يزداد ولكنه لن يزداد أكثر من (٧%) كمتوسط خلال سنوات الخطة، ولذلك فإن هناك ضرورة لدراسة قياسية سريعة لتحديد سعر الصرف المثالي لزيادة الصادرات ولزيادة التشغيل وزيادة الأسعار في الحدود المقبولة دراسة سابقة كانت قد أشارت إلى أن زيادة سعر الصرف بنسبة (١٠%) سوف يزيد من التشغيل بنسبة(٥%) والأسعار بنسبة (٣%)

الميزان التجاري

سيبلغ معدل نمو الصادرات الوسطي خلال الخطة (١٠,٢%) . وسيبلغ معدل نمو الواردات الوسطي خلال الخطة (٩,٥%) وستبلغ نسبة الصادرات إلى الناتج (٣١%) بينما ستبلغ الواردات إلى الناتج (٣٦,٢%).

الصناعة التحويلية

تعتمد رؤية وزارة الصناعة حول تطوير قطاع الصناعة التحويلية خلال الخطة الخمسية القادمة على ضرورة بقاء وتطوير القطاع العام الصناعي وتحويله إلى مؤسسات قابضة تعمل بنفس قواعد القطاع الخاص وذلك لما لهذا القطاع من دور في بناء الاقتصاد ومساهمة في رفد الخزينة العامة للدولة.وكذلك دعم البنى التحتية اللازمة لتطوير القطاع الخاص الصناعي بما يساعد على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحقيق التوجهات والأهداف والاستراتيجيات المرتبطة بهذا القطاع خلال الخطة الخمسية القادمة.

الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الحادية عشرة في قطاع الصناعة التحويلية هي

- زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي وتحسين القيمة المضافة المحققة منه.
- رفع مستوى تنافسية القطاع.
- تطوير البنية الهيكلية للصادرات السورية وفتح أسواق جديدة.
- تطوير البنية الإدارية التي تحكم آلية عمل هذا القطاع.
- دعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة باعتبارها الأكثر قدرة على خلق المزيد من فرص العمل.

الإصلاح الإداري والوظيفة العامة

ركزت الخمسية المقبلة ضمن مشروعها المزمع مناقشته حالياً في مجال الإصلاح الإداري وتطوير المؤسسات والوظيفة العامة على تطوير مفهوم الخدمة العامة ترشيد الإدارة الحكومية إصلاح القطاع العام محاربة الفساد وقف هدر المال العام ودعم مناخ الاقتصاد التنافسي إضافة لتوسيع مفهوم الشفافية وتعزيز مبدأ المساءلة والذي يلعب فيه الإعلام والقضاء الدور الأكبر لضمان تطوير العمل الإداري وتحقيق العدالة كذلك التشاركية في صناعة القرار بين القطاع العام والخاص والعمل على تفعيل اللامركزية ومفهوم التنمية المتوازنة التي تحد من البيروقراطية والنمو غير المتوازن في المحافظات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وقد اعتمدت إستراتيجية الإصلاح الإداري والمؤسساتي على أسس أهمها تطبيق نظام المراتب الوظيفية الذي يضمن الارتقاء بالسلم الوظيفي على أساس التقييم الموضوعي للموظف في الخدمة كذلك تنفيذ مشروع الحكومة الالكترونية لتبسيط الإجراءات وأتمتة العمل الإداري وهيكلة الأجهزة التخطيطية من خلال تطبيق ثلاث أنواع من الخطط قصيرة الأجل والموازنة السنوية والمتوسطة الأجل التي تتمثل بإطار الإنفاق المتوسط الأجل لمدة ثلاثة سنوات وطويلة الأجل لمدة عشر سنوات.

إضافة إلى إعادة هيكلة الأجهزة الإحصائية من خلال تنفيذ مخطط وطني متكامل لمراجعة النظام الإحصائي وأجهزته المركزية والمحلية والعمل على تطويره تنظيمياً ووظيفياً ومهنياً والتأكيد على استقلالية عمله.

وأخيراً تعزيز مفهوم اللامركزية في إدارة المشاريع والشركات ذات الطابع الاقتصادي وإعطاء كامل السلطات الإدارية والتنظيمية للمحافظات عدا تلك ذات الطابع السيادي. وإنشاء هيئة وطنية مستقلة لمراقبة ومحاسبة الفساد بكافة أشكاله "الرشوة وسوء استخدام المال العام واستخدام السلطة لأهداف شخصية". كذلك السماح للإعلام والمجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية بالمشاركة في الرقابة على أداء المؤسسات من خلال تسهيل منح التراخيص لتأسيس الجمعيات الأهلية وغير الحكومية. ومتابعة عملية إصلاح القضاء واستحداث وظيفة المواطن الرقيب وذلك من خلال استحداث فريق رقابي يتبع مركز دعم القرار برئاسة مجلس الوزراء على القطاعات ذات الصلة اليومية بحياة المواطن توكل له مهمة القيام بزيارات ميدانية إلى الإدارات ذات العلاقة لطلب خدمات كسائر المواطنين بغرض معاينة وتقويم نوعية الخدمات والتعرف عن قرب على أسلوب التعامل مع المواطنين والظروف التي يتم في إسداء الخدمات وتقديم التقرير في ذلك لاتخاذ الإجراءات الضرورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال العرض السابق نجد أن الأهداف الرئيسية للخطة الخمسية الحادية عشر تصب في صالح المواطن والمجتمع لتعمل على أن يكون التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي، تحول سليم يؤدي إلى العدالة الاجتماعية، وأهم هذه الأهداف يمكن تلخيصها بالآتي:

١- إصلاح الإدارة العامة باعتبارها واحدة من الأهداف الوطنية الأكثر أهمية بالنسبة للبلد والذي يمكن أن تحقق مزيد من اللامركزية في الحكم وعمليات صنع القرار ودعم تطبيق الحكومة الالكترونية.

٢- تنافسية الاقتصاد النوعي هو الهدف الرئيسي للحكومة السورية، ويمكن تحقيق ذلك من خلال تطوير المالية والسياسات النقدية، وبالتالي زيادة مستويات كل من الصادرات والواردات، وعندما يتم اعتماد هذا الأمر أيضا يتحقق بنية تحتية جيدة. وتعطى أهمية خاصة للاقتصاد الحقيقي والشركات الصغيرة والمتوسطة السورية.

٣- تحقيق الأهداف المذكورة أعلاه يتطلب من الحكومة إستراتيجية تستهدف الإنسان، وتنمية الموارد، يرافقه انخفاض مستوى الفقر، وزيادة نسبة العمالة، و تحسين التعليم والخدمات الصحية والبحوث.

٤- التركيز على التنمية المستدامة والتطوير المستمر. وضمان الماء وتحقيق الأمن الغذائي من خلال مكافحة التلوث والإدارة البيئية الجيدة.

٥- عدم التركيز بشكل خاص على تطوير حقل واحد، وهذا يجعل الخطة تستهدف جميع جوانب الاقتصاد الذي، في الوقت نفسه، يخلق الكثير من الأفكار والفرص التجارية للقطاع الخاص في الخمس سنوات القادمة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- اعتبار القطاع الخاص واحدة من المساهمين الرئيسيين في تنمية الاقتصاد، وكما هو متوقع سيشكل ربع الناتج المحلي الإجمالي في السنوات الخمس المقبلة. وكانت هذه الاستراتيجية غير موجود في الخطط الخمسية السابقة في سوريا.

في تقرير عن الأهداف والاستراتيجيات المحتملة في الخطة الخمسية الحادية عشر ورد قائمة بالأفكار والفرص المحتملة بالتنسيق بين الحكومة السورية و الألمانية ورجال وسيدات الأعمال وأهم هذه المشاريع والأفكار هي[١]:

١- جميع المشاريع التي تدعم الخدمات العامة.
٢- حوكمت الشركات والإدارة العامة.
٣- مشاريع مكافحة الفساد والأعمال المساندة.
٤- مشاريع الإصلاح القطاع العام.
٥- مشاريع الحكومة الإلكترونية والأعمال المساندة.
٦- المشاريع التي تعزز تنظيم المشاريع التجارية والاستفادة من الابتكارات.
٧- مشاريع تعزيز الخطط والأنشطة لتحقيق اللامركزية.
٨- المشاريع التي تدعم التوسع وتنويع قطاعات الجمهور وتأمين وظائف خاصة.
٩- مشاريع بناء القدرات البشرية وخلق قدرات تشغيل جديدة والشركات التجارية الحرجة.
١٠- مشاريع الإحصاءات العامة والخاصة ومشاريع الدراسات الاستقصائية.
١١- مشاريع دعم المساءلة والمسؤولية العامة والخاصة، والمنظمات غير الحكومية.

[١]- أعد هذا التقرير من الدكتور رامي أيوبي، أستاذ في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، ومدير برنامج Tempus في الاتحاد الأوروبي. واستعرض التقرير من قبل الدكتور مسعود هبة، أستاذ في كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، والخبير المالي للعديد من المنظمات الدولية، تاريخ التقرير : ١٣ نوفمبر ٢٠١٠. لمزيد من التفصيل انظر في المرجع السابق مباشرة، ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٢- المشاريع التي تعزز دور التنمية من المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني.

١٣- مشاريع الإصلاح التشريعي.

١٤- تعزيز المواطنة ومشاريع أخرى ذات الصلة التعليمية والثقافية.

١٥- الاستثمارات في الصناعات التحويلية.

١٦- المساهمة في سياسة الضرائب وإصلاح النظام الضريبي.

١٧- المشاريع التي تدعم تنشيط سوق السندات الحكومية.

١٨- المشاريع التي تساعد في التعويض، والمكافأة، والرواتب.

١٩- مشاريع إصلاح الإجراءات الجمركية.

٢٠- المشاريع التي تنشيط سوق البورصة.

٢١- المشاريع التي تدعم المدخرات المحلية والاستثمارات.

٢٢- الأعمال المصرفية والمشروعات التي تدعم قطاع الاستثمار.

٢٣- المشاريع التي تدعم الصادرات وجودة الصادرات.

٢٤- جميع المشاريع التي تهدف إلى إعادة تأهيل البنية التحتية بشكل رئيسي في الكهرباء والطاقة والمياه والاتصالات والنقل والصناعة والمدن والسياحة.

٢٥- مشاريع التشغيل والنقل الجوي والبحري، والنقل البري.

٢٦- مشاريع الاتصالات وتكنولوجيا الإنترنت.

٢٧- زيادة استخدام التكنولوجيا في المناطق الريفية والأقل نمواً.

٢٨- مشاريع المنتجات الالكترونية.

٢٩- مشاريع الهندسة الكهربائية و تطوير منتجاتها.

٣٠- المشاريع التي تدعم تحول الشركات العائلية من الأعمال التجارية إلى شركات مساهمة في رأس المال.

٣١- قواعد البيانات والمعلومات لدعم مشاريع الأعمال، والصناعة، وفرص العمل والاقتصاد.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٢- المشاريع التي تدعم التعاون بين الصناعة والجامعات، من خلال البحث الأكاديمي.

٣٣- المشاريع التي تدعم أعمال الشركات الصغيرة والمتوسطة.

٣٤- مشاريع الدعم والبحث عن العمل.

٣٥- المشاريع التي تدعم الشركات المتوسطة الجديدة.

٣٦- مشاريع التمكين للمرأة.

٣٧- مشاريع التعليم العالي.

٣٨- مشاريع دعم معاش التقاعد والمتقاعدين.

٣٩- مشاريع نوعية التعليم.

٤٠- المشاريع التي تخص المعلمين.

٤١- مشاريع سياسات القبول الجامعية.

٤٢- مشاريع المناهج.

٤٣- مشاريع إدارة الجامعات.

٤٤- إنشاء مراكز الدراسات والأبحاث في مختلف المجالات.

٤٥- القطاع الصحي، وأهمها الخدمات الصحية و التأمين عليها.

٤٦- مشاريع المياه وإدارة المياه.

٤٧- الحكم والإدارة الزراعية.

٤٨- مشاريع تنمية الغاز.

٤٩- المشاريع البيئية.

٥٠- مشاريع الطاقات المتجددة والقابلة للتجديد.

٥١- مشاريع مكافحة المساكن غير النظامية.

٥٢- السلامة العامة وأنظمة النقل.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٣- مشاريع إدارة الأزمات.

٥٤- المشـــاريع الإقليميـــة والوطنيـــة لتخطـــيط الأرض وتحديـــد المواقـــع، ومشـــاريع نظم المعلومات الجغرافية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني مصاعب السوق الاجتماعي في سورية

إن ما يعانيه الاقتصاد السوري ليس مجرد مشاكل بسيطة سهلة الحل بل أزمة مزمنة تتمثل في تدني معدلات النمو وانحسار الاستثمار وتزايد البطالة وهذا ما يعرضه في حال تطبيق المعايير الاجتماعية لمزيد من الاختلال على صعيد المنافسة وبالتالي التهميش والإهمال، خاصة وأنه ينذر بأفاق سوداء في السنوات القليلة القادمة إذا لم نأخذ في الاعتبار الدعوة للانفتاح والتحرر وإذا لم نتدبر أمورنا بتنشيط الاستثمار وتفعيل المنافسة لإنتاج وتصدير سلع ومنتجات غير النفط، فالاحتياطي النفطي السوري الذي يوفر ٧٠% من العملة الصعبة و٥٠% من الموازنة سوف ينضب حتى عام ٢٠١٥ ناقلا سوريا من دولة مصدرة للنفط إلى مستوردة[١].

فمن أين يحصل المجتمع عندئذ على الفائض الاقتصادي الذي يمكن اقتسامه بين الدورة الإنتاجية والتنمية الاجتماعية، خصوصا وأن الاقتصاد السوري ليس اقتصادا اشتراكيا كما يرى العديد من الباحثين، بل هو اقتصاد رأسمالي تسوده علاقات إنتاج يغلب عليها الطابع الطفيلي والريعي[٢].

إضافة إلى ما سبق نجد أن هناك عوامل خارجية دفعت الحكومة السورية إلى إقرار اقتصاد السوق الاجتماعي، التي من أبرزها العولمة بمختلف أنواعها، والتي تفضي إلى ضرورة تحرير التجارة والانفتاح الاقتصادي بدلاً من العزلة، وزيادة القدرة التنافسية بدلاً من زيادة الإنتاج كماً، أي تحديد فرص الصناعة المحلية ، و نظام الأسعار، إضافة إلى تحرير حركة رأس المال والاستثمار، كذلك

---

[١]- محمود، يوسف وآخرون، ٢٠٠٧-(مستقبل النفط في سورية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني). مرجع سبق ذكره ، ص١٢٤.

[٢] - الزعيم عصام، ٢٠٠٦- محاضرة بعنوان: (الوضع الاقتصادي في سورية....أبعادها لاقتصادية والاجتماعية). ألقيت في مؤسسة مورد بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٣، ص٢، يمكن مشاهدة المحاضرة على الموقع الالكتروني التالي:
http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=889555102006121402405 1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التقانة والتكنولوجيا التي أصبحت تحدد التنافس بين الاقتصاديات المختلفة، التي من شأنها تحقيق معادلة السوق والربح وهي رفع الإنتاجية وتخفيض التكلفة[1]،

فالعزلة سوف تفضي بنا إلى مزيد من التهميش دوليا، وإلى المزيد من الفقر والتردي الاقتصادي، وإلى المزيد من انحسار الشروط التي تساعدنا على مقاومة مشاريع الهيمنة السياسية والاقتصادية على المنطقة.

بينما دخول العولمة قدر لا بد منه يعطي قدرة أفضل على التطور واستخدام الموارد*. ولعل ما يخفف آلام عشوائية السوق و وحشيتها أن يترافق هذا التحول بدور جديد للدولة ليس كمقرر لشؤون العملية الاقتصادية والإنتاجية، بل كراع للقضايا الاجتماعية وموجه لمسارات العملية الإنتاجية ومسائل التنمية البشرية والتكنولوجية، وأيضا كأداة لمحاربة الفساد وإعادة تدريب قوى العمل وتأهيلها لمشاريع استثمارية جديدة لا تسريحها تعسفيا بصفتها أحد أسباب الركود والخسارة!!

لذلك نجد أن احتلال موقع قابل للحياة في نظام العولمة لا يمكن أن يتحقق إلا إذا اكتسب الاقتصاد السوري وجهاً تخصصيا، وسعى للمنافسة في إنتاج سلع يستطيع أن ينافس فيها وتتوفر لديه شروط النجاح في الحلبة العالمية من حيث مصادر المواد الخام والخبرة البشرية، مثل الصناعات القطنية أو الصناعات الغذائية. وأرى أن ذلك يمكن أن يتحقق عن طريق الموازنة بين آليات السوق، والعدالة الاجتماعية، مما يدفعنا إلى التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

---

[1]- المجلس الأعلى السوري اللبناني، ١٩٩٩- ندوة بعنوان: (العولمة وآثارها الاقتصادية على الدول النامية، وخصوصاً على الاقتصاديين اللبناني والسوري). مرجع سبق ذكره ، ص١٢.

*- يرى بعض المفكرين أن العولمة تعمل لصالح الأكثر تقدما ولا تستفيد منها الدول الفقيرة والمتخلفة فهي التي ستعاني من استغلال القوى العظمى، أما البعض الآخر فيعتقد أن العولمة ستحقق فوائد لكل دول العالم بما فيها الدول النامية، لأنها ستؤدي حتما إلى تنشيط الاقتصاد العالمي، وبالتالي ينعكس ذلك إيجابا على الدول المتخلفة، أنظر في ذلك :

عبد الله، عبد الخالق، ١٩٩٩- ("العولمة: جذورها وكيفية التعامل معها"). مجلة عالم الفكر، العدد ٢، المجلد ٢٨، القاهرة ص ٣٩ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال العرض السابق يمكن ملاحظة أن سورية تواجه شأنها شأن أية دولة عربية أو نامية مهمة تاريخية محددة بتطوير الاقتصاد والمجتمع وتنميتهما لنقلهما إلى القرن الحادي والعشرين. ترتبط بهذه المهمة ثلاث جمل من التحديات[1]: أولاها تحديات داخلية تصدر عن المجتمع السوري نفسه والاقتصاد السوري نفسه وتتصل بمتطلبات تطوريهما وتنميتهما، ثانيها تحديات إقليمية مرتبطة بالبيئة العربية المحيطة وما تضم من دول عربية (هي دول الجامعة العربية) وهي تحديات تتجلى خصوصاً في تحرير التجارة العربية البينية تحريراً تاماً وتجاوزه إلى إقامة منطقة جمركية عربية موحدة وإرساء الأسس لكتلة اقتصادية عربية متنامية. تضاف إلى تحديات البيئة العربية هذه تحديات إقليمية مرتبطة بتطور العلاقات مع دول الجوار غير العربية الصديقة منها (تركيا). أما ثالثها فهي تحديات مرتبطة بالبيئة الإقليمية الأوربية والمتوسطية ومتركزة في تحرير التجارة خصوصاً، وتطبيق اتفاق الشراكة عموماً مع الاتحاد الأوربي، في الوقت الذي يستمر هذا الاتحاد في التوسع شرقاً والارتقاء التكنولوجي والصناعي والاقتصادي شمالاً.

في الوقت نفسه تواجه سورية والدول العربية والدول الإقليمية الأخرى تحديات خارجية من طبيعة دولية وهذه التحديات تتلخص في المرحلة الجديدة الثالثة من الثورة العالمية العلمية والتقنية خصوصاً، والمرحلة الراهنة الجديدة من العولمة الرأسمالية عموماً.

إن إشكالية التنمية السورية (بجوانبها النظرية والتطبيقية) المتعلقة بالإصلاح والتطوير والتجديد هي إشكالية ديناميكية تتناول كياناً متغيراً وبيئة عربية. وإقليمية متغيرة أيضا، وهذه التغيرات داخلية المصدر من جهة، محددة

[1]- الزعيم، عصام،٢٠٠٣- (التوجهات الاستراتيجية في تنمية الاقتصاد السوري إزاء مشاريع العولمة والتنمية الإقليمية). مرجع سبق ذكره . ص١.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بتأثير البيئة العالمية (بيئة العولمة المستمرة) وتغيراتها الشاملة والقطاعية بأدوات الثورة العلمية والتقنية الثالثة من جهة أخرى. مما يكشف عن التعقيد النظري والعملي والاتساع التعددي والمكاني اللذين تتصف بهما العملية التاريخية الجارية في سورية. هذه العملية تجري باتجاه تنمية الاقتصاد والمجتمع وتعتمد على تنمية الإنسان بل تنمية الناس ذكورهم وإناثهم على السواء بديلاً عن الاعتماد على الموارد والمواد. إن الغاية من هذه العملية هو تجاوز المصاعب المرتبطة بالحاضر والانتقال الفعلي بالاقتصاد والمجتمع إلى القرن الجديد القرن الحادي والعشرين.

التحديات التي دفعت الحكومة السورية إلى انتهاج نظام اقتصاد السوق الاجتماعي

هي:(سوف أركز هنا على التحديات الداخلية، والعولمة فقط لأن هناك أبحاث كثيرة تناولت التحديات الإقليمية العربية والأوربية).

التحديات الاجتماعية والبشرية

بدأت في سورية مع بداية القرن الحالي تبدلات جذرية في نظامها الاقتصادي وسياستها الاقتصادية، مما ولّد مجموعة من التحديات المتعلقة بالمواطنين وقدراتهم الفكرية والجسدية، وبالتالي نجد أن أهم التحديات الاجتماعية والبشرية تتمثل بالأمور التالية:

التحدي السكاني:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سورية من بين أعلى بلدان العالم تزايداً في السكان. بين ١٩٨٠ و ٢٠٠٤: تزايد عدد السكان ١٠٠ %. بينما تزايد الناتج بنحو ٣,٣٩ مرة. وتزايد عدد المشتغلين في الدولة والقطاع العام بنحو ٣,٨ مرة و ظهر هذا كفائض في المشتغلين لدى الدولة والقطاع العام، يقدر الفائض بنحو ١٠٠ ألف مشتغل في القطاع العام الاقتصادي بينما يقدر بنحو ٢٢٥ ألف مشتغل في القطاع الحكومي الإداري[١].

سيبلغ تعداد سكان سورية في عام ٢٠٢٥ من ٢٨ إلى ٣٠ مليون تقريباً[٢]، وهو عبء كبير يصعب تحمله، كما أن معدلات النمو غير متوازنة بين المناطق فمعدلات نمو السكان في المناطق الشرقية أعلى من معدلات نمو المناطق الغربية بينما معدلات النمو الاقتصادي في المناطق الغربية هي الأعلى. هذا سيخلق فيضاً من قوة العمل والسكان في المناطق الشرقية، وهذا له آثاره السلبية العديدة منها[٣]: الهجرة نحو المناطق الغربية، زيادة الاستهلاك على حساب الادخار، انعكاس سلبي على الاستثمار، إضعاف معدلات النمو الاقتصادي، انخفاض القدرة على التشغيل، ارتفاع معدلات البطالة تراجع الصادرات وزيادة المستوردات، زيادة حجم عجز الميزان التجاري، عجز ميزان المدفوعات وتدهور قيمة الليرة. وستخلق ضغوط لزيادة حجم الإنفاق الجاري على حساب الإنفاق الاستثماري. وسيدفع هذا بالحكومة للجوء إلى سياسات التمويل التضخمية، وهذا من شأنه زيادة المستوى العام للأسعار وتدهور مستوى المعيشة وارتفاع معدلات البطالة. وسيخلق مزيد من التشوهات والاختلالات الهيكلية والبنيوية في الاقتصاد الوطني وسيضغط على الخدمات العامة وسيضغط على الموارد البيئية واستنزافها بصورة غير رشيدة وغير عقلانية وسيخلق بنتيجة كل هذا مجموعة من المخاطر السياسية والاجتماعية. فنسبة تزايد السكان في سورية

---

[١]- سعيفان سمير، ٢٠٠٩- (تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها). ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرين، حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العلمية الراهنة، دمشق ٢٠٠٩/٢/٣- ٢٠٠٩/٥/٢٦، ص١٥.

[٢]- أشلق، منير،١٩٩٩- (المسألة المائية في الجمهورية العربية السورية للفترة بين ٢٠٠-٢٠٥٠: تحديات المستقبل). مرجع سبق ذكره ص١٤٠ .

[٣]- سعيفان سمير، ٢٠٠٩-(تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها). مرجع سبق ذكره، ص١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زادت عن ٣% في العقود السابقة، وتراجعت خلال النصف الثاني من الثمانيات وصولاً إلى ٢,٤٥%[١] في الوقت الحاضر، وهذا يستوجب خلق فرص لاستيعاب الأعداد المتزايد من السكان الذين يدخلون إلى سوق العمل سنوياً.

تحدي البطالة:

تعتبر البطالة أحد أهم التحديات التي تواجه الاقتصاد الوطني في سوريا حالياً و مستقبلاً، مما يتطلب العمل على معالجتها في إطار خطط زمنية طموحة، تسعى إلى خفض النسبة المرتفعة للعاطلين عن العمل في سورية، وإيجاد الفرص الملائمة لتشغيلهم. وبحسب المكتب المركزي للإحصاء فإن البطالة دون ٨,٤%. وبلغت نسبة البطالة بين الشباب ١٩% في عام ٢٠٠٧ وهي اقل من تقديرات منظمة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا (التي بلغت ٢٢% عام ٢٠٠٥) لكنها أعلى من المتوسط العالمي البالغ ١٢% (وفقاً لتقديرات منظمة العمل الدولية ٢٠٠٨) كما ويشكل الشباب في سورية ٥٧% من عدد السكان الذين يعانون من البطالة[٢]. بمقارنة القادرين على العمل مع قوة العمل نستنتج أن قوة العمل تعادل نحو ربع السكان أي أن كل مشتغل عليه أن يعيل ثلاثة آخرين وسطياً وهذا عبء كبير يعيق التنمية خاصة إذا كانت القيم المضافة للقطاعات المختلفة من سلع وخدمات غير مرتفعة.

---

[١] – المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية السورية، ٢٠٠٩، جدول ٢/٦، ص٤٠

[٢] – نادر قباني، ٢٠٠٩– (الشباب السوري وأسباب تفضيلهم لوظائف القطاع العام). موجز سياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد الثاني مارس ٢٠٠٩، ص١ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحدي أتساع دائرة الفقر:

تجمع معظم الأدبيات التي تتحدث عن الفقر على أنه عبارة عن حالة تعبر عن النقص أو العجز في الاحتياجات الأساسية والضرورية للإنسان، أهم هذه الاحتياجات: الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن أو المأوى، تملك السلع المعمرة وتوفر الاحتياط المادي لمواجهة الأمور الطارئة أو الأزمات التي قد تتعرض لها الأسرة أو الفرد. إن الفقر هو الوضع الذي يعمل جميع الناس على الهروب منه، الفقر هو الجوع، الفقر هو الافتقار إلى المأوى، الفقر هو أن تكون مريضا وغير قادر على زيارة الطبيب، الفقر هو عدم القدرة على الذهاب إلى المدرسة ومعرفة القراءة، الفقر هو فقدان طفل بسبب تلوث مياه الشرب[1].

وقد أشرت سابقاً (في المبحث الرابع من الفصل الأول وفي الصفحة) إلى بروز ظاهرة اتساع دائرة الفقر في سورية بشكل ملحوظ، حيث تزايد أعداد الفقراء في المجتمع، والذين بلغت نسبة من هم تحت خط الحد الأدنى للفقر ١١,٤%من السكان أي ما يزيد عن المليوني مواطن وبلغت نسبة إجمالي المواطنين دون الحد الأعلى للفقر أكثر من ٣٠% من السكان. وقد ترافق ذلك بتراجع العدالة في توزيع الدخل حيث ارتفع معامل جيني إلى ٣٧% وبالتالي كانت عوائد النمو الاقتصادي لصالح الأغنياء أكثر منها للفقراء[2]. إذن تواجه سورية أزمة تنموية وصعوبات في استيعاب الوافدين الجدد إلى سوق العمل، أي أن اقتصادها يعاني من عوامل ضعف بنيوية، لم تستطع الإجراءات والقرارات (الإصلاحية) المتخذة خلال السنوات القليلة الماضية، بعث النشاط والحيوية في تلك البنية التي أصابها الوهن، وترافق ذلك مع انخفاض مخصصات الإنفاق على الخدمات الاجتماعية

[1]- ب.درننج، ألن،١٩٩١- (الفقر والبيئة "الحد من دوامة الفقر). ترجمة د. محمد صابر، الدار الدولية للنشر والتوزيع ، القاهرة ص١٠.

[2]- رئاسة مجلس الوزراء، هيئة تخطيط الدولة، ٢٠٠٦- الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠، الفصل الثاني (تقييم أداء الخطة الخمسية التاسعة") . ص٢٢، على الموقع الالكتروني:httpwww.planning.gov.syfilesfileFypChapter2Ar.pdf

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

كنسبة من الإنفاق العام حيث بلغت في عام ٢٠٠٠ حوالي ١٨%، في حين أنها تبلغ في الدول الصناعية المتقدمة أكبر من ذلك بكثير[١].

أزمة الرعاية الاجتماعية والتراجع عن سياسات الدعم الاجتماعي

نظام الرعاية الاجتماعية اصطدم بصعوبات متزايدة بالارتباط مع انقطاع المعونة الخارجية ، و انهيار أسعار النفط و تراجع إيرادات الدولة خلال العقود الماضية ، مع ركود الاستثمار العام و تراجع الاستثمار الخاص حتى إذا حل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين بدأت سورية تحولات جذرية في نظامها الاقتصادي و سياساتها الاقتصادية فألغت الكثير من الدعم الغذائي التحويلي من جهة و أدخلت معايير السوق التجارية في كثير من مؤسساتها العامة الاقتصادية من جهة أخرى ، اليوم مع نضوب النفط و تراجع صادراته مقابل تزايد الاستيراد من المشتقات يتزايد تقليص الفائض في إيرادات الدولة يصعب التوسع في الإنفاق الاجتماعي و يتضاءل هامش المناورة لدى الدولة فيما يخص السياسات الاجتماعية و يتم وقف سياسة الاستيعاب في التعليم العالي ،و يقوم صراحة و بصورة مضطردة على التعليم الخاص ، و الطب الخاص و السكن الخاص بينما يعاني البناء السكني التعاوني من ركود طويل و تضخم في التكاليف و الأسعار و انزلاق خطير نحو السوق و أسعارها .

إن التخفيض في تكاليف الإنتاج بغية التغلب على المنافسة الخارجية بالضغط المتواصل على الأجور و المكافئات كماً و نوعًا يتناقض مع رفاه المواطنين و تنمية المجتمع و هذا يتضح مثلا من رفع أسعار المشتقات البترولية حيث يضر هذا بالصناعة و الزراعة المحلية و قدرتهما على التصدير كما يحصل في سورية منذ أكثر من عامين و يخشى تجدده في المستقبل القريب .

---

[١] – أبو فخر، شبلي، ٢٠٠٩–(اقتصاد السوق الاجتماعي بين النظرية والتطبيق) .مرجع سبق ذكره ص٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ينطبق الأمر نفسه على محاولات تخفيض الدعم الممنوح للمزارعين لدى شراء الدولة منتجاتهم الزراعية المستخدمة في الصناعة ، القطن أو القمح ، إن تخفيض الأجور لتخفيض التكاليف الإنتاجية و مواجهة المنافسة يؤدي إلى تقليل ما ينال العمال من حوافز و مكافئات مادية و خدمات اجتماعية و على التراجع التدريجي بقدر أو بأخر عن ضمان مجانية التعليم المطلقة كما يعني العجز أو التراجع بقدر أو بأخر عن تلبية الحاجات الطبية و العلاجية بمختلف المستويات كمستوى الرعاية الأساسية و مستوى المعالجة التخصصية ، مستوى الجراحة العامة و الدقيقة ، طب الأمراض المستعصية و مثل هذا العجز (أو التراجع الجزئي) في الميدان الصحي و الطبي يشابه عجز الدولة و القطاع التعاوني السكني عن مد هذا القطاع التعاوني بالأراضي الجديدة مجانا و بالمنح و القروض الميسرة .

نلاحظ إذا أن مصدر التحدي أمام الدول النامية هو ضعف إنتاجيتها و حاجتها إلى تخفيض التكاليف الإنتاجية لمواجهة المنافسة الشديدة من الدول المجاورة و للدول الأخرى و بالتالي فإن تخفيض الإنفاق الحكومي الاجتماعي و بالتالي تخفيض التنمية الاجتماعية في إطار سياسة السوق و الليبرالية الاقتصادية يناقضان مفهوم الاقتصاد الاجتماعي نظرًا إلى أن آلية السوق نفسها هي آلية ربحية تميزية تتعارض المفهوم الاجتماعي، حيث السوق نفسها تؤدي بطبيعتها إلى استقطاب الدخول و الثروات و تحديد البطالة دوريًا وتسريح العمال بسبب المنافسة الداخلية ومن الدول الأخرى[1].

[1]- الزعيم عصام، ٢٠٠٦- (اقتصاد السوق الاجتماعي بين محددات العولمة والتحديات الوطنية). مرجع سبق ذكره ص٥٢.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ضعف التأهيل والحاجة إلى تطوير الموارد البشرية

إن تراجع المستوى التعليمي للمشتغلين في سورية لا بد وأن يقود إلى انخفاض الإنتاجية ، و صعوبة دخول سباق التنافسية مع دول العالم الأخرى التي سبقتنا في مجال التعليم و البحث العلمي ، و لا يمكن بناء صناعات ذات تقانة متقدمة دون إعطاء الأولوية للتعليم الكمي و النوعي بالإضافة إلى التدريب و التأهيل المستمر . و عليه فإن ديمقراطية التعليم و تطويره و تحديثه تمثل واحداً من التحديات الكبيرة التي تواجه الدولة حتى تقوم بمهام التنمية الاجتماعية ، هذا يعني أن على الدولة أن تضطلع مباشرة بمسؤولية التعليم المتطور الديمقراطي المجاني و أن تنظم نشاط التعليم الخاص و تضبطه من حيث الجودة و التطوير .

تحدي نضوب النفط وانعكاساته المالية والاقتصادية

تؤمن سورية طاقتها من المصادر التالية: (٦٩% نفط - ٢٤% غاز – ٧% كهرباء) من الواضح أن اعتمادنا في إنتاج الطاقة هو على النفط والغاز، بينما إنتاجنا الوطني لا يكفي، وسنضطر للاستيراد في حين أن أسعاره تشهد ارتفاعاً كبيراً جداً سيرتب على معيشة المواطن، وتكاليف الصناعة، وميزانية الدولة، ومجمل الاقتصاد الوطني أعباء كبيرة. كان يؤمن النفط ٤٥% من الإيرادات المحلية للخزينة ويؤمن ٧٠% من الصادرات*، ويؤمن ثلثي إيرادات الحكومة من العملات الصعبة. الإنتاج تراجع من ٦٢٠ ألف برميل في اليوم عام ١٩٩٦ إلى ٣٨٠ ألف برميل اليوم. الاستهلاك تزايد من ١٧٥ ألف برميل في اليوم عام ١٩٩٦ إلى نحو ٣٦٠ ألف برميل في اليوم عام ٢٠٠٩[١].

* تم احتساب هذه النسب بشكل تقريبي اعتمادا على المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٦ وتقارير الإنتاج والتصدير لكل من مصفاة بانياس ومصفاة حمص والشركة السورية للنفط.

[١] – سعيفان سمير، ٢٠٠٩–(تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها). مرجع سبق ذكره، ص١٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وفقاً لبيانات الشركة السورية للنفط نجد أن إنتاج النفط سيتراجع من ٤٠٩ ألف برميل يومياً في عام ٢٠٠٦ إلى ٢٨٣ ألف برميل يومياً عام ٢٠٢٠ [١]، بنسبة انخفاض حوالي ٤٣% قياسا للعام ٢٠٠٥.

بعد أن فشلت الدولة في تنمية قطاعات بديلة وفي مكافحة التهرب الضريبي لتحقيق موارد سعت الدولة لتعويض إيرادات النفط المفقودة بتقليص دعم المحروقات ورفعت أسعار المشتقات النفطية وأسعار الكهرباء وقلصت دعم الزراعة بتحرير أسعار الأسمدة وتزيد الرسوم والضرائب على المبيعات فكان لهذه المعالجة أثارها الاقتصادية السلبية التي أضعفت القدرة التنافسية للاقتصاد السوري ورفعت تكاليف المعيشة.

إن نضوب النفط لا شك بأنه سيؤدي إلى انعكاسات مالية واقتصادية سلبية على مجمل الاقتصاد الوطني في سورية، فمثلاً يقدر انخفاض الصادرات النفطية في الأعوام ٢٠١٥ –٢٠٢٠ بنسبة ٤٥٠ % تقريباً، بالتالي فإن هذا التراجع سيحرم الموازنة العامة من حوالي٤٠ % من إيراداتها [٢]، وستجد الحكومة نفسها مضطرة إلى ضغط نفقاتها بشكل كبير لتعويض هذا الانخفاض . إلاّ أن العمل على إحلال بدائل للصادرات النفطية من المنتجات الزراعية والحيوانية والغذائية والصناعية يمكن أن يحد من هذه الانعكاسات لذلك لا بد من التركيز على أهمية التصدير في سورية باعتباره قضية وطنية واقتصادية في آن واحد مع إمكانية الاستفادة من تجارب الدول العربية الشقيقة التي سبقتنا في هذا المجال.

[١] – الشركة السورية للنفط – مديرية التخطيط– خطة إنتاج القطر من النفط الثقيل والخفيف للأعوام ٢٠٠٦–٢٠٢٠.

[٢] – محمود، يوسف وآخرون،٢٠٠٧–(مستقبل النفط في سورية وانعكاساته على الاقتصاد الوطني). مرجع سبق ذكره ، ص١٢٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التحديات الاقتصادية

إن تحقيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي، لا يتحقق إلا في ظل اقتصاد متقدم، وإنتاج متطور وإنتاجية عالية. مما يستوجب تطوير المفاهيم والسياسات والإجراءات الاقتصادية والاجتماعية لتتجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وتصبح عناصر أساسية من عناصر بنيانه. فالاقتصاديات المتخلفة لا تستطيع تمويل سياسات التنمية الاجتماعية، وبرامج التنمية الإعلامية، والصحية والسكنية وخدمات مياه الشرب والطاقة. لذلك لابد من اعتماد الأساليب والسياسات الاقتصادية الكلية التي تحفز النشاط الاقتصادي، وترفع من معدلات نموه، ليكون قادراً على المساهمة في عملية التنمية الاجتماعية. فتلبية احتياجات التنمية المستدامة الاقتصادية والاجتماعية ورفعها للقدرات الإنتاجية الذاتية للاقتصاد السوري، تتطلب استثمارات كبيرة توسع القدرة الإنتاجية، والاستثمارات تتطلب ادخار أعلى، وزيادة الادخار تتعارض مع تخصيص جزء أكبر من الدخل للاستهلاك القريب العام والخاص الذي يكون على حساب زيادة الادخار، خاصة إذا كانت مستويات الدخل ليست مرتفعة ولا تسمح بادخار مرتفع. ولكن الأهم هو أن زيادة الادخار تتعارض مع توسع الاستهلاك وخاصة الاستهلاك الترفي الذي ينمو بمعدلات مرتفعة بتأثير عوامل كثيرة وخاصة بتأثير الدعاية والإعلان والتلفزيون والإنترنت وانتشار ثقافة المباهاة التي تنشرها فئات مترفة جديدة. إضافة إلى تضاؤل مساهمة القطاع الإنتاجي في الناتج المحلي، والاتجاه نحو البناء والتشييد، وتزايد الاستهلاك النهائي، وقصور الادخار على تغطية الاستثمار، والاختلال بين موارد القطر من القطع الأجنبي وحاجاته للإنفاق على الاستهلاك والاستثمار، والخلل بين الواردات ونفقات الموازنة، وازدياد ظاهرة التضخم[1].

[1]- العمادي، محمد، ٢٠٠٤- (تطور الفكر التنموي في سورية). مرجع سبق ذكره، ص٢١٠.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحدي النجاح في تنفيذ الإصلاح الاقتصادي

أن الإصلاح الاقتصادي الفعّال يحقق رفع القدرة الإنتاجية للاقتصاد السوري ويلبي احتياجات التحديات السابقة من جهة ويحقق التوازن الاجتماعي من جهة أخرى، ويجنب سورية سلبيات التطبيق التي تقسم المجتمع إلى فئة صغيرة غنية تحتكر الثروة والعلم والصحة وفئة واسعة فقيرة يبقى لها الفقر والجهل والمرض. أي تجنب الآثار الاجتماعية الضارة للإصلاح الاقتصادي، خاصة وأن مناخ الأعمال العالمي قد تم إعادة هيكلته لخدمة فئات رأس المال بغض النظر عن النتائج الاجتماعية. فمناخ الأعمال العالمي اليوم يقوم على تحرير الاستثمار، تحرير أسواق المال، تحرير التجارة، تحرير أسواق العمل، تحرير عقود الإيجار للمساكن وللأراضي الزراعية، حماية الملكية الفكرية، سيطرة الشركات الكبرى متعددة الجنسية، هدم الحدود الوطنية بتوسيع صلاحيات المؤسسات فوق الدولية العابرة للحدود والتي تتحكم بها الدول الكبرى، إضعاف دور الدولة الوطنية، وغيرها من سمات اللعبة العالمية[1]. فإتباع هذه الوصفة لا يضمن أية نتائج فهناك مئة دولة في العالم على الأقل تتبع هذه الوصفة دون أن تحقق أية نتائج تنموية تذكر ولكنه يخلق آثار اجتماعية سلبية مضمونة، غير أنه من جهة يفتح الإمكانية للدولة أن تحقق زيادة استثمار ورفع القدرة الإدارية المحلية وإمكانية الانتفاع بمزايا الاقتصاد العالمي. وبدون الاندماج في عالم اليوم سيكون من الصعب على أية دولة أن تحقق أية تنمية، لأن رأس المال سيهرب إلى الأماكن الأكثر جذبًا، فالعزلة غير ممكنة في زمن العولمة. فكيف يتم التوفيق؟؟ غير أن الاندماج ليس وصفة جاهزة له مواصفات موحدة كما يدعي أنصار الليبرالية الجديدة بل يوجد أشكال عديدة وبدائل كثيرة وسيناريوهات مختلفة ويمكن أن يقوم كل بلد بصياغة ما يناسبه آخذًا بعين الاعتبار حقائق عصر العولمة. وهذا يتطلب إدارة اقتصادية حاذقة[2]. رغم أن سورية خطت خطوة بهذا

---

[1]- مصطفى، هالة ، ١٩٩٨- (العولمة .. دور جديد للدولة). مجلة السياسة الدولية ،العدد١٣٤ ،ص٤٣ - ص٤٥.

[2]- مجموعة من الباحثين، ٢٠٠٩- (اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق). مرجع سبق ذكره، ص٨٣ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاتجاه حين قررت بتوجيه من القيادة إتباع نهج اقتصاد السوق الاجتماعي فإنها توقفت عند هذه الكلمات الثلاث، إذ أن إدارتها الحكومية وجهازها الحزبي لم يستطيعا ترجمة هذا التوجه بشكل ملموس فيقوموا بصياغة هذه التوجه في وثيقة وطنية شاملة تحدد سياساته العامة في كل قطاع من القطاعات المختلفة وتبين أشكاله التطبيقية.

تحدي الفساد

الفساد هو: استخدام المنصب العام لغايات شخصية، ويتمثل بالرشوة والابتزاز واستغلال النفوذ والمحسوبية والمحاباة والاحتيال والاختلاس واستغلال مال التعجيل(أي المال الذي يدفع لموظفي الحكومة لتعجيل النظر في أمر خاص يقع ضمن نطاق اختصاصهم بقضاء أمر معين).والفساد إما إن يكون إداري أو مالي أو أخلاقي أو سياسي، ووفقاً لتقرير منظمة الشفافية الدولية لعام ٢٠٠٥ فإن الفساد المنهجي في قطاع المشتريات العمومية يزيد تكاليف الدولة بقيمة ٢٠ إلى ٢٥% ويقلل من نوعية البضائع والخدمات المستحصل عليها[١]. هذا وقد احتلت سورية موقعاً ضعيفاً في تقرير منظمة الشفافية الدولية، إذ احتلت الموقع ١٤٢من بين ١٨٠ دولة مدرجة في التقرير[٢]، مما يشير إلى انتشار واسع للفساد . و قد أفادت بيانات حكومية سورية أن حجم الفساد الذي أمكن اكتشافه منذ بداية عام ٢٠٠٩ وحتى الشهر السابع من عام ٢٠١٠ بلغ خمسة مليارات ليرة سورية (نحو ١٠٤ ملايين دولار أميركي)[٣].من هذا المنطلق نجد أن الفساد يخلق تكاليف إضافية ويطرد الاستثمار ويخلق نوعية حياة أدنى ويسيء للقيم، فيبدو المجتمع زائفاً، إذ

---

[١]- عربية، زياد، ٢٠٠٩- (ما هو الفساد). دار نون4 للنشر والطباعة والتوزيع، حلب، ص٧.

3-(**Transparency International The Global Against Corruption**). Global Corruption Report 2008- Table 5 Corruption Perceptions Index 2007, p300.

[٣]- مقال بعنوان، (مكافحة الفساد في سورية). نشرته صحيفة الخير الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٧ على الموقع الالكتروني: http://alshahed.free-forums.org/vt9570.html

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يبرز طلاق بين ما يسمعه الجيل الشاب في وسائل الدعاية والإعلام وبين ما يراه في الواقع. إن الفساد بدأ يتوسع بقوة مع الخطة الخمسية الرابعة وزيادة أموال المساعدات العربية. والفساد في سورية أوسع من بقية الدول العربية وإن اتساعه مرتبط بأمرين هما اتساع القطاع العام والمشتريات الحكومية والمركزية الشديدة. وضعف قدرة مؤسسات المحاسبة عن القيام بأدوارها وضعف قدرة المؤسسات التمثيلية وضعف قدرة المجتمع على قول كلمته وإسماعها وضعف فاعليته[1]. الفاسد يهرب بما اختلسه للخارج فيخسر البلد مرتين. والفاسد يمكن أن يبع وطنه بالمال، وكثرهم من فعلوا ذلك.وخاصة المقربون من مركز القرار واصحاب القرار

فساد القضاء هو مشكلة المشاكل إذ أن القضاء هو الملاذ الذي يلتجئ له المواطن وتلتجئ له المؤسسات لإحقاق الحق، فإن فسد فإن الحقوق تضيع مما يمهد لأن تحل شريعة الغاب محل القانون والقضاء (أخذ الحق باليد، والقوي يلتهم الضعيف). فالفساد يمنع رفع الفعالية الاقتصادية على المستوى الجزئي، وبالتالي أدى إلى تخفيض الفوائض على المستوى الكلي (اللازمة لتأمين المهمات الاجتماعية المنوطة بالدولة)، لأن ما يذهب من فاقد اقتصادي باتجاه الفساد هو بحدود ٣٠% من الدخل الوطني[2]، وهذه النسبة يمكن إن يضاف نصفها إلى التراكم، والنصف الآخر يضاف إلى الأجور، وهذا يضاعف الاستهلاك عملياً، فالفاقد الاقتصادي و الفساد المرتفعين في الاقتصاد الوطني لا يسمحان بالتقدم إلى الأمام، لا على مستوى النمو ولا على مستوى العدالة الاجتماعية، فالفساد أصبح معيقاً بكل المعاني الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للتطور اللاحق للبلاد، وهذه هي العقيدة الأساسية التي ما لم تحل فلن يحل أي شيء آخر.

[1]- سعيفان سمير، ٢٠٠٩- (تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها). مرجع سبق ذكره، ص٢٥.

[2]- مجموعة من الباحثين، ٢٠٠٩- (اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق). مرجع يبق ذكره، ص١٤٤.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحدي العولمة

انتقل العالم إلى مرحلة جديدة من العولمة الرأسمالية خلال السنوات (١٩٨٩-١٩٩٢) بانهيار الاتحاد السوفيتي و تفكك النظام الاشتراكي الدولي واختفائهما وإعادة هيكلة العالم وتوحيده مجدداً على أساس السوق وخلال سنوات معدودة طوي قرن من انقسام العالم إلى شرق وغرب إلى اشتراكية و رأسمالية . و عاد عالماً أحادي القطبية يخضع لهيمنة الولايات المتحدة الأمريكية، التي اتبعت مختلف الوسائل للحفاظ على تلك الهيمنة[١]. وترافق ذلك مع "تحرير" أسواق المال ونزع كل القيود المنظمة لها، فاستعاد النظام الاقتصادي الاجتماعي الرأسمالي هيمنته وانتشاره بديناميكية جديدة مؤسسة على اقتصاد السوق والموجة الثالثة (ثورة المعلوماتية)، وإدماج القسم الأعظم من الاقتصاديات الوطنية بالسوق الرأسمالية العالمية، بحيث أصبحت هذه الاقتصادات أسيرة لمفاهيم الاقتصاد الحر، تغليب آليات السوق، تبني برامج موسعة للخصخصة، التخلي عن التخطيط المركزي، قيام العديد من دول العالم بإزالة القيود والحواجز أمام حركة التجارة الدولية، انتقالات رؤوس الأموال والاستثمارات وإنشاء التكتلات الاقتصادية. من ثم ازداد الاتجاه تدريجياً نحو عولمة الاقتصاد العالمي بحيث تحول العالم إلى ما سمّي "قرية صغيرة" ساعد على تكاملها التقدم التكنولوجي الهائل لاسيما في مجال الاتصالات ، إضافة إلى المنافسة الاحتكارية التي تتحكم فيها القمم الاقتصادية العملاقة، متخطية الحدود والقيود، مستندة إلى قوى السوق وبأشراف مؤسسات العولمة الاقتصادية الثلاث، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي للإنشاء والتعمير والمنظمة العالمية للتجارة خليفة (اللغات)[٢].

---

[١]- الغريّب، فنسيان، آذار٢٠٠٨ –(مأزق الإمبراطورية الأمريكية). مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ص٢٠٤.

[٢]- بنك الإسكندرية،٢٠٠٠- (النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة). النشرة الاقتصادية، المجلد الثاني والثلاثون، الإسكندرية، ص٤٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ممـا أدى إلـى هجـرة جماعيـة لـرؤوس الأمـوال إلـى "الجّنـات الآسـيوية" و أيضًـا إلـى تقسـيم عمـل دولـي جديـد : التكنولوجيـا المتطـورة و البحـث و التطـوير و السـلع خاصـة (الخـدمات الماليـة) فـي المراكـز الرأسـمالية ، و العمليـات الصـناعية التقليديـة فـي الأطـراف[١]. و مـا ترتـب عليـه مـن تعظـيم القـدرة علـى الإنتـاج الـوفير و السـريع الـذي أدى إلـى ظهـور تنـاقض رئيسـي ، مـا بـين القـدرة الهائلـة علـى الإنتـاج و تنـوع المعـروض مـن السـلع و الخـدمات مـن جهـة ، و قصـور الطلـب الكلـي علـى المنتجات من جهة ثانية ، و أصبح ذلك يحكم مسار النمو الاقتصادي العالمي[٢].

تعـرف العولمـة بأنهـا : "التـداخل الواضـح لأمـور الاقتصـاد و الاجتمـاع و السياسـية و الثقافـة و السـلوك دون اعتـداد يـذكر بالحـدود السياسـية للـدول ذات السـيادة، أو انتمـاء إلـى وطـن محـدد، أو لدولـة معينـة، ودون حاجـة إلـى إجـراءات حكوميـة[٣]". ويمكـن اعتبـار العولمـة: "ظـاهرة تتـداخل فيهـا الجوانـب الاقتصـادية والسياسـية والثقافيـة والاجتماعيـة والسـلوكية، ويكـون الانتمـاء فيهـا للعـالم كلـه عبـر الحـدود السياسية للـدول وتحـدث فيهـا تحـولات علـى مختلـف الصـور، تـؤثر فـي حيـاة الإنسـان أينمـا كـان وتسـاهم فـي صـنع هـذه التحـولات المنظمـات الاقتصـادية الدوليـة والشـركات متعـددة الجنسـيات[٤]." ويعرفهـا الـبعض بأنهـا: " نمـط اقتصـادي سياسـي ثقـافي خـرج بتجربتـه عـن حـدوده لقولبـة الآخـر بهـدف تحقيـق أهـداف و غايـات فرضها التطور المعاصر[٥] ".

---

[١] – غدير، باسم،٢٠٠٦ –(الفجوة التقنية وقيادة العالم في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة). دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية، ، ص٨٨ .

[٢]– الحمش، منير ، ٢٠٠٠–(مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية). مرجع سبق ذكره، ص٩.

[٣]– عبدا لله، عبد الخالق، ١٩٩٩– ("العولمة :جذورها وكيفية التعامل معها"). مرجع سبق ذكره ص٤٠.

[٤]– سالم زرنوقة، صلاح، ٢٠٠٢–(العولمة والوطن العربي). مطبوعات جامعة القاهرة، القاهرة، ص١٢.

[٥]– غدير، باسم، ٢٠٠٦ –(الفجوة التقنية وقيادة العالم في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة). مرجع سبق ذكره ص٤٨.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال العرض السابق لمفهوم العولمة يمكن أن نلاحظ إن ظاهرة العولمة تشكل تحدي هام و خطير على مسار التنمية الاقتصادية في سورية ، لأنها لم تعد كما كان يعتقد البعض تهتم بالجانب الاقتصادي فقط و تعميم النمط الاستهلاكي للولايات المتحدة الأمريكية فحسب ، بل هي عولمة اقتصادية و سياسية و ثقافية و عسكرية ، فهي تريد إعادة تشكيل حياتنا المعاصرة اقتصاديا و سياسيا و اجتماعيا و ثقافيا ، و مست حتى الشعوب التي مازالت تعرف تخلفاً شديداً [1].

تتسم العولمة بمميزات أساسية تتعلق بالانفتاح الاقتصادي المتزايد ، نمو الاعتماد الاقتصادي المتبادل و تعميق الاندماج في الاقتصاد العالمي ، و لا تقتصر ظاهرة الانفتاح الاقتصادي على التجارة و الاستثمار و التدفقات المالية ، بل تتعدى ذلك إلى نقل الخدمات و التقانة و المعلومات عبر الحدود القومية . و في ذلك تستعمل العولمة وسائل عديدة حيث تعتبر الشركات متعددة الجنسيات القوة الضاربة التي تستعملها ، و هذا عن طريق ما تملكه من قدرات تقنية هائلة ، و ما تحوزه من رؤوس أموال ضخمة تملكها أو رؤوس أموال أخرى تستطيع تعبئتها في أسواق المال العالمية أو بالاعتماد على ما لديها من سيطرة على حكومات الدول الرأسمالية المتقدمة ، أيضا بالاعتماد على قدراتها الهائلة على ممارسة ضغوطها على البلدان النامية ، و استعمال أدوات المنظمات الاقتصادية و المالية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ، و منظمة التجارة العالمية[2].

[1]- جودت زيادة، رضوان، ٢٠٠٤- (العرب والعولمة بين آليات التحكم الاقتصادي والرهانات السياسية). مجلة شؤون عربية، القاهرة، ص١٤٣.

[2]- محمد، غربي،٢٠٠٥-(تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي). مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد٦، ص٢٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تحديات أخرى

يمكن أن نضيف عدداً آخر من التحديات مثل[1]:

١) تحدي الإصلاح الإداري وتكوين جهاز بيروقراطي نزيه وكفء ومخلص لمشروع التنمية.

٢) تحدي إصلاح أنظمة العمل لدى الدولة ونظام الرواتب والأجور لتأمين كفاءات وطنية أكثر قدرة على إدارة مؤسسات الدولة والمجتمع.

٣) تحدي سيطرة قطاع الأعمال على الاقتصاد والإعلام وفرص العمل والأندية الرياضية والتبرع للمؤسسات الدينية وغيرها مقابل ضعف قدرة المجتمع في الدفاع عن حقوقه.

٤) تحدي تطوير دور المؤسسات وبناء دولة المؤسسات والقانون.

٥) تحدي مواجهة المصالح القائمة على البنية السياسية والاقتصادية والإدارية الحالية (خلط الإمارة بالتجارة)، وإعادة هيكلتها وفق متطلبات الإصلاح والتنمية.

٦) تحدي تنمية مجتمع مدني متطور يرفع من ديناميكية المجتمع السوري وفعاليته من جهة، ويضمن الاستقرار من جهة أخرى ويحسن صورة سورية داخليًا وخارجيا.

٧) تحدي تحسين دور و صورة سوريا في الخارج وعلاقتها الدولية والعربية

٨) تحدي استمرار الصراع مع إسرائيل التي تزداد تطرفًا، ومع الولايات المتحدة على نحو غير مباشر، والوصول إلى اتفاق سلام عادل مع الأولى وإصلاح العلاقة مع الثانية، ضمن ثوابت الحد الأدنى

[1]- سعيفان سمير، ٢٠٠٩- (تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها). مرجع سبق ذكره، ص٢٦ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٩) التحـدي الغـذائي النـاتج عـن فجـوة غذائيـة نتيجـة الـواردات الغذائيـة التـي تتصـاعد كلفتهـا فـي وقـت تتصـاعد فيـه حـدة أزمـة غذائيـة عالميـة طويلـة الأمـد. ممـا يبدد الموارد المالية الصعبة اللازمة للتنمية[١].

[١]- مصطفى، محمد سمير، ٢٠٠٨- (نحو منهج تنموي بديل للمجتمعات المهددة امنيا مع إشارة خاصة إلى التهديدات الاجتماعية). ملخص أعمال ندوة إشكالية العلاقة بين التنمية وعدم الاستقرار السياسي والتهديدات الأمنية في المنطقة العربية، المنعقدة في دمشق: ٩-١٠يوليو ٢٠٠٨، نشرتها مجلة الرباط، نشرة دورية تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد٤٢، سبتمبر٢٠٠٨، ص٧.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠) التحدي المائي الناتج عن نقص عرض المياه بسبب تغيرات المناخ الذي يهدد مشروعات التنمية الزراعية والصناعية والخدمية[١].

١١) التحدي البيئي بسبب تدخلات الإنسان وأفعاله التي تضر بالبيئة التي تعوله وذويه وبسبب أفعال الطبيعة (تغير المناخ العالمي) وفي النهاية ضعف استدامة التنمية[٢].

١٢) تحدي التصدير الذي يعتبر مرآة القاعدة الإنتاجية الوطنية، والوسيلة الوحيدة القادرة على تأمين موارد القطع الأجنبي[٣].

١٣) تحدي ثورة الاتصالات و المعلوماتية ، حيث أصبحتا شريكتين لنا في كل بيت تنقلان معهما ثقافات و عادات و سلوكاً اجتماعياً و اقتصادياً و استهلاكياً يعود إلى مجتمعات مختلفة ، و تنقلان المعارف و العلوم و التقنيات الجديدة ، كما إن صناعة المعلوماتية أضحت صناعة تقود غيرها من الصناعات و تفتح في كل يوم آفاقاً جديدة للعلم و المعرفة[٤].

١٤) تحدي البحث العلمي و العلم و التقنية في مختلف مجالات الحياة[٥].

يجب التنويه هنا إلى أن عناصر الضعف في الاقتصاد السوري (والتي تم التحدث عنها في المبحث الثاني من الفصل الأول) تعتبر من أهم الأسباب والتحديات التي دفعت الحكومة السورية للتحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

---

[١]- المرجع السابق مباشرة ص٧.

[٢]- المرجع السابق مباشرة ص٧.

[٣]- العمادي، محمد، ٢٠٠٤- (تطور الفكر التنموي في سورية). مرجع سبق ذكره ، ص٣٠٦.

[٤]- المرجع السابق مباشرة ص٣٠٥.

[٥]- المرجع السابق مباشرة ص٣٠٥.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث محددات الاتجاهات الاقتصادية المستقبلية

حتى نتعرف على المشهد المستقبلي العام للاقتصاد والمجتمع لا بد أن تعكس هذه الرؤية أهداف وتطلعات الشعب السوري ومؤسساته ، ولابد أن تلقي هذه الرؤية الضوء على الطريق التي تمر عبرها عملية التنمية، لابد أن تقدم إطاراً استراتيجياً للخطط الخمسية الثلاثة القادمة حتى عام ٢٠٢٥

- يجب أن تبين هذه الرؤية أن المطلوب بلداً متنوعاً حيوياً ديمقراطياً.
- يجب أن تطمح إلى احترام حقوق الإنسان ومساواة الناس جميعاً أمام القانون.
- لابد أن تضمن قيام مؤسسات فاعلة ومنفعلة تحقق تطلعات الأمة.
- لابد أن يكون لسورية دور مركزي على المستويين الإقليمي والدولي.
- لابد أن تنجز سورية مهام التنمية المستدامة المتوازنة.
- لابد من الموائمة بين النمو السكاني الذي تشهده سورية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية
- لابد أن تعتمد سورية على الذات وتنفتح في نفس الوقت على العرب وعلى المحيط الإقليمي والعالمي.
- لابد من تحقيق التوازن بين اقتصاد السوق ومتطلبات العدالة الاجتماعية.
- لابد من بقاء دور الدولة كدور أساسي وضامن لتحقيق التوازن بين متطلبات السوق ومتطلبات المجتمع.
- لابد من الوصول لاقتصاد معرفي تقوده فعاليات متجددة ومتقدمة تقنيًا.
- لابد من مشاركة واسعة وفعالة للقطاعين الخاص والأهلي.
- لابد من المحافظة على هوية سورية وثقافتها وتراثها وطاقاتها وقيمها.
- لابد من الوصول لوضع صحي وتعليمي متميز ذو إنتاجية عالية وتنافسية مقبولة.
- في النهاية لابد من إجماع السوريين كافة على هذه الرؤية ولابد من مناقشتها مع جميع قطاعات الدولة والمجتمع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

سوف أحاول من خلال هذا المبحث معالجة المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية في سورية اعتماداً على النموذج التنموي المرجعي (مشهد استمرار الاتجاهات)، الذي تلعبه الحكومة السورية في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي، ولذلك سوف تقوم هذه الدراسة على مجموعة من الفرضيات. ويجب التنويه إلى أنه: ليست النماذج أدوات لمعالجة المشاكل التي تواجهها اقتصادات الدول المختلفة وإنما هي نماذج تستند على مجموعة من الفروض وبالتالي لا يصح استخدام أي من هذه النماذج في ظل غياب المعالجة الفنية الملائمة والمقبولة إحصائياً واقتصادياً للفروض.

الفرضيات

فرضيات اقتصادية كلية استنباطية

وهي:

- تدني القدرات البشرية لقوة العمل:
- ضآلة حجم الادخار
- ضعف الكفاءة الداخلية والخارجية:
- سوء توزيع الدخل وانتشار الفقر:
- حساسية الاقتصاد السوري الفائقة تجاه الخارج
- تذبذبات نموه الاقتصادي، وضعف القدرة على تحقيق مصادر نمو مستدام[1].

[1] تم الاعتماد في وضع هذه الفرضيات على الدراسة التي قام بها مجموعة من المختصين تحت عنوان التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية ٢٠٢٥) الذي تم نشره على موقع هيئة تخطيط الدولة الالكتروني:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات جيو-بوليتيكية وجيو-اقتصادية

استمرار حالة التوتر مع إسرائيل في غضون العقدين القادمين.

- استمرار اشتغال وتيرة نظام العولمة الاقتصادي وسط احتمال استقطاب متعدد الأطراف بين الدول "المعولِمة" و"المعولَمة"، حيث ستقع سورية في مرتبة الدول التي تشتد فيها اتجاهات "قابلية التعولم" بسرعات مختلفة في مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والمجالية طرداً مع تحرير التجارة الداخلية، ووتيرة انفتاح الاقتصاد السوري أمام انفتاح الأسواق وتشابكها وشراكاتها المعقدة والمتعددة الأطراف.

فرضيات مؤسسية

استمرار البنية المؤسسية الأساسية للنظام السياسي السائد، لا تنطوي في شكلها المؤسسي على تغيير جوهري يستبدل البنية المؤسسية السائدة ببنية بديلة منها، كما تنطوي استقرائياً واستنباطياً على احتمال استمرار تحول القاعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للنظام السياسي، وتغير أدوار القوى الأساسية الفاعلة، وتعزيز اتجاه "استقلال" القيادة السياسية نسبياً عن "المجتمع في صورة" المستقل "نسبياً" أو "القوّام" على أجهزة الدولة والفاعلين الاقتصاديين-الاجتماعيين-السياسيين وليس "الانفصال" عنها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فرضيات سوسيولوجية

دخول المجتمع السوري في مرحلة تحول اجتماعية كبرى في تاريخه الحديث تتسم بسرعة التمدين، وباستمرار ضغط الزيادة السنوية المرتفعة بأعداد السكان على الرغم من تراجع معدل النمو السكاني على الموارد الطبيعية والمجالية في مرحلة استنزافها وشحها، ومواجهة سورية مخاطر وتحديات الأمن الطاقوي والغذائي والمائي والبيئي بدرجةٍ أساسيةٍ. مما سيؤدي إلى استمرار مشكلة تنامي العشوائيات وارتباطها باتساع دور القطاع غير المنظم،

بعد التعرف على فرضيات الدراسة سنقوم بدراسة

أهم المؤشرات الاقتصادية في سورية

للتعرف على الوضع المستقبلي للاقتصاد السوي. في ظل السياسات التي تتبعها الحكومة السورية والتي أطلقت عليها اقتصاد السوق الاجتماعي:

تركيب الناتج المحلي الإجمالي ونسب المساهمة ومعدلات النمو السنوية

سوف أعتمد في دراسة الناتج المحلي الإجمالي وتركيبه وفق القطاعات ومعدلات النمو ونسب المساهمة بالاعتماد على الجداول التالية:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٣-٣) توقعات الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات (بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة، بمليارات الليرات السورية)السنوات	الزراعة	الصناعة الإستخراجية	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء	البناء والتشييد	التجارة (تتضمن السياحة)	النقل والمواصلات	المال والتامين والعقارات	الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
2000	224	237	29	7	29	134	114	33	98	905
2001	242	180	73	23	28	149	121	32	102	950

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1006	117	34	133	168	29	16	80	168	261	2002
1018	127	39	147	164	39	8	75	165	254	2003
1105	148	47	122	201	33	8	93	196	257	2004
1157	147	51	126	234	48	8	74	193	266	2005
1216	165	58	137	222	53	27	76	185	293	2006
1286	207	70	153	250	53	32	94	174	253	2007
1342	217	73	167	290	49	30	105	176	235	2008
1422	242	77	172	294	51	32	121	168	265	2009
1500	260	90	185	315	57	37	128	160	268	2010
1519	262	88	177	336	62	37	128	158	271	2011
1578	279	94	182	355	65	40	135	155	273	2012
1638	295	99	188	375	68	42	143	152	276	2013
1698	311	105	194	395	71	45	150	149	278	2014
1759	328	111	200	415	74	48	158	145	280	2015
1819	344	116	206	435	77	51	165	142	283	2016

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1879	361	122	212	455	80	53	172	139	285	2017
1938	377	128	217	474	83	56	180	136	287	2018
1998	393	133	223	494	86	59	187	133	290	2019
2062	410	139	229	514	89	61	195	130	295	2020
2125	426	144	235	534	92	64	202	127	301	2021
2192	442	150	241	554	96	67	209	124	309	2022
2263	459	156	247	574	99	70	217	121	320	2023
2332	475	161	252	593	102	72	224	118	335	2024
2443	485	170	300	610	107	75	232	114	350	2025

المصـــدر: (المكتـــب المركـــزي للإحصـــاء، المجموعـــة الإحصـــائية للأعـــوام مـــن ٢٠٠٠حتـــى ٢٠١٠ جـــدول رقـــم (١٦/٩) لجميـــع السـنوات مـا عـدا عـام ٢٠١٠) الجـدول رقـم (١٥/٩). تـم حسـاب التوقعـات بالاعتمـاد علـى السلاسـل لزمنيـة والجـدولين (٤-١) (٢-٢) من هذه الدراسة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول (٤-٣) مساهمة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي(%) خلال الفترة(٢٠٠٠-٢٠٢٥)

السنوات	الزراعة	الصناعة الإستخراجية	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء	البناء والتشييد	التجارة (تتضمن السياحة)	النقل والمواصلات	المال والتامين والعقارات	الخدمات
2000	25	26	3	1	3	15	13	4	11
2001	25	19	8	2	3	16	13	3	11
2002	26	17	8	2	3	17	13	3	12
2003	25	16	7	1	4	16	14	4	12
2004	23	18	8	1	3	18	11	4	13
2005	23	17	6	1	4	20	11	4	13
2006	24	15	6	2	4	18	11	5	14
2007	20	14	7	2	4	19	12	5	16
2008	18	13	8	2	4	22	12	5	16
2009	19	12	9	2	4	21	12	5	17
2010	18	11	9	2	4	21	12	6	17

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

17	6	12	22	4	2	8	10	18	2011
18	6	12	22	4	3	9	10	17	2012
18	6	11	23	4	3	9	9	17	2013
18	6	11	23	4	3	9	9	16	2014
19	6	11	24	4	3	9	8	16	2015
19	6	11	24	4	3	9	8	16	2016
19	6	11	24	4	3	9	7	15	2017
19	7	11	24	4	3	9	7	15	2018
20	7	11	25	4	3	9	7	15	2019
20	7	11	25	4	3	9	6	14	2020
20	7	11	25	4	3	10	6	14	2021
20	7	11	25	4	3	10	6	14	2022
20	7	11	25	4	3	10	5	14	2023
20	7	11	25	4	3	10	5	14	2024
20	7	12	25	4	3	10	5	14	2025

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (٣-٣) من هذه الدراسة

جدول رقم (٣-٥) معدلات نمو القطاعات المكونة للناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠١-٢٠٢٥)

السنوات	الزراعة	الصناعة الإستخراجية	الصناعة التحويلية	الماء والكهرباء	البناء والتشييد	التجارة (تتضمن السياحة)	النقل والمواصلات	المال والتامين والعقارات	الخدمات	الناتج المحلي الإجمالي
2001	8	-24	152	229	-3	11	6	-3	4.1	5
2002	7.9	-7	9.6	-30	4	13	10	6	15	5.9
2003	-2.7	-2	-6.3	-50	34	-2	11	15	8.5	1.2
2004	1.2	19	24	0	-15	23	-17	21	17	8.5
2005	3.5	-2	-20	0	45	16	3	9	-0.7	4.7
2006	10	-4	2.7	238	10	-5	9	14	12	5.1
2007	-14	-6	24	19	0	13	12	21	25	5.8
2008	-7.1	1	12	-6	-8	16	9	4	4.8	4.4
2009	13	-5	15	6.7	4	1	3	5	12	6
2010	1.1	-5	5.8	16	12	7	8	17	7.4	5.5

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.3	0.8	-2	-4	7	9	0	0	-1	1.1	2011
3.9	6.5	7	3	6	5	8.1	5.5	-2	0.7	2012
3.8	5.7	5	3	6	5	5	5.9	-2	1.1	2013
3.7	5.4	6	3	5	4	7.1	4.9	-2	0.7	2014
3.6	5.5	6	3	5	4	6.7	5.3	-3	0.7	2015
3.4	4.9	5	3	5	4	6.3	4.4	-2	1.1	2016
3.2	4.9	5	3	5	4	3.9	4.2	-2	0.7	2017
3.2	4.4	5	2	4	4	5.7	4.7	-2	0.7	2018
3.3	4.2	4	3	4	4	5.4	3.9	-2	1	2019
3.3	4.3	5	3	4	3	3.4	4.3	-2	1.7	2020
3.4	3.9	4	3	4	3	4.9	3.6	-2	2	2021
3.4	3.8	4	3	4	4	4.7	3.5	-2	2.7	2022

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

3.4	3.8	4	2	4	3	4.5	3.8	-2	3.6	2023
3.5	3.5	3	2	3	3	2.9	3.2	-2	4.7	2024
4.8	3.5	6	3	3	5	4.2	3.6	-3	4.5	2025

المصدر: بالاعتماد على الجدول رقم (٣-٣) من هذه الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من خلال تحليل الجدول السابقة نجد ما يلي:

١- تحسن مستوى الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ عام ٢٠٠٠مثلاً ٩٠٣ مليار ل.س وزاد إلى ١٤٢٢ مليار ل.س عام ٢٠٠٩ يتوقع أن يبلغ ٢٤٤٣ مليار ل.س في عام ٢٠٢٥ لكن معدل النمو كان يتغير من سنة لأخرى بالزيادة أو النقصان فقد بلغ عام ٢٠٠٠ نحو ٠,٦%[١] وفي عام ٢٠٠٩ نحو٦% تقريباً، من المتوقع أن يصل في عام ٢٠٢٥ إلى ٤,٨% تقريباً. وتجدر الإشارة إلى أن وسطي معدل النمو خلال الخطة الخمسية التاسعة قد بلغ ٥% وفي العاشرة بلغ ٥,٣% ويتوقع أن يكون٣,٢٦% و٣,٢٨% و ٣,٧% خلال سنوات الخطط الخمسية الحادية عشر والثانية عشر والثالثة عشر على الترتيب.

٢- انخفاض نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥% عام ٢٠٠٠، إلى ١٩% عام ٢٠٠٩ يتوقع أن تنخفض هذه النسبة عام ٢٠٢٥ لتصل إلى١٤%، مع ذلك نجد أن معدل نمو قطاع الزراعة قد زاد من ٧% عام ١٩٩١ إلى ٩% عام ٢٠٠٠ وإلى ١١% عام ٢٠٠٩ يتوقع أن ينخفض إلى ٤% عام ٢٠٢٥.

٣- يتوقع إن تبلغ نسبة مساهمة كلاً من قطاع الصناعة الإستخراجية، والتحويلية، والماء والكهرباء، والبناء والتشييد، والتجارة(تتضمن السياحة)، والنقل والمواصلات، والمال والتأمين والعقارات، والخدمات في الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠٢٥ على التوالي: ٥%،١٠%، ٣%، ٤%، ٢٥%، ١٢%، ٧%، ٢٠% أما معدلات النمو يتوقع إن تكون على الترتيب: -٣%، ٣,٦%، ٤,٢%، ٥%، ٣%، ٣%، ٦%، ٣,٥%

[١] - المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥، جدول رقم (١٦/١٢).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- نلاحظ من خلال التحليل السابق أن قطاع التعدين سيحقق قفزة نوعية نتيجة الاهتمام المتزايد في تطوير القطاع الصناعي السوري و ازدياد نسبة مساهمة الصناعة التحويلية على حساب الصناعة الإستخراجية في الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن ملاحظة أن عام ٢٠٢٥، هو نقطة انطلاق لانتعاش الاقتصاد السوري، ولعبه دور قوي على المستوى العالمي.

التكوين الرأسمالي (استثمارات القطاعين العام والخاص)

جدول رقم (٦-٣) التكوين الرأسمالي وتوقعاته خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥ (بملايين الليرات)

البيان / السنوات	التكوين الرأسمالي بأسعار السوق الثابتة لعام ٢٠٠٠			نسبة المساهمة		
	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع	قطاع عام	قطاع خاص	المجموع
2000	99331	56761	156092	0.64	0.36	1
2001	117137	81023	198160	0.59	0.41	1
2002	125192	81377	206569	0.61	0.39	1
2003	160130	88636	248766	0.64	0.36	1
2004	141330	159680	301010	0.47	0.53	1
2005	167155	179582	346737	0.48	0.52	1

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1	0.53	0.47	308669	164878	143791	2006
1	0.52	0.48	283099	146699	136400	2007
1	0.58	0.42	266488	153749	112739	2008
1	0.52	0.48	297100	153280	143820	2009
1	0.56	0.44	339784	191666	148118	2010
1	0.57	0.43	354060	203503	150557	2011
1	0.58	0.42	368335	215339	152996	2012
1	0.59	0.41	382611	227175	155436	2013
1	0.60	0.40	396886	239011	157875	2014
1	0.61	0.39	411162	250848	160314	2015
1	0.62	0.38	425437	262684	162753	2016
1	0.62	0.38	439713	274520	165192	2017

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1	0.63	0.37	453988	286357	167631	2018
1	0.64	0.36	468264	298193	170071	2019
1	0.64	0.36	482539	310029	172510	2020
1	0.65	0.35	496814	321866	174949	2021
1	0.65	0.35	511090	333702	177388	2022
1	0.66	0.34	525365	345538	179827	2023
1	0.66	0.34	539641	357375	182266	2024
1	0.66	0.33	553916	369211	184706	2025

المصـــدر: وبالاعتمـــاد علـــى: (المكتـــب المركـــزي للإحصـــاء، المجموعـــة الإحصائية لعام ٢٠١٠، جدول رقم ١٥/٣٧)

نلاحـظ مـن الجـدول السـابق ازديـاد مسـاهمة القطـاع الخـاص فـي التكـوين الرأسـمالي وبالتـالي فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي وهـو مـا يؤكـد اتسـاع دور القطـاع الخـاص فـي سـورية بشـكل كبيـر، وهـي النتيجـة ذاتهـا التـي تـم التوصـل إليهـا فـي المبحـث الرابـع مـن الفصـل الثـاني ص١٤٤. لكـن يتوقـع أن ترتفـع نسـبة مسـاهمة القطاع الخاص في مجمل الاستثمارات بشكل أكبر حتى تصل إلى ٦٦% في عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٢٥ مما يؤكد التوجه الأكيد نحو تفعيل القطاع الخاص الذي يساهم في تحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي، والانفتاح على العالم الخارجي.

الموازنة العامة للدولة

سنوضح هذه الدراسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (٧-٢) الموازنة العامة للدولة خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٢٥ (مليار ل.س)

البيان	إيرادات محلية جارية	إيرادات استثمارية	قروض خارجية	موارد داخلية	الإيراد الكلي	الإنفاق الكلي (إجمالي الموازنة)	العجز المقدر	الناتج المحلي الإجمالي المقدر بالأسعار الجارية	العجز المقدر نسبة إلى الناتج المحلي
2010 ة	267	157	9	156	589	754	165	2610	0.063
2011 موازنة	298	179	8	183	668	835	167	2802	0.060
2012 موازنة	325	199	7	209	740	920	180	3000	0.060
2013 موازنة	358	222	6	239	825	1012	187	3190	0.059
2014 موازنة	396	250	4	274	924	1115	191	3384	0.056
2015 موازنة	437	279	3	311	1030	1227	197	3578	0.055
2016 موازنة	463	299	1	339	1102	1307	205	3771	0.054

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

2017 موازنة	495	323	-1	372	1189	1401	212	3965	0.053
2018 موازنة	527	348	-3	405	1277	1495	219	4159	0.053
2019 موازنة	558	372	-5	439	1364	1589	226	4353	0.052
2020 موازنة	590	397	-7	472	1451	1684	232	4546	0.051
2021 موازنة	621	421	-10	506	1539	1778	239	4740	0.050
2022 موازنة	652	446	-12	540	1626	1872	246	4934	0.050
2023 موازنة	683	470	-15	574	1713	1966	253	5128	0.049
2024 موازنة	714	495	-17	609	1801	2060	260	5322	0.049
2025 موازنة	744	520	-20	644	1888	2155	267	5515	0.048

المصدر: وبالاعتماد على(المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠ جدول رقم ١٥/٢٨)، وبالاعتماد على(مصرف سورية المركزي، النشرة الربعية ٢٠٠٤، ٢٠٠٨)، (مديرية الدراسات والتخطيط والإحصاء، المجلد ٤٦- العدد(٣-٤)، الجدولين (١٦)، (٢٥) ص ٢٩، ص٣٩ على الترتيب)، وبالاعتماد على(رئاسة مجلس الوزراء،٢٠١٠ بيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة العامة للدولة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لعـام٢٠١١، دمشـق، ص٣)، المنشـور علـى الموقـع الالكترونـي لـوزارة الماليـة التالي:

www.syrianfinance.org/assets/files/file2011.doc

نستنتج من الجدول السابق ما يلي:

ث- الإنفاق العام

يتوقـع أن تشـهد الموازنـة العامـة للدولـة خـلال سـنوات الدراسـة زيـادات واضـحة فـي مجـالات الإنفـاق العـام، حيـث يلاحـظ ازديـاد واضـح فـي حجـم اعتمـادات الموازنـة العامـة خـلال سـنوات الخطـة ويعـود ذلـك إلـى جملـة مـن الأسـباب والتـي تـم توضيحها في الفصل السابق من هذه الدراسة.

ج-الإيرادات العامة

خـلال سـنوات الدراسـة يتوقـع أن تتطـور الإيـرادات العامـة، حيـث يلاحـظ مـن الجـدول أعـلاه أنّ نمـواً واضـحاً سيسـجل فـي مجمـوع الإيـرادات المحليـة الجاريـة الفعليـة (الضـرائب والرسـوم) حيـث ستصـل فـي عـام ٢٠٢٥ إلـى حـوالي / ٧٤٤ / مليـار ليـرة سـورية مقابـل حـوالي /٢٦٧/ مليـار ليـرة سـورية فـي عـام ٢٠١٠، بزيـادة تبلغ حوالي ٤٧٧ مليار ليرة سورية وبنسبة زيادة تبلغ حوالي ١٧٩%.

بالمقابـل فـإنّ الإيـرادات الاسـتثمارية المحليـة فـي تزايـد مسـتمر حيـث مـن المتوقـع أن تصـل إلـى ٥٢٠ مليـار ليـرة سـورية عـام ٢٠٢٠، ممـا يـدل علـى تطـور المـوارد المالية التي تغذي الخزينة العامة للدولة.

كمـا يلاحـظ أن حجـم القـروض الخارجيـة خـلال سـنوات الدراسـة سـجلت انخفـاض مسـتمر حيـث بلـغ ٩ مليـار ليـرة سـورية فـي عـام ٢٠١٠ ليـنخفض فـي عـام ٢٠١٦ إلـى ١ مليـار ليـرة سـورية، ويتوقـع أن تنعـدم هـذه القـروض فـي منتصـف عـام ٢٠١٧، ونصـبح مـانحين للقـروض بـدلاً مـن أن نكـون ممنـوحين للقـروض الخارجيـة. و بالمقابـل سـتزداد المـوارد الداخليـة مـن متحصـلات اسـتثنائية، ممـا سيزيد من إمكانية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإنفاق بشكل أكبر على مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تحقيق اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يؤدي رفع مستوى المعيشة والقضاء على الفقر والبطالة.

ح- عجز الموازنة

أنّ العجز الفعلي في الموازنة استمر في حدود منخفضة دون ٣% سنوياً كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق ما عدا عام ٢٠١٠ حيث شكل العجز ٦,٣%من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ذلك إلى زيادة نسب الإنفاق الاقتصادي العام. وهو ما تم ملاحظته أثناء تقييم الخطة الخمسية العاشرة، ولكن بالرغم من توقع ارتفاع هذا العجز في سنوات الدراسة إلا أنه في انخفاض مستمر حتى يصل إلى ٤,٨% عام ٢٠٢٥.

السياسة النقدية

تسعى الحكومة من خلال الخطط الخمسية إلى تحقيق توازن اقتصادي بين التدفقات النقدية والتدفقات السلعية بحيث يعكس استقرار الأسعار عن طريق استهداف التضخم والوصول بمعدلاته إلى أدنى حد ممكن، كما بينت في الفصول السابقة، ويوضح الجدول (٤-٣) تطورات معدلات التضخم خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥.

جدول رقم(٨-٣) تطورات معدل التضخم خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٥)

السنوات	المعدل
2000	0.9
2001	0.45
2002	2.2
2003	2.55
2004	5
2005	6
2006	10
2007	8.7
2008	12
2009	9.5
2010	5.64
2011	7.43
2012	7.72
2013	8.02
2014	8.32
2015	8.64
2016	8.94
2017	9.25
2018	9.55
2019	9.86
2020	10.16
2021	10.47
2022	10.77
2023	11.08
2024	11.39
2025	11.69

المصدر: بالاعتماد على الجدولين (٨-١)، (٦-٢) من هذه الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الجدول السابق أن معدل التضخم تناوب في الارتفاع والانخفاض حتى عام ٢٠١٠، لكنه بدأ بالارتفاع بعد عام ٢٠١٠، ويتوقع أن يصل إلى ما يقارب ١٢% عام ٢٠٢٥، مما يستدعى أن تراعي الخطط الخمسية القادمة هذه المسألة وإعطاءها الأهمية اللازمة لكبح جماح التضخم لأنه يؤدي إلى تأكل الزيادات في الرواتب والأجور، وارتفاع في الأسعار، مما يؤثر على مستوى المعيشة بشكل سلبي ويؤدى إلى انخفاض قيمة العملة السورية في الأسواق الدولية.

وفيما يتعلق بميزان المدفوعات نلاحظ من خلال الجدول التالي ما يلي:

جدول رقم (٩-٣) ميزان المدفوعات السوري خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٥)(ل٠س)

البيان / السنوات	مدين	دائن	رصيد
2000	398161	433133	34972
2001	417057	461663	44606
2002	446603	506112	59509
2003	437871	469071	31200
2004	110331	108337	-1994
2005	761918	797767	35849
2006	826357	821678	-4679
2007	943705	1007769	64064
2008	1095055	1141230	46175
2009	957338	1000731	43393

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

49526	1236200	1186674	2010
41563	1264028	1222465	2011
42391	1353735	1311344	2012
43217	1443441	1400224	2013
44044	1533147	1489103	2014
44871	1622854	1577983	2015
45698	1712560	1666862	2016
46524	1802266	1755742	2017
47352	1891973	1844621	2018
48179	1981679	1933500	2019
49005	2071385	2022380	2020
49833	2161092	2111259	2021
50659	2250798	2200139	2022
51486	2340504	2289018	2023
52313	2430211	2377898	2024
53140	2519917	2466777	2025

المصدر: وبالاعتماد على الجدول (٧-٢) من هذه الدراسة وبالاعتماد على المصدر التالي: (المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للأعوام من٢٠٠٠حتى٢٠١٠، الجداول١٤/٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نلاحظ من الجدول السابق أن ميزان المدفوعات قد حقق فوائض خلال سنوات الدراسة ما عدا عام ٢٠٠٦ حيث بلغ العجز حوالي (٤٦٧٩ مليون ل.س). ويتوقع أن يصل الفائض عام ٢٠٢٥ إلى (٥٣١٤٠ مليون ل.س) مما سيؤدي إلى تخفيض العجز في ميزان المدفوعات في السنوات ٢٠١٠-٢٠٢٥.

التجارة الخارجية

سنوضح التغيرات في التجارة الخارجية من خلال الجدول التالي

جدول رقم (١٠-٣) تطورات الميزان التجاري السوري خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٢٥)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

البيان	الصادرات			المستوردات			الفائض+ العجز-	الناتج المحلي الإجمالي المقدر بالأسعار الجارية	نسبة مساهمة الصادرات في الناتج المحلي	نسبة مساهمة الواردات في الناتج المحلي
السنوات	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع				
2010	240714	454098	694812	273147	642996	916143	-221331	2608655	0.27	0.35
2011	244660	482524	727184.2	293027	664912	957939	-230754	2802430	0.26	0.34
2012	249155	526933	776087.9	316730	718171	1034901	-258813	2996204	0.26	0.35
2013	253650	571342	824991.6	340433	771429	1111863	-286871	3189978	0.26	0.35
2014	258144	615751	873895.2	364136	824688	1188824	-314929	3383752	0.26	0.35
2015	262639	660160	922798.9	387840	877947	1265786	-342988	3577526	0.26	0.35
2016	267134	704568	971702.6	411543	931206	1342748	-371046	3771301	0.26	0.36
2017	271629	748977	1020606	435246	984465	1419710	-399104	3965075	0.26	0.36
2018	276124	793386	1069510	458950	1037723	1496672	-427162	4158849	0.26	0.36
2019	280619	837795	1118414	482652	1090982	1573634	-455221	4352623	0.26	0.36
2020	285114	882204	1167317	506355	1144241	1650596	-483279	4546397	0.26	0.36
0.36	289609	926612	1216221	530059	1197500	1727558	-511337	4740171	0.26	

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

0.37	0.26	4933946	-539396	1804520	1250759	553762	1265125	971021	294104	2022
0.37	0.26	5127720	-567454	1881482	1304017	577465	1314028	1015430	298598	2023
0.37	0.26	5321494	-595512	1958444	1357276	601168	1362932	1059839	303093	2024
0.37	0.26	5515268	-623570	2035406	1410535	624871	1411836	1104248	307588	2025

المصدر: وبالاعتماد على الجدولين (٥-١) و(٨-٢) من هذه الدراسة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الجدول السابق نجد:

١- إن الصادرات في تزايد مستمر، وصادرات القطاع الخاص تزداد بشكل اكبر من تزايد صادرات القطاع العام، بالتالي فإن نسبة مساهمتها في الصادرات الكلية تتجاوز نسبة مساهمة القطاع العام بكثير.

٢- إن المستوردات في تزايد مستمر وبنسبة اكبر من نسبة تزايد الصادرات، مما يجعل العجز في الميزان التجاري يتزايد من سنة لأخرى. ويجب التنويه إلى أن مستوردات القطاع الخاص هي أكبر من مستوردات القطاع الخاص. ويدل ذلك على الدور الذي يلعبه القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية الذي يعبر عن توجهات الحكومة نحو تفعيل القطاع الخاص وزيادة نسبة مساهمته في الإنتاج والناتج المحلي الإجمالي.

٣- إن الصادرات ستحافظ على نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة ويتوقع أن تكون ٢٦% عام ٢٠٢٥، أما المستوردات فإن نسبة مساهمتها في الناتج المحلي تتزايد ولكن بشكل طفيف جداً، ويتوقع أن تبلغ ٣٧% عام ٢٠٢٥، لذلك يجب العمل على تقليل المستوردات وزيادة الصادرات لأن ذلك سيؤدي إلى تقليل العجز في الميزان التجاري وتقليص الاعتماد على الخارج وزيادة الفائض في ميزان المدفوعات. يتم ذلك من خلال الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وتطوير كفاءة الأيدي العاملة والاعتماد على التقانة الحديثة التي تقلل من الهدر والتسرب وغيرها من الإجراءات التي يتوجب على الدولة أن تأخذها بعين الاعتبار لتقليل العجز في الميزان التجاري.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معدل البطالة

يتوقع أن ينخفض معدل البطالة في عام ٢٠٢٥ حتى يصل إلى ٧,٩ % ويلاحظ أن هناك انخفاض مستمر في هذا المعدل ولكنه صغير جداً وهذا الانخفاض تقل نسبته في كل سنة عن السنة التي تسبقها، وتكاد تتجه هذه النسبة إلى الانعدام مما يدل على أن معدل البطالة سيصل إلى نقطة ما ثم يستقر عندها، والجدول التالي يوضح تطورات معدل البطالة خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٢٥

جدول رقم (١١-٣) تطور معدل البطالة خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠٢٥)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023	2024	2025
معدل البطالة (%)	10.7	10.59	10.48	10.37	10.25	10.14	10.03	9.92	9.81	9.69	9.58	9.47	9.36	9.25	9.13	9.02	8.91	8.8	8.69	8.57	8.46	8.35	8.24	8.13	8.01	7.9

المصدر: وبالاعتماد على(هيئة الاستثمار السورية للاستثمار في سورية لعام ٢٠١٠، التقرير السنوي الرابع م ٢٠٠٩، ص١٦)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ومعدل نموه

جدول رقم (١٢-٣) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وعدد السكان ومعدل نموه

البيان / السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠الثابتة	عدد السكان (ألف نسمة) في منتصف العام	نصيب الفرد من الناتج المحلي(ل.س)	معدل نمو نصيب الفرد من الناتج	معدل النمو السكاني
2000	905	16320	55453	2.5	2.7
2001	950	16720	56818	2.5	2.5
2002	1006	17130	58727	3.4	2.5
2003	1018	17550	58006	-1.2	2.5
2004	1105	17921	61660	6.3	2.1
2005	1157	18269	63331	2.7	1.9
2006	1216	18717	64968	2.6	2.5
2007	1286	19172	67077	3.2	2.4
2008	1342	19644	68316	1.8	2.5
2009	1422	20125	70658	3.4	2.4
2010	1500	20367	73649	4.2	1.2
2011	1519	20836	72902	-1	2.3
2012	1578	21249	74262	1.9	2
2013	1638	21662	75615	1.8	1.9

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

1.9	1.7	76919	22075	1698	2014
1.9	1.7	78218	22488	1759	2015
1.8	1.5	79427	22901	1819	2016
1.8	1.5	80594	23315	1879	2017
1.8	1.3	81677	23728	1938	2018
1.7	1.3	82765	24141	1998	2019
1.7	1.5	83979	24554	2062	2020
1.7	1.4	85113	24967	2125	2021
1.7	1.5	86368	25380	2192	2022
1.6	1.6	87737	25793	2263	2023
1.6	1.4	88987	26206	2332	2024
1.6	3.1	91777	26619	2443	2025

المصدر: وبالاعتماد على(المجموعة الإحصائية لعام ٢٠١٠ الجداول ١٥/٢١)

من الجدول السابق نجد أن نصيب الفرد من الدخل القومي في ارتفاع مستمر ماعدا عامي ٢٠٠٣و ٢٠١١، هذا الارتفاع في نصيب الفرد من الدخل القومي كان بمعدلات متفاوتة من سنة لأخرى ففي عام ٢٠٠٢ بلغ هذا المعدل ما يقارب ٣,٤% وأنخفض في عام ٢٠٠٣ إلى (-١,٢%) وعاود الارتفاع حتى عام ٢٠١١ حيث بلغ (-١%) ويتوقع إن يصل معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠٢٥ حوالي ٣,١%.

نلاحظ من الجدول إن عدد السكان في ازدياد مستمر لكن بمعدل ينخفض من سنة لأخرى، مثلاً وصل عدد السكان في منتصف عام ٢٠٠٠ حوالي 16320 ألف نسمة وبمعدل نمو سكاني قدره ٢,٧% أما عددهم عام ٢٠١٠ بلغ حوالي 20367 ألف نسمة وبمعدل نمو سكاني قدره ١,٢ ويتوقع إن يكون معدل النمو السكاني عام ٢٠٢٥ حوالي ١,٦% مما يدل على نجاح السياسات السكانية المتبعة لتخفيض عدد السكان وتنظيم الأسرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ملخص

فشلت المؤسسات السياسية في سورية في فهم الحاجة إلى تأسيس عملية تنموية تضمينية تشاركية ، كما أنها أخفقت في إيجاد نظام صارم للمساءلة بغية تعزيز العدالة الاجتماعية و الحد من الفقر . و بالتالي فإن المشكلة بجوهرها هي مشكلة تستند إلى الحقوق و لا يمكن للسياسات الاقتصادية و الاجتماعية وحدها أن تشكّل علاجا ناجعا للإختلالات التنموية . إن الحل الجذري يتركز في تغيير النظام واصلاح مؤسساتي يستند إلى احترام حقوق الانسان بمشاركة الجميع . و تشكل الأزمات بشكل عام فرصة للتغييّر الجوهري في المؤسسات القائمة، لتحقيق تنمية مستدامة تضمن حياة انسانية لائقة. تخسر البلاد بسرعة إمكانياتها و أصولها الاقتصادية و الاجتماعية و البشرية و الثقافية. علاوة على ذلك ثمّة حاجة ماسّة إلى رؤية شاملة و متّفق عليها .

بينا أن استمرار الوضع الحالي يرسم صورة قاتمة للمستقبل، و يقود إلى "تنمية عكسية" تتمثل في تأخر انساني و اقتصادي و اجتماعي و ثقافي ، بما أنه يعزز العنف و العداء ، و يشوّه التضامن الاجتماعي ، و يفرض باحترام الشخصية الإنسانية، و يحوّل الموارد من نشاطات منتجة إلى نشاطات هدّامة ، و يخلق حوافزا اقتصادية للعنف .

يحتاج بناء الحل إلى مقاربة تضمينية و تشاركية تتم بين الجميع، بدون هذه العائلة الفاسدة ابتداءً باحترام الحقوق المتساوية لكافة المواطنين، بهدف الوصول إلى دولة مدنية، و ديمقراطية ، و مستقلة ، و عادلة ، و مزدهرة ، و صياغة رؤية بعيدة المدى لسورية ، كجزء من عقد اجتماعي جديد لتوضيح العلاقات الاجتماعية ، و أدوار مؤسسات الدولة و المجتمع .

يعتبر تطوير استراتيجية الاستجابة للاحتياجات الإنسانية الطارئة ، و التي تستهدف إعادة بناء الاستقرار و التضامن الاجتماعيين و التقليل من الأثر السلبي على المواطنين ، خطوة رئيسية مطلوبة يجب اتخاذها ضمن مقاربة تشاركية بين المجتمع المدني ، و القطاع الخاص ، و الحكومة ، و المجتمع الدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النتائج والتوصيات

من خلال هذا البحث "واقع الاقتصاد السوري في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي" وآفاق مستقبل هذا الاقتصاد في ظل هذا التحول، توصل البحث إلى مجموعة من النتائج وطرحت جملة من المقترحات أو التوصيات، وسيحاول إجمالها فيما يلي:

النتائج

١- مر الاقتصاد السوري بعدة مراحل حتى هذا التاريخ واتسمت كل مرحلة بميزات تختلف عن المرحلة التي تليها حيث انتقل الاقتصاد السوري من علاقات السوق ومبدأ الحرية الاقتصادية والرأسمالية بعد الاستقلال إلى المركزية في قيادة الاقتصاد، ودعم القطاع العام، وتقليص دور القطاع الخاص في الستينات، ثم عدم وجود هوية اقتصادية بعد الحركة التصحيحية وفي فترة التسعينيات. ثم التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي في النصف الثاني من عام ٢٠٠٥.

٢- تعرضت التجربة التنموية السورية إلى الأخطار ذاتها التي تعرضت لها تجارب التنمية في دول العالم الثالث. تلك التجارب التي اعتمدت على تنامي دور الدولة في كافة المجالات وبخاصة في النشاط الاقتصادي.

٣- إغراق الاقتصاد السوري في المحلية وإضعاف قدرته على المنافسة في الأسواق العالمية.

٤- عدم الاهتمام الكافي بقطاع الزراعة والتركيز على الصناعة وإتباع سياسة الإحلال محل الواردات، على حساب الجودة والميزة النسبية للصناعة السورية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥- انعزال الصناعة السورية وراء أسوار الحماية وإغراق الاقتصاد السوري في المحلية وإضعاف قدرته التنافسية وبخاصة في الأسواق العالمية.

٦- تزايد دور وأهمية النفط السوري في النشاط الاقتصادي بعد عام ١٩٩٠، حيث تقدر قيمة واردات سورية من تصدير النفط بحوالي ملياري دولار في السنة، عوضت عن المساعدات الخارجية وخلقت نوعا من الاطمئنان والشعور بالأمان، ولكن هناك تحدي كبير سيواجه الاقتصاد السوري في ظل نضوب هذا المورد الهام في الاقتصاد السوري.

٧- إن إمكانات الاقتصاد السوري غير مستغلة على نحو رشيد، بينما يمكن لهذا الاقتصاد أن يعطي نتائج أفضل بكثير، ويخلق مستوى رفاه اجتماعي أعلى، فيما لو تم تأمين الشروط التشريعية المناسبة والبنية التنظيمية المطابقة والإدارة الحسنة.

٨- يعاني الاقتصاد السوري من ظاهرة الخلل الإداري: حيث أن الضعف في الإدارة على مختلف المستويات ينتج القليل من الكثير، ويحول القوة إلى ضعف، والعكس بالعكس، ويتمثل هذا الضعف في جوانب عديدة منها: ضعف تأهيل الكادر الإداري وتدني كفاءته، تضخم في الإدارة وتضخم في نفقاتها، مع مردود لا يتناسب وهذا الإنفاق، ضعف التجهيزات المكتبية الحديثة، وخاصة شبكات الحاسوب، وتدني مستوى الاستفادة من المتوفر منها، تغطية القرارات المتخذة بإجراءات روتينية طويلة ومملة.

٩- تدني القدرات البشرية لقوة العمل. وسوء توزيع الدخل وانتشار الفقر.

١٠- حساسية الاقتصاد السوري الفائقة تجاه الخارج

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- يعاني الاقتصاد السوري من ظاهرة الفساد بمختلف أشكالها (الإداري والمالي والسياسي والاجتماعي والثقافي)، والتي تخلق تكاليف إضافية وتطرد الاستثمار وتخلق نوعية حياة أدنى وتسيء للقيم، فيبدو المجتمع زائفاً، إذ يبرز طلاق بين ما يسمعه الجيل الشاب في وسائل الدعاية والإعلام وبين ما يراه في الواقع. إن الفساد بدأ يتوسع بقوة مع الخطة الخمسية الرابعة وزيادة أموال المساعدات العربية. والفساد في سورية أوسع من بقية الدول العربية عدا الدول التي تعيش حروباً أهلية، وإن اتساعه مرتبط بأمرين هما اتساع القطاع العام والمشتريات الحكومية والمركزية الشديدة. وضعف قدرة مؤسسات المحاسبة عن القيام بأدوارها وضعف قدرة المؤسسات التمثيلية وضعف قدرة المجتمع على قول كلمته وإسماعها وضعف فاعليته. وبالتالي الفساد هو التحدي الأول الذي يواجه عملية التحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي.

١٢- يعاني الاقتصاد السوري رغم أهميته وفاعلية الميزات التي يتمتع بها، العديد من المشكلات والتحديات الجوهرية المعيقة لتطوره، والتي قد تقف عائق كبير في عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

١٣- يعاني الاقتصاد السوري من المعدل السكاني المرتفع .

١٤- ضعف التأهيل والحاجة إلى تطوير الموارد البشرية ، و ضعف البحث العلمي والتكنولوجيا الحديثة.

١٥- الانفتاح والعولمة وتحرير التجارة وتفعيل القطاع الخاص وتعزيز الإصلاح الاقتصادي تعتبر عوامل فعالة في عملية التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٦- اقتصاد السوق الاجتماعي يعتبر من أهم مكونات الاقتصاد القائم على العدالة الاجتماعية، وتحسين الوضع المعيشي للمواطنين وهو عامل أساسي لتحقيق الرفاهية لجميع المواطنين. وبالتالي تستحق نظرية اقتصاد السوق الاجتماعي اهتماماً جدياً من الكتل السياسية الحاكمة في سورية لأنها تعيد للدولة والعمل السياسي والاقتصادي موقعاً نحن بأمس الحاجة إليه الآن، وإقامة نظام ديمقراطي مستقر. مع الإشارة إلى أن لا فكر يتراكم ويصقل ويفعل في الأحداث بغياب الدولة والمؤسسات التي تدور في فلكها، فالدولة شرط أساسي للتأثير في فكر المجتمع وهي حاجة ضرورية.

١٧- إن الدول التي طبقت نظام اقتصاد السوق الاجتماعي كانت دولاً ديمقراطية وليست شمولية مغلقة، وكانت تملك قاعدة تقنية وعلمية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوصيات

١- وضع استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشمل جميع القطاعات، وان تكون مرتبطة بخطة زمنية معينة، توضع اعتمادا على دراسة علمية شاملة للواقع الاقتصادي والاجتماعي.

١- خلق مؤسسات جديدة لتنفيذ عملية الإصلاح، وإعادة النظر بالمؤسسات القائمة وتطويرها.

٢- تطوير القدرة العلمية والتكنولوجية التي تعتبر قاطرة النمو.

٣- العمل على إصلاح الإدارة وتنمية مقولة إصلاح التفكير الاقتصادي. إضافة إلى إصلاح الإنسان لأنه القوة المنتجة الرئيسية، وهو القوة الدافعة لأي حراك مجتمعي. والعمل على وجود بيئة فكرية متماسكة وكفئة تشجع على بلورة المفاهيم والأفكار وعلى دعم الإجراءات التأسيسية.

٤- العمل على وضع وثيقة أو دستور يبين المقصود من اقتصاد السوق الاجتماعي

٥- إصلاح القطاع العام، وتأهيل الصناعة السورية وتشجيع الاستثمار دراسة فعلية للسياسة السكانية، والعمل على توفير الضمان الاجتماعي للمواطنين، والنهوض بالزراعة السورية والثروة الحيوانية، والمشاركة الشعبية في العملية السياسية، ومكافحة الفساد

٦- تحديث التشريعات المالية والضريبية ووضع سياسات مالية وضريبية واضحة وصريحة ومتناسبة مع متوسط الدخل للفرد، وقابلة للتطبيق، وخلق قناعة ووعي ضريبي لدى المواطنين، وبذلك يتحمّسون لدفع الضريبة العادلة المناسبة بما يضمن تحسين الموارد العامة. إضافة إلى إلغاء الازدواجية الضريبة، أو تعدّد الضرائب والرسوم وتنوعها، التي يعاني منها كلاً من المواطن والمنتج والمستثمر، والعامل والعاطل عن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمـــل، والقطـــاع العـــام والخـــاص، والمشـــاريع الصـــغيرة والكبيـــرة، فالازدواجيـــة أو التعدديّـــة فـــي دفـــع الضـــرائب تـــؤدّي حتمـــاً إلـــى التهـــرّب الضريبي، وبالتالي خسارة كبيرة في الموارد المالية العامة للدولة.

٧- مشـاركة القطـاع الخـاص فـي الاسـتثمارات المنتجـة إنتاجـاً فعليـاً، والتـي يمكـن أن تحقـق قيمـاً مضـافة ووفـرة فـي الحصـيلة الضـريبية وتـأمين المزيـد مـن فـرص العمـل الجديـدة، ممـا يسـاعد علـى تـأمين المـوارد اللازمـة لتطوير الخدمات العامة وشبكات الأمان الاجتماعي

٨- إعـادة توزيـع الـدخل القـومي بمـا يضـمن تحقيـق عائـد مناسـب لـرأس المال، وللقوى العاملة، وللخزينة العامة للدولة (الموارد العامة).

٩- فصـل السـلطة القضـائية عـن السـلطة التنفيذيـة والسـلطة السياسـية، فصـلاً كـاملاً، ليسـاهم جميـع المواطنـون فـي محاربـة الفسـاد وتوجيـه أصـابع الاتهـام للمفسـدين، بـل محاسـبة كـلّ الفاسـدين والمفسـدين، ولمحاربـة ظـاهرة الرشـوة والمرتشـين، ومحاربـة قطـّاع الطّـرق وحيتـان الأمـوال المحتكـرين، والإشـارة بجـرأة إلـى كـلّ الوصـوليين، المنتفعـين مـن الوضـع الـراهن، وللمشـاركة فـي مكافحة هذا الفساد الكبير الذي انتشر بالبلاد كالسرطان الخبيث.

١٠- تفعيـل المراسـيم والقـوانين والقـرارات تفعـيلاً حقيقـاً، ووضـع آليـة فوريـة وسـريعة لملاحقـة المقصّـرين فـي تنفيـذها، أو متعمّـدي التقصـير فـي التنفيـذ، ووضـع القـرارات التنفيذيـة موضـع التنفيـذ المباشـر منـذ لحظـة إصـدارها أو الإعـلان عنهـا، حتـى لا يـتمّ تعويمهـا ونسـيانها، وتطبيـق كـلّ هـذه المراسيم والقوانين على جميع المواطنين بالعدل والقسط والمساواة.

١١- يجـب التركيـز علـى ثلاثـة محـاور أساسـية لنجـاح اقتصـاد السـوق الاجتماعي في سورية، وهي:

- المنافســة: أي ضــرب الاحتكــار، لأن الاحتكــار يــؤدي إلــى الركــود الاقتصادي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- خلق نوع من التكافؤ في الفرص.
- تدخّل الدولة عندما تعجز آليات السوق عن القيام بدورها

١٢- دعم قطاعات الصحة والتعليم وشبكات الحماية الاجتماعية وتحسين المستوى المعيشي للمواطنين.

١٣- توفير فرص العمل والحد من الفقر. والتركيز على البعد الاجتماعي للتنمية. وزيادة الاستثمار في التنمية البشرية.

١٤- تمكين المرأة وتعميق مفاهيم العدالة الاجتماعية.

١٥- التوسع في مشاريع الري واستصلاح الأراضي الزراعية ودعم مكونات القطاع الزراعي وزيادة طاقته الإنتاجية.

١٦- زيادة حجم الاستثمارات العامة والخاصة.

١٧- استكمال عملية الإصلاح الاقتصادي في إطار اقتصاد السوق الاجتماعي كركيزة للتنمية الاقتصادية.

١٨- تعزيز مبدأ التشاركية بين القطاعات الاقتصادية الوطنية لخلق اقتصاد وطني قوي متنوع المصادر ذي قدرة تنافسية عالية تدعم مخرجاته عملية التنمية المتوازنة والشاملة بين كافة المحافظات والمناطق التنموية.

١٩- إعداد قانون جديد للعاملين في الدولة يختلف عما هو عليه الآن، وهذا القانون يميز بين الصالح والطالح ولن يكون بموجبه زيادة ٩٪ لكل العاملين، وهو يربط نوعا من الزيادة الدورية للرواتب بمعدلات التضخم، وهو يميز بين المؤسسات القيادية للاقتصاد وغيرها من المؤسسات، ويميز بين الطبيب والمهندس والمحاسب وغيرهم ويعامل كل شخص حسب جهده ومهنته ومساهمته.

٢٠- السعي لتشكيل الحكومة الالكترونية.

٢١- إعطاء أولوية عالية للاستثمار في قطاعات التنمية البشرية (التعليم والصحة) من أجل تعزيز دور رأس المال البشري في عملية التنمية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٢- تكييف توجهات الإنفاق العام وفق معايير مفهوم التنمية المتوازنة و " النمو المحابي للفقراء" التي تقضي بأن يتلازم نمو متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مع تخفيض درجة عدم المساواة في الدخل ومع تقليص عدد الفقراء.

٢٣- امتلاك أدوات وسياسة مالية واضحة من خلال استكمال الإصلاح الضريبي، استكمال آليات الإنفاق، تفعيل سوق السندات الحكومية والسياسة النقدية، تحديد دور المصرف المركزي وتحديد السياسات التي يتبعها، والبيئة التشريعية للتمويل الصغير.

٢٤- تطوير مفهوم الخدمة العامة وترشيد الإدارة الحكومية وإصلاح القطاع العام ومحاربة الفساد ووقف هدر المال العام ودعم مناخ الاقتصاد التنافسي إضافة لتوسيع مفهوم الشفافية وتعزيز مبدأ المساءلة والذي يلعب فيه الإعلام والقضاء الدور الأكبر لضمان تطوير العمل الإداري وتحقيق العدالة كذلك التشاركية في صناعة القرار بين القطاع العام والخاص والعمل على تفعيل اللامركزية ومفهوم التنمية المتوازنة التي تحد من البيروقراطية والنمو غير المتوازن في المحافظات.

٢٥- تنمية مجتمع مدني متطور يرفع من ديناميكية المجتمع السوري وفعاليته من جهة، ويضمن الاستقرار من جهة أخرى، والحفاظ على ما تم تأسيسه من عناصر قوة خلال العقود السابقة (ازدياد دور سورية إقليميا) من جهة، وتطوير علاقات سورية السياسة الدولية والعربية، وتحسين صورتها في الخارج من جهة أخرى.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٦- العمل على الانخراط في ثورة الاتصالات والمعلوماتية، حيث أصبحتا شريكتين لنا في كل بيت تنقلان معهما ثقافات وعادات وسلوكاً اجتماعياً واقتصادياً واستهلاكياً يعود إلى مجتمعات مختلفة، وتنقلان المعارف والعلوم والتقنيات الجديدة، كما إن صناعة المعلوماتية أضحت صناعة تقود غيرها من الصناعات وتفتح في كل يوم آفاقاً جديدة للعلم والمعرفة.

٢٧- العمل على تطوير البحث العلمي والعلم والتقنية في مختلف مجالات الحياة

٢٨- الحفاظ على الشق الاجتماعي في اقتصاد السوق الاجتماعي وعدم إبعاد دور الدولة التداخّلي، إضافة إلى دورها في تأهيل الكفاءات المحلية وإرسال الكوادر إلى دول اقتصاد السوق الاجتماعي لدراسة التكنولوجيا الحديثة والصناعات التحويلية والإدارة الاقتصادية، وإقامة شراكات تكنولوجية مع الشركات الأجنبية الرائدة.

٢٩- تأمين مستمر لفرص العمل: وبشكل يتناسب مع معدل النمو السكاني والمستوى الثقافي للمواطنين، ومعالجة البطالة، والبطالة المقنّعة المنتشرة بكافة قطاعات الدولة، والقضاء عليها بأسرع وقت ممكن، بغية تحقيق نمو اقتصادي حقيقي ، واقعي وموضوعي، ليترافق جنباً إلى جنب مع التطبيق الفعلي لاقتصاد السوق الاجتماعي.

٣٠- الاعتراف بالمسؤولية، دون أن يعني ذلك مطلقًا التهاون في الحقوق، أو التخلي عن الحق في المشاركة في تحديد المستقبل..

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣١- إن تطبيق نظام اقتصاد السوق الاجتماعي في الحالة السورية يتطلب من أصحاب القرار الاقتصادي الشعور بالمسؤولية أمام المواطنين، وخصوصاً الفقراء منهم، وربط الأقوال بالأفعال وتطبيق أسس اقتصاد السوق الاجتماعي كحزمة واحدة لا تتجزأ. وهذا ما يضمن نجاح هذه الخطة في سورية، فآليات الاقتصاد يجب أن تكون كلها مفعَّلة وليست بشكل انتقائي!

٣٢- اعتماد الآليات والبرامج والخطط الزمنية لوضع مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي في إطاره الصحيح وصولاً لتحقيق الأهداف المرجوة منه اقتصادياً واجتماعياً.

٣٣- تحويل دور مؤسسات الدولة من مرخص للعمل إلى صانع للسوق. وإعادة هيكلة المصارف بحيث تتحول إلى مصارف شاملة، وإيجاد سوق تنافسية غير خاضعة للاحتكار، وتحقيق التوازن بين مستوى الأسعار والأجور، وحماية حقوق المنتجين والمستهلكين.

٣٤- ضمان تدفق القطع الأجنبي من خلال الاستثمار وتوليد الدخل. والعمل على زيادة الإنتاجية من خلال نقل وتوطين التقانة.

٣٥- توسيع الفرص الاقتصادية للفقراء والمناطق الأقل نمواً من خلال المشاريع الاستهدافية (برنامج وطني لتطوير المناطق المتخلفة والنائية، وتأسيس مصارف تتوجه للتنمية الريفية والتمويل الصغير).

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المراجع:

أولاً: المراجع باللغة العربية

أ- الكتب

١-أبا زيد، ثناء وآخرون٢٠٠٣-الآثار الاقتصادية المتوقعة للشراكة السورية-الأوربية، مجلة بحوث جامعة تشرين، المجل د٢٥ ال عدد٥. اللاذقية.

٢-أحمد سلمان، حيان، ٢٠٠٧-الاحتياطات النقدية العربية السورية والدين الخارجي، مجلة الاقتصادية، العدد٣٣٦، دمشق.

٣-البير ميشال،١٩٩٦، تناطح الرأسماليات، دار الحمراء للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، المجلد الأول، دمشق.

٤-الأحمد، نجم، ٢٠٠٨-المتغيرات الاقتصادية العالمية وسياسة الإصلاح الإداري في سورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد ٢٤، العدد الأول، دمشق.

٥- الحامض، خالد،١٩٨٠-١٩٨١-التخطيط الزراعي، جامعة حلب، كلية العلوم الاقتصادية، حلب.

٦- الحمش، منير،١٩٨٣-تطور الاقتصاد السوري الحديث، دار الجليل، دمشق.

٧- الحمش، منير، ١٩٩٧-الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرين، دار مشرق مغرب ، دمشق.

٨-أشلق، منير،١٩٩٨-الموارد والاحتياجات المائية في الوطن العربي، مجلة معلومات دولية، العدد ٥٦، دمشق.

٩-أشلق، منير،١٩٩٩-المسألة المائية في الجمهورية العربية السورية للفترة بين ٢٠٠٠-٢٠٥٠: تحديات المستقبل، معلومات دولية، العدد٦١، دمشق.

١٠- الحمش منير،٢٠٠٣-الإصلاح الاقتصادي بين أوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة وحق الشعوب في الحياة، دار الرضا للنشر، دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١-الحمش، منير،٢٠٠٥-أمسية حوارية كيف نفهم اقتصاد السوق الاجتماعي؟ وكيف نطبقه؟ إعداد: النيال، عبد القادر، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد ٢٥، دمشق.

١٢- الحمش، منير،٢٠٠٠-مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحولات الإقليمية والدولية، بحوث اقتصادية عربية، العدد ٢٠، القاهرة.

١٣- الحمش منير،٢٠٠٥-قراءة في الواقع السوري في ظل التحديات والتطورات الإقليمية والدولية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد٢٣، دمشق.

١٤- الحمصي، عبدو١٩٩٨- الصناعات التحويلية في القطاع العام ودورها في الاقتصاد السوري، مجلة جامعة دمشق، المجلد ١٤، العدد٢، دمشق .

١٥-الخليل، فادي، ٢٠٠٩- القطاع الزراعي في سورية (الخصائص، الوقائع والآفاق)، مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، العدد الأول، المجلد ٣١، اللاذقية.

١٦-العبد الله الكفري، مصطفى،٢٠٠٤، الإصلاح الاقتصادي والتنمية البشرية في الجمهورية العربية السورية حسب المحافظات لعام ٢٠٠٢، دراسة تحليلية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

١٧-العمادي، محمد-كانون الأول٢٠٠٨، سوق دمشق للأوراق المالية، مجلة عالم المال، مجلة فصلية تصدر من وزارة المالية في دمشق وتختص بالقضايا الاقتصادية والمالية، العدد/١٤/، ، دمشق.

١٨- الرداوي تيسير، ٢٠٠٥/٥/١٥ -الاقتصاد السوري والإصلاح المطلوب، دار الخليج، دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩-الزعيم، عصام، ٢٠٠٥-الأبعاد التاريخية والسياسية والاقتصادية لاقتصاد السوق الاجتماعي ودلالاته الاستراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد٥٢، دمشق.

٢٠- العمادي، محمد،٢٠٠٤-تطور الفكر التنموي في سورية، دار طلاس للطباعة والتوزيع والنشر، دمشق.

٢١- العيسوي، إبراهيم،٢٠٠٠التنمية في عالم متغير، دار الشروق، القاهرة.

٢٢- الغريّب، فنسيان، آذار٢٠٠٨ -مأزق الإمبراطورية الأمريكية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت

٢٣- القاضي، حسين، ٢٠٠٢-الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين؟ دار الرضا للنشر، دمشق.

٢٤- ب.درنيج، ألن، ١٩٩١-الفقر والبيئة "الحد من دوامة الفقر، ترجمة د. محمد صابر، الدار الدولية للنشر والتوزيع، القاهرة.

٢٥-بازارباشي، فؤاد-١٣ أيلول ٢٠٠٨، إضاءات على مزايا المرسوم التشريعي رقم/٦١/ لعام ٢٠٠٧، مجلة عالم المال، العدد /١٣/، دمشق.

٢٦- جودت زيادة، رضوان، ٢٠٠٤-العرب والعولمة بين آليات التحكم الاقتصادي والرهانات السياسية، مجلة شؤون عربية، القاهرة.

٢٧-حبيب، مطانيوس،١٩٩٨-المسألة الزراعية في سورية، واقعها وآفاق تطورها، مجلة جامعة دمشق، المجلد١٤، العدد٢، دمشق.

٢٨- حبيب، مطانيوس،٢٠٠٦-أوراق في الاقتصاد السوري، دار الرضا للنشر، دمشق.

٢٩-حمزة. نبيلة ٢٠٠٣-نماذج السياسات الاجتماعية: التجربة التونسية ودلالاتها، سلسلة دراسات السياسات الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، الأمم المتحدة، نيويورك.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣٠- خواجكية، هشام،١٩٧٤ الاقتصاد السوري والعربي، منشورات جامعة حلب، حلب.

٣١-رهبان، عبد الروؤف،٢٠٠٢-مقومات الصناعة السورية و معوقاتها، مجلة جامعة دمشق، المجلد١٨- العدد ٢، دمشق.

٣٢- رادكه، ديتلاف،٢٠٠٥، اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية، ترجمة، د.عدنان سليمان، دار الرضا للنشر، دمشق.

٣٣-زيدان، رامي، مارس ٢٠٠٤، الركود الاقتصادي في سورية، مجلة التأمين والتنمية، العدد ١٨.

٣٤- سالم زرنوقة، صلاح،٢٠٠٢-العولمة والوطن العربي، مطبوعات جامعة القاهرة، القاهرة.

٣٥- سعيفان، سمير ٢٠٠٣، قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية، دار الرضا للنشر، دمشق، ص٣٧٣ .

٣٦-سعيد فرهود، محمد، ديسمبر ٢٠٠١-العدالة الضريبية اقتصاديا، مجلة الحقوق، العدد٤، الكويت.

٣٧-سنان، نذير،٢٠٠٧-الاقتصاد السوري بين المطرقة والسندان، مجلة الاقتصادية، العدد٣٣٤ ، دمشق.

٣٨-سكر، نبيل، تموز ٢٠٠٣-الاقتصاد السوري إلى أين، مجلة الاقتصادية، السنة الثالثة، العدد١٠٤٦، دمشق.

٣٩- شعبان، إسماعيل،٢٠٠٣-العلاقات الاقتصادية الدولية، منشورات جامعة حلب، حلب

٤٠- شعبان، إسماعيل ١٩٩٣-مشكلات اقتصادية معاصرة ، منشورات جامعة حلب، حلب، ص ٣٠٤

٤١- صياغة، نايف، ١٩٩٥-الحياة الاقتصادية في دمشق في القرن التاسع عشر، دراسات اجتماعية، دمشق وزارة الثقافة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٢-طاهر، جميل، ١٩٩٢-أزمة الديون الخارجية وآثارها على الاقتصاديات العربية: دراسة تحليلية، المجلة العلمية، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد٣،.

٤٣- ظافر محبك، محمد، النظرية الاقتصادية والتحليل الاقتصادي الكلي، منشورات جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب.

٤٤- عبيد الناصر، ناصر، ٢٠٠١، سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي "حالة مصر العربية"، من منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق.

٤٥-عربية، زياد،٢٠٠٩، ما هو الفساد، دار نون4 للنشر والطباعة والتوزيع، حلب

٤٦-عرودكي، يحيى،١٩٧٢، الاقتصاد السوري الحديث، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، دمشق.

٤٧- علي دانون، سهام، ٢٠٠٨، جغرافية سورية العامة، منشورات جامعة دمشق ، دمشق.

٤٨- غدير، باسم،٢٠٠٦ ، الفجوة التقنية وقيادة العالم في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة، دار المرساة للطباعة والنشر والتوزيع، اللاذقية.

٤٩- غيبة، حيدر،١٩٩٣، ماذا بعد إخفاق الرأسمالية والشيوعيّة، ط١، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت.

٥٠-فيكتوروف.ف.ب،١٩٧٠، اقتصاد سورية الحديثة "مشكلاته وآفاقه"، ترجمة: هشام الدجاني، دار البعث، دمشق.

٥١-طالاس، مسلم،٢٠٠٤- السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في القطر العربي السوري، بحث أعد لنيل درجة الماجستير في الاقتصاد، إشراف د. طالاس، جمال، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب.

٥٢- عبد الله، عبد الخالق،١٩٩٩- "العولمة :جذورها وكيفية التعامل معها" ، مجلة عالم الفكر ، العدد ٢، المجلد ٢٨،القاهرة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٣- عبيد الناصر، ناصر،١٩٩٧ التعددية الاقتصادية في فكر حزب البعث العربي الاشتراكي، مجلة جامعة دمشق، المجلد١٣، العدد٢، دمشق.

٥٤- عكروش، محمد، وآخرون،٢٠٠٥- الآثار المتوقعة لانضمام سورية إلى منظمة التجارة العالمية على الاقتصاد السوري، مجلة بحوث جامعة تشرين، المجلد ٢٧، العدد الأول، اللاذقية.

٥٥- غصن، زياد،٢٠٠٩- في القطاع المالي والسياسية الضريبية والمديونية الخارجية، مجلة الاقتصادية، العدد٢٢١، دمشق.

٥٦- قنوع نزار،٢٠٠٥- إضاءات على بعض جوانب عملية الإصلاح الاقتصادي في سورية" التحديات وإمكانية الاستفادة من تجارب الدول الأخرى"، مجلة بحوث جامعة تشرين، المجلد،٢٧، العدد١، اللاذقية.

٥٧- محمد السليمان، يوسف، ١٩٩٩- الأمن المائي في سورية: دراسة تحليلية وآفاق مستقبلية، بحث مقدم لنيل درجة الماجستير في العلاقات الدولية، إشراف، شعبان، إسماعيل، جامعة حلب، كلية الاقتصاد، حلب.

٥٨- محمد، غربي، ٢٠٠٥- تحديات العولمة وآثارها على العالم العربي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد٦.

٥٩-مجموعة من الباحثين، ٢٠٠٩، اقتصاد السوق الاجتماعي بين المفهوم والتطبيق، سلسلة دراسات اقتصادية، نون٤ للنشر والطباعة والتوزيع، حلب.

٦٠-مجموعة من المختصين،١٩٩٢، الاستثمار في سورية أسئلة وأجوبة، إشراف د. منير الحمش، الأهالي للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

٦١-مجموعة من المختصين، ٢٠٠٠- كتاب الرفيق النصير، القيادة القطرية، دمشق.

٦٢-مرهج العماش، حسين،١٩٩٢، تجاوز المأزق منطلقات الإصلاح الاقتصادي في سورية، دار طلاس للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦٣-مروان السمان، محمد،١٩٨٢، اقتصاديات التجارة الداخلية، منشورات جامعة حلب، حلب.
٦٤- مصطفى، هالة ، ١٩٩٨- العولمة.. دور جديد للدولة، مجلة السياسة الدولية ، العدد١٣٤، القاهرة.
٦٥- مرزق، نبيل،٢٠٠٤- الفقر والبطالة في سورية، قضايا إستراتيجية، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية، العدد٤١، دمشق.
٦٦- نادر قباني، مارس ٢٠٠٩، الشباب السوري وأسباب تفضيلهم لوظائف القطاع العام، موجز سياسات الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، العدد الثاني.
٦٧- نيال، عبد القادر،١٩٩٨- الانفتاح الاقتصادي في سورية.. لماذا؟... وإلى أين؟ دراسات عربية، العدد ٦، دمشق.

ب- الندوات والمؤتمرات:

٦٨- الحمش منير،٢٠٠٢/٤/٩- الجوانب الاجتماعية للإصلاح الاقتصادي، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الخامسة عشر، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق.

٦٩- الحمش، منير، ٢٠٠٥- القطاع العام واقتصاد السوق الاجتماعي، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق.
٧٠- الرداوي، تيسير،٢٠١٠، إضاءات على الخطة الخمسية الحادية عشر، برنامج ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة والعشرون حول الاقتصاد السوري وآفاق المستقبل بتاريخ٢٠١٠/١/٥، دمشق.
٧١- الزعيم، عصام، ٢٠٠٢- إستراتيجية الإصلاح الاقتصادي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧٢- الزعيم، عصام، ٢٠٠٦/٤/١٣- اقتصاد السوق الاجتماعي إزاء التحديات الوطنية والدولية، وزارة الزراعة والإصلاح الزراعي، المركز الوطني للسياسات الزراعية، منتدى السياسات الزراعية، إعداد نوال نعمة، دمشق.

٧٣- الزعيم، عصام، ٢٠٠٤- التوجهات الاستراتيجية في تنمية الاقتصاد السوري إزاء مشاريع العولمة والتنمية الإقليمية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، المركز الثقافي العربي، دمشق، في ٢٠٠٤/٣/٢٣، ص١

٧٤- السعيدي، ناصر،٢٠٠٢- إصلاح القطاع المالي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق.

٧٥- العماش، حسين مرهج، ٢٠٠٨- حزمة الأمان الاجتماعي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الحادية والعشرون حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، من منشورات الجمعية العربية للعلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق.

٧٦- بارود، محمد جمال، ٢٠٠٨، التقرير الوطني الاستشرافي الأساسي الأول لمشروع (سورية ٢٠٢٥)، دمشق.

٧٧- حبيب، مطانيوس، ٢٠٠٤- قراءة في القطاع الخاص الصناعي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشر، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق

٧٨- حسان القلاع، محمد، ٢٠٠٦، دور القطاع الخاص في اقتصاد السوق الاجتماعي، جمعية العلوم الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي، دمشق.

٧٩- دردري، عبدا لله، ٢٠٠٩- الخطة الخمسية العاشرة الحصيلة والتوقعات، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرون حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العالمية الراهنة، من ٢٠٠٩/١/٣حتي ٢٠٠٩/٥/٢٦، المركز الثقافي العربي، دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٠- رسول آغا، واثق، ١٩٩١- التطور السكاني والأمن المائي في الجمهورية العربية السورية، مقالات ومحاضرات في التنمية والسكان والبيئة، لجنة البيئة والسكان، مجلس الشعب، دمشق.

٨١- سعيفان سمير، ٢٠٠٩، تحديات الاقتصاد السوري ومخاطر تجاهلها، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثانية والعشرين، حول بعض تداعيات الأزمة الاقتصادية العلمية الراهنة، دمشق ٢٠٠٩/٢/٣- ٢٠٠٩/٥/٢٦،

٨٢- سعيفان، سمير،٢٠١٠- الآثار الاجتماعية للسياسة الاقتصادية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، الثالثة والعشرين، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق.

٨٣- سكر، نبيل، ٢٠٠٣- ثلاثية نظام السوق والعدالة الاجتماعية والارتقاء التكنولوجي في مواجهة العولمة ومتطلبات الاقتصاد السوري،ندوة الثلاثاء الاقتصادية السادسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية، دمشق.

٨٤- سكر، نبيل،٢٠٠٠- الإصلاح الاقتصادي في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق، ص٤

٨٥- سليمان، حيان، ٢٠٠٥- اقتصاد السوق الاجتماعي بين الفكرة والتطبيق، ندوة الثلاثاء الاقتصادية التاسعة عشر، حول قضايا اقتصادية راهنة، دمشق من٢٠٠٥/١١/٢٢ ولغاية ٢٠٠٦/٦/٣٠، من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق.

٨٦- سليمان، عدنان-الاقتصاد السوري وتحديات العولمة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق.

٨٧- كنعان، علي،٢٠٠٢، الركود في سورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادية الخامسة عشرة حول التنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية "من أجل تفعيل مسيرة الإصلاح الاقتصادي" من منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، المركز الثقافي العربي، دمشق.

٨٨- كنعان، علي، ٢٦-٢٠٠١/٥/٢٨- الإصلاح الاقتصادي في سورية ، ندوة سيما الاقتصادية الثالثة، دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٨٩- محمد حسن أحمد، علي، ٢٠٠٢- واقع التأمين الاجتماعي في مصر، مؤتمر التأمينات الاجتماعية بين الواقع والمأمول، المنعقد في الفترة من ١٣- ١٥ أكتوبر ٢٠٠٢م، جامعة الأزهر مركز صالح عبد الله كامل للاقتصاد الإسلامي، القاهرة.

٩٠- محمود إبراهيم، غسان، ٢٠٠٨- الإصلاح الاقتصادي من منظور فكري، ندوة الثلاثاء الاقتصادي الحادية والعشرون، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق.

٩١- مصطفى، محمد سمير، ٢٠٠٨، نحو منهج تنموي بديل للمجتمعات المهددة امنيا مع إشارة خاصة إلى التهديدات الاجتماعية، ملخص أعمال ندوة إشكالية العلاقة بين التنمية وعدم الاستقرار السياسي والتهديدات الأمنية في المنطقة العربية، المنعقدة في دمشق: ٩- ١٠ يوليو ٢٠٠٨، نشرتها مجلة الرباط، نشرة دورية تصدرها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد٤٢، سبتمبر٢٠٠٨،

ت- مراجع أخرى:

٩٢- تشريعات الاستثمار في سورية - غرفة تجارة دمشق ١٩٩١.

٩٣- بنك الإسكندرية، ٢٠٠٠، النشرة الاقتصادية، المجلد ٣٢، الإسكندرية.

٩٤- المجلس الأعلى السوري اللبناني، ١٩٩٩، ندوة بعنوان: العولمة وآثارها الاقتصادية على الدول النامية، وخصوصاً على الاقتصاديين اللبناني والسوري، كلية الاقتصاد وإدارة الأعمال في الجامعة اللبنانية، بيروت، ١٥-١٦ نيسان،

٩٥- الخطة الخمسية العاشرة ٢٠٠٦-٢٠١٠

٩٦- المجموعة الإحصائية للأعوام ١٩٩٨، وحتى ٢٠١٠

٩٧- المجموعة الإحصائية لدول غرب آسيا لعام ٢٠١٠،

٩٨-النشرة الربعية لمصرف سورية المركزي لعام ٢٠٠٨، المجلد ٤٦ العدد(٣-٤)

٩٩- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،٢٠٠٧، الوضع الاقتصادي في سورية، التركيز على مشاركة المرأة في المجال الاقتصادي، دمشق.

١٠٠- بنك الإسكندرية، ٢٠٠٠، النظام الاقتصادي العالمي الجديد والعولمة، النشرة الاقتصادية، المجلد الثاني والثلاثون،الإسكندرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٠١- تقرير البنك المركزي السوري لعام ١٩٩٨.
١٠٢- التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام ٢٠١٠
١٠٣- تقرير التنمية البشرية لعامي، ٢٠٠٢ و ٢٠٠٦
١٠٤- تقرير لجنة التمكين القانوني للفقراء وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المجلد الأول، ٢٠٠٨.
١٠٥- هيئة تخطيط الدولة ٢٠٠٥ " :تحليل الاقتصاد الكلي السوري "، دمشق.
١٠٦- هيئة الاستثمار السورية،٢٠١٠، التقرير السنوي الرابع للاستثمار في سورية لعام ٢٠٠٩، دمشق.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً: المراجع باللغة الأجنبية

1- Adenauer-Stiftung- Konrad „Soziale Marktwirtschaft“ Leitthemen der Witt, Ulrich,2002, Germany’s “Social Market Economy” Between Social Ethos and Rent Seeking, Jena.

2- Ayoubi, Rami, 2010,GENERAL OBJECTIVES, STRATEGIES, AND CORPORATE POLICIES OF THE 11TH FIVE.

3- Broyer,Sylvain,1996,The Social Market Economy:Birth of an Economic Style, WZB For Sozial Forschung Social Science Research Center Berlin, Berlin،

4- Denker, Hendrik and other, July 2007, "Social and ecological Market economy Principles in German Development Policy" ,Federal Ministry for Economic Cooperation and Development,Berlin.

5- Hasse, Rolf, 2009,"Neue Aspekte Der Wirtschaftspoitik In Der EU: Deutsche Beitrage ZurVerunsicherung", University Leipzig.

6- Konrad-Adenauer-Stiftung, 2008 "Freedom and Order for more Justice" Regional Program Near East / Mediterranean, Amman،.

7- Ostry, Hardy, 2008, Freedom and Order for more Justice, Konrad Adenauer-Stiftung, Regional Program Near East / Mediterranean, Amman.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

8- Reichel, Richard, 2002, Germany is Postwar Growth: Economic Miracle Or Boom Reconstruction, Cato Journal, Vol. 21, No. 3 (Winter 2002). Copyright, Cato Institute. All rights reserved
9- Suzanne Scotchmer, 2004, Innovation and Incentives, The MIT Press Cambridge, Massachusetts.

10- Transparency International The Global Against Corruption, Global Corruption Report 2008, Table 5 Corruption Perceptions Index 2007.

11- Transparency International The Global Against Corruption, Global Corruption Report 2008, Table 5 Corruption Perceptions Index 2007.

12- YEAR PLAN IN SYRIA 2011-2015: OVERVIEW OF OPPORTUNITIES FOR SGBC1, p1, See: http://planning.gov.sy

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثالثاً: الأبحاث والمقالات المنشورة على مواقع الانترنت

١- الحسين، محمد، ٢٠١٠، الخطة الخمسية الحادية عشرة والموازنة وهموم المواطن، انظر في موقع وزارة المالية الإلكتروني التالي:
http://www.syrianfinance.org/arabic/news/ministry_news/3067.html

٢- نمر، إبراهيم،٢٠١١-الخطة الخمسية الحادية عشرة والمستهلك، مقال نشر على الموقع الإلكتروني لمجلة الرأي السورية:
http://www.alraai-news.com/print_news.php?the_type=cat_new&cat_id=4&id=1237

٣- لطفي، عامر، ٢٠١٠، أولويات الخطة الخمسية الحادية عشرة، نشر هذا المقال بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٤ على الموقع الإلكتروني التالي:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=90577043320101113232938

٤- د. دردري، عبد الله، ٢٠١٠،أولويات الخطة الخمسية الحادية عشرة، ص٥، نشر هذا المقال بتاريخ ٢٠١٠/١١/١٤ على الموقع الإلكتروني التالي:
http://thawra.alwehda.gov.sy/_print_veiw.asp?FileName=90577043320101113232938

٥- غيبور، إبراهيم، ٢٠١١، أبرز الملامح الواردة في مشروع الخطة الخمسية الحادية عشرة، مقال نشر على موقع الإداري السوري الإلكتروني: http://www.syriamanager.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦- وزارة الصناعة،٢٠١٠، التوجهات العامة للخطة الخمسية الحادية عشرة والمشاريع الرئيسية في قطاعا لصناعة التحويلية، ص٣، تم نشره على موقع الوزارة الإلكتروني:
www.syrianindustry.org/servers/plan.ppt

٧- الزعيم عصام، ٢٠٠٦، محاضرة بعنوان:الوضع الاقتصادي في سورية....أبعادها لاقتصادية والاجتماعية، ألقيت في مؤسسة مورد بتاريخ ٢٠٠٦/١٢/١٣، ص٢، يمكن مشاهدة المحاضرة على الموقع الالكتروني التالي:

http://wehda.alwehda.gov.sy/_archive.asp?FileName=8895551020061214024051

٨- راتب التيناوي، أحمد، ٢٠١٠، اقتصاد السوق الاجتماعي وإمكانية تطبيقه في سوريةج١، ص٥، دراسة فكرية اقتصادية معاصرة، دراسة منشور بتاريخ ٢٠١٠/١٢/٢٣على الموقع الالكتروني التالي:

http://www.islahparty.org/index.php?option=com_content&view=article&id

٩- العبد الله، حميدي،٢٠٠٥، اقتصاد السوق الاجتماعي تعريفاً، يمكن مشاهدة الدراسة على الموقع الالكتروني:
http://www.jam3ty.com/forums/showthread.php?t=15696

١٠- بيان الحكومة المالي حول مشروع الموازنة العامة للدولة لعام٢٠١١، دمشق، ص٣، المنشور على الموقع الالكتروني لوزارة المالية التالي:

www.syrianfinance.org/assets/files/file2011.doc

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١١- مقال بعنوان، مكافحة الفساد في سورية، نشرته صحيفة الخبر الاقتصادية بتاريخ ٢٠١٠/٨/١٧ على الموقع الالكتروني:
http://alshahed.free-forums.org/vt9570.html
١٢- العبد الله الكفري، مصطفى، ٢٠٠٤، تاريخ العلاقات الاقتصادية السورية اللبنانية، الحوار المتمدن، العدد٧٢٩ ، بحث نشر بتاريخ ٢٠٠٤/١/٣على الموقع الالكتروني:
http://www.rezgar.com/m.asp?i=349
١٣- موقع جمعية العلوم الاقتصادية:
http://www.mafhoum.com/syr/articles/sliman/main.htm
١٤- موقع المؤسسة العامة للنفط:
http://www.syrialife.org/?page=show&select_page=2
١٥- مجلة النور الالكترونية: http://www.an-nour.com
١٦- http://www.dp-news.com/pages/detail.aspx?l=1&articleId=46345
١٧- موقع هيئة تخطيط الدولة الإلكتروني: http://planning.gov.sy
١٨- عبد المنعم، نادية، ٢٠٠١، الخصخصة وآثارها على التنمية، ص٤، بحث منشور على الموقع الالكتروني التالي:
http://www.alolabor.org/nArabLabor/images/stories/magazine/83/83-1.pdf
١٩- وزارة الاقتصاد والتجارة، التشريعات الصادرة في مجال تشجيع الاستثمار، دمشق، ص١، انظر في الموقع التالي:
http://www.syrecon.org/index.php?module=subjects&func=viewpage&pageid=718

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠- موقع جريدة الوحدة:

http://furat.alwehda.gov.sy

٢١- مجلة المرفأ الالكترونية، العدد ٩٩، ألمانيا، على الموقع الالكتروني التالي

http://www.almarefh.org/news.php?action=show&id=2472

٢٢- الموقع الإلكتروني لمجلة النور

http://www.annour.com/index.php?option=com_content&task=view&id=9602&Itemid=29

٢٣- موقع الحكومة الالكترونية الألمانية:

www.egovernment.iao.fhg.de

٢٤- الموقع الرسمي لوزارة المالية:

http://syrianfinance.org/arabic/main/minister-seminars-and-discussions/529/744.html

٢٥- موقع جريدة تشرين http://www.tishreens.com

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com